العلاقات الدولية
في التاريخ الحديث والمعاصر

الدكتور محمد علي القوزي




al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين



العلاقات الدولية

في التاريخ الحديث والمعاصر

رقم الكتاب : 19131
اسم الكتاب : العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر
المؤلف : د. محمد علي القوزي
الموضوع : تاريخ
رقم الطبعة : الأولى
سنة الطبع : 2002 م. 1422 هـ
القياس : 17 × 24
عدد الصفحات : 416

منشورات : دار النهضة العر

بيروت – لبنان

الزيدانية – بناية كريدية – الطابق الثا
تلفون : +961-1-743166/743167/736093
فاكس : +961-1-735295/736071
ص ب : 0749-11 رياض الصلح
بيروت 072060 11 – لبنان
بريد الكتروني : e-mail:darnahda@cyberia.net.lb





مقدمة

تعتمد دراسة العلاقات الدولية على تتبع سياسة الدول الخارجية وبالتالي لا تتعلق بدراسة أوضاع الدول الداخلية إلاّ بما يلقي الضوء على تأثير الأوضاع الداخلية بتسيير سياسة الدول الخارجية وتحويل اتجاهاتها.

وعادة ما تقوم هذه العلاقات على النواحي السلمية وهو ما يمكن تسميته بالتاريخ الدبلوماسي أي التاريخ الهادىء لأنه لا يتطرق للوقائع الحربية، مع أنه قد يكون سبباً في حدوثها أو سبباً في تهدئتها، فالعلاقات الدولية تستعرض البواعث التي حفزت الدول للانحراف نحو الحرب، وكذلك دراسة الاتفاقات التي أدت لإيقاف هذه الحرب.

وغالباً ما نلحظ الفرق بين العلاقات الدولية وتاريخ الدول ومعاركها، ذلك لأن العلاقات الدولية تقوم عادة على ما يتم في السر من اتفاقيات معينة تعلن أمام أطراف وتحجب عن آخرين، في حين أن الحروب تكون ظاهرة لا يمكن كتمان أحداثها أو نتائجها.

والواقع أن العلاقات بين الدول تتأثر بعوامل عديدة منها الحاجات الفكرية أو المادية ومنها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الجغرافية أو الطبيعية.

ومثل هذه العلاقات موجودة منذ القدم منذ أن وجدت التكتلات البشرية وقامت بين القبائل روابط الجوار، مع أن العلاقات الدبلوماسية بمفهومها الحديث لم تعرف إلاّ مؤخراً ومع قيام الدولة والمفاهيم التي ارتبطت بها من سيادة وسلطان وسلطات وحقوق وواجبات وما شابه.

إن التقدم المثير الذي طرأ خلال الثلاثين عاماً الماضية وأوجد تغييرات في المفاهيم والنظريات السياسية قد أدى إلى دفع هذه التغييرات لتلاقي العلوم السلوكية الحديثة كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأجناس مع النظم الثابتة للعلوم السياسية والتاريخ وعلم الاقتصاد.

وقد حاولت أن أقدم في هذا الكتاب تحليلاً جديداً يجعل دراسة العلاقات الدولية أكثر تخصصاً عن ذي قبل.

وفي اعتقادي أن دراسة العلاقات الدولية هي أوسع من أن تترك للمتخصصين في السياسة الخارجية، ففي الماضي كان الكثير يعتقد أن المسائل السياسية الدولية لا تهمه وأن روائح الجيف الناتجة عن الحروب لا تعنيه، ولكن مع التقدم العلمي والاحتكاك المباشر بالآخرين والاتصالات الحديثة الفضائية أرغمتهم على التأثر بالمسائل الدولية بل والتفاعل معها.

وقد تعرضت في الفصل الأول لمفهوم العلاقات الدولية وأركانها ـ باعتبار أن هذه المادة هي دراسة منهجية ليس فقط لتفاعلات الدول مع بعضها البعض وإنما أيضاً لتفاعلاتها مع غيرها من المنظمات والهيئات الدولية الفاعلة وكذلك للأدوات التي تستخدمها الدول في علاقاتها مع بعضها البعض وما يترتب عليها من توازن للقوى وقيام التحالفات وفي التأثير على المجتمع الدولي، نلحظ ذلك مثلاً في التستر وراء حقوق الإنسان وما شابه من مشكلات كالضغوط الاقتصادية على بعض الدول لاتخاذ منحى معين في سياستها.

وفي الفصل الثاني تعرضت للعلاقات الدولية في التاريخ الحديث مبتدئاً بالثورة الفرنسية ومنتهياً بالحرب العالمية الأولى مروراً بمؤتمر ڤيينا وأثره في انتصار الرجعية على الثورة الفرنسية والمنحى الذي اتخذته الدول في تلك الفترة لقتل ومنع انتشار الثورة الفرنسية.

وفي الفصل الثالث قمت بدراسة العلاقات الدولية من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية مبيناً دور الأنظمة التوتاليتارية شيوعية

أم نازية أم فاشية في تغيير نمط هذه العلاقات ودفع العالم نحو الحرب العالمية الثانية.

وفي الفصل الرابع تكلمت عن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية والعلاقات الدولية فيه.

وفي الفصل الخامس قمت بدراسة نماذج للعلاقات الدولية وتوازن القوى في تلك الفترة المعروفة تاريخياً بالحرب الباردة، وقد رأيت أن تكون دراسة نماذج هذه العلاقات بين دول العالم الثالث مع بعضها البعض واخذت نموذجاً علاقات السنغال مع المغرب العربي كما رأيت أن أدرس علاقات الدول النامية بالقطبين الجبارين فأخذت نموذجاً علاقة هذين القطبين بكل من تركيا وإيران والصين

وفي الفصل السادس تكلمت عن النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والعلاقات الدولية في عصر الذرة، كما اتخذت مثالاً لهذه المرحلة علاقة أوروبا المتحدة بالعالم العربي.

وفي الفصل السابع قمت بدراسة العلاقات الدولية للعالم العربي والحوار العربي الأوروبي ومستقبله.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر كل من استعنت به في تقديم هذا العمل ليكون نافذة جديدة نطل بها نحو عالم جديد متغير بمفاهيمه وأساليبه ومختلف تماماً عما اعتاد عليه الإنسان من أنماط في عصوره السابقة، فالحروب لم تعد حروباً عسكرية تقليدية، ولم تعد أيضاً اقتصادية فقط بل دخل فيها عنصر التكنولوجيا ليجعل الإنسان يدخل في مرحلة جديدة لا يستطيع أن يدرك منتهاها.

بيروت ٢٠/٨/٢٠٠١

د. محمد علي القوزي

الفصل الأول

- في العلاقات الدولية

توازن القوى
وسياسة الأحلاف

تمهيـــد

ظهرت تسميات متعددة لهذا الحقل من حقول العلم، وظهر خلط بين المسمّى والمضمون من هذه التسميات «العلاقات الدولية International Relations» و «السياسات الدولية International Politics» و «الشؤون العالمية World Affairs» و «الشؤون الخارجية Foreign Affairs» ثم «الدراسات الدولية International Studies». وعلى الرغم مما بين هذه التسميات من تداخل إلا أنه يمكن التمييز بين بعض تلك التسميات والبعض الآخر على أساس أنها تهتم بأطر مختلفة في مجال الدراسة والواقع.

فمثلاً يمكن القول إن العلاقات الدولية هي ذلك الفرع من الموضوع الذي يتحدث عن العلاقات بين دولتين أو أكثر من حيث تطورها التاريخي أو من حيث العوامل المؤثرة فيها.

أما السياسات الدولية فهي تلك السياسات التي تنتهج الدولة إحداها في شؤونها الخارجية وفي علاقاتها مع الدول الأخرى. ويمكن ذكر بعض هذه السياسات التي تنتهجها الدول في مسلكها على سبيل المثال لا الحصر: سياسة عدم الانحياز، أو سياسة التحالف، أو سياسة القوة.

أما بالنسبة لما يسمى دراسات دولية فهذه التسمية تتعلق بالحياة الدراسية أو ما يطلق عليها في كثير من الأحيان النواحي الأكاديمية، لأنها تتمثل بالجانب الدراسي أكثر من غيره.

أما بالنسبة للشؤون الخارجية والشؤون العالمية، فيختلف المقصود منها باختلاف النظرة إليها، فالشؤون الخارجية تعني شؤون الدولة الخارجية وهو ما يقابلها شؤون الدولة الداخلية أما الشؤون العالمية فهي شبيهة بالعلاقات الدولية ولكنها تختلف عنها لأنها تشمل كل أمر خارجي وبالتالي خارجة عن نطاق

الشؤون الداخلية للدولة. والشؤون الخارجية أوسع من العلاقات الدولية لأنها تتضمن كل القضايا الخارجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

نستخلص بأنه يمكن القول بأن كل أمر من شأنه التأثير في العلاقات بين دولتين أو أكثر، أو أي أمر يتأثر بالعلاقات بين دولتين أو أكثر، يمكن إدخاله ضمن موضوع العلاقات السياسية الدولية. فالصلة بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية وثيقة حيث أن العلاقات الدولية هي نتيجة للسياسات الخارجية التي تنتهجها الدولة تجاه الدول الأخرى لذلك يطلق عليها صفة العلاقات الدولية[1].

ولعل أوضح ما يمكن أن يقال عن السياسة الخارجية والعلاقات الدولية هو ما ذكره سوندرمان في العلاقات الدولية حيث يقول: «إن تخطيط الدولة لسياستها خارج حدودها هو بمثابة سياسة خارجية إذا ما اعتبرت من وجهة نظر الدولة نفسها، وهو بمثابة علاقة دولية إذا نظر إليها من وجهة نظر النظام العالمي الأوسع[2].

إن دراسة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية من خلال التاريخ، تعتبر من الاتجاهات التقليدية في علم العلاقات الدولية، وهذا الاتجاه يركز على الأحداث الدولية وتسلسلها التاريخي بين الدول، وحول موضوع التطور الذي حصل في دراسة وتدريس العلاقات الدولية يعلق أحد المهتمين على هذا مشيراً إلى وضع هذا الحقل في الولايات المتحدة فيقول:

«ظلت دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة حتى عهد قريب،

---

(١) د. علي محمد شمبش: العلوم السياسية: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان - طرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ط الثانية ص ٢٨٧ حتى ٢٩٠.

(٢) Fred A. Sonderman, «The Linkage Between Foreign Policy and International Politics» In International Politics and Foreign Policy.
A reader in Research and Theory. ed. James N, Roseneau New York: The Free Press of Glencoe, Inc., 1961, P. 11.

خاضعة إلى حد كبير لسيطرة أناس اختاروا أحد سبل ثلاثة: فلقد كان هناك أولاً المؤرخون، الذين اعتبروا العلاقات الدولية مجرد تاريخ حديث، يجد فيه الدارس صعوبة من جراء الافتقار إلى القدر الكافي من المعلومات المتوافرة. أما المجموعة الثانية فيمثلها رجال القانون الدولي الذين عنوا كل العناية بالنواحي القانونية للعلاقات بين الدول»(١).

معنى العلاقات الدولية

العلاقات الدولية قديمة، قدم الدولة ذاتها، لكن دراستها دراسة مستقلة نشأت في التاريخ المعاصر وبعد الحرب العالمية الأولى بالتحديد.

ولا يوجد تعريف واحد للعلاقات الدولية فهي في نظر كارل دويتش «دراسة لفن وعلم المحافظة على بقاء الجنس البشري». فإذا كان ثمة ما يهدد البشرية في العقود القادمة فإنه سيكون بفعل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ـ الحروب ـ وليس بسبب الأوبئة والمجاعات.

وباختصار يمكن القول إن مادة العلاقات الدولية «هي دراسة منهجية منظمة لتفاعلات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين والأدوات التي تستخدمها في علاقاتها مع بعضها البعض وفي التأثير على المجتمع الدولي».

وعلى هذا النحو تتناول دراسة مادة العلاقات الدولية مجالات واسعة مثل الحروب، والمؤتمرات الدولية والدبلوماسية، والألعاب الأولمبية، وأعمال التجسس، والمساعدات الخارجية، وموجات الهجرة بين دول العالم والثورات، وأعمال العنف الدولي، والعلاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

ولمزيد من الفهم والتحليل لموضوع العلاقات الدولية ينبغي أن نفهم

---

(١) هانزجي، مورجنثاو: السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام؛ ترجمة خيري حماد الجزء الأول ـ القاهرة ـ الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤، ص ص ٣٩ و٤٠.

ناحيتين: الأولى هي طبيعة التفاعلات الدولية والثانية هي السمات الأساسية للنظام العالمي المعاصر.

١ ـ طبيعة التفاعلات الدولية:

وتعني سلوك الفاعلين الدوليين الذي يتضمن أنماطاً شتى من الصراع أو التعاون، وهذه التفاعلات تمتد بشكل متواصل من أقصى درجات التعاون إلى أقصى درجات الصراع. ويكون التفاعل متقارباً أو متباعداً. ويبدأ التفاعل في نقطة الوسط أي العلاقات العادية أو الطبيعية، ثم يزداد هذا التفاعل تعاوناً وصلة ويتدرج من ناحية نحو مزيد من الاتفاقات الدولية والتعاون الوثيق والتحالف الدولي والاندماج، كما يتدرج من ناحية أخرى نحو مزيد من التوتر في العلاقات واستدعاء السفراء وتخفيض التمثيل الدبلوماسي وقطع العلاقات وتبادل التهديدات وفرض الحصار والاشتباكات على الحدود ثم الحرب.

٢ ـ السمات الأساسية للنظام العالمي المعاصر:

إن مجموعة التطورات والتحولات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية التي طرأت على العالم في القرن الماضي أدت إلى قيام نظام عالمي بمعنى الكلمة يضم ظواهر جديدة وفاعلين جدد.

لقد أصبح النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أكثر تعقيداً بسبب الزيادة الكبيرة في عدد الدول المستقلة وزيادة وحدات القوى الدولية، ومنذ ظهور تكنولوجيا الأسلحة المتطورة والصواريخ ذات الرؤوس النووية، وظهور جماعات المصالح الخاصة، بدأ التعدد والتشابك في السمات الأساسية للنظام العالمي ومنها: تعدد القوى الفاعلة الدولية، وتغير مدلول القوة، وزيادة الترابط الدولي، وتفاقم الصراع.

أ ـ تعدد القوى الفاعلة الدولية:

لم تعد الساحة الدولية حكراً على الدول الكبرى أو على الدول فقط بل

دخلت إليها المنظمات الدولية، والشركات الكبرى، والجماعات الثورية وغيرها.

ب ـ تغير مدلول القوة:

كانت القوة تعني المفهوم التقليدي لها أي العسكري أو حتى الاقتصادي، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد لها هذا المدلول، بدليل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية القوية عسكرياً من حرب ڤيتنام، ذلك أن مفهوم الخوف من إثارة ردود الفعل من الاتحاد السوڤييتي أو الصين في حرب ڤيتنام اضطر الولايات المتحدة للانسحاب متحملة آثار الهزيمة.

جـ ـ زيادة الترابط الدولي:

ترتب على زيادة وسائل الاتصال والاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات الاقتصادية بفضل تكنولوجيا الاتصال أن ظهر نوع من التجانس العالمي في القيم، وهو ما يعتبر شرطاً ضرورياً لخلق مجتمع سياسي يضم العالم كله.

د ـ تفاقم الصراع:

إن احتمال التكامل الدولي ما زال بعيد التحقيق، فقد بقي الصراع قوياً في أرجاء العالم حتى أواخر القرن الماضي بين الجبارين للسيطرة على الكرة الأرضية. فبينما تزايد نشاط الاتحاد السوڤييتي السابق وكوبا في إفريقيا وفي الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة كانت تعمل على تكثيف جهودها ـ وما زالت ـ لنشر شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ في مختلف أنحاء القارة الأوروبية.

الفاعلون في العلاقات الدولية:

لقد ضم النظام الدولي السابق عدداً كبيراً من الفاعلين المختلفين ولم يعد الأمر مقصوراً على الدولة القومية وحدها، بل إن النظام الدولي كان يشمل:

١ ـ **الدولتان العظيمتان:** أي الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي باعتبارها

أكثر الدول استقلالاً وخاصة من النواحي العسكرية والسياسية والاقتصادية، بما يجعلها الأكثر قدرة على التدخل في أي منطقة من العالم.

٢ ـ **الدول الكبرى**: وتشكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وفي مقدمتها فرنسا وإنجلترا، والصين الشعبية.

٣ ـ **القوى الصناعية**: وتتمثل في اليابان وألمانيا الغربية باعتبار أن كل منهما قادرة على التحول بسرعة إلى قوة عسكرية نووية.

٤ ـ **القوى الدولية الجديدة مثل**: مجموعة الدول المصدرة للنفط التي أصبحت عاملاً مهماً في صنع القرارات الدولية، نظراً لقدرتها في التحكم في إمدادات النفط.

٥ ـ **المنظمات الدولية الرئيسية**: مثل الأمم المتحدة التي تتمثل في مجلس الأمن والجمعية العمومية.

٦ ـ **مجموعة الدول المتوسطة**: التي اكتسبت مركزها بفضل موقعها أو قدرات سكانها أو امتلاك المواد الخام أو مساهمتها بطريقة فعالة في التجارة العالمية مثل: البرازيل الأرجنتين تركيا اليونان مصر وإيران إيطاليا.

٧ ـ **مجموعة الدول الصغرى**: التي تؤثر سلباً، كمنع تدفق سلعة استراتيجية إلى الأسواق أو إغلاق أحد الممرات المائية أو منح إحدى الدول الكبرى قواعد عسكرية على أراضيها.

٨ ـ **المنظمات الدولية الأقليمية**: منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة جامعة الدول العربية ـ حلف الأطلسي ـ حلف وارسو ـ منظمة المؤتمر الإسلامي.

٩ ـ **المنظمات الدولية الحكومية** ـ مثل: منظمة الدول الأميركية، جامعة الدول العربية.

١٠ ـ **المنظمات الدولية غير الحكومية**: مثل الصليب الأحمر الدولي واللجنة الأولمبية الدولية وغيرها[١].

---

(١) د. السيد عليوة: إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ سلسلة الألف كتاب الثاني رقم (٥٥) القاهرة ١٩٨٨، ص ص ١٢ حتى ٢١.

أولاً: توازن القوى في العلاقات الدولية

إن اختلاف المواقف من الأمور البديهية في السياسة الدولية، لذلك تعيش العلاقات الدولية فترات تأزم تلجأ فيها الدول إلى القوة المسلحة لحسم النزاعات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، كما أن شعوب العالم الثالث عندما ترفض بناء علاقاتها مع الدول الكبرى على أساس مبدأ القوة، لا تتخلى عن حقها في اللجوء إلى العمل المسلح دفاعاً عن نفسها ومن أجل حق تقرير مصيرها.

مما لا شك فيه أن إلغاء الحروب مطلب يصعب تحقيقه، ومع هذا فهناك أمل لابتكار أساليب تحسم النزاعات بطرق سلمية. فالتعاون بين شعوب العالم كفيل بتكييف المناخ العالمي خارج نطاق الحرب، خاصة وأن الحروب في الوقت الحالي تمتاز بشدة التدمير.

ويتضمن أدب السياسة الدولية معاني متعددة لمفهوم توازن القوى[١]، حتى أن المفهوم يستخدم في أكثر من معنى بينما يراد به شيئاً معيناً[٢]. ويمكن

---

(١) عن د. كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية؛ جامعة بغداد عام ١٩٧٩، ص ص ٢٠٣ - ٢١٧.

(٢) يشير سدني فاي بأن توازن القوى «يعني التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية والقادرة على منع أية منها من أن تصبح قوية العضد لتفرض إرادتها على الآخرين».

Sindey B. Fay: «Balance of Power, Encyclopaedia of the Social Macmillan, 1927, P 395

ويعرفه الحقوقي الدولي إيمرك فايتل «بأنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يتيح لدولة ما أن تكون من القوة لتتمكن من السياسة المطلقة والهيمنة على الآخرين».

Quoted in N.D. Palmer, International Relations, P. 310.

ويتطرق أستاذنا رينولدز إلى الالتباس في المفهوم كما ورد عند ماثيسن Mathisen ويستخلص المعاني التالية من آراء الأخير: أن توازن القوى هو ١ ـ تغير في نمط وتوازن القوى. ٢ ـ مجموعة من الدول المستقلة... تعيش مرحلة صراع مديد. وأنه تطور أنظمة أحلاف وموازين للقوة. ٣ ـ وهو مصلحة استراتيجية تهم الدول الكبرى وتدفعها =

تعليل الالتباس والهشاشة في مفهوم توازن القوى باعتبار أن الظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية، بل هي موجودة في العلاقات الطبيعية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

وكان ميكافيلي من بين الأوائل في تطويع مفهوم توازن القوى لدراسة النظام الأوروبي في عصر النهضة. ثم أولى المفكرون هذا المفهوم اهتماماً ملحوظاً وشددوا على أهمية ظاهرة التوازن في العلاقات الأوروبية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر.

يزعم أنصار سياسة القوة على أن العلاقات الدولية هي صراع ومنافسة وتعاون بين الأمم في النظام السياسي الدولي. ذلك أن الدول شديدة الحرص على تبوء مراتب عليا في سلم القوة، ولا سبيل إلى ذلك دون الصراع من أجل القوة وعن طريق القوة. بعبارة أخرى أن النظام السياسي يتضمن دولاً تدعو إلى الوضع الراهن وأخرى تزمع تغييره. وهكذا نستخلص أن أنصار سياسة القوة يرون في نظام توازن القوى عملية انتقال من حالة استقرار إلى لا استقرار وبالعكس.

وحين نستخدم مصطلح السلم ليكون مرادفاً إلى الاستقرارية، ومصطلح الحرب ليكون مرادفاً إلى اللااستقرارية، نكون قد حملنا نظام توازن القوى معنى آخر. فالتوازن في هذه الحالة هو الوضع الذي تغيب عنه الحرب بين الأعضاء. وقد شهدت أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وضعاً لم تعرف فيه

= للعمل من أجل توازن القوى لمصالحها. ٤ ـ وهو تمحور القوة عند قطبين يدل على أنه لا يوجد في واقع الأمر طرف ثالث لديه من القوة الكافية للحفاظ على التوازن:

T. Mathisen, Methodology in the Study of International Relations, Macmillan, 1959, PP. 80, 97-98, 126, 144.

ويعقب البروفسور رينولدز على ذلك فيقول: «تعني العبارتان الأوليتان وضع توزيع القوة. أما الثانية فتشير إلى السياسات الموجهة نحو إيجاد تعادل، والجملة الثالثة تعني الحساب في المصارف على أن يكون رصيد إيجابي للمودع، أما العبارة الرابعة فمعناها أن التوازن يحتاج إلى حامل للميزان».

A.P. Reynoldes, P. 201.

الحرب الأوروبية، على الرغم من حروب الوحدة الإيطالية وحروب الوحدة الألمانية. إذ كانت تلك الحروب محدودة أقليمياً ولم يقصد من وراءها إفساد نظام توازن القوى الأوروبي. وهكذا فعلى الجملة كانت أوروبا مستقرة. ولكن في الوقت نفسه هيأت الوحدة الألمانية القوة الألمانية لتكون المنافس العنيد للقوة البريطانية. فحدث صراع من أجل السيادة على أوروبا. ومع أن الصراع لم يندلع حرباً عامة مباشرة، إلا أنه انتهى إلى هذه الصيغة، فكانت حرب ١٩١٤. وبذلك فإن الحرب العالمية الأولى ما هي إلا حلقة مكملة لعملية التوازن.

ومن المضامين التي تسبغ على توازن القوى نجد السيادة أو الهيمنة. وقد يكون ثمة تناقض ظاهراً لأول وهلة، ولكن كشفاً للتاريخ السياسي والعالمي يرشدنا إلى أن الدبلوماسيين ورجال الدولة يتطرقون إلى توازن القوى وهم يريدون من وراء ذلك وضعاً يمكن دولهم من الهيمنة على العلاقات الدولية أو الانفراد بامتيازات معينة. فالقوة لا تعتبر ضماناً أكيداً لتحقيق الأمن. فليست كل دولة قوية هي آمنة بالضرورة. بعبارة أخرى، أن توازناً للقوى لن يمكن الدول من اتباع سياسة إيجابية طالما أن هناك أبعاداً معلومة ترسمها قوة الدول الأخرى.

يرى بعض الباحثين أن نظام توازن القوى قانون عام ومبدأ اجتماعي، فحاولوا استخدامه كطريقة لتحليل العلاقات الدولية. فقد شددوا على حقيقة فحواها أن الدول تسعى إلى التوازن في قوتها سواء أكانت سياساتها الخارجية موجهة نحو هذا الغرض أم لا. فالصراع من أجل القوة هو الكفيل بتحقيق التوازن تلقائياً، وذلك لأن الصراع يجري بين دول من مصلحتها أن تحافظ على الوضع الراهن وبين دول أخرى تنشد تغييره. والسبيل إلى ذلك هو القوة، وهكذا، فحتى في حالة استقرار النظام الدولي أم عدم استقراره فإن ذلك لا يعني ثباته على تلك الحال. فالاستقرار في النظام لا ينم عن تحقيق إجماع بين الدول، بل هي حالة ليس على بعض الدول إلا القبول بها لأنها لا تمتلك الوسائل الضامنة لتغيير الحال إلى صالحها. وليس من الضروري أن تكون القوة هي الخيار الوحيد الذي ينقل وضع النظام الدولي من حالة الاستقرار إلى

اللااستقرار أو بالعكس. فثمة سبل أخرى إلى جانب القوة. فالتعاون الدولي، والمنظمات الدولية، ومعاهدات الحد من الأسلحة، واتفاقيات نزع السلاح، كلها تتآزر على إيجاد أجواء ملائمة لاستتباب الاستقرار في نظام توازن القوى. ولربما أن تاريخ العلاقات الدولية كشف خلال فترات سابقة إن الصراع بين الدول كان ينتهي عند حالة التوازن، ولكننا يجب أن لا نخطيء في تقدير الأكلاف التي دفعت أثناء الصراع. فقد كانت الحروب المتكررة تبرر بذريعة السعي وراء إرجاع التوازن إلى النظام الدولي. أما إذا تفحصنا عالمنا المعاصر حيث الدول النووية، فإن الترسانة الحربية لهذه الأمم لا تدع مجالاً للشك بأن التوازن عن طريق القوة التدميرية النووية هو توازن حرج وقلق. توازن يعتمد التدمير. توازن لا يمكن وصفه بأنه تلقائي. أننا نريد توازناً يستند إلى قواعد نزع السلاح والتعاون الدولي وحق تقرير المصير.

ولكن هل تقتصر الدول على تسخير توازن القوى وسيلة في تعاملها فيما بينها؟ الواقع أن الأمر عكس ذلك. بل إن تاريخ الدبلوماسية البريطانية في القرن التاسع عشر يكشف لنا أن السياسة الخارجية البريطانية وضعت نصب أعينها تحقيق وضع توازن للقوى في البر الأوروبي. فقد بذل رجال السياسة البريطانيين منذ مؤتمر ڤيينا جهداً دبلوماسياً استثنائياً للحفاظ على توازن القوى، باعتباره من أهداف السياسة البريطانية. فمن دونه لن تتمكن بريطانيا تجنب الحروب الأوروبية، ولن تستطيع إعاقة دولة أوروبية قوية الشكيمة، مثل ألمانيا، عن بسط نفوذها على القارة الأوروبية. بل والأكثر من هذا كله أن النفوذ الاستعماري البريطاني سوف يتعرض إلى تحديات شتى إذا أخفقت بريطانيا في تحقيق وضع توازن في القوى على البر الأوروبي. وهكذا فقد شحذت بريطانيا جهودها الدبلوماسية والحربية للإبقاء على حالة توازن القوى. وكان لدورها، أثر ملحوظ في صد تطلعات ألمانيا ومحاولات فرنسا للسيطرة على القارة الأوروبية[١].

---

(١) كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية ـ جامعة بغداد ١٩٧٩ ص ٢٠٣ ـ ٢٠٨.

أنماط وطرق التوازن

يعتبر نظام توازن القوى وسيلة نافعة ومجدية في تثبيت العلاقات الدولية ويظهر ذلك بدراسة توازن القوى منذ العصور التاريخية القديمة حتى وقتنا الحاضر. إن نظام توازن القوى ليس من اجتهاد مفكر سياسي أو صيغة عمل أو مشروع إصلاح لرجل سياسة. فقد عرفت الدول القديمة ظاهرة توازن القوى وتبينوا المبادىء التي تعمل عليها. والحجة في ذلك، هي أن أية قوة تسعى لزيادة قوتها النسبية ذاتياً أو عن سبيل الاستيلاء على أقاليم متاخمة أو عن طريق التحالفات مع القوى الأخرى، سوف تجابه بمحاولات مماثلة من جانب منافسيها. وذلك أما لمنعها من ترجمة تلك الزيادة في القوة إلى مكاسب جديدة، وأما لغرض التوازن معها.

وكانت دول وادي الرافدين والنيل تتبع أساليب التوازن في علاقاتها. وعقدت الاتفاقات العسكرية للتصدي إلى أية قوة نزعت إلى الهيمنة. ثم اتبعت ـ دويلات المدينة الإغريقية ـ مبدأ التوازن. بيد أن الرومان تمكنوا من نشر سلطانهم على رقع جغرافية واسعة، فلم يجدوا ضرورة إلى التوازن مع قوة خارجية. أما في العصور الوسطى، فقد انشغل الأمراء والإقطاعيون في إعداد تراتيب على نمط نظام توازن القوى، مع فارق ضيق المساحة الجغرافية التي اقتصر عليها التوازن. وذلك بحكم رداءة طرق المواصلات التي أعاقت قيام قوى رئيسة في أوروبا. كما لجأ أولئك الأمراء والإقطاعيون إلى أساليب المصاهرة وتوزيع الإقطاعات الضعيفة فيما بينهم وإلى الحروب لتحقيق توازن بصورة أو أخرى.

وشهد القرن الخامس عشر توجهاً دبلوماسياً وعسكرياً إلى مبدأ توازن القوى. واتبعت كل من النمسا وفرنسا وإنكلترا ودويلات إيطاليا والأراضي المنخفضة سياسة التحالفات المتبادلة. ولم تعقد تحالفات دائمة، وإنما تنقلت الدول الأوروبية من جهة إلى أخرى وفقاً لما كانت تمليه المصالح الدينية

والسياسية والعسكرية. واختتمت الحروب الدينية بمعاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨. وأقرت هذه الاتفاقية مبدأ توازن القوى بين الدول القومية الأوروبية ضمنياً. بيد أنها لم تضع نهاية للحروب الأوروبية التي استمرت بعد ذلك بسبب الخلافات السياسية والقومية. فكانت معاهدة أوترخت عام ١٧١٣ إشارة فاصلة بين عهد وآخر في تاريخ العلاقات السياسية الأوروبية. فقد تضمنت تلك المعاهدة مبدأ توازن القوى وطالبت الدول القومية الأوروبية أن تسترشد به كما أن الدول الأوروبية أقرت بذلك.

عرفت العلاقات الدولية عصرها الذهبي في ظل نظام توازن القوى طيلة القرن الثامن عشر. فعلى صعيد تدبير العلاقات لم تحدث في أوروبا حروب كالحروب الدينية. بل اقتصرت على مجابهات محدودة أفلحت الأطراف المتحاربة وغيرها في احتوائها في إطار نظام توازن القوى كما أن أغلب الدول الأوروبية الرئيسة كانت حريصة على الإبقاء على التوازن. وظل الأمر كذلك إلى أن قامت الثورة الفرنسية، ثم تلتها الحروب النابليونية. وكان قصد فرنسا من ذلك بسط نفوذها على أكبر عدد من الدول الأوروبية والتوسع استعمارياً على حساب إنكلترا. فتصدت بريطانيا لفرنسا. وتمكنت من تأليب بقية الدول المناهضة للسيطرة الفرنسية فوضعت نهاية للمحاولات النابليونية لإفساد نظام توازن القوى.

تعتبر حرب ١٨٧٠ بين بروسيا وفرنسا خاتمة عهد الدبلوماسية والنفوذ الفرنسي في القارة الأوروبية، وفاتحة عهد للقوة الألمانية. كان بسمارك يسعى جاهداً للحفاظ على ما أحدثته تلك الحرب من تعديلات على توازن القوى. كما أنه تحاشى المجابهة الألمانية ـ البريطانية وذلك بعزل فرنسا عن بقية الدول الأوروبية. فأنشأ التحالفات مع النمسا وروسيا وإيطاليا واتخذها سبيلاً للإبقاء على الأوضاع في أوروبا. وقد منحت سياسة الأحلاف أوروبا استقراراً نسبياً، بيد أنها لم تقض على الصراعات الاستعمارية والانتقام الفرنسي. فانشطرت أوروبا إلى حلفين متجابهين، اعتقد البعض أنهما سيعيقان محاولات إبطال

توازن القوى. ولكن الأحداث برهنت عكس ذلك، فقد عجلت الأحلاف في اندلاع الحرب العالمية الأولى.

ونتيجة لتجربة تنسيق العلاقات الدولية ضمن إطار نظام توازن القوى تولدت قناعة بأن ثمة ضرورة لانتشال النظام الدولي من ممارسة الأساليب التقليدية. ونظر إلى الحرب العالمية الأولى نظرة حرب على الحروب الناجمة عن نظام توازن القوى. وهكذا تبنت بعض الشخصيات السياسية العالمية، ومنها الرئيس الأمريكي ودور ولسن، إجراءات إصلاحية فأنشأت عصبة الأمم لتكون الآلة الرئيسة لتطبيق مبدأ الأمن الجماعي. وطلب من الدول الأعضاء الابتعاد عن سياسة التحالف وإعطاء العصبة تأييداً والتزاماً لتمكينها من أداء وظيفتها. وهكذا ولجت العلاقات الدولية عهداً جديداً بيد أن الصيغ الإصلاحية لم تحمل محمل الجد. فالأوضاع الدولية مستعصية الإصلاح طالما أن التناقضات الجوهرية موجودة بين الدول الرئيسة في النظام الدولي. وكما تعثر نظام توازن القوى تعثر نظام الأمن الجماعي. وفي عام ١٩٣٥ أفلحت فرنسا في عقد تحالف عسكري مع الاتحاد السوفياتي لمجابهة الخطر الألماني. وهكذا انقسمت أوروبا على نفسها من جديد. وبدلاً من أن يستقر نظام الأمن الجماعي على ركيزة عصبة الأمم لجأت الدول الأوروبية إلى أساليبها التقليدية. فازدادت التناقضات، وأسرع سباق التسلح، وأثيرت المشاكل الأقليمية والقومية والعقائدية. وفي عام ١٩٣٩ اندلعت الحرب العالمية الثانية. وأعقبتها تغيرات جديدة وخطيرة. فقد أعيدت صيغة التنظيم الدولي وتصاعد الصراع العقائدي، وتأججت حركة التحرر من الاستعمار، وبزغ فجر العصر النووي، وتبدلت مواقع القوة في العالم. وبالتالي انتقل نظام توازن القوى من حال إلى حال، ووصف بكونه توازن في الرعب.

خصائص نظام توازن القوى التقليدي:

سنحاول دراسة نظام توازن القوى التقليدي على ضوء ثلاثة متغيرات هي:

الوحدات المتفاعلة في النظام، وطبيعة العلاقات المتفاعلة، وأغراض الوحدات المتفاعلة.

المتغير الأول: الوحدات المتفاعلة في نظام توازن القوى

من الممكن تحديد عدد الوحدات المتفاعلة بقوتين أو كتلتين إن التاريخ السياسي قد شهد مثل هذه الحالات في فترات متباينة. ففي القديم تجابهت روما مع قرطاجنة، وفي السنين التالية للحرب العالمية الثانية تجابهت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي. إن اقتصار عدد الدول الفاعلة على اثنتين قد يبدو في الظاهر أمراً حقيقياً. وثمة نقطة أخرى، وهي أن الوحدات المتفاعلة في النظام يجب أن تكون دولاً قومية ذات سيادة، ترتبط فيما بينها بوشائج سياسية أو عسكرية أو عقائدية. ففي القرن التاسع عشر كان التحالف يتم على أسس سياسية وعسكرية، أما بعد الحرب العالمية الثانية فنجد أن الأحلاف تعقد على أسس عقائدية.

المتغير الثاني: طبيعة العلاقات المتفاعلة في نظام توازن القوى

تتجسد طبيعة العلاقات المتداخلة في حالة النظام الذي تعمل ضمن إطاره. وهناك ثلاث حالات لنظام توازن القوى التقليدي، الحالة الأولى هي حالة الاستقرار المطلق التي لا تفض المنازعات شكلياً بين الدول، بيد أن حلها يتم دون تعرض النظام إلى التصدع. وليس من دالة، بأن نظام توازن القوى قد بلغ حالة الاستقرار. فحتى في عصره الذهبي، اعتبرت بريطانيا إن أي تغيير كبير في توزيع المنافع الاستعمارية، أما لصالح فرنسا أو لصالح ألمانيا، سيؤول إلى عدم استقرار في نظام توازن القوى الأوروبي. وأما الحالة الثانية فهي الانهيار في نظام توازن القوى التقليدي فحدثت عندما تغيرت طبيعة السياسة الدولية بفضل اعتبارات جديدة. وليس من دليل على أن نظام توازن القوى قد انهار كلياً واستبدل بغيره. صحيح أن الحرب العالمية الأولى أتاحت أمام الدول المنتصرة فرصاً لتجربة جديدة، وهي تجربة نظام الأمن الجماعي، بيد أن المقومات

الموضوعية واللاموضوعية الملزمة لفاعلية هذا النظام الجديد لم تكن قائمة آنذاك. وبالتالي فإن نظام توازن القوى مقترن اقتراناً وثيقاً مع نظام الدولة القومية ذات السيادة. ومهما طرأ من تعطيل لفاعليته بسبب الحروب أو إدخال بوادر نظام جديد كعصبة الأمم، فإن النظام ما يزال يفعل ولكن بصيغ متنوعة. وهذا يعني أن القوة ما تزال العصب الأساس في العلاقات الدولية، وإن التعاون لم يكتسح بعد ساحة المنافسة والصراع بين الأمم. نرى أن شعوب العالم مدعوة إلى تنسيق علاقاتها في إطار التعاون ولا يعتمد الصراع من أجل القوة. أما الحالة الثالثة لنظام توازن القوى، فهي وضعية مستمرة من اللااستقرار. وهذا هو الحال الذي قامت عليه العلاقات الدولية منذ أن أقر مؤتمر ڤينا مبدأ نظام توازن القوى.

المتغير الثالث: أغراض الوحدات المتفاعلة في نظام توازن القوى

إن سلوك الوحدات الفاعلة في نظام توازن القوى يتحدد بالأغراض التي تنشدها والقدرات المتاحة لها، والوسائل الموفورة في النظام، الذي يعنينا هنا هو مدى علاقة غرض الدولة بحالة نظام توازن القوى، لذلك سنصنف الدول من حيث الفرضية إلى دول ساعية للإبقاء على التوازن، وتنعت عادة بالدول المحافظة، وأخرى تنزع إلى تغيير التوازن، وتنعت عادة بالدول الثورية. وقد كانت فرنسا النابليونية تريد التغيير بينما حرصت بريطانيا والنمسا وروسيا على إبقاء الوضع الأوروبي على حاله. وكانت ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى والاتحاد السوڤياتي من المطالبين بتغيير النظام الأوروبي في إطار العصبة، ولكن أصبح الاتحاد السوڤياتي من الداعين إلى الإبقاء على الأوضاع الأوروبية بعد أن تولى هتلر السلطة، والملاحظ هو أن للقدرات العسكرية دوراً حاسماً في تحديد طبيعة التغيير وطريقة الإبقاء على الوضع الراهن. وإلى جانب القوة العسكرية، هناك سبل أخرى لتحقيق الأغراض، كالتحالف والتهديد والمفاوضات. فليست كل دولة مشاركة في النظام ترغب في ترقية الطرف الخصم إلى مرتبة المشارك،

وهذا ما فعله بسمارك قبل نهاية القرن التاسع عشر، وسعت إليه فرنسا بعد الحرب الكونية الأولى. فقد حاول بسمارك عزل فرنسا وإضعافها بعد هزيمتها في ١٨٧٠، كما حاولت فرنسا عزل وإضعاف ألمانيا بعد هزيمتها في ١٩١٨.

اتسم نظام توازن القوى التقليدي بقيام دولة مسهمة فيه بدور معادلة التوازن. وبالمعنى الدقيق هي تلك القوة التي لها من المؤهلات ما يمكنها من التحكم بنتيجة المنافسة ضمن النظام. ولعل من أسباب نشاط نظام توازن القوى في القرنين الثامن والتاسع عشر هو نجاح بريطانيا في تأدية دور الدولة الحاملة للتوازن.

لقد استثمرت بريطانيا خصائص موقفها لتفيد نفسها على مستوى العلاقات الأوروبية في البر الأوروبي وفي المستعمرات. ومن بين تلك الخصائص، أن بريطانيا بنت عزها العسكري على القوة البحرية، فاستطاعت قبل غيرها من الدول القومية الأوروبية أن تبسط نفوذها الاستعماري في مناطق واسعة في القارتين الإفريقية والأسيوية. كما أنها حرصت حرصاً أميناً على السيطرة على الطرق البحرية والمضائق المائية، وبذلك عرضت الدول الأوروبية الأخرى، وعلى الخصوص فرنسا، إلى مخاطر الحصار القاري. فكانت تهدد به وتلجأ إليه في حالة نزوع دولة أوروبية قوية إلى بسط سيادتها على القارة الأوروبية.

العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية إنما أكثرها تأثيراً هي: العوامل الاقتصادية والعوامل الجغرافية والعوامل الخارجية.

العوامل الاقتصادية[١]

إن تاريخ العلاقات بين الأمم مليء بالمنازعات والأحداث المؤلمة التي حصلت عبر العصور المختلفة بدوافع اقتصادية، وفي مقدمتها الصراع من أجل السيطرة على منافذ التجارة الدولية، أو الحصول على أسواق لتصدير واستيراد

(١) عن د. علي شفيق: مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية... دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٩ ـ ص ص ١٤٣ ـ ١٥٥.

المنتجات المختلفة، أو التحكم بالمواد الأولية. ويشهد التاريخ القديم والحديث بأن العديد من حملات الاستكشاف والحروب كانت وراءها أطماع الدول في السيطرة على المضايق البحرية والممرات المائية اللازمة للتجارة والتوسع الإقليمي.

فمن المعلوم أن الانقلاب الصناعي في أوروبا أدى إلى سرعة الإنتاج، وبالتالي ظهرت الحاجة عن أسواق جديدة، فأصبحت هناك حاجة متزايدة إلى التسابق الاستعماري. ونتيجة لذلك اشتدت حرب الشركات التي سارعت الدول الكبرى لتأسيسها للسيطرة على إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وإن التقدم الصناعي والتحسن الكبير في وسائل الإنتاج الذي حصل في أوروبا ثم في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان أدى إلى حصول فجوة كبيرة بين المجتمعات وانقسام العالم إلى دول متقدمة تحظى بالرفاهية، ودول نامية تعاني من التخلف.

ويمكن أن نسوق مثالاً آخر، في السبب الرئيسي لنشوب الحرب العالمية الأولى، هو النزاع بين ألمانيا وفرنسا للسيطرة على الألزاس واللورين ذات الموارد الاقتصادية الاستراتيجية.

ومنذ اكتشاف البترول والدول الكبرى تتنافس لأجل الحصول على امتيازات. في الوطن العربي يشير الدكتور سامي منصور[١]، أن هدف الغرب حالياً من بيع السلاح للعالم العربي ليس الحرص على أن يكون هذا العالم قوة عسكرية بالمعنى الحقيقي، لأنه أبعد ما يكون من استراتيجية الغرب مع الدول العربية، ولكن الهدف الرئيسي هو استنزاف العائدات البترولية، لأن السلاح هو من أكثر الوسائل فاعلية وسرعة في استنزاف الأموال.

ومن وسائل الضغط التي لها تأثير بالغ على العلاقات الدولية في العصر

---

(١) انظر بحثه حول «الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية» مجلة السياسة الدولية القاهرة يناير ١٩٨٤.

الحديث يمكن أن نشير كذلك إلى المعونات الاقتصادية. فتعتبر برامج المعونة الاقتصادية التي تقدمها الدول الغنية لأصدقائها من وسائل الضغط المهمّة في توجيه سياسات هؤلاء الأصدقاء وجعلها أحياناً حليفة لها. ولعل أبرز مثال على ذلك في التاريخ الحديث هو المعونة الاقتصادية الشهيرة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لتعمير ما خربته الحرب، والتي عرفت باسم «مشروع مارشال» وذلك وفق شروط سياسية معينة، وبالأخص لضمان محالفة تلك الدول لها وعدم دخولها ضمن خط المعسكر الاشتراكي الشرقي.

نتساءل عن مدى أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية مقارنة مع العوامل الأخرى؟

في الحقيقة، يوجد اختلاف في وجهات النظر بشأن هذا الموضوع فقد كانت النظرية الماركسية قد أعطت أهمية بالغة جداً لهذه العوامل، وذلك بعكس النظريات الليبرالية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر.

إلا أن الواقعيين وجدوا في النظريات المذكورة تطرفاً بالنسبة للواقع، وقالوا بأن العوامل المختلفة بما فيها العوامل الاقتصادية والجغرافية والديمقراطية والخارجية تتشابك وتتداخل بحيث يؤثر بعضها على البعض الآخر.

العوامل الجغرافية

من النادر أن نجد دراسة للمختصين في الجغرافية لا تشير إلى علاقة المنطقة محل الدراسة بالدول المجاورة، وذلك نتيجة لوجود صلة بين العوامل الجغرافية والعلاقات الدولية.

وحينما نذكر أثر هذه العوامل على المجتمع الدولي، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن، هو دور الموقع الجغرافي للإقليم وطبيعة الأراضي. وقد أعطى أصحاب النظريات الجيوبولوتيكية لهذا الدور أهمية عظمى منذ تأسيس هذا

العلم الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الجغرافية والسياسة. وبرأي هؤلاء أن قوة الدولة تعتمد على موقعها الجغرافي وسعتها وطبيعة حدودها السياسية. كما أنهم أكدوا على أن الحدود تمتد وتتقلص حسب حيوية الشعب المرتبط بها. وكان لهذه الفكرة الأخيرة وأمثالها تأثيراً كبيراً على الرغبة النازية في التوسع الإقليمي وما لحق ذلك من أخطار على المجتمع الدولي (نظرية المجال الحيوي L'espace Vitale). وأن لهذا الفكر تأثير أيضاً على سياسة التوسع الصهيوني واحتلال الأراضي العربية التي ينتهجها العدو الإسرائيلي.

ومن المعلوم بأن سعة إقليم الدولة، ونوعية المجتمعات المجاورة، والقرب أو البعد عن مراكز الإنتاج والحضارات في العالم، وما للدولة من منافذ على البحر، وحتى طبيعة الأراضي أو البحار التي تفصلها عن الشعوب الأخرى تعتبر عوامل ذات أثر مباشر في الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الدولة في مجال العلاقات الدولية. فمن المعلوم مثلاً أن وجود جبال البرانس المرتفعة والقليلة الممرات كحد فاصل بين شبه جزيرة إيبيريا وبقية أنحاء أوروبا، جعل هذه المنطقة في شبه عزلة عن الحضارة الأوروبية لفترة طويلة من الزمن، وبالتالي فإن إسبانيا والبرتغال تتميزان ببطء نمو التقدم الصناعي بالمقارنة مع فرنسا وإنكلترا وألمانيا وبقية دول أوروبا الغربية.

كما أن الدول العربية الواقعة شمال إفريقيا كانت ومنذ القديم على اتصال دائم بالمجتمعات الأخرى ومراكز الحضارات بسبب عدم وجود الصعوبات الجغرافية لديها. كذلك فإن الدول العربية الواقعة في الشرق الأوسط كانت دائماً منطقة التقاء واتصال، لأن في هذه المنطقة تلتقي القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا. وتلتحم فيما بينها، ولها منافذ على المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، بل إنها منطقة اتصال البحرين الأخيرين.

أما الموارد الطبيعية فإنها تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وثروة الأمم،

فإن البلدان التي تحظى بخصوبة الأراضي، وبتوفر المواد الأولية لا يمكن إلا أن يكون لها تأثير بارز على المجتمع الدولي. كما أن الدول التي يتوفر فيها الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية والمواد الأولية تكون أكثر من غيرها قدرة على مقاومة الضغوط الدولية.

ومع ذلك فإن معايير الثروة الطبيعية ليست ثابتة. فيلاحظ أن أهمية المواد الأولية تعتمد على الاكتشافات العلمية والوسائل التكنولوجية، فالفحم مثلاً، كان في الماضي أكثر أهمية من البترول كمصدر للطاقة وغداً ستكون الأهمية لليورانيوم[1].

العوامل الخارجية[2]

يمكن القول أنه إن لم تكن هناك محددات خارجية، فإنه لن تكون هناك سياسة خارجية، فالدولة حين تضع سياستها الخارجية فإنها في معظم الأحوال تكون في حال رد فعل لبعض الظروف الواقعة في بيئتها الخارجية.

ويقع معظم ما كتب في حقل العلاقات الدولية في إطار المنظور التحليلي، أي أن منهج تحليل الأحداث هو السائد في دراسة العلاقات الدولية، وهذا المنهج يركز على جمع الأنشطة وتصنيفها بين تهديدات أو وعود أو احتجاجات، أو عنف وحروب، ويتم وضع البيانات وتحليلها للوصول لمعرفة السياسة الخارجية لدولة ما.

وقد أثبت الكثير من الباحثين بأن السلوك الصراعي الدولي لدول العالم

---

(١) يلاحظ أن الدول الصناعية تسعى حالياً لتطوير الطاقة الذرية والبحث عن مصادر أخرى بديلة البترول، لأجل تقليل اعتماد إنتاجها واقتصادها على سياسة الإنتاج والأسعار التي تقررها منظمة الدول المصدرة للبترول، وتأمل الدول الصناعية أن يصبح لها الاعتماد الذاتي في نهاية هذا القرن، بل إن بعضها قد حقق هذا الهدف (مثل إنكلترا).

(٢) عن د. لويد جبشن: تفسير السياسة الخارجية ـ ترجمة محمد بن أحمد فقي، ود. محمد السيد سليم، نشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ـ الرياض ١٩٨٩ ـ ص ص ٢٧٩ ـ ٢٨٤.

الثالث يتفق إلى حد كبير مع علاقة الحافز والاستجابة، وانتهى أصحاب هذا الرأي إلى نتيجة وهي أن الدول التي سلكت سلوكاً صراعياً هي الدول ذاتها التي كانت هدفاً للسلوك الصراعي من قبل دول أخرى.

وقد أكدت دراسات إقليمية متعددة نمط التبادل السلوكي في السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، تبين من دراسة للنزاع الهندي ـ الصيني عام ١٩٦١ م أن هناك علاقة قوية بين السلوك الصيني والسلوك الهندي في الصراع، كما اتضح من دراسة أخرى للنزاع الكوبي ـ الأمريكي عام ١٩٦٢ م حول الصواريخ السوفييتية في كوبا، أن كوبا والولايات المتحدة تبادلتا السلوكيات العدائية والتوفيقية.

توضح الدراسات التي أجريت على السلوكيات التعاونية للدول أن هناك ميلاً مشابهاً نحو تبادل السلوك. فيوضح تحليل التنازلات التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لبعضهما حول قضايا نزع السلاح العامة خلال الإحدى والعشرين دورة من المفاوضات التي عقدت في لندن ونيويورك، وجنيف خلال الفترة من عام ١٩٤٨ م حتى ١٩٨٠ م، أن هناك قدراً كبيراً من التبادل السلوكي بين الدولتين. وقد تم استخلاص نتائج عند تحليل التنازلات التي قدمتها الدولتان بخصوص محادثات حظر التجارب النووية التي بدأت عام ١٩٥٨ م والتي أسفرت عن توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام ١٩٦٣ م. بيد أنه في الحالة الأخيرة تبين أنه ما إن اقتربت الدولتان من التوصل إلى اتفاق حول الحظر الشامل في إبريل عام ١٩٦٠ م ـ وذلك بالاتفاق مع كل بنود مشروع المعاهدة ما عدا ثلاثة بنود ـ بدأ السلوك السوفييتي يتسم بالمراوغة. وهذا يدل على أن الدول قد تقدم تنازلات عديدة عندما يبدو أن احتمالات التوصل إلى اتفاق بعيدة، تحت تأثير توقع أن الطرف الآخر لن يقبل تلك التنازلات، ولكن ما أن يبدو في الأفق احتمال التوصل إلى اتفاق حتى تبدأ في المراوغة أو سحب التنازلات التي قدمتها. وقد أدى ذلك التراجع إلى التوصل إلى اتفاقية حول الحظر الجزئي للتجارب الذرية بدلاً من الحظر الشامل.

وانطلاقاً من التسليم بأهمية التنازلات للتوصل إلى اتفاق، يرى بعضهم أنه على الأطراف الداخلة في صراع دولي التقليل من حدة هذا الصراع تدريجياً عن طريق تقديم تنازلات من طرف واحد مصحوبة بطلبات لفظية وضمنية إلى الطرف الآخر الذي عليه أن يفعل الشيء ذاته.

على الرغم من أهمية التنازلات كعامل من عوامل تسهيل التوصل إلى اتفاق، فإن لها أخطارها. فالعدو قد يفسرها على أنها مؤشر لعدم اهتمام الطرف الذي يقدمها بالقضية محل النزاع، أو يفسرها على أنها علامة ضعف مما يدفع العدو إلى طلب المزيد من التنازلات.

وقد اعترض بعض الباحثين على نموذج «التنازل/الاتفاق» كعامل رئيس من عوامل تحديد نتيجة المفاوضات. لأن التفاوض هو عملية قوامها التوصل إلى الصيغة الملائمة ومحاولة تطبيقها، وأنه في غمار عملية التفاوض لا يوجه إلا قدر ضئيل من الاهتمام بعدد التنازلات التي أعطاها كل طرف. وبالعكس، فإن التنازلات هي أساساً أعمال رمزية تقدم في أغلب الأحوال قرب نهاية عملية التفاوض وحينما تلوح بوادر التوصل إلى اتفاق.

أهمية دراسة العلاقات الدولية[1]

العلاقات بين الكتل والتجمعات البشرية ظاهرة قديمة ارتدت أشكالاً مختلفة. غير أنها لم تتبلور وتشتدّ إلاّ مع نشأة الدولة الحديثة. وإذا كان للعلاقات الدولية اليوم أهمية كبرى، فالسبب يعود إلى التطورات المذهلة في مجال الاتصالات والاختراعات التي زوّدت الإنسان بأسلحة جهنمية باتت تهدد وجوده بالفناء. ولهذا فإن مصير الإنسان قد أصبح، لأول مرة في التاريخ، يتوقف على حسن العلاقات والتفاهم بين الدول، وخصوصاً بين الدول الكبرى

(١) عن د. محمد المجذوب: دراسات قومية ودولية ـ مؤسسة ناصر للثقافة بيروت ط ١ عام ١٩٨١، ص ص ٣٢٦ حتى ٣٣٤.

التي تمكّنت من امتلاك أسرار الأسلحة النووية الإفنائية. ومن هنا أخذت دراسة العلاقات الدولية تحتل مكاناً مرموقاً في الفكر الإنساني والجهود الدولية. ويمكننا إبراز أهميتها بالنقاط التالية:

أولاً ـ انقسام العالم إلى كيانات سياسية مستقلة ذات سيادة، يحمل كل منها اسم دولة، ويرتبط بالكيانات السياسية الأخرى بعلاقات دولية.

ثانياً ـ شعور هذه الدول بأن السلام العالمي مرتبط، بقيام علاقات دولية مستقرة، وبأن وحدة المصير الإنساني تتطلب تضامناً وتعاوناً في مختلف الميادين.

ثالثاً ـ إدراك كل دولة أنه يستحيل عليها العيش بمعزل عن الدول الأخرى. إن عهد الاكتفاء الذاتي الذي مارسته بعض المدن قد ولّى. إن الدول الصناعية، مثلاً، بحاجة إلى المواد الأولية التي تَزْخَرُ بها أراضي الدول النامية. والدول النامية، بدورها، بحاجة إلى السلع والأدوات المصنّعة التي تنتجها الدول الصناعية. والحاجات والخدمات التي تضطر الدول إلى تبادلها ليست مادية فقط، وهي كذلك حاجات وخدمات حضارية وثقافية وعلمية.

رابعاً ـ ازدياد إحساس الدول بوحدة المصير الإنساني بعد إدخال التحسينات على أسلحة الدمار الجماعي. لقد أصبح العالم وحدة مترابطة متراصّة يتطلب الحفاظ عليها تضامناً وتعاوناً وتماسكاً دولياً في مختلف الميادين. إن زوال الفواصل بين الشعوب، وتلاشي الأبعاد بين الأقطار، وتشابك مصالح الأفراد والجماعات، قد جعل انعزال الدول أمراً عسيراً. إن الاختراعات والاكتشافات العلمية الحديثة القادرة على إفناء البشر في لحظات معدودات قد ضاعفت من رغبة الشعوب في تنظيم علاقاتها الدولية تنظيماً سليماً يستطيع تجنيبها خطر الدمار الماحق الذي سيجعل الكرة الأرضية، في حال اللجوء إلى استعمال هذه

الأسلحة التدميرية، كعصفٍ مأكول.

خامساً ـ انتماء معظم دول العالم إلى العالم الثالث الذي يحتاج إلى جهود جبارة كي يتطور. والمنطق، أو المصلحة الإنسانية تقضي بأنْ تُوجّه جميع الدول، المتقدمة والمتخلفة، جُلّ اهتمامها إلى مسألة التنمية الاقتصادية، وتيسير التجارة الدولية، وتقديم المساعدات المالية إلى الدول النامية، والقضاء على التفاوت في مستوى المعيشة، بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وكل ذلك لا يمكن تحقيقه إلا في جوّ من الاستقرار الدولي والعلاقات الإنسانية المستقرة.

سادساً ـ إيمان جميع الدول والشعوب إيماناً جازماً بأن العلاقات الدولية لم تعد اليوم تقتصر على المسائل السياسية أو الدبلوماسية، بل أصبحت تشمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية. وهذه المسائل قد تسلّلت إلى ساحة العلاقات الدولية. فاهتمام الدولة لا ينصبّ اليوم على أمور الدفاع والأمن فقط، بل يتوجه كذلك إلى مسألة توفير الرفاهية والرخاء لجميع المواطنين عن طريق تنظيم الشؤون الاجتماعية والإشراف على الشؤون الاقتصادية. وكان من نتائج عملية التسلل إلى مجال العلاقات الدولية أنْ أثّرت المسائل الاجتماعية والاقتصادية في هذه العلاقات وتأثرت بها. فعندما كانت العلاقات الدولية محصورة بالاتصالات الدبلوماسية لم يكن ثمة أثر يُذكر للتباين أو الاختلاف بين الدول من حيث بنياتها الاجتماعية والاقتصادية ولكن امتداد العلاقات الدولية إلى هذه المسائل قد ضاعف من أهمية الفوارق بين هذه البنيات.

سابعاً ـ حدوث تغيّرات وتطوّرات مهمة، في العصر الحديث، في مفهوم العلاقات الدولية تركت آثاراً عميقة في تطور القانون الدولي.

كانت هناك مجموعة قليلة من دول أوروبا تسيطر على العلاقات الدولية وتسيّرها، وتستضعف الشعوب الأخرى وتستعمرها، وتسنّ

القواعد الدولية وتصوغها بشكل يتلاءم ومصالحها. لقد كانت القواعد والأعراف والتقاليد الدولية مطيّةً لأهوائها وأطماعها. ولكن الأمور تبدلت اليوم، بعد قيام المنظمات الدولية. وهذا التبدل أسفر عن الانقسام العقائدي الذي كان الميزة البارزة لروابط الأسرة الدولية. إن التحول الديموقراطي للأنظمة السياسية في عدد متزايد من الدول الأوروبية، وحديثاً في بلاد غير أوروبية، يدل على أن مجرى العلاقات الدولية أخذ يرتبط بالعمليات الدستورية والسياسية الداخلية للدول المشتركة. وقد أصبح توجيه الشؤون الخارجية جزءاً من الأعمال السياسية لكل بلد.

كانت العلاقات بين الدول، في الماضي، تتّسم بالحذر الشديد، والخوف المتبادل، لأن شبح الحروب والمعارك والخصومات المتلاحقة كان لا يدع مكاناً للثقة والطمأنينة. فإذا بها اليوم تصبح وسيلة لتحقيق التعاون والتقارب بين الدول.

ونضيف بأن المعاهدات والاتفاقيات السياسية كانت، حتى الأمس القريب، هي الأسلوب السائد في توثيق العلاقات بين الدول. أما اليوم فقد تغلب العامل الاقتصادي على العامل السياسي وأصبحت المعاهدات الاقتصادية والتجارية والنقدية، هي الطابع المميز لتطور العلاقات الدولية. ولا نغالي إن قلنا بأن المعاهدات السياسية الصرفة قد أصبحت نادرة، فجميع المعاهدات السياسية تُرفق عادةً باتفاقات اقتصادية. إن حلف الأطلسي، مثلاً، وهو معاهدة عسكرية سياسية قبل كل شيء، قد أسفر عن تقديم المعونات المالية وغير المالية إلى الدول الأعضاء فيه.

ثامناً ـ خروج الشعوب والحكومات من الحربين العالميتين الأخيرتين بدرسٍ عميق مفيد هو: عدم جدوى الحروب كوسيلة لنقل الثروة من المغلوب إلى الغالب.

وظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وسائل تدميرية رهيبة يمكن أن تسفر، عند استعمالها، عن تدمير الحياة كلها. وهذا الوضع، وما نتج عنه من ذعر وهلع، أدى إلى اتباع أسلوبين في السياسة الدولية. أحدهما كان يقوى حين يضعف الآخر: **الأسلوب الأول** هو الاستمرار في العمل من أجل إيجاد نظام دولي فعّال قادر على كبح الحروب. أما **الأسلوب الثاني** وهو أسلوب التعايش، القائم على فكرة توجيه العلاقات الدولية على أساس القوة القومية للدولة مع الإدراك التام والوعي الكامل بأن استعمال القوة، أو التهديد بها، لا ينبغي أن يصل إلى شفير الهاوية أو حافة اللارجوع.

والإدراك المتزايد لدى الناس بأن الحروب لم تعد وسيلة للإثراء وزيادة الموارد على حساب الآخرين قد رافقه تطوران آخران نتجا عن الثورة الصناعية العلمية. وهذان التطوران اللذان لا يقلّان خطورة ـ في المدى البعيد ـ عن الدمار النووي هما: تكاثر السكان حتى الانفجار، وتضاؤل الموارد الغذائية حتى النفاذ. ولتجنّب هذا المصير المظلم تسعى العلاقات الدولية إلى الخروج من إطار السياسة والدبلوماسية لتهتم بالعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية بين البشر.

ميدان العلاقات الدولية

لم تعد الدولة في الوقت الحاضر، هي المؤسسة السياسية الوحيدة التي تقوم بدور مهم في الحياة الدولية. هناك، إلى جانبها منظمات دولية تؤثر في مجرى العلاقات الدولية ومنها:

ـ **المنظمات الدولية غير الحكومية** تمثل تياراً من التبادل الفكري والحضاري والتعاون، ليس للنشاط الحكومي منه إلا نصيب ضئيل. ويُجمع الباحثون على الاعتراف بأن التنظيم الدولي الحديث مدين بالشيء الكثير للمبادرات والإنجازات التي حققتها المنظمات غير الحكومية. وهذه المنظمات لا تقف عند الحدود

السياسية للدول وقد تضاعف عددها وارتفع من ٥٦٠ في عام ١٩٤٥، إلى ٩٨٥ في عام ١٩٥٦، حتى وصل إلى ٢٢٩٦ في عام ١٩٧٠.

ـ وإلى جانب الدولة والمنظمات الدولية هناك **جماعات الضغط أو أصحاب المصالح**: إن نفوذ الكنيسة الكاثوليكية، ونفوذ غيرها من مراكز القوى الدينية، ونفوذ الأحزاب الشيوعية، ونفوذ الشركات المساهمة الكبرى، ونفوذ النقابات العمالية الكبرى... إن هذا النفوذ لا يقف عند حدود الأوطان. إنه يمتد حتى يشمل طبقات وفئات عديدة في مجتمعات سياسية متباعدة.

إن العلاقات الدولية اليوم لا تقتصر على العلاقات السياسية. إن إقامة علاقات دبلوماسية مع إحدى الدول، وتوقيع المعاهدات والاتفاقات معها... ليس إلا مظهراً واحداً من المظاهر العديدة التي تحفل بها الحياة الدولية. إن تفجّر الثورة التكنولوجية، وتزايد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وتطور وسائل النقل والاتصال والإعلام، وتضخم دور الدولة في المجتمع. إن كل ذلك قد وسّع حدود الميدان الخاص الذي تنشط فيه العلاقات الدولية.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن العلاقات الدولية، تسير نحو تجاوز معالم العلاقات السياسية بين الدول، فإنه لا يسعنا إلا الاعتراف، بأن الدولة ما زالت تُعتبر حتى الآن المركز الرئيسي لكل تقرير أو حسم في الحياة الدولية. فالدولة تتميز من بقية الفئات بظاهرتين:

الظاهرة الأولى: هي أن الجماعة البشرية التي تتكون منها الدولة هي اليوم جماعة متضامنة متماسكة. فالروابط الاجتماعية في الدولة أقوى من الروابط في بقية الكتل أو الجماعات. والتضامن بين رعايا الدولة أقوى من أي تضامن آخر. وفي حالة قيام نزاع أو تعارض بين التضامن الوطني والتضامن في كتلة أخرى تكون الغلبة للتضامن الوطني.

هناك، ولا شك كتل أو مؤسسات داخلية أخرى تبلغ درجة التضامن فيها حداً قوياً. هناك أناس يُفضّلون دينهم، أو حزبهم أو أسرتهم. ولكن هذه الفئة

من الناس أقلية ضئيلة لا يُغيّر وجودها شيئاً من شمول القاعدة العامة. لقد برهنت الأحداث أن الأغلبية العظمى من المواطنين تندفع في سبيل الدفاع عن وطنها أكثر مما تندفع في سبيل الدفاع عن الكتل الداخلية التي تنتمي إليها.

والظاهرة الثانية: التي تميز الدولة من بقية الكتل والجماعات الداخلية هي أن الدولة تملك أحسن تنظيم سياسي. ففي الدولة، **أولاً**، تقسيم عمل وصلاحيات بين المسؤولين لا نجده في المنظمات الأخرى. وفي الدولة، **ثانياً**، نظام للعقوبات لا تعرفه بقية المنظمات يسمح للحاكمين بقمع كل عصيان أو تمرد. والدولة تملك، **ثالثاً**، أعظم قوة مادية تستطيع بها أن تنفذ قوانينها وقراراتها. يجب أن يكون هدف العلاقات الدولية هو السعي إلى التعاون في عالم من النزاع لأن المحيط الدولي مليء بخطر الحرب بين وحداته السياسية.

ثانياً: سياسة الأحلاف في العلاقات الدولية

إن أبرز المتغيرات التي طرأت على سير العلاقات الدولية هي تغير موازين القوى الدولية ومثالنا على ذلك حلف شمال الأطلسي، إن درجة تماسك وفعالية هذا الحلف عند إعلانه في منتصف الخمسينات كانت أقوى مما هي عليه الآن. ذلك أن المد السوفييتي في تلك الفترة أخاف الكثير من دول أوروبا الغربية فاندفعت نحو الدخول في الحلف، ولكن فشل السوفييت بعد ذلك في توسيع دائرة نفوذهم، ساهم في تقليل الشعور بالخوف الذي كان موجوداً عند دول أوروبا الغربية فتراجعت عن سياستها بزيادة تسليح نفسها، وتراجعت بالتالي قوة رغبتها بالانضمام لحلف شمال الأطلسي مع تراجع شعورها بالخوف من تهديدات الاتحاد السوفييتي السابق.

لذلك نجد أن دراسة العلاقات الدولية ترتكز على مراقبة الصراع القائم، وهذا الصراع يكون دائماً متغيراً، إنما تبقى حجته ثابتة وهي ظاهرة في الدفاع عن السيادة.

فدراسة العلاقات الدولية هي دراسة العداء القائم بين القوى أو الخوف

من قيام عداوة تؤدي في نتيجتها لاستعمال القوة. وبالتالي فقد تكون هذه الدراسة دراسة لعلاقات قوى مع بعضها البعض بغياب قوة كبيرة مسيطرة، إنما لا يمكن أن نتصور أن تكون هذه العلاقات على شيء من الاستقرار إن لم تتوازن هذه القوى أو إن لم تخضع هذه القوى لقوة كبرى.

لذلك كانت التحالفات والتكتلات صفة لازمة للعلاقات الدولية وهنا نستشهد بالحكمة الهندية القديمة القائلة:

«إذا كنت تعرف عدوك، فأنت تعرف صديقك إنه عدو عدوك».

أي أن هدف أية دولة من التحالف مع دولة أخرى هو زيادة قوتها، لتتمكن من تحقيق هدف لا يمكنها تحقيقه اعتماداً على قوتها الذاتية، وهكذا نستطيع القول بأن الحليف يجب أن يكون قوياً بحيث يضيف قوة إلى قوة الدولة التي تحالفه.

والقوة قد لا تعني القوة العسكرية فقط فقد تكون هذه القوة متمثلة بالموقع الاستراتيجي أو بالموارد الاقتصادية، فعندما سعت الولايات المتحدة إلى ضم إسبانيا وتركيا إلى حلف شمالي الأطلسي لم يكن بسبب قدراتهما العسكرية وإنما لموقعهما الاستراتيجي حيث تتحكم إسبانيا بمضيق جبل طارق وتتحكم تركيا بالدردنيل والبوسفور، المضيقان المهمان لوقف الزحف الشيوعي نحو أوروبا وأميركا.

شروط تكوين وقيام الحلف

هنا لا بد من ملاحظة الشروط الضرورية لتكوين الحلف وليكون فعالاً وهي:

١ ـ أن يكون لأعضاء الحلف هدف مشترك.

٢ ـ أن تتوفر الوسائل الفنية اللازمة للعمل المشترك داخل نطاق الحلف.

٣ ـ أن يتوفر التوافق السياسي لتفسير حالة الحرب.

٤ ـ وأن يفرض توقيع العقوبة في حال عدم التعاون، بمعنى أن الحلف لا يقدم المساعدة لحليف لا يتعاون.

في هذا يعطي كيسينجر مثالاً عن عدم توفر الشروط الضرورية في حلف بغداد فيقول:

«كان أعضاء الحلف ينظرون إلى إسرائيل على أنها العدو الحقيقي لهم وليس الاتحاد السوفييتي، كما أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم، كذلك يمكن القول إن معاهدة حلف بغداد ولدت في حالة احتضار كامل كأداة للعمل المشترك، فحين شعر هؤلاء الحلفاء بأن الولايات المتحدة مضطرة إلى مساعدتهم والدفاع عنهم، اقتنعوا أن في إمكانهم رفض التعاون معها»[1].

وهنا لا بد من دراسة الفرق بين الحلف والكتلة مذكراً بأن التحالفات موجودة منذ بدء الصراع الإنساني في حين أن الكتلة لم يعرفها العالم إلاّ مؤخراً.

الحلف والكتلة

الكتلة ظاهرة جديدة لحظناها بعد الحرب العالمية الثانية أثر الخلاف المذهبي بين الليبرالية والشيوعية. وعن الفرق بين الكتلة والحلف يمكننا القول بأن الكتلة تتسم باتساع اختصاصاتها التي تشمل الإشراف على السياسات الداخلية للأعضاء، كما أن معاهدتها غير قابلة للنقض، فضلاً عن تنظيمها الهرمي الذي تعلوه سلطة مطلقة، أما الحلف فيتغلب عليه طابع الرضى بالتحالف، وتكون معاهدته قابلة للنقض، ويقوم أساساً لتنظيم الدفاع الجماعي وتنسيق السياسة الخارجية لأعضائه ويميل إلى طبع أعضائه بطابع التكافؤ.

بعبارة أخرى نقول إن الكتلة عصبة موحّدة إيديولوجياً في السلم والحرب تحت زعامة دولة واحدة تدور في فلكها مجموعة قوى متجانسة تأتمر بأمر هذه

---

(١) هنري كيسنجر: مفهوم السياسة الخارجية الأميركية ـ ترجمة. د. حسين شريف ـ سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣ ص ٥٧.

الدولة، وهذا يعني عدم التكافؤ بين دول الكتلة وبين الدولة الزعيمة.

فالكتلة طابعها إلزامي أما الحلف فطابعه اختياري.

والكتلة تمثل عصبة عسكرية مترابطة بوحدة إيديولوجية متجانسة ولا يشترط ذلك في الحلف، والكتلة تكون تحت زعامة دولة قطبية تأتمر بأمرها وتدور في دائرتها ولا يشترط ذلك في الحلف، والكتلة حلف عسكري دائم يعمل وقت السلم والحرب في حين أن الحلف يشترط وقوع الحرب للعمل به.

الكتلة تعمل على تحقيق تكامل الدول المتحالفة تحت زعامة الدولة القطبية زيادة عن وظيفة الحلف التقليدية التي تقضي بردع العدوان والتصدي له.

انقضاء التحالفات

طالما تبين لنا الفروق بين الحلف والكتلة نرى أنه لا بد من دراسة أبرز الظروف التي تؤدي للقضاء على الحلف وهي:

١ ـ عجز الحلف عن تحقيق الأهداف التي قام من أجلها.
٢ ـ عجز الحلف عن التكيف مع التغيرات التي تطرأ عليه أو على بيئته.
٣ ـ عجز الحلف عن التصدي للمشكلات الرئيسية التي تواجهه.
٤ ـ إذا حصل تحول في أهداف ومصالح الأعضاء في الحلف.
٥ ـ إذا حصل تراجع في الخطر الذي كان وراء قيام الحلف.
٦ ـ إذا تراجع الأعضاء عن دعم القيم التي تؤدي لتماسك الحلف.
٧ ـ إذا حصلت ظروف جديدة لم تعد بموجبها الرغبة موجودة في الإبقاء على الحلف[١].

وهذا ما يدفعنا لدراسة إمكانية تبدل حلفاء الأمس إلى أعداء اليوم:

انطلاقاً من إمكانية تبدل المحالفات وأن يصبح حليف الأمس عدو اليوم، والعكس صحيح، نرى أن الدول المنتصرة كانت تعمل على عدم إضعاف

---

(١) Scott, Andre M: The Functionning of the International Political System - the Macmillan Co, New york, 1967 - P. 111 - 112.

خصومها أكثر مما يجب وذلك لأنها قد تضطر في ضوء المتغيرات الدولية للاعتماد عليهم أو لمحالفتهم بعد ذلك وخاصة إذا حصل توازن دولي جديد فمن ذلك مثلاً نجد الدول الأوروبية تحافظ على رجل أوروبا المريض، بل إنها بعد الحرب العالمية الأولى عملت على إعادة إحيائه وتقويته مع قيام الجمهورية التركية بقيادة أتاتورك وذلك خوفاً من اتساع المجال أمام روسيا التي بسبب ضياع الدولة العثمانية قد تصل بحدودها إلى أطراف البلقان الغربية.

وكذلك نرى دول الحلفاء المنتصرة في الحرب العالمية الثانية تتخذ من أعدائها خلال هذه الحرب حلفاء لها. فقد تحالفت دول أوروبا الغربية مع إيطاليا وألمانيا واليابان للوقوف بشكل سد منيع ضد الاتحاد السوفييتي الذي تحول إلى عدو لدود للدول الغربية. بل إننا نلحظ هذه النظرية بشكل واضح في إبقاء الولايات المتحدة الأميركية على نظام صدام حسين في العراق، لأن هذه الدول أدركت أن هذا النظام العراقي هو بمثابة موازنة للقوى الموجودة في المنطقة وأعني إيران الإسلامية وسوريا البعث المعاديتين للنظام الأميركي.

سياسة تجزئة التحالفات المضادة أو تحويل الحلفاء الحاليين إلى أعداء

إن انضمام أية دولة إلى عضوية حلف معين، يكون على حساب تضحيتها ببعض مصالحها الفردية أو أهدافها الثانوية مقابل تحقيق أهداف أكثر أهمية. ومن خلال التضحية بالمصالح الفردية نجد أن الدول المعادية للتحالف تسعى للإيقاع بين المتحالفين وذلك بإقناع الدول التي ضحت ببعض مصالحها الفردية أو أهدافها الثانوية بأن هذه التضحية غالية وأن الانسحاب من الحلف سيكون أكثر فائدة من الاستمرار في عضوية التحالف.

تجدر الإشارة إلى أن الخلافات التي حدثت في حلف شمال الأطلسي بين اليونان وتركيا حول مستقبل جزيرة قبرص بعد انسحاب بريطانيا من الجزيرة وإعلان استقلالها تدخل ضمن هذا الإطار، كما نلحظ ذلك أيضاً في الأزمة القائمة بين حلف الأطلسي وفرنسا حول التسليح النووي مما أدى إلى أن

تنسحب فرنسا من الجناح العسكري لحلف الأطلسي.

وخطر تحويل الحلفاء الحاليين إلى أعداء يقوى مع الزمن خاصة إذا تدهور العدو الذي قام هذا التحالف أساساً ضده، فلم يعد هناك خوف من العدو المشترك الذي لم يعد موجوداً والذي بسبب وجوده كانت الدولة قد تخلت عن بعض مصالحها الفردية أو أهدافها الثانوية للتحالف ضده، وباندحاره تصبح هذه المصالح والأهداف أكثر مصلحة من الانضمام إلى الحلف، وهذ ما هدد حلف شمال الأطلسي بعد تراجع أو انتهاء خطر التهديد الشيوعي لأوروبا.

وما نلحظه في حلف شمال الأطلسي يمكن ملاحظته في حلف وارسو والكتلة الشيوعية فعندما قام خلاف بين الاتحاد السوفييتي وبين يوغوسلافيا عام ١٩٤٨ عملت دول أوروبا الغربية على استغلاله ودعمت الزعيم اليوغوسلافي تيتو في التصدي للاتحاد السوفييتي الذي كان مصراً على تطبيق النظام الشيوعي في يوغوسلافيا ومع أن تيتو لم يكن يفكر بالتخلي عن الاتحاد السوفييتي إلا أن سوء التدبير السوفييتي واستغلال هذا الوضع من دول أوروبا الغربية شجع تيتو على التقرب من دول غرب أوروبا التي ساعدته بتوقيع بعض الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية للوقوف بوجه التحدي السوفييتي، بل إن الولايات المتحدة قدمت في إطار مساعداتها للدول المناوئة للشيوعية، مساعدة ليوغوسلافيا على شكل قرض قيمته عشرون مليون دولار بالإضافة إلى معونات غذائية زادت قيمتها على أربعين مليوناً. هذه المساعدات أثمرت في تغيير موقف تيتو الذي أعلن أنه مستعد للوقوف إلى جانب المعسكر الغربي في حال وقوع حرب عالمية ثالثة، بل إن يوغوسلافيا انضمت إلى تحالف إقليمي يضم دولتين من دول حلف شمال الأطلسي وذلك مع تركيا واليونان بما عرف بتحالف دول البلقان عام ١٩٥٣.

أثر المعونات في قيام التحالفات

تعتبر المعونات الخارجية من أهم الوسائل في اجتذاب الحلفاء، إذ إنها

تعكس رغبة الدول المانحة في التعاون مع الدول المتلقية الراغبة في استمرار عملية التلقي، وكلما ازدادت هذه المنح كلما تزايد نفوذ الدولة المانحة عند الدولة المتلقية، وقد يؤدي ذلك إلى حمل الدولة المتلقية على الدخول في فلك الدولة المانحة. بل إن نفوذ الدولة المانحة وتأثيرها على الدولة المتلقية يزداد بقدر حاجة الدولة المتلقية لهذه المنح، ويمكننا أن نفسر سير دول أوروبا الغربية في المسار الأميركي الغربي بعد المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لهذه الدول إثر الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال للإنعاش الاقتصادي، وذلك رغبة من الولايات المتحدة في منع وقوع دول أوروبا الغربية تحت سيطرة السوفييت وإقامة حاجز قوي من هذه الدول للوقوف بوجه التوسع الشيوعي.

كما أن سياسة استقطاب هذه الدول للعالم الثالث ـ النامي ـ بواسطة المعونات برزت ظاهرة خلال الحرب الباردة وذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة لحلف بغداد أو بالمقابل المساعدات التي قدمها الاتحاد السوفييتي للحركات الثورية في بعض دول العالم الثالث لإحداث انقلابات ثورية تؤدي لقيام حكومات في دول هذا العالم تكون مؤيدة لسياسة الاتحاد السوفييتي.

التزامات المتحالفين

ولا يكون التحالف قوياً أو مرشحاً للبقاء مدة طويلة إلاّ إذا التزم المتحالفون بأمور منها تقديم الدعم لحلفائهم والتعهد بالقتال إلى جانبهم والسماح بنشر القوات في أراضي الدولة الحليفة والتشاور في وقت الأزمات الدولية مع بعضهم البعض بهدف التنسيق في مواقفهم.

وقد يكون هذا الالتزام من جانب واحد، كما رأينا في تحالف الولايات المتحدة الأميركية مع الفيليبين أو مع اليابان أو مع الصين الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تعهدت الدولة الأميركية بالدفاع عنهم في حال وقوع اعتداء عليهم دون أن تلتزم هذه الدولة بالدفاع المقابل.

والمثل ينطبق كذلك على الاتحاد السوفييتي ففي المعاهدة السوفييتية الفنلندية عام ١٩٤٨ تعهد الاتحاد السوفييتي بالدفاع عن فنلندة، رغم وقوف فنلندة على الحياد في حال وقوع اعتداء على الاتحاد السوفييتي.

وهكذا نخلص إلى القول إنه لقيام التحالف يتوجب وجود توافق بين مصالح وأهداف الدول المتحالفة، وكلما تزايدت درجة تطابق أو تكامل الأهداف كلما قويت درجة قيام التحالف، فالتماثل والتجانس بين الدول من شأنه أن يزيد من احتمالات قيام التحالف فيما بينها، وتلجأ الدول عادة إلى اختيار حلفائها من بين الدول التي تتشابه معها في العقيدة أو الثقافة أو الوضع الاجتماعي. ولكن هذا العامل رغم أهميته إلا أنه لا يمكن أن يتخطى عامل المصلحة الوطنية، فرغم التطابق الإيديولوجي لعقيدة الاتحاد السوفييتي مع الصين الشعبية إلا أن المصلحة الوطنية للصين الشعبية وشعور الصين بأن السوفييت يسعون للهيمنة عليهم أدت إلى الخلاف بين الدولتين، بل أدت أكثر من ذلك إلى قيام سياسة التقارب بين الولايات المتحدة الرأسمالية الإيديولوجية، والصين الشعبية صاحبة الإيديولوجية الشيوعية وقد عبر الرئيس نيكسون عن ذلك بقوله:

«لقد اعترف كل من الجانبين (الأميركي والصيني) أنه رغم اختلافاتنا الفلسفية المتنافسة، فليس هناك من داع لأن نكون أعداء، وهناك مسوغ قوي لأن نكون أصدقاء وهو مصلحتنا المتبادلة في ردع التهديد السوفييتي. ويمتلك زعماء الصين مصلحتين متناقضتين غالباً: الأولى هي الإيديولوجية الشيوعية، والثانية هي البقاء، وتحت حكم دينغ كسياوبنغ وزملائه البرجماتيين، فإن البقاء يعلو على الإيديولوجية»[١].

---

(١) ريتشارد نيكسون ـ السلام الحقيقي ـ ترجمة: رياض الطباع ـ دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ـ دمشق ١٩٨٥ ـ ص ١٦٠ ـ ١٦٦.

تحالفات الأنظمة السلطوية (التوتاليتارية)

تفتقر التحالفات في هذه الأنظمة إلى الثقة بين أعضائها وإلى عدم وجود المرونة الكافية للوصول إلى حلول تتيح إمكانية الإبقاء على التحالف. فمن أبرز أسباب فشل التحالف بين دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية هو فشل هذه الدول بالتكيف مع المتغيرات الدولية وعدم إمكانية التنسيق بين سياساتها. ولعل أبرز أمثلة عدم الثقة، إن هتلر لم يبلغ موسوليني بمعاهدته مع السوفييت إلا قبل يوم واحد من توقيعها، كما أن هتلر عندما قرر مهاجمة الاتحاد السوفييتي لم يعلم موسوليني إلا صباح يوم الهجوم، كذلك فقد قام موسوليني بمهاجمة اليونان عام ١٩٤٠ دون التنسيق مع هتلر. وكما أن هتلر أصدر قراراً بعدم إحاطة اليابانيين بقراره مهاجمة الاتحاد السوفييتي، فإن اليابانيين لم يحيطوا هتلر علماً بقرارهم مهاجمة بيرل هاربور، كل هذه المواقف لا بد وأن تؤثر سلباً على علاقة التحالف بين الأنظمة التوتاليتارية.

نخلص إلى القول إن سياسة التحالفات كانت الصفة البارزة للعلاقات الدولية الهادفة لتحقيق مبدأ توازن القوى، سياسة التحالفات هذه لحظناها قبل مؤتمر ڤيينا وامتدت بعده حتى ظهور الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية وسقوط هذه الثنائية مؤخراً بتفكك أحد أقطابها.

لذلك قامت دراسة العلاقات الدولية حول محور التحالفات كأساس لضبط توازن القوى. وقد ظهر دور التحالفات في تحقيق استقرار العلاقات الدولية في مرحلتين:

المرحلة الأولى: من مؤتمر ڤيينا وحتى الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثانية: من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي.

تضمن أدب السياسة الدولية معاني متعددة لمفهوم توازن القوى[١]، حتى أن المفهوم يستخدم في أكثر من معنى بينما يراد به شيئاً معيناً، وقد أشار سدني فاي بأن توازن القوى «يعني التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية والقادرة على منع أية منها من أن تصبح قوية العضد لتفرض إرادتها على الآخرين»[٢].

ويمكن تعليل الالتباس الظاهر في مفهوم توازن القوى عند معظم المفكرين لاعتبار أن الظاهرة لا تقتصر على العلاقات الدولية، بل هي موجودة في العلاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

بعبارة أخرى أن النظام السياسي العالمي يتضمن دولاً تدعو إلى الوضع الراهن وأخرى تزمع تغييره. وهكذا نستخلص أن أنصار سياسة القوة يرون في نظام توازن القوى عملية انتقال من حالة استقرار إلى لا استقرار وبالعكس.

أثر الأحلاف على استقرار العلاقات الدولية وتوزان القوى:

بدراسة أثر الأحلاف على استقرار العلاقات الدولية يظهر رأيان متناقضان:

- الرأي الأول يقول: إن الأحلاف تساهم على استقرار العلاقات الدولية باعتبار أن قيام الأحلاف والأحلاف المضادة من شأنها أن تقضي على كل محاولة للإخلال بالتوازن الدولي وتوقف أية قوة كبرى عن التطلع إلى السيطرة العالمية. ويقولون بأن سبب قيام الحربين العالميتين إنما كان بسبب عدم وجود أحلاف رادعة تستطيع القيام بعمل يمنع وقوع الحرب.

- الرأي الثاني يقول: بأن الأحلاف هي من مسببات التوتر الدولي فهي التي تزيد الشعور بالخطر وعدم الأمان بمجرد قيامها، ويعطون مثالاً على ذلك

---

(١) «The balance of Power» Journal of the British Institute of International affairs II. March 1923, P. 51-54.

(٢) Sidney B. Fay, Balance of Power - Encyclopedia of Social Macmillan, 1927 - P. 395.

كيف تطورت أزمة البلقان إلى حرب عالمية أولى بسبب التحالفات التي سادت تلك الفترة. ذلك أن التحالفات قد تشعر الدول بالقوة فتأخذ موقفاً سياسياً متشدداً يدعو الآخرين للتطرف فيسير الطرفان نحو الحرب. فالحلف هو اتفاق بين دولتين أو أكثر على القيام بتدابير معينة غايتها الحد من نشاط الدولة أو الدول المعادية وحماية أعضاء الحلف من التهديدات التي يشكلها الآخرون. وأفضل مثال لهذه السياسة هو الوفاق الثلاثي Triple Entente بين بريطانيا وفرنسا وروسيا عام ١٩٠٧ وذلك رداً على التحالف الثلاثي Triple Alliance بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا الذي قام عام ١٨٨٢. وكذلك المثال الآخر الظاهر في التحالف بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الشيوعي الذي قام في أثناء الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية مع الاتحاد السوفييتي ضد التيار النازي الفاشي الذي ظهر بتحالف دول المحور اليابان وإيطاليا وألمانيا.

ومن هنا نلحظ أن العنصر الإيديولوجي لعب دوراً مهماً بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فلم تعد التحالفات تعتمد على المصلحة الوطنية بل إن العنصر الإيديولوجي لعب دوره فانقسم العالم إلى كتلتين متعاديتين عقائدياً، ولم يعد ممكناً على أي طرف أن يدخل في الطرف المعادي لمجرد خروجه من كتلته، وزيادة في الإيضاح فإن خروج يوغوسلافيا السابقة من بين دول المعسكر الشيوعي لم يكن ليعني أن هذه الدولة ستدخل في المعسكر الرأسمالي، كما أن الخلاف العقائدي القوي بين الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية لم يكن ليصل إلى درجة أن تنضم الصين الشعبية للمعسكر الرأسمالي.

ومع ذلك فالملاحظ أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، انفتح المجال من جديد لاحتمالات تغيير كبيرة في العلاقات الدولية، فقد بدأت دول المعسكر الرأسمالي تسعى لاستقطاب دول المعسكر الشيوعي السابق.

وبدراسة الرأيين المتناقضين حول أثر التحالفات على استقرار العلاقات

الدولية تظهر لنا أنواع متعددة من السياسات البارزة في تاريخ هذه العلاقات ومنها:

(١) **سياسة التوازن**: ويقصد بها توازن القوى وتقوم على أن ينضم ـ دون أن يتحالف ـ طرف قوي إلى أحد الأطراف الضعيفة عندما يشعر بوجود تحالفٍ يضم قوى معينة يخل بتوازن القوى، ونرى بريطانيا تلعب هذا الدور بمهارة خلال تاريخها الطويل، وذلك عندما نستعرض سياستها أمام الدولة العثمانية... رجل أوروبا المريض...

لقد كانت بريطانيا تلقي بثقلها إلى جانب الدول الأضعف لكي تعيد التوازن إلى علاقات القوى الأوروبية دون أن تلتزم بأي تحالف أو تكتل.

(٢) **سياسة التعويضات الإقليمية**: وتقوم على إعطاء دولة إقليماً أو قطعة أرض مقابل ما أخذ منها لإعطائه لدولة أخرى، وذلك للتعادل في توزيع القوة بين الدول.

وهذه السياسة تقوم في مؤتمرات الصلح التي تأتي بعد الحرب، كما حصل في تقسيم بولونيا ثلاث مرات بين روسيا والنمسا وبروسيا في الفترة بين ١٧٧٢ و١٧٩٥.

أو كما حصل في الوفاق الودي عام ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا حيث اتفقا على تقسيم العالم العربي بينهما بترك يد إنجلترا في مصر وترك يد فرنسا في المغرب. أو كما حصل بالاتفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧ حول إيران بإعطاء روسيا القسم الشمالي وإعطاء بريطانيا القسم الجنوبي المحاذي للخليج العربي لتؤكد بريطانيا سيطرتها على منطقة الخليج.

وأخيراً تقسيم ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى أربع مناطق نفوذ لصالح القوى المنتصرة.

(٣) **سياسة إيجاد الدول الحاجزة**: وذلك بإقامة دول ضعيفة بين دولتين

قويتين أو أكثر للتخفيف من إمكان اصطدام الدول القوية مع بعضها. وتستمد الدولة الحاجزة قوتها وبقاءها من الدول القوية المجاورة لها، فإن محاولة أي دولة من الدول القوية المجاورة ضمها إليها يعني الإخلال بتوازن القوة. ولكن هذه السياسة تفشل إذا اتفقت الدول القوية على اقتسام الدولة الحاجزة بينها. فيذوب كيانها في الدول المجاورة ومن الأمثلة التاريخية لمثل هذه الحالة:

- قيام بولونيا كدولة فاصلة بين روسيا وألمانيا.
- إيجاد بلجيكا وهولندا كدول حاجزة بين فرنسا وألمانيا بعد الحروب الدينية.
- قيام أفغانستان كدولة فاصلة بين روسيا وبريطانيا.

(٤) سياسة التدخل في شؤون الدول الأخرى: بهدف الإبقاء على الوضع القائم فيها أو تغييره لصالح الدولة المتدخلة، وكثيراً ما نلحظ هذه السياسة معتمدة في الوقت الحاضر من الولايات المتحدة الأميركية كما نلحظها في التاريخ الحديث بتصدي الدول الرجعية الأوروبية للثورة الفرنسية في مؤتمر ڤيينا، أو في تدخل الاتحاد السوڤييتي في بولونيا والمجر عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وتدخل الولايات المتحدة تحت غطاء المجتمع الدولي لإعادة الحكم للأسرة الحاكمة في الكويت بعد الغزو العراقي لها.

(٥) سياسة المؤتمرات Congresses

وتظهر في عقد زعماء وممثلي الدول الأوروبية مجموعة مؤتمرات بهدف الحفاظ على السلام العالمي من خلال تسوية النزاعات بينهم والاتفاق على سلوكيات سياسية معينة لإبعاد شبح الحرب.

ويعتبر مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥ بداية هذه السياسة وقد تبعته المؤتمرات التالية:

١ ـ اكس لاشابيل عام ١٨١٨ ـ وقد عقد هذا المؤتمر للفصل في موضوع فرنسا، إذا طالبت فرنسا الحلفاء بجلاء قواتهم عن أراضيها دون انتظار لمدة

الخمس سنوات المحددة في معاهدة باريس الثانية، كما طالبت الحلفاء بدخولها في المجموعة الأوروبية.

٢ ـ مؤتمر تروباو عام ١٨٢٠ وقد دعا إليه القيصر الروسي لتخوفه من الثورة العسكرية في إسبانيا، وطالب بإلغاء الدستور الإسباني خوفاً من أن تنتقل العدوى إلى روسيا، وقد عارض كاسلريه البريطاني هذا المؤتر.

٣ ـ مؤتمر ليباخ عام ١٨٢١، عمل على إرجاع النظام القديم بحذافيره على أساس الاعتراف بالحق الإلهي المقدس للملوك بالحكم، مما أدى إلى اتساع شقة الخلاف بين روسيا والنمسا وبروسيا من جهة وبين إنجلترا من جهة ثانية.

٤ ـ مؤتمر فيرونا عام ١٨٢٢ وكان على هذا المؤتمر أن يعالج مسألتي الثورة في إسبانيا وفي إيطاليا، ولكن مسألة الثورة الإسبانية استغرقت معظم نشاط المؤتمر، ولم يصل إلى حل بالنسبة للمسألة الإيطالية، وقد قرر المندوبون ضرورة التدخل للقضاء على الثورة في إسبانيا وأيدت النمسا وروسيا وبروسيا هذه المقترحات في حين اعترضت الحكومة الإنجليزية على أي تدخل في شؤون الدول الداخلية.

والصفة العامة لهذه المؤتمرات هي محاولة الأنظمة الملكية المحافظة والمستبدة التصدي لأفكار الثورة الفرنسية حتى ولو أدى الأمر للتدخل بسياسة الدول الأخرى الداخلية وهو الأمر الذي كانت تعارضه بريطانيا.

(٦) سياسة فرق تسد: Divide and Rule

وتقوم على أن تعمل الدولة على عدم وصول الدولة المعادية إلى درجة من القوة تمكنها من تهديد مصالحها، كما قد تقوم هذه السياسة على إبقاء الدول الصغيرة مفككة ومنقسمة للحؤول دون قيام أي شكل من أشكال الوحدة التي قد تسبب خطراً على أمن الدولة التي تتبع سياسة التفرقة. وبمعنى آخر تعني هذه السياسة العمل على تفتيت قوة كبيرة قائمة بالفعل إلى قوى صغيرة ضعيفة أو

بالعكس العمل على عرقلة قيام قوة كبيرة في طريقها إلى الظهور خوفاً من أن تؤدي هذه القوة إلى الإخلال بنظام التوازن الدولي.

من أبرز الأمثلة على سياسة فرق تسد:

- موقف فرنسا من الوحدة الألمانية.
- موقف بريطانيا من مستعمراتها العربية وعرقلتها قيام الوحدة العربية أو الدعوة إلى خلق مشاريع وحدوية تحت سيطرتها مما أدى إلى تقسيم الصف العربي بين مؤيد ومعارض.

(٧) **سياسة عرقلة قيام الأحلاف المضادة**: وتعني حرمان الأعداء من اكتساب حلفاء جدد، فقد عمل بسمارك على إبقاء كل من فرنسا وروسيا على الحياد خلال خلافه مع الإمبراطورية النمساوية المجرية ـ فنجده يساند روسيا في التصدي للتمرد البولوني عام ١٨٦٣ مما مكنه بعد ذلك من ضمان حياد روسيا خلال حربه مع النمسا وفرنسا. فعندما استعد بسمارك لمحاربة النمسا اجتمع مع نابليون الثالث في بياريز، ووعده بالسماح له ببعض المكاسب في الراين مقابل وقوف فرنسا على الحياد عند نشوب الحرب البروسية النمساوية، وبعد نجاح بسمارك في توحيد ألمانيا تراجع عن وعده للإمبراطور الفرنسي، فتدهورت العلاقات الفرنسية البروسية، وسعت فرنسا للتحالف مع النمسا والمجر، ولكن النمسا رفضت التحالف مع فرنسا التي سبق أن تخلت عنها عندما اتفقت مع بسمارك، لذلك نجد فرنسا تلجأ لبريطانيا، وهنا تدخل بسمارك للحيلولة دون التحالف الفرنسي البريطاني ونجح في ذلك فأبقى فرنسا في عزلة استطاع خلالها محاربتها وهزيمتها في معركة سيدان، وتابع إذلاله لفرنسا بأن قام بتنصيب وليم الأول إمبراطوراً على ألمانيا الموحدة وقام بإجراء احتفال التنصيب في قصر الملك الفرنسي في ڤرساي.

كما نجد هتلر في هذا الإطار يلجأ إلى أسلوب مماثل، ففي خلال المرحلة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية، عمل هتلر على الحيلولة

دون قيام تحالف سوفياتي بريطاني فرنسي في مواجهته وفي سبيل تحقيق ذلك تحرك في عدة محاور:

١ ـ إثارة الشكوك في مصداقية وفعالية شبكة المحالفات التي أقامتها فرنسا مع دول أوروبا الشرقية وخاصة تحالف فرنسا مع تشيكوسلوفاكيا، فقد تخلت فرنسا عن التزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا وتركتها لقمة سائغة في يد هتلر.

٢ ـ إقناع ستالين بأن بريطانيا وفرنسا تهدفان إلى أن يدمر السوڤييت والألمان بعضهما بعضاً.

٣ ـ قيام هتلر بتشجيع الرغبة الموجودة لدى السوڤييت باستعادة الأراضي التي فقدوها بعد قيام الثورة الشيوعية.

وهكذا وفي طريق عرقلة قيام حلف مضاد ضده نجد هتلر ينجح بإبعاد البريطانيين والفرنسيين عن السوڤييت بل يقوم هو بالتوقيع على معاهدة معهم عام ١٩٣٩ وهي المعاهدة الألمانية السوڤييتية التي التزم السوڤييت بمقتضاها بالوقوف على الحياد في حالة نشوب أي اعتداء تكون ألمانيا طرفاً فيه، بل إن السوڤييت نالوا ثمناً لهذا الموقف من هتلر عندما تعهد لهم بإعطائهم مناطق نفوذ في أوروبا الشرقية وفي بولونيا ورومانيا في حال انتصاره على بريطانيا وفرنسا، وهكذا نجح هتلر في إبعاد السوڤييت عن التحالف مع بريطانيا وفرنسا.

وهكذا يبدو لنا أنه انطلاقاً من أن العلاقات الدولية متغيرة بصفة دائمة فإن الدولة التي كانت راضية بوضع ما عندما كانت ضعيفة ستسعى لتغيير هذا الوضع لصالحها عندما تصبح قوية، فمن غير الممكن التصور أن العلاقات الدولية تبقى ثابتة أو أن تزعّم قوة ما للقوة الدولية يبقى قائماً، فمن زمن ليس ببعيد ودّعنا الثنائية القطبية ونعيش الآن نظام القوة الواحدة، وهو الأمر الذي أخل بمبدأ ميزان القوى، الذي يقوم على إدارة القوة بطريقة تؤدي إلى تحقيق توازنها والحيلولة دون هيمنة قوة واحدة على المجتمع الدولي ومنعها من تكوين إمبراطورية عالمية.

التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية

أن أبرز التوجهات الرئيسية للعلاقات الدولية تظهر في أربعة توجهات هي[1]:

سياسة العزلة ـ سياسة الحياد ـ سياسة عدم الانحياز ـ سياسة التحالف.

١ ـ **سياسة العزلة**: وتقوم على الرأي القائل أن قوة الدولة تتحقق بالحد من تفاعلها مع العالم الخارجي، فالدولة هنا تعمل على تجنب الارتباط بتحالف مع الدول الأخرى وتضيق من علاقاتها الخارجية. ولكن الواضح هو أن العلاقات الدولية بصورتها الراهنة وما تنطوي عليه من تداخل في المصالح وتزايد اعتماد كل دولة على الدول الأخرى في المجال السياسي والاقتصادي والتكنولوجي، وفي ظل التقدم الهائل في الاتصالات يجعل إمكانية اتباع سياسة العزلة أمراً بعيد النجاح، وعادة ما تكون الدول التي اتبعت هذه السياسة دولاً هامشية لا دور لها في التفاعلات الدولية، بل إن الدولة التي قد تنجح فيها سياسة العزلة يجب أن تكون منعزلة جغرافياً كالنيبال مثلاً.

٢ ـ **سياسة الحياد**: والحياد نظام دولي يترتب على الدولة التي تأخذ به مجموعة من الحقوق والواجبات الدولية، وقد تتخذ الدولة موقف الحياد بملء إرادتها، أو قد يفرض عليها الحياد فرضاً، فبلجيكا مثلاً قررت موقف الحياد في سياستها عام ١٩١٦ عندما شعرت أن لا قدرة لها للانجرار للحرب ومخاطرها.

وقد يفرض الحياد على دولة ما نتيجة اتفاق الدول الكبرى المتصارعة على تحييدها كما هو حال النمسا عام ١٩٥٥ بالصراع بين الجبارين أو هي حال لاوس عام ١٩٦٤.

ويتوجب على الدول المحايدة أن تمتنع عن تقديم أي نوع من أنواع المساعدات للدول المتحاربة كما يمتنع على الدول المحايدة أن تدخل في محالفات مع دول أخرى.

---

(١) ناصيف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية ـ دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٥ ـ ص ١٦٠ ـ ١٦٧.

٣ ـ سياسة عدم الانحياز: تشكلت هذه السياسة كرد فعل للأوضاع السائدة بعد الحرب العالمية الثانية وصراع الجبارين في الحرب الباردة، وذلك في اجتماع في منتصف الخمسينات في بريوني بين قادة الهند ويوغوسلافيا ومصر، وتكرست هذه السياسة في مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥. وظهرت مبادئها في مؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ ودعت إلى دعم حركات التحرر العالمية ودعم التعايش السلمي بين الدول المختلفة وتجنب الانضمام إلى الأحلاف العسكرية السائدة في تلك الفترة وعدم إبرام أية اتفاقية مع أي من القطبين.

وقد لعبت حركة عدم الانحياز دوراً مهماً في تبرير الصراع بين القطبين وتهدئته، إلا أن دور عدم الانحياز لم يعد ظاهراً بعدما بدأت حدة الصراع بين القطبين تهدأ وبدأ الانفراج يظهر بين المعسكرين.

وقد اعتبر القطبان هذه السياسة وهم وأكذوبة كبرى لأنه لا يعقل وجود فريق ثالث، فإما أن تكون رأسمالياً وإما أن تكون شيوعياً. وفي هذا يقول وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية: «أن من ليس معنا فهو ضدنا».

وقد عمل القطبان على استقطاب دول عدم الانحياز إلى جانبهما من خلال تقديم المساعدات إلى دول العالم الثالث، وبالتالي فإن حصول بعض دول عدم الانحياز على المساعدات أدى إلى تخلي هذه الدول عن سياستها وراحت تساند أحد القطبين في المواقف الدولية بل وتسمح له بإقامة قواعد عسكرية على أرضها.

الحقيقة أن الدور السياسي لعدم الانحياز لم يعد مهماً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وبالتالي فالتساؤل كبر دائماً حول مستقبل هذه الحركة السياسية خاصة وأن دورها كملطف لحدة التوتر الدولي لم يعد موجوداً، وقد نستشف دوراً لهذه الحركة في المستقبل وهو عملها على تشكيل نواة لتكتل اقتصادي يجمع بينها في وقت أصبحت فيه الغلبة للتجمعات والتكتلات الدولية الكبيرة.

٤ ـ **سياسة التحالفات**: وهي تجمع قوتين أو أكثر في حلف لمواجهة قوة أخرى وبهدف حماية الأمن القومي والدفاع عن المصالح الوطنية، وتظهر أهمية سياسة التحالف عند تشرشل في الحرب العالمية الثانية عندما قال عام ١٩٤٠ أن ثمة شيئاً واحداً فقط أسوأ من القتال إلى جانب الحلفاء ألا وهو القتال بدونهم[١] ويتضح من هذا القول أن لجوء بريطانيا لسياسة التحالف كان ضرورة حتمية لا بد منها.

من هنا تظهر لنا أهمية سياسة التحالف باعتبارها أكثر السياسات الخارجية واقعية والتقاء مع العلاقات الدولية، خاصة وإن الفكر السياسي الإنساني الذي كان يدعو لقيام منظمة عالمية هدفها إيجاد السلام بين الدول قاطبة لم يكن ناجحاً بالمعنى الكامل خلال تجربته الإنسانية فقد فشلت تجربة عصبة الأمم وانساق العالم إلى الحرب العالمية الثانية، ثم قامت منظمة الأمم المتحدة كوسيلة للحفاظ على الأمن الدولي، ولكن من خلال تجاربنا وكما سنرى لاحقاً فإن الأمم المتحدة لم تستطع كمنظمة أن تمنع أو أن توقف الخلافات بين الدول وإن وفقت مؤخراً عندما ساد نظام العلاقات الدولية القائم على القطب الواحد في إيجاد نوع من السلام الدائم تسيره هذه الدولة القطب تحت مظلة الأمم المتحدة.

لقد لجأت الدول إلى نظام التحالفات الدولية عندما شعرت بأن المنظمات العالمية للسلام لم تستطع تأمين الأمن الدولي فكانت التحالفات حماية لمصالح الدول ودرعاً ضد تطلع الطامعين في أراضيها.

وقديماً قيل إنه عندما كان الإنسان لوحده على هذه الأرض كان السلام وعندما أصبحا اثنين نشب الصراع وعندما صاروا ثلاثة نشأ التحالف وكذلك فالقول السائد بين الناس: «حيث لا عدو؛ لا تحالف». وانطلاقاً من هنا نخلص إلى القول بأنه طالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين الدول ذات

---

(١) Booth, K, «Alliances» in Baylis, J. &: others, Contemporary Strategy - vol. I = Theories and Concepts (Croom Helm, London 1987), p. 260.

السيادة، فستبقى عملية التحالف باقية، ذلك أن اللجوء للتحالف يعود بسببه إلى الخوف من الآخرين وبالتالي فإن الرابطة التي تجمع المتحالفين هي مشتركة وهي المصلحة في الدرجة الأولى.

وقد جرت العادة بالتحالف ضد المنهزم في أي حرب، وذلك يعود لخوف الدول المنتصرة من أن تعود الدولة المهزومة وتلملم جراحها لتنتصر بعد هزيمتها من هنا كان الخوف المؤدي للتحالف، من هنا كانت معاهدة ڤيينا لتحجيم انتصارات بونابرت وإعادة فرنسا إلى حدودها القديمة ومن هنا كانت سياسة المؤتمرات التي سعت لإيقاف ومنع الردة الفرنسية الثورية.

وكذلك مثال آخر نجده في المعاهدة الفرنسية البريطانية في دنكرك عندما وقعت الدولتان اتفاقية تهدف للحؤول دون استعادة ألمانيا لقوتها، وكذلك المعاهدة السوڤييتية الصينية عام ١٩٥٠ التي استهدفت التصدي لأي عدوان ياباني أمريكي على الصين أو السوڤييت.

من جهة أخرى غالباً ما يدرك العدو أن الحلف موجه ضده، فقد أعلن الاتحاد السوڤييتي أن حلف شمال الأطلسي موجه ضده، فقد صرح قادة السوڤييت بعد إعلان قيام الحلف أنه لا يمثل أية مصالح أمنية أو دفاعية للدول الأعضاء فيه، بقدر ما يتسم بالطابع العدواني الموجه ضد الاتحاد السوڤييتي.

واللجوء للتحالف هو بحد ذاته بديل للمصاريف التي تفرضها سياسة التسلح والتي لا يمكن للدولة الصغيرة تحملها، إن اللجوء إلى التحالف يؤدي إلى زيادة قوة الدولة الصغيرة ولكن بتكلفة أقل.

وقد تلجأ الدول الكبرى للتحالف في ما بينها لوضع استراتيجية تحد من نفوذ أعدائها، لذلك نجد الأحلاف الغربية تستهدف حصراً المد الشيوعي السوڤييتي أو الصيني في إطار ما عرف باستراتيجية الاحتواء؛ أي إحاطة الاتحاد السوڤييتي والصين الشعبية بجدار قوي من الأحلاف منها: حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حلف بغداد (السانتو)، حلف جنوب شرق آسيا (سياتو).

وقد تلجأ الدول للتحالف بعد أن تتبنى سياسية عدوانية هجومية فترغب في الدخول في محالفات مع الدول الأخرى دعماً لموقفها الخارجي الذي يأخذ صفة عدوانية تجر تلقائياً للحرب. ومن الأمثلة على ذلك ميثاق الصلب Pact of Steel الذي وقع بين ألمانيا وإيطاليا فكان هذا العمل هو الذي أسفر عن توقيع الاتفاق بين ألمانيا وإيطاليا وأدى إلى تكوين محور روما ـ برلين ـ الذي أدى لقيام الحرب العالمية الثانية.

اعتبارات توازن القوى في سياسة الأحلاف

تعتبر الأحلاف إحدى أدوات توازن القوى لأنها تقوم أساساً على الردع في سير العلاقات الدولية، فالغاية من الأحلاف هي تحقيق توازن بين المحالفات القائمة والمحالفات المضادة لها، وتمثل اعتبارات توازن القوى أكثر التفسيرات انتشاراً فيما يتعلق بنشأة وانهيار الأحلاف، فمنذ مؤتمر ڤيينا وحتى بداية الحرب العالمية الثانية قام ما يزيد عن مائة تحالف.

واعتبارات توازن القوى قد تدفع الدولة لتغيير سياستها بل حتى مبدئها كما حصل مع الولايات المتحدة الأميركية التي بقيت تتبع مبدأ العزلة ـ مونرو ـ ما يزيد عن قرن ونصف ولكنها بدأت تدعو لسياسة الأحلاف بطريقة فاضحة بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد يكون من ضرورات توازن القوى وقيام المحالفات أن يحدد كل طرف الأقطاب والأعضاء التابعين له بل ومحاولة استقطاب أعضاء آخرين قبل وصول الطرف المعادي إليهم. ونلحظ ذلك واضحاً في صراع الجبارين وثنائية القطبية، تلك الفترة التي امتدت طيلة النصف الأخير من القرن الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتي اللذان شكلا حلفين متعارضين هما حلف شمالي الأطلسي وحلف وارسو، وعملتا على استقطاب الدول داخل محورهما. بل إن هذا الصراع ظهر جلياً بعد انهيار الاتحاد السوڤييتي في العقد الأخير من القرن الماضي وسعي الولايات المتحدة لجذب دول أوروبا الشرقية

التي كانت ضمن حلف وارسو إلى فلكها.

الدخول في الأحلاف للحفاظ على الوضع السياسي الداخلي

قد يتصور البعض هذا الكلام غريباً، أن تؤثر السياسة الخارجية على السياسة الداخلية مع أن السائد هو أن أساس الحكم هو السياسة الداخلية وأن السياسة الخارجية ما هي إلا انعكاس لها.

والحقيقة أن بعض دول العالم الثالث قد تلجأ للتحالف لاعتبارات سياسية فمعظم حكومات هذه الدول قد وصلت إلى السلطة بطريقة غير شرعية وبما أنها تفتقر للتأييد الشرعي الداخلي تلجأ للتحالف مع إحدى الدول الكبرى الداعمة لها، وعلى سبيل الإيضاح نذكر أن بعض الأنظمة الحاكمة في الدول النامية تحالف مع الولايات المتحدة الأميركية لتدعم حكمها ضد الإرادات الشعبية المحلية التي هي بدورها تتحالف مع الدول المعادية للسياسة الأميركية - السوفييت مثلاً - لدعمها للوصول إلى السلطة.

وهذا يؤدي إلى انزلاق الدول الكبرى واضطرارها للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وقيام صراعات إقليمية أو داخلية. مثلاً الصراع الأمريكي السوفييتي الظاهر بعد استقلال الكونغو والذي تجلى باغتيال بياتريس لومومبا.

إن دخول الولايات المتحدة الأميركية في تحالفات مع العديد من دول العالم قد ترتب عليه التزامات، وأعباء تحملتها الولايات المتحدة حفاظاً على علاقات هذه الدول بها، إن الولايات المتحدة قد غيرت صورتها الدولية عندما اضطرت للدفاع عن إحدى حليفاتها للوقوف بوجه الحق كما هو الموقف الأميركي من الاعتداءات الإسرائيلية على الشرعية الدولية وعدم تنفيذ مقرراتها، منذ قيام الدولة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، إن الولايات المتحدة مضطرة بسبب تحالفها مع إسرائيل على استعمال حق النقض في مجلس الأمن للحفاظ على مصالح حليفتها مما سبب بالإساءة إلى صورتها الدولية، ليس هذا فقط فإن الإساءة ظهرت أيضاً في عدم قبولها التخلي عن دعم الأنظمة

الدكتاتورية القائمة في العالم والتي تسير في فلكها مثل نظام ماركوس في الفيليبين ونظام الشاه في إيران ونظام سوموزا في نيكاراجوا.

إن حرص الأقطاب الدوليين على إبقاء أنظمة الحكم القائمة في الدول المؤيدة لها موجودة، يحمل هؤلاء الأقطاب أعباء قوية قد تؤدي في النهاية للإطاحة بها، فإن محاولات الاتحاد السوفييتي الإبقاء على إمبراطوريته الشرقية متماسكة وإظهارها أمام العالم بأنها الجبار الذي يعادي الجبار الأميركي قد حملته أعباء ضخمة فوق طاقته هذه الأعباء أدت إلى انهياره وتفككه.

ونستطيع أن نقول الشيء نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية وكتلتها الغربية، فقد تحملت الولايات المتحدة الأميركية عبء الدفاع عن ألمانيا الغربية واليابان مما جعل وضعها الاقتصادي يبتعد عن القمة الدولية، وبالتالي بدأت مطالبة الشعب الأميركي، بصفته دافعاً للضرائب، حكومته التخلي عن هذه السياسة خاصة بعد احتلال اليابان رتبة الدولة الصناعية الأولى في العالم. وقد أدرك الأميركيون ذلك فقال رئيسهم نيكسون إن مساعدتنا لألمانيا الغربية واليابان بعد فترة الحرب قد أدت إلى جعلهما أقوى منافسينا في فترة السلام.



الفصل الثاني

العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى

العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى

يعيد كثير من المؤرخين العلاقات الدولية الحديثة إلى مؤتمر وستڤاليا عام ١٦٤٨ الذي أنهى حرباً دموية دينية دامت ثلاثين عاماً، وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن إنكار أن العلاقات الدولية نشأت مع نشأة الجماعات البشرية أو مع بدء وجود الدولة تحديداً. وتطورت هذه العلاقات في الحضارات القديمة في بلاد الشرق في بابل وآشور ومصر الفرعونية والحضارة الصينية وبالمثل في عهد الإغريق والرومان وسيطرة الكنيسة المسيحية في العصور الوسطى وكذلك في ضوء انتشار الإسلام والعلاقات بين هارون الرشيد وشارلمان ومراوحتها بين المد والجزر في حروب الفرنجة. ثم امتدادها إلى العهد العثماني.

ومع ذلك تعتبر معاهدة وستڤاليا عام ١٦٤٨ نقطة البداية للعلاقات الدولية الحديثة نظراً لارتباطها بمفهوم الدولة القومية ذات النشأة الأوروبية ونظراً لما استحدثته هذه المعاهدة في نطاق العلاقات الدولية من مبادىء وقواعد أهمها:

١ ـ تعتبر هذه المعاهدة فاتحة لما سمي فيما بعد «دبلوماسية المؤتمرات» فصلح وستڤاليا كان نتيجة لأول اجتماع بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

٢ ـ أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية سواء أكانت تتبع النظام الملكي أو الجمهوري، دون النظر إلى المذهب الديني الذي تأخذ به، كاثوليكياً كان أو بروتستانتياً فكأن هذه المعاهدة كانت الخطوة الأولى نحو تسجيل علمانية العلاقات الدولية.

٣ ـ أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة بما لها من حصانات

وامتيازات محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة التي كانت قائمة حتى ذلك الوقت.

٤ ـ أخذت بفكرة توازن القوى باعتبارها وسيلة للعمل على استتباب السلام في أوروبا ومؤدى هذه النظرية أنه إذا حاولت دولة أن تتوسع على حساب غيرها من الدول فإن الدول الأخرى يجب عليها أن تتحد ضدها لتحول بينها وبين هذا التوسع كي لا يختل توازن القوى.

وقد استقر الحال في أوروبا على هذا الوضع إلى أن عمد لويس الرابع عشر ملك فرنسا إلى توسيع ممتلكاته على حساب الدول المجاورة له دون مراعاة لمبدأ توازن القوى، لذلك تحالفت الدول ضد فرنسا واشتبكت معها في حرب طويلة انتهت بإبرام معاهدة أوترخت سنة ١٧١٣ وبمقتضاها أعيد تنظيم أوروبا على أساس فكرة توازن القوى. ثم تلا ذلك ازدياد قوة روسيا وظهورها على الصعيد الدولي، وقويت بروسيا أيضاً في عهد فردريك الأكبر (١٧٤٠ ـ ١٧٨٦) ثم قامت الثورة الأمريكية وأعلن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦، وقامت الثورة الفرنسية بعد ذلك عام ١٧٨٩ وقد جاءت بمبادئها المعروفة وبفكرة حق الأمم في اختيار ما تراه مناسباً من النظم الدستورية.

وهنا أرى لزاماً على المؤرخين عند دراستهم للعلاقات الدولية عدم التقيد بالحساب الفلكي، بل يتوجب عليهم أن يأخذوا بعين الاعتبار الأحداث الضخمة في تاريخ الشعوب، تلك الأحداث التي تعتبر نقطة تحول في مسار التاريخ البشري. وبناء عليه يقومون بتحديد الفترات الزمنية للعلاقات الدولية بغض النظر عن الحساب الفلكي، فمعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ (والتي أنهت حرب الثلاثين عاماً من الصراع الطائفي بين الكاثوليك والبروتستانت) والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ (التي غيّرت وجه فرنسا) ومؤتمر ڤيينا عام ١٨١٥ (الذي وضع خريطة سياسية جديدة لأوروبا بعد انحسار وجه نابليون بونابرت) والحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ والتي دامت أربع سنوات، والحرب العالمية الثانية التي ابتدأت عام ١٩٣٩ وانتهت عام ١٩٤٥، تلك المحطات التاريخية تعتبر

نقطة تحول في دراسة العلاقات الدولية[1].

فلقد اختلف العلماء في تحديد بداية القرن العشرين. فالبعض اعتقد أنه يبدأ عام ١٨٩٠، إذ في هذا العام شهدت أوروبا أحداثاً هامة تركت آثارها في مجرى العلاقات الدولية. ففي هذا العام شهدت أوروبا أفول نجم من نجومها ونعني به بسمارك المستشار الألماني الذي تولى السلطة عام ١٨٦٢. فالتغيير في السلطة داخل ألمانيا أدى إلى تغيير في سياستها الخارجية.

والبعض الآخر من المؤرخين يعتقد أن القرن العشرين يبدأ عام ١٩٠٤، هذا العام الذي حصل فيه الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا بعد تاريخ طويل من الصراع بين البلدين. كما وأن في هذا العام اندلعت الحرب اليابانية ـ الروسية والتي انتهت بانتصار اليابان الدولة الصفراء على الدولة البيضاء لأول مرة في التاريخ الحديث.

أولاً ـ حالة أوروبا السياسية في بدء الثورة الفرنسية:

في أواخر القرن الثامن عشر كان جزء كبير من العالم بعيداً عن الحضارة الغربية، وكانت هذه المناطق محط أطماع الاستعمار الأوروبي. فقد بدأ مارشان اكتشافاته لأوقيانيا في عام ١٧٩٠ وقد سبقه ماكينزي في بلوغ المحيط الهادي في أميركا الشمالية عام ١٧٨٩ ـ وفي شرق أوروبا كانت روسيا تتطلع للتوغل في الصين لتسيطر عليها ومنها تتوجه نحو الهند وبلاد فارس.

ولم تبتعد فرنسا عن الراغبين في التوسع فقد كانت تطمع في شمالي العالم الجديد وفي إفريقيا السوداء واستفادت من مركز مرسيليا في البحر الأبيض المتوسط لتجعل منها نقطة اتصال بين مرافىء الشرق والغرب، بين بضائع تركيا وجزر الأنتيل. وقد شاركتها إنكلترا هذه الرغبة عندما تأسست جمعية هدفها اكتشاف مجاهل القارة الإفريقية واستثمارها بحجة القضاء على تجارة الرقيق

---

(١) عن د. أحمد الخنساء: تاريخ العلاقات الدولية منذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ حتى الحرب العالمية الأولى ـ بيروت ١٩٨٦ الطبعة الأولى: ص ص ٥ ـ ١٠.

ولذلك اعتمدت على إعادة تصدير منتجات مستعمراتها لتحصل على أرباح وفيرة، فقد قفزت التجارة البريطانية خلال ثمان أعوام إلى الضعف، وكانت بريطانيا تعلم تماماً أن مصادر ثروتها الطبيعية لا تكمن في أراضيها بل خارجها.

والواقع أن الرغبة في التوسع امتزجت مع حب التبشير، وتحت ستار نشر الحضارة الغربية كانت الرغبة في الوصول إلى مركز اقتصادي ومالي مميّز في البلاد المكتشفة. ومن الأمثلة الواضحة عن هذه الرغبة الوضع الإنجليزي في الهند. وكذلك فإن إسبانيا كانت تعتمد على موارد مستعمراتها وخيراتها لتدعيم مركزها المالي.

من هنا نلحظ أن غالبية الدول الأوروبية كانت تتطلع إلى الاستعمار كوسيلة للبحث عن مصادر جديدة للخامات تزود بها مصانعها، سواء كان ذلك بالموارد الطبيعية كالفحم والحديد اللازمين للصناعة أم بالزراعة والاعتماد على القطن للغزل أو غير ذلك من المواد الطبيعية التي تؤمن الإنتاج الصناعي الكافي، وما يتطلب هذا الإنتاج من أسواق لتصريفه.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن قوة الدول العسكرية لم تكن تقاس في تلك الفترة الزمنية بقدرتها وقوتها الاقتصادية، يكفي أن تكون روسيا مثالاً لهذا القول فهي رغم ضخامة إمكاناتها العسكرية كانت تشكو من ضعف في أموالها ومن تردي في مواصلاتها مما يجعل الاستفادة صعبة من إعدادها وتجهيزاتها الضخمة.

كذلك نرى إنكلترا تعدّل نظام تسليحها بعد نهاية الحرب الأميركية فقللت من أعداد وحداتها، وكذلك كانت إسبانيا تشكو من ضعف في قواتها العسكرية مقابل متطلبات الحصول على تكافؤ بين قواها الحربية وسياستها لتدعيم وضعها في المستعمرات والحفاظ عليها.

أما فرنسا فإن سياسة البذخ والتبذير اللذان اتبعتهما كانا علة حكامها، فأعاقت هذه السياسة تنظيم جيشها. وعطلت إقامة قوة عسكرية كبيرة لها.

بنظرة عامة نلحظ أن التكتل السياسي الأوروبي كان يسيطر عليه حب التوازن بين الدول رغم ما يدخل فيه من مطامع أو خوف من خطر الجيران، ولكن حب التوازن هذا لم يرافقه تجانس بين أهالي الدولة الواحدة لأن هم الملوك في توسعهم لم يلتفت للروابط القومية، فجاءت ممالكهم متنافرة في تركيبها الديمغرافي.

بعد هذا الكلام عن الوضع في أوروبا بشكل عام لا بد وأن ندرس واقع الدول التي لعبت دوراً رئيسياً في العلاقات الدولية للعالم الأوروبي وهي - بروسيا - النمسا - إنكلترا - روسيا - فرنسا.

أ - بروسيا:

كانت بروسيا أكبر دولة ألمانية وكانت مثالاً للدولة التي ترغب بالتوسع، وكان عاهلها فردريك مثالاً للملوك المحاربين.

وقد اتسعت رقعة بروسيا كثيراً في القرنين السابع عشر والثامن عشر فامتدت حتى الراين، غير أن مقاطعاتها بقيت متفرقة ومتناثرة. كان هدف بروسيا توحيد هذه المقاطعات وكذلك التوسع على حساب بولونيا ثم إضعاف النمسا قدر المستطاع لأن النمسا هي جارة بروسيا وعدوتها الطبيعية ذلك أن كلاً من بروسيا والنمسا كانتا ترغبان بتوحيد أجزاء ألمانيا والسيطرة عليها. فبروسيا تريد أن تضم الولايات الألمانية الصغيرة وتوحدها تحت التاج البروسي وكان هذا هو نفس هدف النمسا.

ب - النمسا:

كانت النمسا إمبراطورية مترامية الأطراف تشمل ما هو معروف اليوم بالنمسا والمجر وترانسلفانيا (جزء من بولونيا) ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

والعداء البروسي النمسوي يظهر في اقتطاع بروسيا منطقة سيليزيا من النمسا، الأمر الذي دفع النمسا للمطالبة بسياسة التعويض وعلى أن يكون ذلك

على حساب الإمبراطورية العثمانية.

ففي سنة ١٧٧٥ عقدت روسيا معاهدة مع العثمانيين هي معاهدة كوتشك قيناردجة، كما استولت على بلغراد سنة ١٧٨٩ وأكملت توسعها نحو الدانوب والبحر الأسود في محاولة للوصول إلى بحر إيجة.

وكانت النمسا تهتم بالتوسع في أجزاء من إيطاليا وبافاريا، كما احتلت بلجيكا، وسعت لإقناع بروسيا بمبادلتها هذه الأراضي (إيطاليا وباڤاريا وبلجيكا) بأراضي في وسط أوروبا كأن تستعيد سيليزيا مثلاً مقابل بلجيكا. لذلك نلحظ أن مخطط النمسا كان يتمحور حول استرجاع سيليزيا من بروسيا فضلاً عن مطامعها في بولونيا التي كان يطمع بها أيضاً قيصرا روسيا وبروسيا.

من المفيد أن نعرف أن النمسا المترامية الأطراف كانت تشمل العديد من العناصر والقوميات لا تجمعها إلا السلطة النمسوية، فلما نشطت الروح القومية نجد أن هذه العناصر بدأت تطالب بالانفصال مما أدى إلى تفسخ هذه الإمبراطورية.

جـ - إنكلترا:

تتميز سياسة إنكلترا بالسعي المتواصل للإبقاء على مستعمراتها وتأمين الأسواق لتجارتها جاعلة من علاقاتها مع المستعمرات وسيلة لخدمة مصالحها الاقتصادية.

وقد كانت بلجيكا تمثل أهمية كبرى بالنسبة لإنكلترا نظراً لقربها من الشاطىء الإنكليزي، وهذا ما يفسر حرصها على أن لا تقع بلجيكا بيد دولة غريبة وقوية ومعادية لإنكلترا.

بشكل عام كانت إنكلترا ترمي للإبقاء على مستعمراتها والمحافظة على خطوط المواصلات التي تؤمن تجارتها مع الهند والشرق الأقصى وبالتالي قامت سياستها على منع قيام أية دولة أوروبية قوية قد تشكل خطراً على مصالحها.

بالإضافة إلى هذه السياسة كانت إنكلترا تطمع بالاستيلاء على بعض ممتلكات الدولة العثمانية تعويضاً عن خسارتها في العالم الجديد.

من هنا كان التضارب بين السياستين الإنكليزية والروسية بسبب مطامعهما في ممتلكات الدولة العثمانية.

د ـ روسيا:

وصلت روسيا بموجب معاهدة كوتشك قيناردجة إلى شاطىء البحر الأسود واعترف لها بحق حماية الأرثوذكس. وبدأت منذ عام ١٧٧٦ تسعى لوضع الخطط مع النمسا لاقتسام بعض ممتلكات الدولة العثمانية وخاصة البلقان على أن يكون غربي البلقان للنمسا وشرقيه لروسيا. كما انضمت إليها بعد ذلك بروسيا التي أرادت تعويض خسارتها في ميناء دانتزيغ البولوني.

إن اتساع الأراضي الروسية وصعوبة المواصلات فيها لقلة طرقها الداخلية جعل من منطقة بطرسبورغ القريبة من السويد مجالاً لأطماع السويديين. إن صعوبة المواصلات هذه وإن كانت تعيق الأعداء إلا أنها كانت عقبة أمام استفادة الروس من بلادهم وخاصة من الناحية العسكرية لذلك قامت سياسة روسيا على التوسع في الجنوب على حساب الإمبراطورية العثمانية، كما عملت روسيا على ضم بولونيا وإلى تأمين الطرق لانطلاقتها التوسعية فهي:

- منذ عام ١٧٤٣ استولت على القسم الشرقي من فنلندا وضمنت طريق البلطيق.
- ومنذ عام ١٧٧٣ ضمنت طريق فرسوفيا باستيلائها على ليتوانيا.
- ومنذ عام ١٧٨٤ احتلت القرم وطرق بحر آزوف وشمال القوقاز وأمنت الطريق للبحر الأسود.

هـ ـ فرنسا:

كانت معروفة بعدائها لإنكلترا وحريصة على حماية تجارتها ومستعمراتها ومع ذلك نلحظ أنها قد فقدت العديد من هذه المستعمرات لصالح إنكلترا.

إن وضع فرنسا الحربي كان متيناً ولكن ملوكها لم يستطيعوا أن يمسكوا بزمام أمورها جيداً، فضاعت مصالح فرنسا بين مصالحهم واتبعوا سياسات سرية لم تكن نتائجها حسنة حتى أصبحت نظرة ملوك أوروبا إلى فرنسا أنها على وشك الانهيار.

كانت علاقات فرنسا مع النمسا طيبة بسبب الروابط العائلية التي تجمع بين الأسرتين المالكتين ولكن الشعب الفرنسي كان يكره النمساويين ويبارك قيام تحالف بين الأمراء الألمان ضد النمسا.

وفي عام ١٧٩٣ ساءت أحوال النمسا الاقتصادية ولم تستطع تزويد جيشها بالعدد والمؤن الكافية. ولم تقف بروسيا إلى جانب النمسا موقفاً مشرفاً عندما وقعت الحرب النمسوية الفرنسية، الأمر الذي دفع إنكلترا للحيلولة دون تصدع الجبهة الغربية البروسية النمسوية فوعدت بتقديم النفقات اللازمة مادياً لدعم صمود النمسا.

إلا أن بروسيا تخلت عن النمسا عندما قامت الثورة في بولونيا، فقد خشيت بروسيا من أن تقوم روسيا بإخماد هذه الثورة وبالتالي يصبح النفوذ الروسي قوياً في بولونيا، في الوقت الذي كان فيه ملك بروسيا يفكر بالتوسع مجدداً في بولونيا.

لذلك نجد أن بروسيا تتقرب من فرنسا وتسحب جيوشها من الجبهة دون أن تلتفت لعروض الملك البريطاني.

نخلص للقول بأن دولتين بقيتا على عدائهما لفرنسا هما النمسا وروسيا.

هذا من جهة العلاقات الدولية في قلب أوروبا البري أما من الناحية البحرية فنقول إن إنكلترا بقيت على عدائها لفرنسا لتمنعها من الوصول إلى هولندا أو من الاستيلاء على مستعمراتها. وكذلك بالنسبة لإسبانيا الدولة البحرية التي كانت تخشى من دخول إنكلترا وتمركزها في البحر المتوسط، صحيح أن

العاهل الإسباني شارل الرابع سكت عن تثبيت إنكلترا لأقدامها في المتوسط وهو يظن أنه بذلك ينتقم من الملك الفرنسي لويس السادس عشر، ولكنه عندما أحس بالخطر البريطاني نجده يعود للالتفات إلى الفرنسيين لتجديد علاقاته العائلية معهم وبدأت المباحثات بالفعل لعقد اتفاق فرنسي إسباني يؤمن مصلحة البلدين ضد المطامع البريطانية.

صلح بال ١٧٩٥

بين بروسيا وإسبانيا وفرنسا، وهذا الصلح كان وسيلة لكسب الحرب: فبروسيا كانت تريد التفرغ لمحاربة روسيا وصد توسعها في الشرق وإسبانيا كانت تريد المحافظة على مصالحها في البحار ضد إنكلترا.

جرب الساسة الفرنسيون الاستفادة من الوضع وذلك بالتفرقة بين بروسيا والنمسا، فقد أعلنت فرنسا بأن الوقت قد حان ليتخلص البروسيون من سلطان النمسويين وأن فرنسا تساعد بروسيا للقيام بعمل مشترك ضد النمسا.

وكذلك سعت فرنسا لدى إسبانيا لإقناعها بتحالف مشترك ضد إنكلترا لقد كان هدف فرنسا، إضعاف إنكلترا بالتصدي للنقاط الاستراتيجية - جبل طارق - التي جعلت من إنكلترا دولة قوية في البحار.

اقترحت فرنسا على بروسيا تخليصها من سيطرة النمسا شرط التخلي لها عن ضفة الراين الغربية، كما اقترحت على إسبانيا مساعدتها شرط التخلي لها أيضاً عن بعض المناطق.

كانت فرنسا هي المسيطرة على المفاوضات وكانت تنظر إلى إسبانيا وبروسيا كأنهما بحاجة ماسة إليها، من هنا تعثرت المفاوضات ولكن وفي النهاية تنازل الملك البروسي فردريك وليم عن ضفة الراين الغربية، وقد عجل الفرنسيون بتوقيع الصلح بعدما قامت بوادر الثورة في فرنسا. كما أن بروسيا سارعت بتوقيع الصلح لتظهر أمام الأمراء الألمان بمظهر الحامي المدافع عنهم. وهكذا وقع صلح بال في أبريل ١٧٩٥.

نتائج صلح بال

أ ـ مع بروسيا:

١ ـ تعهدت بروسيا بالإبقاء على حسن الجوار المتبادل مع فرنسا، والجدير ذكره أن حكومة بروسيا قد اعترفت بشرعية حكومة الثورة.

٢ ـ تعترف بروسيا باحتلال فرنسا لأراضي على الضفة الغربية لنهر الراين، على أن يكون هذا الاحتلال مؤقتاً، وإذا اعتبر نهائياً فيحق أن تنال تعويضات في ضفة الراين الشرقية توازي ما فقدته بروسيا في الضفة الغربية.

٣ ـ تتعهد بروسيا بدعم فرنسا للحصول على صلح مع الأمراء الألمان وتتعهد فرنسا بعدم التعرض لألمانيا الشمالية وسحب جيوشها عن حدودها.

ب ـ مع هولندا:

١ ـ امتدت سلطة فرنسا إلى نهر الأسكو وبقي نفوذ هولندا قائماً في الفلاندرز.

٢ ـ إلزام هولندا بتعويض مالي وتتحمل نفقات خمسة وعشرين ألف مقاتل فرنسي.

جـ ـ مع إسبانيا:

لطفت فرنسا من تشددها مع إسبانيا وذلك للاستفادة من الضغط الحاصل في جبال البيرينة، لذلك لم تطلب الكثير بل رضيت بسان دومينغ.

معاهدة ليوبن

كانت هذه المعاهدة من صنع بونابرت نفسه، ويتضح من نصها أن واضعها عني بخدمة أطماعه أكثر من عنايته بجعلها حلقة من سلسلة المعاهدات العامة التي ترتبط بالسياسة الخارجية.

لقد كانت معاهدة ليوبن وسيلة للإبقاء على سيطرة بونابرت في إيطاليا ولم تكن خطوة في سبيل استعادة فرنسا لكامل حدودها الطبيعية. لقد خيّر بونابرت النمسا بأحد حلين:

١ ـ أما أن تتنازل النمسا عن كامل ضفة الراين الغربية وبلجيكا لقاء انسحاب فرنسا من إيطاليا.

٢ ـ وأما أن تبقى النمسا في ألمانيا الرينانية وفي البندقية مقابل التنازل لفرنسا عن بلجيكا ولومبارديا.

وكان من الواضح أن النمسا تميل للحل الثاني لأنه يبقي على نفوذها في الأدرياتيك دون أن يحرمها من الراين ويبقى بونابرت سيداً في لومبارديا. وهكذا تم الاتفاق سراً بين فرنسا والنمسا على إحباط كل محاولة يقوم بها النبلاء الألمان لتقسيم ألمانيا.

معاهدة كومبوفورميو

أخذ بونابرت يعد العدة لحمل الأمراء الألمان على التنازل لفرنسا عن ممتلكاتهم في ضفة الراين الغربية. لذلك كان عليه أن يعدل معاهدة ليوبن وينقضها. وعندما أعلن عن رغبته هذه أمام النمسا، اعتبر النمسويون أنهم في حل من تعهداتهم، وكسباً للوقت عملوا على الدعوة لمؤتمر يضم دول أوروبا ذات الشأن بدلاً من أن تبقى المفاوضات محصورة بين النمسا وفرنسا. أدرك بونابرت اللعبة النمساوية فلم يمهلهم إلا مدة ثلاثة أشهر مهدداً بإعلان الحرب بعد انتهاء المهلة.

كان بونابرت يرى أن من الشروط الضرورية للصلح مع النمسا هو إقرارها بالوضع الجمهوري في إيطاليا وأن تحصل فرنسا على حدود الراين دون أن تحصل النمسا أو بروسيا على منطقة البندقية. أي أن بونابرت كان يريد التوسع دون أن يسمح لبروسيا أو النمسا بذلك. وقد سعى مندوب النمسا للحصول على رضى بونابرت دون إعلان الاتفاقية بصك علني بل يبقى سرياً وبالفعل عقد الصلح في ١٧ أكتوبر ١٧٩٧ وهو صلح كومبوفورميو ومما جاء فيه:

١ ـ ترحب النمسا بحصول فرنسا على رينانيا.

٢ ـ تتخلى فرنسا عن ماينس.

٣ ـ تحصل النمسا على سالسبرغ وبافاريا.

٤ ـ يثبت نابليون أقدامه في إيطاليا ويمنع النمسا من الوصول إلى الجزر الإيونية.

أسباب الصراع بين إنكلترا وفرنسا

فضلت غالبية الدول الأوروبية المعادية لفرنسا أن تهدىء من عدائها، والتفتت نحو أهداف أخرى، لذلك فضلت مهادنة فرنسا، بعكس إنكلترا التي بقيت على موقفها العدائي من فرنسا، وتعود هذه العداوة إلى أن ازدهار التجارة الإنكليزية كان محققاً ولكنه كان يفترض الاستقرار والذي كان مؤمناً بفضل قوة البحرية الإنكليزية. فقد تمكنت إنكلترا، بفضل قوتها الحربية من تدعيم مركزها الحربي ومنع تموين فرنسا بقافلات القمح والمواد الغذائية. بالإضافة إلى أن إنكلترا كانت تعزز أسطولها بالقطع الحربية التي كانت تضمها بعد انتصارها على الآخرين كما حصل مع إسبانيا عندما غنمت إنكلترا منها أربع قطع هامة.

إذن بقدر ما كانت فرنسا تتوسع براً في القارة الأوروبية كانت إنكلترا تشعر بالحاجة الماسة لتقوية أسطولها البحري خاصة وأنها لا تستطيع الثبات أمام جيوش فرنسا من الناحية البرية.

من ناحية ثانية كانت إنكلترا لا تثق ببحارتها الأجانب وخاصة البحارة الإيرلنديين الذين قاموا بحركة عصيان سببت قلقاً متزايداً عند الإنكليز. كما أن حركة القرصنة البحرية كانت تشل نشاط البحرية التجارية الإنكليزية مما كان يدفع إنكلترا لاستخدام القطع الحربية لحماية قوافلها التجارية.

ولا ننسى أن إنكلترا كانت تخشى عواقب الحصار الاقتصادي الذي فرضته على فرنسا، لأن من مستلزمات نجاح هذا الحصار أن تتعرض القوى البحرية الإنكليزية لسفن الدول المحايدة وتفتشها، الأمر الذي يثير غضب تلك الدول وكانت روسيا تعارض إنكلترا في هذه السياسة، وجعلت من نفسها حامية للقانون الدولي البحري الذي لم تحترمه إنكلترا، وكانت السويد تؤيد روسيا في

هذه السياسة وكذلك بروسيا أيدت السويد وروسيا ضد إنكلترا.

كانت فرنسا تعتبر أن المعاهدة التي عقدتها مع بريطانيا عام ١٧٨٦ قد ألحقت العجز بالتجارة الفرنسية. فظهر الرأي القائل بضرورة حماية التجارة الفرنسية من خطر المزاحمة الإنكليزية وبدأت المطالبة بإلغاء هذه المعاهدة.

وعلى هذا الأساس فقد أقر مجلس المديرين الفرنسي سياسة الحظر على البضائع البريطانية في سائر الدول المحتلة من قبل فرنسا وجعل عقوبة المخالفة مصادرة البضاعة والغرامة والسجن.

كانت إنكلترا تدرك أن الصلح لن يؤدي إلى إنهاء النزاع مع فرنسا فقد مشت في طريقها لتظهر أن فرنسا هي الفريق المتعنت. وخاصة بعد انسحاب النمسا من الحرب وتوقيعها مع فرنسا معاهدة ليوبن، نجد إنكلترا تسعى للتفاوض، لكن مجلس المديرين الفرنسي قطع مفاوضاته معها وعزلها بعد أن وقع مع النمسا معاهدة كومبوفورميو. ولكن عزلة إنكلترا لن تطول خاصة بعد مؤتمر الصلح في راشتاد بين فرنسا والنمسا.

مؤتمر الصلح في راشتاد

حينما انتقى مجلس المديرين الفرنسي مندوبيه إلى مؤتمر الصلح زودهم بالنصيحة التالية: «عليكم أن ترغموا النمسا بقبول تعديلات جديدة تأتي في صالح فرنسا وعلى الدبلوماسية أن تنجح في خدمة التوسع الفرنسي».

عمد الفرنسيون في المؤتمر إلى تفرقة صفوف خصومهم معتمدين على الخصومات البروتستانتية الكاثوليكية. وعرض مجلس المديرين إسناد حماية مصالح البروتستانت إلى بروسيا وحماية مصالح الكاثوليك إلى النمسا، رفضت النمسا لأنها كانت تريد حماية كل ألمانيا ولم تتنازل عن إدارة ألمانيا الشمالية البروتستانتية كما كانت تطمع فرنسا التي أعلنت عن رغبتها في تنازل بروسيا والنمسا عن كل حق لها في ضفة الراين الغربية. وافقت النمسا على هذا التنازل إذا أعطيت تعويضاً لها في الممتلكات الإيطالية وكذلك كانت الحال مع بروسيا

التي لم ترغب في التنازل عن تعويض عادل إذا ما منحت النمسا ذلك التعويض، فإذا حصلت النمسا على باڤاريا فليكن لبروسيا وستفاليا.

لم تقبل فرنسا بالتعويضات المطلوبة فانسحب بونابرت من المؤتمر، مما اضطر العاهل فردريك وليم الثالث البروسي للعمل على إقناع أمراء ساكس ومايس بالتنازل عن أملاكهما في ضفة الراين الغربية، لقد عمد العاهل البروسي لذلك كي يعزل النمسا فلا تعود تطالب بتعويض في إيطاليا.

عرض مندوب فرنسا ترك أمر اقتسام ألمانيا وبروسيا بعد أن كرّس صلح راشتاد حق فرنسا في الراين. والحقيقة أن كلا من بروسيا والنمسا كان ساكتاً عن توسع فرنسا في سويسرا وإيطاليا طمعاً في زيادة الكسب في مؤتمر راشتاد والظهور بمظهر المؤيد لفرنسا. ولكن مندوبا بروسيا والنمسا أفاقاً من غفلتهم وعادت النمسا تطالب بالبحث بتقسيم إيطاليا، لكن فرنسا لم تصغ إليها بعد أن ضمنت ضفة الراين، فلم يعد أمام النمسا إلا الحرب.

وفي عام ١٧٩٨ بدأ التكتل ضد فرنسا يشتد فقد ناصرت روسيا بروسيا وحفزت ملكها على إعلان حربه ضد فرنسا.

في نيسان ١٧٩٩ فشل مؤتمر راشتاد فقد وضح للمؤتمرين أن فرنسا كانت ترمي لبسط سلطانها في ألمانيا كما بسطته في إيطاليا دون أن تنسى التطلع نحو الشرق، الأمر الذي أثار أوروبا بعد حملة نابليون على مصر.

حملة مصـر:

أراد نابليون أن يطيح بسلطة مجلس المديرين، فانسحب من إيطاليا وعاد إلى فرنسا يشيع من حوله شعبية يستمدها من غزواته في الشرق تخدمه عند العودة إلى فرنسا، ولكي تنجح حملته على مصر شجع نابليون على إتمام عقد صلح كامبو فورميو، وبدأ مفاوضاته مع إنكلترا وقام بمساع دبلوماسية لضمان حياد روسيا.

أراد نابليون بعد أن انسحب من صلح راشتاد أن يكون القائد الحربي للقوات الفرنسية ويجعل من الأسطول الفرنسي أداة لتحقيق أطماعه. لقد اقتنع مجلس المديرين الفرنسي أن قهر إنكلترا لن يكون إلا بالاستيلاء على مستعمراتها وحبس خيرات الهند عنها أي باحتلال مصر.

كانت حملة مصر وحدها كافية لإعلان العثمانيين الحرب على فرنسا. وفرح بونابرت لإعادة تحريك القضية الشرقية ليكون له رأي عند حلها، كما أن فرنسا قد تتعاون مع العثمانيين وتضمهم إلى معسكرها لضرب روسيا. ولكن الذي حصل عكس ذلك فقد اتفقت إنكلترا مع الدولة العثمانية وروسيا لضرب بونابرت.

ورغم هزيمة المماليك في موقعه الأهرام ٢١ يوليو ١٧٩٨ فإن القائد البريطاني نيلسون ضرب الفرنسيين في أبي قير وشتت أسطولهم وقطع صلة نابليون بفرنسا، الأمر الذي دفع نابليون لاستثمار مصر ومواردها.

استثمرت بريطانيا انتصارها على نابليون في مصر وأقنعت إيطاليا بالتخلص من السيطرة الفرنسية. كما عملت إنكلترا على انضمام بروسيا إلى الحلف البريطاني التركي الروسي النمسوي بإغرائها بالأراضي المنخفضة.

عاد بونابرت لفرنسا بعد أن علم بهزائم فرنسا في إيطاليا، وتسلم زمام القيادة وعزل المديرين وعلق الدستور فأسند السلطة التنفيذية إلى ثلاثة قناصل كان هو القنصل الأول بينهم ثم ألغى منصبي القنصلين فأصبح القنصل الأوحد وبسط دكتاتوريته العسكرية.

عهد بونابرت:

بعد أن أصبح نابليون الحاكم الأوحد فكر بكسب صداقة إنكلترا وألمانيا ليتسنى له محاربة قيصر روسيا. ووافقت إنكلترا على تحالفها معه شرط انسحابه من مصر نهائياً. لكن الصعوبة التي اعترضت نابليون دفعته لتغيير سياسته فبدلاً

من محاربة روسيا عاد لمحاربة إنكلترا، فنجد نابليون يعرض على الروس مالطة ويقرر هزيمة النمسا بعد أن فشل في جرها إلى صفه وكسب السيطرة التامة على إيطاليا. استسلم الإمبراطور النمسوي فرانسوا الثاني للهزيمة ووقع صلح لونفيل في ٦ فبراير ١٨٠١ مرغماً.

التكتل ضد إنكلترا والتفاهم مع روسيا:

كان صلح لونفيل أسوأ صلح عرفته النمسا، فقد أضعفها وأفسح المجال أمام بونابرت لتركيز خطته ضد إنكلترا باعتماد موانىء إيطاليا التي فتحت أمامه.

أرغم بونابرت إسبانيا على منع إنكلترا من اللجوء إلى موانئها، وفتح هذه الموانىء أمام الأسطول الفرنسي، كما تعهد العاهل الإسباني شارل الرابع بطرد الإنكليز من البرتغال بموجب معاهدة مدريد عام ١٨٠١.

لم يكتف بونابرت بذلك بل التفت إلى العالم الجديد يوقع مع الولايات المتحدة الأميركية اتفاقاً يضمن به حيادها ويشجع العلاقات الاقتصادية معها.

كما اتفق بونابرت مع القيصر الروسي، الذي غضب من احتلال إنكلترا لجزيرة مالطة فانقلب عليها واتفق مع بونابرت.

صلح أميان مارس ١٨٠٢:

عوّض هذا الصلح على إنكلترا كل ما خسرته في سنة ١٧٨٣ في أميركا، وذلك بإعطائها مستعمرات شاسعة في الهند واستولت على سيلان ووطدت احترامها في أميركا الجنوبية.

أما فرنسا فقد أفادت إفادة كبرى بتركيز أقدامها في ضفة الراين وفي أكثر من نصف أراضي إيطاليا الشمالية وكذلك في النيس والسافوا اللتان أصبحتا فرنسيتين. استفادت فرنسا كذلك من هذا الصلح بتوسيع مستعمراتها في العالم الجديد في خليج المكسيك.

نقض صلح إميان ومحاربة إنكلترا:

بعد أن أصبح بونابرت قنصلاً عاماً مدى الحياة وأصبح هو الحاكم المطلق ينتقي خلفه ويعقد المحالفات ويعين الشيوخ عادت مطامعه الشخصية تتحكم بسياسة فرنسا الخارجية فورط فرنسا بمشاكل دولية مؤثراً متابعة حلمه القديم ببسط سلطانه على الشرق.

أقدم بونابرت على بيع مقاطعة لويزيانا الأميركية للولايات المتحدة الأميركية بستين مليوناً، فضمن بذلك المبالغ الواجبة لتجهيز حملة ضد إنكلترا، كما ضمن عداء الولايات المتحدة الأميركية لإنكلترا. تابع نابليون سياسته باحتلال المرافىء الأوروبية هامبورغ وهانوفر والاستيلاء على البضائع الإنكليزية الموجودة فيها، وردت إنكلترا على ذلك بتجهيز جيش يقدر بمائة وخمسين ألف مقاتل إلى جانب مائة وعشرين قطعة بحرية.

وعندما وقعت المعركة بين الأسطول الفرنسي والإنكليزي في المتوسط فقد نابليون عام ١٨٠٤ قائد أسطوله الأمر الذي ساعد نلسون على الانتصار على الأسطول الفرنسي في موقعه الطرف الأغر عام ١٨٠٥، وحاول نابليون أن يمحو هزيمته البحرية بانتصار بحري في أوسترليتز والقضاء على الإمبراطورية الألمانية، إلا أنه لم يتمكن من القضاء على إنكلترا.

سياسة بونابرت في أوروبا الوسطى:

لم تكن دول أوروبا مستعدة لخوض حرب مع فرنسا باستثناء إنكلترا وروسيا. أما روسيا فكانت تريد إبعاد نابليون وأطماعه عن الدولة العثمانية وكذلك عن إيطاليا والنمسا، وكان القيصر الروسي يطمئن بولونيا بأنه سيغير سياسة نابليون **تجاهها**، كما تعمد القيصر أن يكتسب إلى جانبه النمسا وبروسيا. والواقع أن النمسا كانت تخشى التقرب من روسيا وتخشى الابتعاد عن فرنسا والعكس بالعكس، ولم تكن بروسيا بوضع أفضل، لذلك نجد العاهل البروسي فردريك وليم الثالث يبقي على مسالمة فرنسا.

كان بونابرت ينادي بتشييد إمبراطوريته وتوسيعها على حساب أسرة هابسبورغ وساعده في تلك الفترة تقليده تاج الإمبراطورية في باريس من قبل بابا روما. مما جعل الإيطاليين يعلمون جيداً أن بونابرت مصمم على جعل بلادهم مملكة تابعة لفرنسا. كل ذلك جعل النمسا تندفع نحو المعسكر الروسي وتوقع معاهدة دفاعية مع إسكندر الأول قيصر روسيا في أكتوبر ١٨٠٤ تحمل روسيا على مساندة النمسا للوقوف ضد مطامع بونابرت في إيطاليا وتلتزم النمسا بالوقوف إلى جانب روسيا ضد أطماع بونابرت في الإمبراطورية العثمانية.

وعلى هذا الأساس سارع العاهل النمسوي فرنسوا الثاني إلى رفض عرض بونابرت يوم طلب موافقته على إقامة مملكة وراثية في إيطاليا يسندها إلى أخيه جوزيف. وقام على الأثر تكتل ثلاثي يضم النمسا وإنكلترا وروسيا.

جرب مترنيخ النمسوي أن يضم بروسيا إلى هذا التكتل، ولكن فردريك وليم الثالث كان يشعر أن هذا التكتل يقوم أساساً لإبقاء إيطاليا للنمسا من جهة، ومن جهة أخرى لضمان سيادة روسيا وحدها على بلاد الشرق. ففضل العاهل البروسي الحياد راضياً بهانوفر التي قدمها له نابليون تعويضاً لحياده.

كان بونابرت يريد محاربة روسيا في الشرق، فالتقى بالجيش الروسي في أوسترليتز وهزمه في ٤ ديسمبر ١٨٠٥ وانسحبت روسيا إلى بولونيا وأصبحت النمسا وحيدة فدخل نابليون ڤيينا يفرض الصلح على النمسا ويسحقها ليقوي مكانة فردريك وليم الثالث البروسي ويجعل منه درعاً بعد أن طرد النمسا من ألمانيا ووزع ممتلكاتها.

رضخت النمسا ولم تقترح أن يعوّض عليها ببعض ممتلكات الدولة العثمانية خوفا من نقمة روسيا. وفي سنة ١٨٠٦ أتم بونابرت توسعه في إيطاليا باحتلال نابولي وأبلغ بابا روما أنه أصبح يشترك معه في قيادة إيطاليا وطلب منه أن يغلق مرافىء إيطاليا في وجه الإنكليز والروس.

خاف بت رئيس وزراء إنكلترا من سياسة نابليون التوسعية وفضل مباحثة

باريس عام ١٨٠٦ بشأن مستقبل الإمبراطورية العثمانية، كذلك خشيت روسيا من هذه السياسة فأرسلت مفوضاً عنها إلى باريس لبحث مستقبل الإمبراطورية العثمانية.

أما بونابرت فقد سعى لتعزيز موقفه من الإمبراطورية العثمانية بحصوله على التزام بروسيا بمعاونته في الإبقاء على سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية ورد اعتداءات روسيا. خلال المفاوضات التي جرت في باريس بين بريطانيا وروسيا وفرنسا نجد بونابرت يهدف إلى التباعد بين إنكلترا وروسيا، فوقع بونابرت معاهدة مع روسيا انسحبت فرنسا بموجبها من بعض أراضي الدولة العثمانية كما انسحبت روسيا من جزء من أراضي الإمبراطورية العثمانية وذلك كدليل لحسن نوايا الطرفين وعدم مساسهما بالإمبراطورية العثمانية.

لقد كان القيصر الروسي يرمي للاستيلاء على الأفلاق وبغدان ولكنه كان يعلم أن ذلك لن يتم إلا بموافقة فرنسية على اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية ففضل التريث وبالتالي فقد عقد المعاهدة مع فرنسا ليرد على الاتفاق الفرنسي البروسي الذي وافقت فيه بروسيا بمناصرة نابليون ضد أي اعتداء روسي على الإمبراطورية العثمانية.

أفلحت روسيا في سياستها يوم تمكنت من حمل ملك بروسيا على توقيع نص صريح بأنه لن يعلن أي حرب على القيصر إذا ما اشتبك مع بونابرت، هذا الحياد حصل عليه القيصر من بروسيا دون دفع أي ثمن، وإذا ببونابرت يجد عدويه الروسي والبروسي متحدين. وفي ٩ أغسطس اغتنم الملك البروسي فردريك وليم الثالث عزم بونابرت على ضم بعض المناطق الألمانية إلى اتحاد الراين ليعلن الحرب عليه.

حرب ألمانيا وروسيا:

عرف بونابرت أن عليه أن يواجه تكتلاً خماسياً ضم روسيا إنكلترا.بروسيا إسبانيا والنمسا فقد خافت النمسا من البقاء وحيدة مع نابليون ضد روسيا.

وعرف بونابرت أن عليه أن يغتنم فرصة مفاجأة البروسيين وضربهم الضربة القاضية قبل وصول الإمدادات من روسيا، لذلك نجده يقدم على حرب خاطفة ينتصر ويدخل برلين في غضون أسبوعين.

استغرب الشعب الفرنسي محاربة بونابرت لبروسيا التي يعتبرها حليفة طبيعية له، وصوّر بونابرت هذا الانتصار بأنه انتصار على إنكلترا خاصة وأن المواد التي صادرها من المرافىء البروسية كانت إنكليزية وأعلن نابليون أنه بضربه لبروسيا يتابع سياسة الحصار القاري ضد إنكلترا.

شدد بونابرت في حصاره ضد إنكلترا فمنع كل تعامل تجاري معها وجعل من المواطنين الإنكليز المقيمين في الأراضي الواقعة تحت سيطرته أسرى حرب، واتخذ تدابير من شأنها أن تؤثر على إنكلترا مادياً ومعنوياً.

عرض نابليون على النمسا أن تنسلخ عن التكتل بعد هزيمة بروسيا وعرض عليها تسوية المسألة الشرقية، كما عرض على بروسيا الصلح إذا قبل عاهلها فردريك وليم الثالث الانسلاخ عن التكتل. لكن العاهل البروسي رفض ذلك، عندها قرر بونابرت تجزئة بروسيا فأعاد بعث بولونيا لتصبح قوة صديقة لفرنسا ولتناهض روسيا.

كما نجح بونابرت في تأليب السلطان على روسيا ونقض معاهدة كوتشك قيناردجه وألغى الاعتراف بحماية روسيا لمقاطعات الدانوب، مما أشعل الحرب بين السلطان سليم الثالث وبين روسيا، وفتش بونابرت عن أعداء آخرين لروسيا، فوجدهم في إيران فقام بإنشاء مفوضية له فيها وأقام علاقات جيدة مع شاه إيران ليكسبه إلى جانبه ضد روسيا.

إن شوق نابليون لإقامة إمبراطورية له في الشرق لم يهدأ، كما لم تهدأ معارضة روسيا لهذه السياسة كما أن رفض النمسا وبروسيا التحالف معه ضد روسيا جعله يضعهما في صف الأعداء.

في عام ١٨٠٧ خاض نابليون الحرب ضد روسيا باذلاً جهداً لإرغامها على عقد الصلح فاستولى على دانتزيغ وشن حملة ضد الروس في فريدلاند وتوغل في قلب روسيا، وأصبحت روسيا مهددة مباشرة من الغرب ومن الجنوب، من العثمانيين ومن الإيرانيين، وخافت النمسا من أن تلاقي نفس مصير بروسيا فانفصلت عن التكتل، عندها رأى القيصر أنه لا بد من بحث الصلح مع بونابرت، فأرسل موفداً استقبله بونابرت بترحاب، وانتهت المفاوضات بتوقيع تحالف مع نابليون بعدما أعلن القيصر استعداده لمحاربة إنكلترا.

في هذا الوقت أعلنت الأنباء عن مقتل السلطان العثماني سليم الثالث وحلول مصطفى الرابع مكانه، وكان هذا السلطان معارضاً أيضاً لسياسة روسيا، فاغتنم بونابرت الفرصة ليعرض على القيصر الروسي إسكندر الأول محاربة مصطفى الرابع واستيلاء روسيا على رومانيا وبلغاريا على أن تترك روسيا لبونابرت ألبانيا واليونان.

تلك المحادثات بين القيصر وبونابرت لم يكتب لها النجاح إذ كان القيصر يطمع بالأفلاق والبغدان، وبالتالي لم يستطع أن يعوض على بونابرت إلا بآمال ضعيفة بشأن اليونان فأجل العاهلان الاجتماعات إلى وقت لاحق، الأمر الذي دفع بونابرت للعودة للاتفاق مع إنكلترا التي كانت تميل لإنهاء الحرب مع بونابرت لكنه أبى رغم نصيحة وزير خارجيته تاليران بذلك، مما اضطر تاليران لاعتزال العمل السياسي، وصمم بونابرت على عقد اتفاق مع القيصر نجم عنه معاهدة تليست.

معاهدة تليست ونتائجها:

كرست هذه المعاهدة انتصارات بونابرت بصورة حازمة، فقد اعترف القيصر بأشقاء نابليون ملوكاً على أوروبا وبسط نابليون نفوذه على كامل ألمانيا وتراجعت النمسا على كل مطمع لها في ألمانيا وتقلصت بروسيا إلى البلطيق.

هذه المعاهدة أحدثت دويلات صغيرة على حساب بروسيا تتميز بحكم داخلي مستقل ولكنها متحدة مع سياسة فرنسا الخارجية.

وأنشأ بونابرت دولة في ألمانيا الشمالية، ودعم اتحاد الراين بحيث أصبحت أجزائه دولاً كبيرة كبافاريا وساكس ووستفاليا وهانوفر كلها دول مؤيدة لفرنسا تنصاع لأوامره وتطبق قوانين ونظم فرنسا وتعتمد من بين رجالاتها مستشارين لها.

لم تكن معاهدة تليست إلا أداة هدنة فالمعاهدة في شكلها العلني تشير إلى رغبة العاهلين الروسي والفرنسي في تصفية الأمور القائمة بين روسيا والدولة العثمانية، إذ نص فيها على أن بونابرت يعرض وساطته على تركيا فإن رفض السلطان تلك الوساطة تضامنت فرنسا مع روسيا في حربها ضد العثمانيين.

أضف إلى ذلك تعهد روسيا سراً بإعلان الحرب على إنكلترا إذا رفضت عقد الصلح مع فرنسا. كما اتفق القيصر وبونابرت على إعلان الحرب على البرتغال إذا امتنعت عن محاربة إنكلترا.

لم تتوقع إنكلترا أن يتم الاتفاق بهذا الشكل بين القيصر وبونابرت حول معاداتها وأن يكون القيصر الروسي قد أعطى عهداً بمعاداتها بل ظنت أن هذا الاتفاق مجرد تكتل دولي يضم إلى جانبه السويد والدانمارك، لذلك تصور كاننغ وزير الخارجية البريطانية أنه لو سارع بالاستيلاء على الدانمارك يسد بذلك المنافذ على بونابرت ويحول بالتالي دون وصوله إلى السويد وبالتالي يزحزح روسيا عن موقفها.

أنذرت إنكلترا الدانمارك بإلحاق أسطولها بالأسطول الإنكليزي وخيرتها بين الإبقاء عليها إن حالفت إنكلترا وبين اجتياحها إن رفضت التحالف. رفض ملك الدانمارك الرضوخ لمطالب إنكلترا ونزل عند طلب بونابرت وانضم إلى تحالف تليست، عندها انصبت حمم المدافع الإنكليزية على كوبنهاجن لمدة ثلاثة أيام مما حمل الدانمارك للرضوخ للطلب البريطاني وسلمت أسطولها. غير

أن ذلك لم يؤثر على موقف إسكندر قيصر روسيا كما كانت تتوقع إنكلترا التي ندمت بعد أن تأكدت من عزم الإسكندر على عدم تبديل خطته العدائية منها، ففاوضت روسيا مجدداً وعرضت عليها التخلي عن الدانمارك وإطلاق يد القيصر في الدانوب، ولكن ذلك لم يجد نفعاً إذا أعلن القيصر الحرب على إنكلترا بعد أن كانت الدانمارك قد انضمت إلى فرنسا.

أما السويد قد خشيت أن يصيبها في استوكهولم ما أصاب الدانمارك في كوبنهاجن فأعلنت مقاومتها لروسيا، الأمر الذي لم يغضب بونابرت، لأن بونابرت رأى فيه مناسبة تساعده على إعادة توزيع القوى في الشمال، ففكر بسلخ فنلندا عن السويد وتقديمها لروسيا عربوناً لتلك المؤازرة.

الواقع أن سياسة وزير خارجية إنكلترا كاننغ للتفريق بين روسيا وفرنسا لم تؤثر على الروابط بين الإمبراطوريتين، بقدر ما أثرت مطامع نابليون الشخصية في تبدل علاقاتهما، فعلى الرغم من اتفاق تليست كان كل من العاهلين يسعى لاكتساب الحصة الكبرى من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية على حساب الآخر. بدليل أن بونابرت أبلغ السلطان مصطفى الرابع أنه مستعد لمناصرته ضد روسيا إذا بقي أميناً ومخلصاً له وأنه سيعمل على استرجاع الأفلاق وبغدان له إذا عارض إنكلترا. وعلى هذا الأساس فقد قبل السلطان عقد هدنة مع الروس لمدة ستة أشهر واطمأن بونابرت إلى أن إنكلترا أضاعت فرصة اغتنام الأزمة لوضع يدها على مصر، كما اطمأن إلى إمكان التفرغ لدحر إنكلترا وإجلاء سلطانها عن كامل المتوسط في إسبانيا والبرتغال وصقلية وإيطاليا.

زين بونابرت للقيصر الاشتراك بحملة إلى الهند بمؤازرة شاه العجم، لإنزال الرعب في قلوب الإنكليز وإرغامهم على قبول الصلح ولكن الباعث الحقيقي هو أن نابليون كان يخشى أن يفوت عليه الفرصة إذا ما أعلن القيصر الحرب على الدولة العثمانية قبل الوقت المناسب، ويخشى أن يفلت القيصر من

معاهدة تليست إذا عدل بونابرت عن محاربة الدولة العثمانية مما قد يدفع القيصر للتحالف مع إنكلترا.

كان كل ما يهم بونابرت أن يحتدم الخلاف بين روسيا وإنكلترا عن طريق أوروبا الشمالية والبلدان الإسكندنافية وأن يخفف ضغط الجيش الروسي عن بلاد الدانوب من جهة وضغط الجيش الإنكليزي عن المتوسط. وقد نجح بونابرت في تلك اللعبة.

بعد ذلك وجد بونابرت أنه لا بد من الإذعان لرغبة القيصر الروسي وبحث أمر اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية وتبودلت المراسلات بين بونابرت والقيصر وجاءت مطالب القيصر كما يلي:

حيازة روسيا لرومانيا وبلغاريا والروم ايللي والقسنطنطنية.

كان بونابرت عالماً برغبة القيصر هذه كما كان القيصر عالماً بغايات بونابرت واهتم بونابرت بفكرة إنشاء دولة محايدة على البوسفور بعد إخراج العثمانيين منها، ولكن ذلك كان مستحيلاً، لذلك عمد بونابرت للمطالبة بالدردنيل، عندها رفض القيصر هذا الموقف وهدد بإنهاء حملة الهند.

الحقيقة أن نابليون لم يكن ليقبل بأن تصل روسيا إلى المتوسط أو أن تحتل القسطنطينية التي كان يعتبرها محور السياسة العالمية والتي باحتلالها من روسيا قد تهدد مستقبل الدولة التي ترغب بإقامتها في مصر وسوريا. لقد عارض بونابرت سابقاً دخول روسيا إلى الأفلاق والبغدان باعتبارهما ممراً طبيعياً للبوسفور والدردنيل فكيف يقبل بالوجود الروسي المباشر في الدردنيل؟ لذلك عمد بونابرت إلى إطالة أمد المحادثات حتى قامت الثورة العسكرية في القسطنطينية في ٢٨ أبريل ١٨٠٨ وقتل السلطان مصطفى الرابع، فاهتم نابليون بعد ذلك بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وتم الاتفاق على مقابلة نابليون للقيصر في سبتمبر ١٨٠٨ ـ وقد تمت هذه المقابلة في أرفورت.

مقابلة أرفورت:

عندما تقابل العاهلان بدا واضحاً أن موقف الإمبراطور كان حرجاً وكان للقيصر الغلبة الدبلوماسية، فمن جهة بونابرت فقد قبل بالانسحاب شبه التام من بروسيا وقبل بأن يطلق يد القيصر في رومانيا وفنلندا، لقد كان بونابرت يسعى لعقد اتفاق مع القيصر ضد النمسا ويتمنى لو يقوم القيصر بالدخول في حرب ضدها، ولكن القيصر اكتفى بوعد بونابرت بالدخول في مشاورات بخصوص النمسا، وكسب لقاء ذلك انسحاب نابليون من دوقية ڤرسوڤيا ورفض القيصر أخيراً أن يزوج نابليون أخته الكبرى آنا. لقد خرج نابليون من المقابلة خاسراً ولكنه كان مطمئناً أن روسيا لن تحاربه وأنه يستطيع أن ينطلق في إسبانيا دون رقيب.

مصاهرة نابليون للعاهل النمسوي فرنسوا الأول:

معاهدة ڤيينا ١٨٠٩: لم تستطع النمسا أن تصبر على الحالة التي فرضتها عليها انتصارات بونابرت في أوسترليتز وبرسبورغ عام ١٨٠٥، وعرفت المعاهدة التي وقعت بعد أربع سنوات باسم معاهدة ڤيينا ١٨٠٩ والتي مكنت نابليون من فرض غرامة حربية باهظة على النمسا وإلزامها بتخفيض قواها الحربية إلى مائة وخمسين ألفاً، فضلاً عن تخليها عن سالزبورغ لفرنسا، وبذلك قطع نابليون الطريق على النمسا للوصول إلى البحر.

فكر نابليون باستثمار انتصاراته بمصاهرة فرنسوا الأول بعد أن فشل في الزواج من آنا شقيقة القيصر الروسي. ووجد مترنيخ أن ذلك الزواج يمكن أن يفيد النمسا بإضعاف الروابط بين فرنسا وروسيا وخلق الجفاف بين القيصر وبونابرت، خاصة وأن مترنيخ بدأ يلحظ تهاوي فرنسا ورأى أن النمسا يمكن أن تخلف الدولة الفرنسية في عظمتها.

تحقق ما تخيله مترنيخ من نفور بين بونابرت وإسكندر بعد ذلك الزواج، فلم يمض وقت من الزمن حتى قام القيصر إسكندر باتهام نابليون باللعب على الحبال وأنه متلون، أما نابليون فقد اعتقد أنه بزواجه الجديد قد عزز سلطانه

وأنه أصبح بإمكانه أن يغير نظام القارة سواء من الناحية الاقتصادية أم من الناحية التوسعية.

ومن الناحية الاقتصادية فإن الحصار الذي ضربه نابليون على إنكلترا لم يعط النتيجة المطلوبة وتبين لبونابرت أن تحكمه في تصريف البضائع الإنكليزية في القارة الأوروبية لن يوصله إلى النتيجة المتوخاة طالما أن أبواب العالم الجديد مفتوحة أمام البضائع الإنكليزية، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذا الحصار المفروض على إنكلترا جاء بنتيجة معاكسة على الصناعة والتجارة الأوروبية بشكل عام فإن تضييق الحصار أدى إلى حرمان الصناعات الأساسية في أوروبا وفرنسا من المواد الضرورية للصناعات التي كانت تزودها بها إنكلترا وبالتالي ظهرت البطالة ونقصت الموارد الجمركية. كل ذلك دفع بنابليون إلى تعديل سياسة الحصار وجعل التجارة مع إنكلترا حكراً خاصاً بالفرنسيين، فقد حرم بونابرت بقية الدول المتحالفة من المتاجرة مع إنكلترا إلا عن طريق المرافىء الفرنسية، ولم يكن يسمح بمنح الإجازات إلا بعد تأمين تصدير بضائع فرنسية تعادل بقيمتها أثمان المستوردات، وهذا ما أثار نقمة الدول الأوروبية ضد فرنسا وضد سياستها التحكمية بثروات الآخرين.

أما بالنسبة لإنكلترا فإن سياسة المقايضة مكنتها من إملاء مخازنها بالحبوب بعدما كانت قد خشيت المجاعة، فقضت دون أن يدري نابليون على أمله في إذلالها.

ـ ومن الناحية التوسعية، فقد عمد بونابرت إلى التوسع بضم هولندا إلى فرنسا كما ألحق بفرنسا المناطق التي كان يحكمها صهر القيصر الروسي وهذا ما أغاظ القيصر.

استفحال الخلاف بين القيصر وبونابرت:

كان التحالف بين القيصر وبونابرت قائماً على المصالح والأطماع فهو تحالف مؤقت كل فريق فيه يسعى لينال الغنائم التي نالها حليفه، حتى أن القيصر

لم يكن راضياً عما تنازل عنه بونابرت بل إن زواجه من ماريا لويز أغضب القيصر الأمر الذي دفعه لإنشاء دولة بولونية تكون تحت رعايته، هنا غضب بونابرت وطرد ممثل القيصر من باريس وقرر إعلان الحرب على روسيا.

وفي الخامس والعشرين من أبريل ١٨١٢ أنذر القيصر بونابرت بضرورة الجلاء عن بروسيا والسويد، ولكن بونابرت لم يرد على الإنذار بل صمم على محاربته وبدأ حربه بمهادنة إنكلترا ففرض عليها الصلح مقابل منح البرتغال استقلالها وتخليه عن صقلية، شرط أن يبقى أخاه جوزف في إسبانيا، لكن إنكلترا لم تقبل ببقاء فرنسا بمدريد، لذا فضلت الرفض واضطر بونابرت لاكتساب الأمراء الألمان والبولونيين معتمداً على عمه فرنسوا الأول النمسوي وعلى بروسيا، ولكن بونابرت فشل ومع ذلك لم ييأس وظن أن تهديده باحتلال موسكو يمكن أن يحمل روسيا على قبول الصلح.

الحرب الروسية وأثارها الدبلوماسية:

اندلعت الحرب الفرنسية الروسية في ١٢ يونيه ١٨١٢ وكان هم نابليون أن يفرق بين جيوش القيصر ويفرق جموعها ليتاح له القضاء عليها الواحد تلو الآخر ولكن القادة الروس تعمدوا تجنب كل معركة وفضلوا الانسحاب التدريجي أمام بونابرت نحو قلب روسيا، وقاموا بإجلاء السكان عن المناطق التي كانوا ينسحبون منها. أما الفلاحون الروس فقد أحرقوا بيوتهم ومحاصيلهم لمنع الجيوش الفرنسية من الاستفادة منها حتى وصلت جيوش بونابرت إلى قرب موسكو وجرت معركة موسكوفا تمكن بعدها نابليون من دخول موسكو، ولكنه بدخولها وجدها فارغة بعدما ظن أنه بدخولها يرغم القيصر على الاستسلام لشروطه. وفي منتصف أكتوبر اضطر بونابرت للتراجع عن موسكو ولكن انسحابه كان مؤلماً إذ تتبعته القيادة العسكرية الروسية بالضربات وألحقت بجيشه الخسائر الجسيمة.

كانت معركة موسكو بداية النهاية، إذا انقلبت بروسيا على بونابرت فعقد

فردريك وليم اتفاقاً مع القيصر وأعلن الحرب على فرنسا ولكن بونابرت هو الذي أحرز الانتصارات ومع ذلك فقد قبل بونابرت أن تكون النمسا حكماً في النزاع بين فرنسا وبروسيا، وعملت حكومتا بروسيا وروسيا على إقناع مترنيخ بالانضمام إليهما وأقرتا مطالب النمسا وعقدتا معها معاهدة تحالف. يسري مفعولها إذا رفض بونابرت وساطة النمسا.

قبل بونابرت عقد مؤتمر في براغ لبحث شروط الصلح، ولكن المؤتمر كان مهزلة دبلوماسية فقد كان مترنيخ يتعمد إفشاله، وفي السابع من أغسطس وجهت النمسا إنذاراً إلى فرنسا تدعوها فيه للتخلي عن بولونيا وهولندا وإسبانيا وحل اتحاد الراين. ولم ترد فرنسا على هذه المطالب القاسية، فأعلنت النمسا وكذلك إنكلترا الحرب عليها، وأدت الحرب لضياع ألمانيا من بونابرت بعد معركة ليبزيغ عام ١٨١٣.

ولكن التحالف الروسي النمسوي الإنكليزي لم يكن قوياً بل كان هدفه القضاء على بونابرت رغم اختلاف مصالح المتحالفين، فالنمسا لا تريد القضاء نهائياً على بونابرت خوفاً من تسلط القيصر الروسي وتحكمه بعد ذلك في بولونيا وأراضي الدولة العثمانية، بل إن مترنيخ كان يفكر بالسيطرة على ألمانيا، لذلك فكر بالاستفادة من ماري لويز بإقامتها وصية على ابن نابليون بعد إحلاله محل والده، إذ وقتها تستأثر النمسا بالولاية على كامل شؤون فرنسا.

أما إنكلترا فقد عملت على الاستفادة من الخلافات الناشئة في التحالف الأوروبي لتزيد من مغانمها، لذلك فضلت أن تقيم سداً منيعاً بينها وبين فرنسا من خلال تخليص هولندا من فرنسا وضم بلجيكا إليها. كما نادت بمنح البروسيين ضفة الراين اليسرى ليبقوا مستعدين على حدود فرنسا.

لكن بونابرت فضل أن لا يقبل إلا الحدود التي أحرزتها فرنسا وبذلك طال أمد المفاوضات وانفرط مؤتمر شاتيون دون نجاح.

ثانياً ـ مؤتمر ڤيينا ١٨١٤ ـ ١٨١٥:

كانت الرغبة في الأمن والاستقرار هي الشعور السائد في أوروبا، وكان الأمل هو في إيجاد نظام دائم يحول دون نزاع الدول مع بعضها ويقضي على الحروب.

فكر المؤتمرون في ڤيينا بإقامة جهاز دولي يكون بمثابة مجلس مديرين أوروبي يضمن تنفيذ المعاهدات المعقودة ويقضي على كل عمل عدواني تقوم به دولة معينة من أجل مصلحتها الخاصة.

لقد تحالفت الدول وتضامنت في سبيل القضاء على نابليون ولكن ما أن انهزم نابليون حتى انفرط تحالف الدول، وبدأ كل فريق يسعى لاغتنام ما أحرزه من نصر ليوسع نفوذه.

إن أهم ما في مؤتمر ڤيينا التزاحم الظاهر بين إنكلترا وروسيا حول نشر نفوذهما وخاصة السيطرة على أطراف الدولة العثمانية.

كانت إنكلترا تخشى من وصول القيصر إلى المضايق ومساندته للشعوب الأرثوذكسية ضد السلطان، كما كان القيصر يخشى من نفوذ إنكلترا في أميركا الإسبانية وتجارتها معها.

لقد عرض القيصر الروسي على إنكلترا التحالف معها على اقتسام العالم بينهما فيحتل القيصر المركز البري وتحتل إنكلترا المركز البحري ولكن الحالة تبدلت بعد عام ١٨١٤، فقد أصبح القيصر يطمح في بسط نفوذه في أوروبة الغربية وفي أميركا الإسبانية في نفس الوقت.

لذلك سعى القيصر الروسي أن يؤلف ضد إنكلترا ما استطاع من دول أوروبا عن طريق المصاهرة، وبالمقابل كانت إنكلترا ترى أن خير حافظ لمصيرها وخير مبق لسيادتها في البحر هو خلق توازن متكافىء بين القوى في القارة الأوروبية، ولذا كان همها أن تفصل بين القضايا البحرية والقضايا البرية،

لتبعد روسيا ما أمكن عن الاشتراك في تصفية الأمور البحرية. هذا من جهة ومن جهة ثانية فقد كان همها في أن ترد روسيا عن بولونيا، وأن تبقى في قلب أوروبا حاجزاً ألمانياً يمنع عنها وصول الروس، لذلك عمدت إنكلترا لتقوية بروسيا، وكذلك كانت ترغب في الإبقاء على سيادة إسبانيا وحماية مصالحها في أميركا الجنوبية فوقعت مع إسبانيا معاهدة تحالف وصداقة من شأنها أن تحفظ لإنكلترا امتياز البلد الأكثر رعاية.

لقد ضمنت إنكلترا تأييد النمسا لها، فقد كان مترنيخ يخشى نفوذ القيصر ومطامعه، كما كان يخشى مطامع بونابرت، وكان يسعى لإقامة توازن في أوروبا ويتطلع لتوسيع رقعة بروسيا قبل أن يعهد إليها أمر المحافظة بعد ذلك على التوازن الأوروبي. لقد قبل مترنيخ بقيام دولة الأراضي المنخفضة وقبل بالتخلي عن مطامعه في بلجيكا ولكن شرط أن يحصل على تعويضات ملائمة في إيطاليا كما قبل أن يبقي على تقسيم بولونيا بين حكومات النمسا وروسيا وبروسيا.

لم يلتئم عقد المؤتمرين في ڤيينا قبل منتصف سبتمبر ١٨١٤ وفي الثاني والعشرين منه وضعوا برتوكولاً يعطي أعضاء المؤتمر صلاحية إعادة توزيع المناطق المحررة بموجب معاهدة باريس على أن تبلغ مقرراتهم بهذا الشأن إلى فرنسا وإسبانيا للاطلاع على آراء وتمنيات كل منهما.

شعرت إنكلترا بضرورة التقرب من النمسا، فحاولت أن تستفيد من تأييد فرنسا، ورسمت القواعد الأولى لقيام تحالف بينهما، وفي الثالث من يناير عام ١٨١٥ وقعت معاهدة ثلاثية ضمت إنكلترا وفرنسا والنمسا، وتلخصت المعاهدة في رفض إنكلترا وفرنسا والنمسا منح بولونيا لروسيا وساكس لبروسيا والتزام كل من الموقعين بتجهيز حملاتهم إن لزم الأمر وشن الحرب على القيصر الروسي والإمبراطور فردريك وليم الثالث إن لم ينفذا رغبتهم.

لقد وضعت إنكلترا خطة التحالف مع فرنسا والنمسا لمنع القيصر الروسي والإمبراطور البروسي من التوسع في قلب أوروبا. لكن عودة نابليون بعد هربه

من جزيرة ألبا في ٢٦ فبراير ١٨١٥ غير نظرة المؤتمر إلى فرنسا، وعاد التحالف بين الأربعة الكبار إنكلترا ـ روسيا ـ بروسيا ـ النمسا ـ للقضاء على بونابرت.

تمكنت جيوش الدول المحافظة المتحالفة ضد نابليون من أن تضيق عليه الخناق وأن تجبره على التنازل عن العرش في ٦ أبريل ١٨١٤، وقد نجحت تلك القوى الأوروبية بمساعدة تاليران الفرنسي في القضاء على الخطر النابليوني، وإعادة الملكية إلى فرنسا ممثلة في الملك لويس الثامن عشر البوربوني.

وفي ٣٠ مايو ١٨١٤ تم التوقيع على معاهدة باريس الأولى التي عاملت فرنسا المهزومة معاملة كريمة إذ لم تفرض عليها أية تعويضات كما لم تخضع للاحتلال أو لاقتطاع جزء من أراضيها، وهكذا تميزت معاهدة باريس الأولى بالاعتدال لأن غاية الرجعيين المنتصرين كانت تعزيز أسرة البوربون الرجعية العائدة للحكم في فرنسا رغم إرادة الشعب الفرنسي الذي ذاق طعم الحرية. إن الدول الرجعية أيقنت أن الملك العائد لويس الثامن عشر لا يستطيع أن يحتفظ بعرشه في ظل صلح ينتقص من فرنسا شيئاً من كرامتها التي أوجدتها الثورة.

في مؤتمر ڤيينا عام ١٨١٤ اتفقت الدول الأوروبية على إعادة رسم خريطة القارة الأوروبية مجدداً بعدما غيرها نابليون ورسمها بطريقة تتفق وأطماعه التوسعية، واقتضى الأمر في مؤتمر ڤيينا أن تستند الدول الأوروبية إلى ما أسمته الشرعية الدولية وحقوقها بمعنى أن إعادة الرسم للخريطة ستقوم على أساس إبقاء الوضع القائم كما كان قبل نابليون، وبذلك اتفقت الدول الأوروبية على محاربة الفكر الثوري الفرنسي الذي نادى بحق الشعوب بتقرير مصيرها، واعتبرت الدول الأوروبية أن هذا الحق هو من الأفكار الهدامة التي يجب محاربتها واستئصالها.

بعد هزيمة مارد كورسيكا القصير في معركة واترلو عام ١٨١٥ ونفيه إلى جزيرة القديسة هيلانة وتثبيت لويس الثامن عشر ملكاً على فرنسا وجد الأربعة الكبار أنفسهم وجهاً لوجه أمام المشاكل التي خلفها نابليون بالإضافة إلى

وجوب مقاومة أي تفكير ثوري تحرري قد يهدد الأنظمة الرجعية القائمة. لذلك وجدت هذه الدول نفسها مجبرة على عدم معاقبة فرنسا أو إرغامها على بعض التنازلات وذلك كي لا تضعف معنويات الملك الفرنسي ومركزه أمام شعبه.

كانت المهمة الرئيسية لمؤتمر ڤيينا هي إعادة تنظيم أوروبا، فقد ربحت الدول التي قاومت نابليون مقاطعات وامتيازات، وخسرت دول أخرى حالفت نابليون قسماً من مقاطعاتها.

لعب مترنيخ الدور الأول في قيادة المؤتمر، ومن ذلك نجد أنه عين حكاماً على مقاطعات أو بلاد تختلف في قوميتها عنهم، وذلك يعني أن مترنيخ لم يأخذ في إعادة تنظيمه لأوروبا بالشعور القومي لذلك تبعت المؤتمر ثورات وحروب عديدة حتى أتى مؤتمر ڤرساي عام ١٩١٩ يصحح إلى حد ما أوضاع أوروبا القومية.

أما هدف المؤتمر الثاني فهو منع أي بعث ثوري في المستقبل وقد ظهر ذلك في التحالف الرباعي البريطاني الروسي النمسوي البروسي الداعي لتجديد اللقاءات إذا دعت الظروف لذلك.

لم يتمكن مؤتمر ڤيينا من تحقيق الأهداف التي سعى إليها، ومما لا شك فيه أن الحركات الفكرية التي ظهرت في أوروبا أيقظت الأوروبيين وبعثت فيهم الوعي اللازم لمعالجة أخطاء تسوية ڤيينا.

لقد عقد مؤتمر ڤيينا للاتفاق على وسائل وأسس ترتيب الأوضاع في أوروبا بشكل يضمن توازن القوى وتأمين القضاء على المبادىء الفرنسية، وإعادة رسم خريطة أوروبا ليس كما رسمها نابليون وإنما بما يتوافق ومصالح الدول والحكام الرجعيين. وأبرز ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر ڤيينا هو إقامة جدار عازل من المناطق المحيطة بفرنسا بهدف منع تسرب الأفكار الثورية إلى بقية أوروبا. وبينما كان المؤتمرون في ڤيينا، عاد نابليون مرة أخرى إلى فرنسا وقام بتجريد حملة على بلجيكا، وحمل الفرنسيين على الانضمام إليه. وفي واترلو

تكسرت القوى النابليونية واضطر الحلفاء بعد ذلك للتعامل مع فرنسا بأسلوب حازم فكانت معاهدة باريس الثانية ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ التي فرضت على فرنسا عقوبات قاسية وأعادتها إلى حدود عام ١٧٩٠ وألزمتها دفع تعويضات باهظة. بل إن أباطرة الروسيا والنمسا وبروسيا وقعوا في باريس بسبتمبر ١٨١٥ الحلف المقدس الذي دعا إليه قيصر الروسيا والذي وصفه مترنيخ بأنه طبل أجوف وهو في الحقيقة عبارة عن إعلان نوايا صيغ في عبارات دينية.

بالمقابل دعت بريطانيا لقيام الحلف الرباعي في ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ والذي لم يكن فقط تحالفاً ضد فرنسا، وإنما محاولة للاتفاق على إطار عام يمكن من خلاله الإبقاء على الأوضاع القائمة في أوروبا ولكن بدون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبالتالي لم تكن بريطانيا راغبة في تحمل أعباء أو التزامات تجاه دول القارة، بعكس النمسا التي كانت تميل للتدخل في شؤون الدول إلا أنها امتنعت عن ذلك خوفاً من إتاحة الفرصة لروسيا للتدخل في وسط أوروبا الذي كانت للنمسا أطماع فيه.

جاء الحلف الرباعي متفقاً مع وجهة النظر البريطانية فقد كان يهدف لاحترام الأوضاع التي أقرها مؤتمر ڤيينا وتنفيذ أحكام معاهدة باريس الثانية وإبعاد نابليون عن حكم فرنسا.

وفي عام ١٨١٧ كان الوضع قد استقر في فرنسا، واستطاع الدوق دي ريشيليو من إعادة الثقة بها وإنهاء احتلال الدول الأوروبية لها والتي فرضتها معاهدة باريس الثانية.

وفي مؤتمر إكس لاشابيل عام ١٨١٨، ففي حين طالبت روسيا إدخال فرنسا إلى مجتمع الدول الكبرى كانت بريطانيا متخوفة من هذا الطلب وتخشى رفضه كي لا يؤدي ذلك إلى تقارب روسي فرنسي، وقد شاركت النمسا وبروسيا بريطانيا مخاوفها، وفي النهاية تم قبول فرنسا في هيئة الكبار، مع أن الدول الكبرى الأربع اتفقت ضمناً في ما بينها وسراً على تجديد الحلف الرباعي خوفاً

من أية حركة ثورية فرنسية، وفي **مؤتمر ڤيينا** (١٨١٩ ـ ١٨٢٠) أقرت الدول الكبرى تدخل الاتحاد الجرماني في الشؤون الداخلية لبقية الولايات الألمانية لقمع الحركات التحررية فيها.

وفي **مؤتمر تروباو** عام ١٨٢٠ وليباخ عام ١٨٢١ وافقت روسيا وبروسيا والنمسا على مبدأ استخدام القوة لسحق الحركات الثورية، وقامت النمسا بالتدخل لإعادة ملك نابولي إلى عرشه كما تدخلت لسحق التمرد الذي قام به في سردينيا المطالبون بالدستور.

وفي **مؤتمر ڤيرونا** عام ١٨٢٢ سمح لفرنسا بالتدخل لمساندة الملك فرديناند السابع ملك إسبانيا وإعادته إلى عرشه.

عارضت بريطانيا هذه المؤتمرات وسياسة التدخل التي جاءت بها، لأن هذه السياسة تساعد الدول المتدخلة وتقويها وتجعلها تفكر بالهيمنة على القارة. كانت بريطانيا تشكك في نوايا القيصر الروسي المنادي بسياسة التدخل ليستطيع من خلالها الوصول إلى وسط القارة والسيطرة عليها.

من ناحية أقرب لم تكن بريطانيا توافق على المبادىء التي تضمنها بروتوكول تروباو والذي جاء فيه أن الاعتراف لا يكون إلا بالدساتير التي منحها الملوك لشعوبهم أو كالتي وردت في معاهدة ڤيرونا عام ١٨٢٢ حين أعربت كل من النمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا عن اقتناعهم الكامل بضرورة توحيد جهودهم للتصدي للحكم النيابي، وسيادة الشعب، باعتبارها من المبادىء الهدامة التي يجب منع قيامها وانتشارها.

إن قوات الاحتلال التي أوجدتها الدول الأوروبية الرجعية في فرنسا بعد معاهدة باريس الثانية عام ١٨١٥ بقيت لغاية عام ١٨١٨ ثم عادت إلى بلادها حاملة معها أفكاراً ليبرالية وثورية فرنسية انتشرت في كل القارة الأوروبية وأدت إلى حدوث ثورات في أنحاء أوروبا عام ١٨٣٠ ثم نجح الليبراليون في الوصول إلى الحكم في فرنسا وخلعت أسرة البوربون وحل محلها أسرة الأورليان، وبدا

وكأن أوروبا منقسمة إلى تيارين أحدهما ليبرالي تمثله بريطانيا وفرنسا والآخر رجعي تمثله النمسا وبروسيا وروسيا.

إن هذا الانقسام لم يحل دون استمرار التعاون في كثير من الأحيان بين التيارين، فعندما أحس مترنيخ بالقلق تجاه سياسة روسيا في الشرق الأوسط قام بالتشاور مع بريطانيا للتصدي للتهديدات الروسية. كما تعاونت روسيا مع بريطانيا للتصدي للتهديدات البروسية والنمساوية لمنطقة البلقان.

وبقيت الدول في الثلاثينات تسعى لإبقاء الوضع على ما هو عليه بعد مؤتمر ڤيينا. ولكن في منتصف القرن التاسع عشر وبالتحديد عام ١٨٤٨ وصلت قيادات شابة ذات توجهات ثورية إلى الحكم في أوروبا (كافور في إيطاليا شوارزنبرغ في النمسا، بسمارك في بروسيا ولويس نابليون في فرنسا) كل هذه القيادات كانت تسعى للتخلص من مبادىء مؤتمر ڤيينا وبالتالي أخذت العلاقات الدولية تنحى منحى مختلفاً بعد حرب القرم.

فقد اضطرت بريطانيا وفرنسا للوقوف بوجه روسيا وأطماعها التوسعية في الدولة العثمانية، خوفاً من هزيمة هذه الأخيرة وما يتبعها من اضطراب في توازن القوى، وفي أعقاب هزيمة روسيا أصرت بريطانيا على إملاء شروط مذلة على روسيا في معاهدة باريس ١٨٥٦، والتي جاء من ضمن بنودها تحييد منطقة البحر الأسود وبالتالي لا تستطع روسيا إبقاء أساطيلها فيها، كما أدت حرب القرم إلى تدهور العلاقات الروسية النمسوية بسبب إحجام النمسا عن مساعدة روسيا وذلك يعود على الاختلاف حول اقتسام البلقان.

وكما كانت فرنسا بعد مؤتمر ڤيينا تسعى إلى تصحيح الوضع الأوروبي وإيجاد مكان لها في العلاقات الدولية، سعت روسيا بعد حرب القرم إلى تعديل الوضع القائم وتحولت روسيا إلى جانب فرنسا وبروسيا، بينما كانت بريطانيا والنمسا تسعيان للإبقاء على الوضع القائم. وهكذا خلفت حرب القرم اضطراباً في العلاقات الدولية واتسمت تحالفات تلك الفترة بأنها مؤقتة وذات طابع

هجومي ومنها على سبيل المثال: تحالف فرنسا مع سردينيا بيدمونت (إيطاليا) عام ١٨٥٨، وتحالف النمسا مع بروسيا ضد الدانمارك عام ١٨٦٣ ثم نشوب الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠.

١ ـ تحالف فرنسا مع إيطاليا عام ١٨٥٨ ـ كانت إيطاليا تسعى للوحدة وكان الزعيم البيدمونتي الإيطالي كافور يجد أن هذ الوحدة لن تتم إلا بالاستقلال عن النمسا التي كانت تعتبر الأراضي الإيطالية هي الامتداد الطبيعي لإمبراطورية النمسا والمجر، وقد اتفق كافور مع فرنسا على إعطائها نيس وسافوي لقاء هذا التحالف، ونجح الإيطاليون في توسيع دولته حيث ضم الزعيم غاريبالدي نابولي وصقلية وتوج الملك السرديني فيكتور عمانوئيل انتصاراته بإعلان إيطاليا الموحدة.

٢ ـ تحالف النمسا مع بروسيا: في هذا الوقت وصل بسمارك إلى السلطة في بروسيا ووجد أن الفرصة سانحة لتحقيق الوحدة الألمانية تحت تاج الملك البروسي، خاصة بعد عزلة النمسا، وانهيار التحالف الفرنسي الروسي بعد تعاطف الفرنسيين مع الثوار البولنديين ضد روسيا، لذلك عمل بسمارك على إحياء التحالف البروسي الروسي عن طريق مساندة روسيا بمطالبها بإلغاء حياد البحر الأسود الذي نصت عليه معاهدة باريس عام ١٨٥٦ بعد حرب القرم.

٣ ـ في نفس الوقت تم إبرام المحالفة البروسية النمسوية ضد الدانمارك التي كانت قد ضمت بدون موافقة دولية إقليمي شلزفيج وهولشتاين إليها، ونتيجة التحالف البروسي النمسوي خسرت الدانمارك الضعيفة هذان الإقليمان، ولكن النمسا وبروسيا سرعان ما اختلفتا حول تقسيمهما بينهما، فعقد بسمارك معاهدة مع إيطاليا ـ الساعية نحو الوحدة والراغبة بالتخلص من النفوذ النمساوي ـ واستطاعت بروسيا أن تلحق الهزيمة بالنمسا وتؤكد سيطرتها على إقليمي شلزفيج وهولشتاين.

أدت الانتصارات البروسية إلى إثارة خوف فرنسا وأدى توتر العلاقات إلى نشوب الحرب الفرنسية والبروسية التي أسفرت عن فوز بروسيا وسقوط نابليون الثالث وقيام ألمانيا الموحدة الذي يعتبر من أبرز نتائج الحرب الفرنسية البروسية.

شهدت الفترة من عام ١٨٧٠ حتى ١٨٩٠ سيطرة السياسي بسمارك على العلاقات الدولية الأوروبية، فقد كان يسعى للإبقاء على الوليد الجديد بإبعاده عن الخلافات الأوروبية وكان موقناً أن ذلك لن يتم إلا بتأمين سلام دائم على غرار السلام الذي ساد أوروبا بعد مؤتمر ڤيينا.

عمل بسمارك على إقامة سلسلة من التحالفات ذات الطبيعة الدفاعية التي استهدفت أولاً عزل فرنسا تأميناً للوحدة الألمانية.

خلال المرحلة التي أعقبت قيام الوحدة أصبحت ألمانيا أعظم قوة عسكرية في أوروبا وسارعت الدول الأوروبية في اكتساب ودها والتحالف معها وتحرك بسمارك في عدة محاور، إذ عمل على تجنب قيام أية تحالفات ضد ألمانيا وبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى إبعاد الصراعات التوسعية الأوروبية في داخل القارة ونقل الصراع الاستعماري إلى خارج أوروبا وساند توسع فرنسا في تونس وكان يهدف من وراء ذلك لأن تنسى فرنسا مطالبها في الإلزاس واللورين اللتان استولى عليهما بسمارك لتحقيق الوحدة الألمانية.

بالمقابل أدرك بسمارك أن توسع فرنسا خارج القارة سيؤدي إلى خلاف مع بقية الدول الاستعمارية وخاصة بريطانيا، لذلك سعى لإقامة تحالف مع كل من روسيا والنمسا وشكل ما يعرف بعصبة الأباطرة الثلاث ـ النمسا ـ روسيا ـ بروسيا ـ وكان من ميادين هذه العصبة العمل على إبقاء السلام سائداً في أوروبا.

عمل بسمارك على تحويل أنظار الدول الاستعمارية الأوروبية نحو ممتلكات الدولة العثمانية ـ رجل أوروبا المريض ـ ونشأت نتيجة هذه السياسة ما يعرف بالمسألة الشرقية.

كانت القيصرية الروسية بحكم قربها من ممتلكات الدولة العثمانية تعتبر نفسها هي الأحق باقتسام ممتلكات الرجل المريض، ولكن بريطانيا الراغبة بالحفاظ على ممتلكات الدولة العثمانية خشية من دخول أوروبا في صراعات تؤدي إلى إضعافها كانت تقف بالمرصاد ضد التوسع الروسي، كما كانت النمسا تعارض توسع روسيا في البلقان لأنها ترغب في ضم غربي البلقان لممتلكاتها. فاجتمعت مصلحة بريطانيا والنمسا على معارضة التوسع الروسي باتجاه الشرق وعملت الدولتان على مساندة الدولة العثمانية في بسط سلطتها على البلقان، ولكن رغم مساندة بريطانيا والنمسا للدولة العثمانية ومحاولتهما إنهاضها إلا أن هذه الدولة بقيت في تراجع مستمر، إذ حصلت كل من اليونان ورومانيا على استقلالهما كما حصلت صربيا على حكم ذاتي وامتدت حركات التمرد إلى البلقان وخاصة في بلغاريا والبوسنة والهرسك.

وفي عام ١٨٧٦ عادت المسألة الشرقية للظهور مع تدهور الأوضاع الداخلية في الدولة العثمانية، وأعلنت صربيا والجبل الأسود الحرب عليها، وكان القيصر الروسي يعلم تماماً أن تدخله سيثير غضب النمسا فسعى للحصول على دعم ألمانيا، ولكن بسمارك فضل عدم التدخل كي لا يغضب النمسا، الأمر الذي أغضب القيصر الروسي الذي كان يعتقد أن بسمارك سيقف إلى جانبه بعدما وقفت روسيا تدعمه في حربه مع فرنسا.

وفي أبريل ١٨٧٧ نشبت الحرب الروسية العثمانية وأحرز الروس تقدماً ووصلوا إلى مشارف القسطنطينية، ورغم إحراز العثمانيين بعض التقدم إلا أنهم آثروا الصلح ووقعوا معاهدة سان ستيڤانو التي أنهت الحرب الروسية العثمانية، وتنازلت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة عن بعض الأقاليم الواقعة شرق البحر الأسود لروسيا، وهكذا فازت روسيا بنصيب الأسد في البلقان وهو ما لم ترض عنه بريطانيا فهددت بالتدخل عسكرياً ضد روسيا وطالبت بتعديل معاهدة سان ستيڤانو، وإزاء توتر الأوضاع دعا بسمارك لمؤتمر دولي في برلين للوصول إلى

تسوية ترضي الأطراف الأوروبية.

في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ هزمت روسيا دبلوماسياً بعدما حققت انتصاراً عسكرياً وبدا وكأن روسيا خاضت حرباً لمصلحة بريطانيا والنمسا، في حين حققت ألمانيا نصراً دبلوماسياً إذ بدا وكأنها هي التي تدير السياسة الأوروبية، فقد ساهم هذا المؤتمر في تحقيق توازن القوى الذي كان بسمارك يسعى لإبقائه قوياً.

تزايدت المخاوف بين ألمانيا وروسيا بعد مؤتمر برلين، وعمد بسمارك لتدعيم مركز ألمانيا بعقد سلسلة من التحالفات أولها مع النمسا إذ عقد معها محالفة سرية نصت على تقديم العون المتبادل بينهما في حال تعرض أي منهما لهجوم روسي. أما إذا كان العدوان من جانب فرنسا فإن النمسا تقف على الحياد.

لم يكن بسمارك راغباً في عزل روسيا بقدر ما كان يخشى من تحالفها مع فرنسا، مما يضع ألمانيا بين شقي الرحى روسيا من جانب وفرنسا من جانب آخر لذلك عمل على إحياء عصبة الأباطرة الثلاث روسيا والنمسا وألمانيا وفيها تعهدت الدول الثلاث بوقوفها على الحياد في حال دخول أي منها في حرب ضد دولة رابعة وهكذا اطمأن بسمارك إلى وقوف روسيا والنمسا على الحياد في حال تعرضه لعدوان من فرنسا، كما أن النمسا ضمنت عدم تدخل ألمانيا وروسيا إذا ما حاولت مهاجمة إيطاليا، أما روسيا كان بقاءها في هذ العصبة يضمن تطلعاتها تجاه البلقان إذا ما حاولت الدخول في حرب جديدة ضد الدولة العثمانية[1].

نجح بسمارك في عام ١٨٨٢ في إيجاد المحالفة الثلاثية التي قامت بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا، أما عن دخول إيطاليا هذه المحالفة فقد أفهمها بسمارك أنه لا يمكنه التعامل معها قبل ترتيب أوضاعها مع النمسا، وأما عن سبب رغبة

---

(١) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ ـ ١٩٦٠ المركز العربي للبحث والنشر ـ القاهرة ١٩٨٢، ص ٥٣.

دخول إيطاليا في هذه المحالفة فتعود إلى استيائها من احتلال فرنسا لتونس التي كانت إيطاليا ترغب باحتلالها وبالتالي تدهورت العلاقات الفرنسية الإيطالية، ولم يكن أمام إيطاليا إلا الدخول في هذه المحالفة الثلاثية.

أمامنا الآن عصبة الأباطرة الثلاث وتشمل روسيا والنمسا وبروسيا والمحالفة الثلاثية وتشمل بروسيا والنمسا وإيطاليا وقد يرى البعض أن هناك تناقض بن المحالفتين اللتين عقدهما بسمارك، فبينما قامت العصبة على افتراض التعاون الروسي النمسوي جاءت المحالفة الثلاثية على افتراض الحرب بين روسيا والنمسا، كان بسمارك يسعى من خلال العصبة إلى الإبقاء على الوضع القائم في أوروبا ولكنه في التحالف الثلاثي نجده يربط بين بروسيا وإيطاليا والنمسا وبالتالي استطاع بسمارك في هاتين الاتفاقيتين أن يكمل سياسته في أوروبا القائمة على أساس استقرار الوضع خاصة بعدما رأى بسمارك أن مصلحة ألمانيا تستوجب الاتفاق مع فرنسا ـ عدوتها التقليدية ـ ضد بريطانيا، وقد وصل الوفاق بين فرنسا وألمانيا في ذروته عام ١٨٨٥ خلال مؤتمر برلين الخاص بتسوية النزاعات حول المستعمرات الإفريقية، ولكن هذا الوفاق لم يدم طويلاً إذ عادت فرنسا لتوجيه أنظارها ناحية القارة الأوروبية بعدما فشلت عام ١٨٨٥ في الهند الصينية.

في هذه السنة خيم التوتر ثانية على منطقة البلقان، إذ أدى تصاعد النفوذ النمسوي في بلغاريا إلى تدهور العلاقات الروسية البلغارية، وقدرت النمسا وبريطانيا أن دعمهما لبلغاريا سيحد من التطلعات الروسية للبلقان[١].

كان بسمارك يخشى أن يؤدي اشتعال الحرب بين روسيا وألمانيا إلى إتاحة الفرصة أمام فرنسا للهجوم على ألمانيا، لذلك بدت الحاجة ماسة للتحالف مع إيطاليا مما دفع بسمارك إلى إحياء المحالفة الثلاثية عام ١٨٨٧.

أدى إحياء المحالفة الثلاثية إلى إيجاد صلة غير مباشرة بين ألمانيا

---

(١) ممدوح محمد مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٨٠ ـ ٢٩٥.

وبريطانيا عن طريق إيطاليا، ذلك أن إيطاليا وقعت عام ١٨٨٧ اتفاقاً مع بريطانيا والذي كان يقضي أن تساند إيطاليا موقف بريطانيا في مصر مقابل معارضة بريطانيا للوجود الفرنسي في ليبيا.

انهارت عصبة الأباطرة الثلاث - روسيا - النمسا - بروسيا - بسبب الخلافات الروسية النمسوية حول البلقان ولم يجد بسمارك بداً من إبرام معاهدة بالسر مع روسيا عرفت بمعاهدة الضمان عام ١٨٨٧ وفيها التزمت ألمانيا الوقوف على الحياد إذا ما دخلت روسيا حرباً دفاعية ضد النمسا، والتزام روسيا الحياد إذا ما دخلت ألمانيا حرباً دفاعية ضد فرنسا، وأحكام هذه الاتفاقية تلغى إذا قام أي طرف فيها بالبدء بالعدوان.

ثالثاً - الطريق نحو الحرب العالمية الأولى

استطاع بسمارك خلال علاقاته الدولية أن يساهم بإقامة الاستقرار الأوروبي الذي دام من عام ١٨٧٠ وحتى عام ١٨٩٠ وضمن في هذه الفترة تزعمت ألمانيا السياسة الأوروبية.

لقد نجح بسمارك في صرف أنظار فرنسا عن التوسع في القارة الأوروبية ولكن خلفاءه الذين أغرقهم بريق القوة والنفوذ غيروا سياسة ألمانيا بعد استقالته في ١٨ مارس ١٨٩٠ - وبعد بسمارك - رفضت ألمانيا تجديد العمل باتفاقية إعادة الضمان مع روسيا وجاء هذا الرفض لعدة اعتبارات:

١ - خوف الحكومة الألمانية من افتضاح أمر هذه الاتفاقية وتأثيرها على المحالفة الثلاثية - بروسيا النمسا وإيطاليا.
٢ - تبني الألمان سياسة جديدة مفادها أن الخطر على ألمانيا آت من روسيا وليس من فرنسا.
٣ - تخوف ألمانيا من افتضاح هذه الاتفاقية وما تجره من تدهور في العلاقات الألمانية البريطانية، إذا كانت الاتفاقية تنص على مساندة ألمانيا لروسيا في موضوع المضائق الأمر الذي يتعارض مع أهداف السياسة البريطانية.

من ناحية أخرى تزايدت الشكوك الروسية من نوايا الحكومة الألمانية الجديدة نتيجة الاتفاق البريطاني الألماني بشأن اقتسام المستعمرات في شرق إفريقيا، وساد الاعتقاد لدى الروس والفرنسيين أن حلفاً بريطانياً ألمانياً في طريقه للظهور وبالتالي لا بد أمام روسيا من إقامة تحالف فرنسي روسي لموازنة التحالف الألماني البريطاني.

وهكذا تلاقت أهداف روسيا مع أهداف فرنسا التي كانت راغبة في التخلص من العزلة التي أوجدها بسمارك، كي تتمكن من تأمين حدودها الشرقية لتتفرغ لمواجهة التحدي البريطاني في الميدان الاستعماري ولا سيما في مصر وأعالي النيل وبالتحدي الإيطالي في شمال إفريقيا.

إن تدهور العلاقات الروسية الألمانية لم يدع أمام روسيا أي خيار سوى التحالف مع فرنسا.

التحالف الروسي الفرنسي ١٨٩١ :

كانت الظروف تدفع روسيا نحو التحالف مع فرنسا، ولم تكن الدوافع التي أدت إلى التحالف الفرنسي الروسي عسكرية فقط بل كانت سياسية واقتصادية أيضاً.

١ ـ ومن العوامل التي أدت إلى التحالف الروسي الفرنسي كراهية أوروبا للبلاط الروسي، وكانت فرنسا تدرك هذا الشعور فاستغلت هذا الموضوع وتقربت من الحكومة والشعب الروسي وخاصة خلال الأزمة البلغارية عندما وقفت أوروبا ضد روسيا ـ بل أن الحكومة الفرنسية قبضت على معارضي القيصرية الروسية الناشطين في فرنسا وسلمتهم للقيصر فأظهرت بذلك حسن نيتها تجاه النظام الحاكم.

٢ ـ اقتصادياً ـ كانت روسيا تعاني من التخلف الصناعي في نفس الوقت الذي تتطلع فيه إلى التوسع الاستعماري نحو الشرق، وكان المال والخبرة ينقصان

روسيا لهذا التوسع، وكانت ألمانيا وإنكلترا تكرهان تقوية روسيا، وكانت فرنسا هي الدولة القادرة على سد العجز الروسي، فقدمت فرنسا الأموال لروسيا لمد خطوط السكك الحديدية في سيبيريا، كما قدمت الخبرة لشق الطرقات وإقامة المصانع.

٣ ـ عسكرياً ـ كان الحلف الثلاثي النمسوي الإيطالي الألماني أقوى من التحالف الفرنسي الروسي مما جعل القيصر الروسي يعمل لربط روسيا بفرنسا بمعاهدة عسكرية تقضي بوقوف روسيا إلى جانب فرنسا إذ هاجمتها ألمانيا أو إذا ساعدت ألمانيا إيطاليا بالهجوم على فرنسا، وكذلك تعهد فرنسا بالوقوف إلى جانب روسيا إذا هاجمتها ألمانيا، أو إذا ساعدت ألمانيا النمسا بالهجوم على روسيا.

كان التحالف الروسي الفرنسي قوة رادعة للتحالف الثلاثي الألماني النمسوي الإيطالي وأصبح هناك كتلتان متعاديتان في مجال العلاقات الدولية والأوروبية.

أما من الناحية العسكرية فقد كان التحالف الثلاثي أقوى من التحالف الثنائي ذلك أن دول التحالف الثنائي كانت مضطرة للقتال في أكثر من جبهة ولم تكن بينهما حدود مشتركة في حين أن دول التحالف الثلاثي كانت تتمتع باتصال مباشر فيما بينها.

بينما كانت روسيا تعاني من المجاعة والتدهور الاقتصادي والأوبئة كان النمو الاقتصادي مزدهراً في ألمانيا التي كانت تسعى للانطلاق إلى جانب الدول الاستعمارية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي أثار مخاوفهما.

الوفاق البريطاني الياباني ١٩٠٢:

كانت بريطانيا قد تركت الأمور في القارة الأوروبية تنطلق على هوادتها، بل إنها كانت تعتز بعزلتها «المجيدة». فحدثت الوحدة الإيطالية ثم الوحدة الألمانية دون تدخل فعلي منها، فقد كانت تشعر بالطمأنينة بسبب قوة أسطولها

وحريته بالعمل، وقدرتها على إيجاد حلول للمشكلات الدولية كما حصل في مؤتمر برلين ١٨٧٨ الذي جاء رداً على معاهدة سان إستيفانو ١٨٧٨.

لكن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا جعل بريطانيا تهتز قلقاً خاصة بعد ظهور سياسة التحالفات فقد كان للتحالف الثلاثي الألماني النمسوي الإيطالي أثر شبيه لظهور التحالف الثنائي بين روسيا وفرنسا عام ١٨٩١ وكان هذ التحالف يعني أنه إذا اضطرت بريطانيا للحرب مع عدوتها التقليدية فرنسا فإن ذلك يعني أن بريطانيا مضطرة إلى قتال روسيا.

وحتى تخرج بريطانيا من هذه العزلة كان عليها أن تمر بعدة تطورات هي:

١ ـ محاولة التحالف مع ألمانيا.

٢ ـ التحالف مع اليابان.

٣ ـ الوفاق مع روسيا وفرنسا.

ولندرس كل حالة على حدة.

١ ـ محاولة التحالف مع ألمانيا:

كانت المحاولة تبدو ناجحة بسبب العلاقات الودية التي جمعت البلاطين الألماني والبريطاني، فقد كان القيصر الألماني وليم الثاني حفيد الملكة البريطانية فكتوريا، ثم إن كلتا الدولتين كانتا تعودان في أصولهما إلى جنس واحد وهو التيوتوني، والمعروف أن البريطاني يفكر بالمكاسب العسكرية والسياسية والمادية عند إقدامه على أي تحالف وقد كان تحالفه مع ألمانيا يحقق له هذه المكاسب، فقد كانت تجارة بريطانيا مزدهرة في ألمانيا وكان الأسطول البريطاني أقوى أساطيل العالم، وكان جيش ألمانيا البري من أقوى جيوش العالم، من هنا كانت الدعوة إلى تكامل القوى البحرية مع القوى البرية.

ثم إن مضايقات فرنسا للاحتلال البريطاني في مصر جعلت بريطانيا بحاجة لتأييد قناصل دول الحلف الثلاثي (ألمانيا ـ النمسا ـ إيطاليا) لتوطيد ودعم بقائها

في مصر لذلك سعت بريطانيا لإغراء ألمانيا بالتحالف معها عن طريق فتح باب التجارة في المغرب أمام التفوق الاقتصادي والسياسي والعسكري الألماني.

رغم كل هذه المعطيات فقد رفضت ألمانيا التحالف مع بريطانيا ويعود سبب ذلك إلى أن بريطانيا ـ التي كانت تسعى جاهزة للخروج من عزلتها وتفتش عن حليف قوي ـ لم تقدم شيئاً لألمانيا يقنعها بهذا التحالف، إن سعي ألمانيا للحصول على العديد من المستعمرات فيما وراء البحار كان يتعارض مع السياسة البريطانية من هنا كانت إمكانية تحالف بريطانيا مع ألمانيا شبه مستحيلة. بل إن العلاقات البريطانية الألمانية ستسير نحو العداء وذلك بسبب نمو البحرية الألمانية، الأمر الذي فرض على بريطانيا اتباع سياسات معينة في تحديد النمو الألماني.

كانت الحكومة البريطانية تريد البقاء في مصر وتحصل على تأمين ألماني لهذه السياسة مقابل مضايقات ومعارضة فرنسية وروسية لهذا الوجود، وقد تحرج موقف الحكومة البريطانية عندما اصطدم الجيش البريطاني بالفرنسيين عند فاشودة، وبدا وكأن الحرب لا بد واقعة بين فرنسا وبريطانيا، ولكن فرنسا تخطت هذه الأزمة وتنازلت لبريطانيا فكانت بذلك قد وضعت بداية لسياسة التقارب الفرنسي البريطاني.

التحالف مع اليابان:

وفي عام ١٩٠٢ كانت العلاقات البريطانية الفرنسية شبه جيدة في حين أن علاقات بريطانيا مع روسيا وألمانيا كانت ضعيفة بل متوترة فقد كانت بريطانيا تعتقد أن روسيا تشكل خطراً على مصالحها التجارية في الشرق الأقصى وفي ميناء بورت آرثر بالتحديد، لذلك اتجهت بريطانيا للتفاهم مع اليابان على مواجهة الخطر الروسي، وكانت اليابان في حاجة لكسب ود بريطانيا لتضرب روسيا، لأن في ذلك اطمئنان ياباني بأن أكبر قوة بحرية عالمية (بريطانيا) لا تعرقل مشروعاتها، لذلك كانت المفاوضات البريطانية اليابانية سهلة، وتوصل

الطرفان في ٣٠/ ١/ ١٩٠٢ لعقد الوفاق الودي الياباني البريطاني الذي يعتبر نهاية للعزلة البريطانية واعتراف ضمني للنفوذ الياباني في كوريا وللنفوذ البريطاني في الهند وبموجب هذا الاتفاق أصبحت اليابان من الدول الكبرى وهذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها دولة أسيوية بهذا المستوى من التحالف مع الدول الكبرى.

استطاعت اليابان بهذه الاتفاقية أن تعزل روسيا، فلم تكن فرنسا مستعدة للتدخل إلى جانبها خوفاً على علاقاتها الجيدة التي بدأت بإقامتها منذ عام ١٨٩٩ مع بريطانيا بعد حادثة فاشودة، واستطاعت اليابان أن تهزم روسيا هزيمة نكراء عام ١٩٠٥ واستولت على بورت آرثر وحصلت على تفوق في الشرق الأقصى فقد اعترفت روسيا بالمصالح اليابانية في كوريا ومنشوريا بل حصلت اليابان على نصف جزيرة سخالين.

نتيجة لذلك توقفت الأطماع الروسية في الصين - خوفاً من اليابان - وتوقفت الأطماع الروسية في أفغانستان خوفاً من بريطانيا في الهند - بل لقد اتفقت روسيا مع اليابان على تحديد مناطق نفوذ كل منهما لتهدئة حدة الوضع في المنطقة.

الوفاق الودي البريطاني الفرنسي عام ١٩٠٤:

كان التحالف البريطاني الياباني عام ١٩٠٢ إذلالاً لروسيا، كما كانت حادثة فاشودة وخروج فرنسا منها إذلالاً لفرنسا، ولكن بدراسة نتيجة الحادثتين نجد أنها أدت إلى تقارب بريطانيا من فرنسا وروسيا ويرجع ذلك لعدة تطورات:

١ - عمل ألمانيا على إنشاء أسطول حربي لتحطيم التفوق الحربي البريطاني في البحار.

٢ - عمل ألمانيا على تنفيذ مشروع خط حديد برلين بغداد الذي اعتقدت بريطانيا أنه موجه ضدها في طريق الهند.

٣ - عمل ألمانيا على مضايقة بريطانيا في وجودها في مصر، مما جعل

البريطانيين يسعون للحصول على تأييد فرنسا.

٤ ـ الزيارة التي قام بها الملك البريطاني لفرنسا وأوجدت نوعاً من الألفة بين الحكومتين.

اتجه الطرفان الفرنسي والبريطاني للدخول في مفاوضات لإنهاء المشكلات العالقة بين البلدين وانتهت هذه المفاوضات بالوفاق الودي في ١٨ أبريل ١٩٠٤، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بامتيازات لفرنسا في المغرب كما أعلنت فرنسا أنها لن تعرقل عمل إنكلترا في مصر.

أدركت الحكومة الألمانية أن شيئاً يدبر ضدها بين فرنسا وبريطانيا وخاصة ناحية المغرب، إذ كانت مخططات فرنسا تؤكد على إبعاد ألمانيا عن الغرب، رغم تأكيدات فرنسا بأنها ستبقي على سياسة الباب المفتوح أمام ألمانيا في المغرب، مع أن فرنسا كانت تسعى لاحتكار النفوذ والسلطة في المغرب. فقام القيصر الألماني وليم الثاني بزيارة مفاجئة إلى طنجة أعلن فيها رغبته بأن يبقى المغرب مفتوحاً اقتصادياً أمام جميع الدول ودعا إلى مؤتمر دولي حول المغرب، ونشطت الدبلوماسية الفرنسية لاحتواء الموضوع فكانت اللقاءات ثنائية بين: فرنسا وألمانيا، وفرنسا إنكلترا، وفرنسا وإسبانيا.

وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا في المغرب فكان هذا أول اختبار لصلابة الوفاق الودي البريطاني الفرنسي، وخرجت ألمانيا مهزومة دبلوماسياً من هذا المؤتمر ذلك أن حلفاءها لم يقفوا إلى جانبها كما وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا. فقد كانت النمسا مترددة وكانت إيطاليا تدعو للسلم والاتفاق.

كان انضمام بريطانيا إلى الحلف الثنائي ـ الروسي الفرنسي قد جعل كفة هذا الحلف راجحة وجعل بالتالي الحليفان السابقان يندفعان للعمل ضد ألمانيا. وسارت التطورات باتجاه الحرب التي كانت فرنسا تسعى لها، وكانت بريطانيا عندما اتفقت مع فرنسا في عام ١٩٠٤ تدرك أن ميزان القوى قد اختل ضد ألمانيا، وإن التطورات ستؤدي إلى الحرب إذا بقيت ألمانيا مصرة على الحصول

على مكاسب استعمارية أو تفوق عسكري بكسر احتكار التفوق البحري البريطاني، فقد كان الشعب البريطاني يرى أنه لا يحق لأية حكومة في العالم أن تصل إلى قوة موازية للقوة البحرية البريطانية.

من جهة أخرى كانت الأمور تسير في المغرب كما تشتهي فرنسا دون أن تتمكن ألمانيا من منعها إلا بالقوة، ولكن كفة فرنسا كانت هي الراجحة بعد وقوف بريطانيا إلى جانبها.

قام القيصر الألماني وليم بمحاولة كسر الحصار الذي فرضته فرنسا عليه، وذلك بالقيام بزيارة للقيصر الروسي، ولكن فشل هذه الزيارة أدى إلى تقوية العلاقات الفرنسية الروسية، خاصة وأن فرنسا ساندت روسيا بالأموال التي تحتاجها لإقامة المشاريع فيها، بل أن فرنسا استعملت قدرتها الدبلوماسية للتقريب بين روسيا وبريطانيا.

الوفاق الروسي البريطاني ١٩٠٧:

كانت حكومة روسيا تدرك تماماً أن بريطانيا والنمسا والمجر وألمانيا هي القوى التي تقف دون نموها وتوسعها، خاصة وأن ميادين التوسع كانت محددة في أراضي الدولة العثمانية، أو البلقان أو في إيران.

ومن جهة التوسع في العراق والأناضول كانت بريطانيا تعارض هذا التوسع خوفاً من وصول روسيا إلى المياه الدافئة فضلاً عما يسببه وقوع المضايق في يدها، وكان الإنكليز يتهمون الروس بالتخطيط للوصول إلى الخليج العربي مفتاح الطريق إلى الهند.

أما فيما يتعلق بالبلقان فقد كانت النمسا والمجر تعارض كل تحرك هناك بتحرك مضاد، ونظراً لعدم قدرة أي من روسيا والنمسا على التحكم في نتائج البلقان اتفقتا على الإبقاء على الوضع الراهن هناك. ثم إن أي نشاط روسي في البلقان كان يثير الأزمات الدولية التي كانت دائماً تنتهي ضد مصلحة روسيا.

كما أن الدور الذي بدأت ألمانيا تلعبه في داخل الدولة العثمانية جعل الأطماع الروسية بالاستيلاء على ممتلكات العثمانيين تتضاءل. ولم يبق أمام روسيا من مجال للتوسع إلا إيران. وكان على روسيا للوصول إلى إيران أن تقوم بتفاهم إما مع الحلف الثلاثي وإما مع بريطانيا، وبما أن تفاهم روسيا مع ألمانيا يلغي ويتعارض مع تفاهمها مع فرنسا، لذلك أصبح تفاهم روسيا مع بريطانيا أكثر إمكانية.

كانت روسيا منهكة بعد هزيمتها أمام اليابان عام ١٩٠٥، ولم يعد من الممكن قيامها بأي عمل عسكري ضد أية دولة كبيرة، وكان من الواضح وجود عدو مشترك لكل من روسيا وبريطانيا وهو ألمانيا، وإن المشكلات القائمة بين روسيا وبريطانيا قابلة للحل بعكس المشكلات القائمة بين روسيا وكل من ألمانيا والنمسا.

لقد نجحت الوساطة الفرنسية بالتقريب بين روسيا وبريطانيا ووقعت الاتفاقية الروسية البريطانية في ٣٠ أغسطس ١٩٠٧، تلك الاتفاقية التي قسمت إيران إلى ثلاثة أقسام، وضع القسم الشمالي تحت تصرف روسيا، ووضع القسم الجنوبي تحت تصرف بريطانيا وترك القسم الأوسط للشاه القاجاري مع التأكيد على دعم استقلال البلاد ودعم حكم الشاه.

ما إن أعلن عن الوفاق الودي البريطاني الروسي حتى أدركت ألمانيا أن هذا الوفاق موجه ضدها، وأصبح العالم مقسوماً إلى كتلتين متنافرتين:

- كتلة دول الوفاق وهي: فرنسا بريطانيا روسيا.
- كتلة دول التحالف وهي: النمسا ألمانيا إيطاليا.

وكانت الأزمات المتتالية هي التي أسرعت بالعالم نحو الحرب العالمية الأولى.

في الختام لا بد من إيجاز هذه المرحلة بالقول بأن القيصر الروسي قد

وضع بعد الانتهاء من حرب نابليون مشروعاً لتحالف الدول المسيحية، ولكن الروح الدينية لم تستطع أن تبقى على هذا المشروع طويلاً فقد بدأ الخوف من الثورات يطغى على الشعور الديني الذي حاول قيصر روسيا أن يضفيه على مشروعه المعروف بالحلف المقدس المسيحي، سيما وأن مشروعاً بريطانياً تقدم به وزير خارجيتها كاسلرية عرف فيما بعد بالحلف الرباعي ومن أهم ما جاء فيه.

«أنه تيسيراً وضماناً لتنفيذ هذه المعاهدة وتدعيماً للصلات التي توحد توحيداً وثيقاً بين الملوك الأربعة في الوقت الحاضر، ومن أجل إسعاد العالم، اتفقت الأطراف الأربعة السامية على تجديد لقاءاتهم في مواعيد مقررة، تحت رعاية الملوك أنفسهم مباشرة أو بحضور وزرائهم بقصد التشاور وتبادل الرأي في مصالحهم المشتركة، وتدبر أنجح الوسائل لتحقيق الطمأنينة والازدهار لكل الأمم وللمحافظة على السلام في أوروبا.

وهذا يعني أن السلام في أوروبا يتطلب اجتماعات متصلة ومنظمة لضمان التعاون والحفاظ على المصالح المشتركة، وهذه الأفكار هي جديدة بالنسبة لأوروبا، ولا بد من الملاحظة أنه في مؤتمر اكس لاشابل عام ١٨١٨ حاول القيصر أن يدفع بفكرة الوحدة إلى الأمام، وأن يخلق شيئاً شبيهاً بعصبة أمم، فاقترح تحالفاً عاماً يضم كل الموقعين على مؤتمر ڤيينا ليضمن الشرعية لملوك أوروبا وبالتالي تتخلص الحكومات من كابوس الخوف من قيام الثورات وقد تقوم هي بإعطاء الدساتير بطواعية لشعوبها.

إلا أن أعظم اقتراح بنَّاء في مجال العلاقات الدولية شهده العالم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو ممارسة التحكيم، لقد طبق هذا الاقتراح بأشكال مختلفة حوالي ثلاثماية مرة في الفترة الواقعة بين مؤتمر ڤيينا والحرب العالمية الأولى. ولكن كما هي العادة وقفت الدول الكبرى تعارض ممارسة التحكيم عندما يمس هذا التحكيم مصلحتها، فقد كانت ترفض التسليم بأي إجراء قد يبدو فيه اعتداء على مصالحها. ومع ذلك فقد كانت ممارسة التحكيم نافعة في حل الكثير من النزاعات الثانوية، إلا أنها لم تفعل شيئاً في إزالة التوتر

بين الدول العظمى أو في التخفيف من عبء التسلح ونفقاته التي أدت إلى الحرب العالمية الأولى، وفي مؤتمر لاهاي للسلام الذي عقد في عام ١٨٩٩ وفي عام ١٩٠٧ بذلت مساعي كثيرة للتوسع في تطبيق التحكيم الدولي وظهرت الرغبة في تخفيف عبء التسليح لإبعاد شبح الحرب، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل.

وعندما اجتمع المؤتمر في لاهاي للمرة الثانية أخذ القيصر الروسي زمام المبادرة لقيام الدول بعرض نزاعاتها على محكمة للتحكيم في الخلافات التي قد تنشأ بين دولتين ومع ذلك فشل هذا المؤتمر، وتبين أنه لا يمكن عمل شيء لنزع سلاح أوروبا.

ولكن في سبتمبر ١٩١٤ وضعت مشروعات لمعاهدات تحكيم بين الولايات المتحدة وبين كل من بريطانيا وفرنسا، وبمقتضى هذه المعاهدات يمكن رفع أي نزاع تعذر حله بالطرق السياسية إلى لجنة دولية مشتركة نظِّم عملها وصلاحيتها بصورة دقيقة.

ولكن ثمار هذه المعاهدات لم تظهر بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى وما أن تم التوقيع على معاهدة ڤرساي في يناير ١٩٢٠ حتى دخلت العلاقات الدولية في طريق جديد هو إنشاء عصبة الأمم كوسيلة للحفاظ على السلام، وللتعاون الدولي في عدة ميادين غير ميدان السياسة.

كانت عصبة الأمم إذن هي أولى المحاولات الدولية الهادفة للحفاظ على السلام العالمي وهو ما سنحاول التركيز عليه في الفصل التالي.

الفصل الثالث

العلاقات الدولية
من نهاية الحرب العالمية الأولى
حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

الفصل الثالث

العلاقات الدولية

منذ بداية الحرب العالمية الأولى

حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

أولاً ـ ملامح العلاقات الدولية في عصر التنظيمات

المقصود بعصر التنظيمات هي تلك الفترة التي تميزت فيها العلاقات بين الدول بصفة التنظيم الشامل، وهناك من يحدد فترة عصر التنظيمات بتلك الفترة الواقعة بين قيام الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد وجد مفهوم التنظيم قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لم يكن معروفاً بمفهومه الحالي، ذلك أن إحساس الدول بضرورة اجتماعها في منظمة واحدة والتزامها بميثاق واحد لوضع العالم على طريق السلام الدائم فكرة راودت الإنسان منذ بناء المجتمعات، إلا أن تحقيقها بطريقة جدية لم تتم إلا بعد الحرب العالمية الأولى.

إن أهم ملامح عصر التنظيمات هو إنشاء عصبة الأمم التي وجدت أساساً لتحقيق أهداف فشلت الدول في تحقيقها بطريقة فردية، يقول أحد المفكرين السياسيين: «ونشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى عصبة الأمم المتحدة أساسها الخلق السياسي والوازع من الضمير العالمي لاحترام سلامة الدول الأعضاء وغير الأعضاء ولتحقيق الأمن الدولي وذلك تبعاً لتعذر مبدأ الدولة العالمية التي تشرف على الجامعات الدولية بقوتها ونفوذها لما تلاقيه الفكرة من صعوبات مرجعها شدة تمسك الدول بسيادتها والعقبات التي تعترض تكوين جيش الإشراف الدولي وتوجيهه».

غير أن هذه الأهداف لم تتحقق وذلك لشدة التعارض بين المصالح القومية للدول وأطماعها الذاتية التي ليس لها حدود وبالرغم من الاتفاق على عدم الالتجاء إلى الحرب فإن الدول التجأت إلى الحرب عندما وجدت أن الانضمام إلى المنظمة الدولية لا يجدي في تحقيق الأهداف القومية، وباندلاع

الحرب العالمية الثانية ضاعت آمال الشعوب في تحقيق السلام والأمن الدوليين في ظل أول منظمة دولية.

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى ظهرت إلى الوجود فكرة منظمة الأمم المتحدة واتفق على ميثاق تلك المنظمة الذي حاول أن يعالج نقاط الضعف في عصبة الأمم ولعل إنشاء هيئة الأمم المتحدة يعطينا أحد الملامح البارزة في عصر التنظيمات حيث أن هيئة الأمم قامت على أسس هامة منها: مبدأ نشر السلام والدعوة إلى عدم استعمال القوة في حل المشاكل الدولية بين الدول الأعضاء، وإنشاء قوة دولية (قوات أمن دولية) للتدخل إذا لزم الأمر لفض المنازعات التي تقوم بين الدول الأعضاء، وتأسيس الهيئات الدولية العاملة على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والأمن والسلام الدولي ولعل وجود التنظيمات يعتبر أحد ملامح هذا العصر، حيث لم يكن هذا الاهتمام موجوداً بصفة عامة. كما تميزت هذه الفترة بتأسيس كثير من المنظمات القارية لإيجاد نوع من التضامن والتعاون أو التحالف أو الأمن الجماعي، ومن بين هذه التنظيمات منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة، وهناك من التنظيمات العسكرية التي تعارف على تسميتها بالأحلاف كحلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفييتي، وحلف الإطلنطي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف جنوب شرقي آسيا وغيره. ويمكن توضيح ملامح هذه الفترة كالآتي:

١ ـ ظهور منظمة عصبة الأمم كمنظمة دولية لتحقيق السلام الدولي.
٢ ـ فشل تلك المنظمة في تحقيق أهدافها وقيام الحرب العالمية الثانية.
٣ ـ إنشاء منظمة الأمم المتحدة للعمل على تحقيق الأمن الجماعي والتعاون في المجالات المختلفة بين الدول.
٤ ـ ظهور منظمات قارية وإقليمية.
٥ ـ ظهور فكرة المؤتمرات الدائمة التي تأخذ صفة التنظيمات الدولية والإقليمية من حيث استمرارية العمل.

إن قيام الحرب العالمية الأولى يعود إلى جمود التحالفات وعدم مرونتها، فضلاً عن أن القوى الكبرى في كل تحالف فقدت سيطرتها على بقية حلفائها.

لقد انطلقت شرارة الحرب العالمية الأولى في يونيو ١٩١٤ عندما اغتيل ولي عهد النمسا على يد شاب صربي. ومن هنا نستطيع القول إن هذا الحادث هو التعبير الحقيقي عن الصراعات العرقية التي كانت متأججة في البلقان، وكانت تواجه السيطرة النمسوية المجرية. وقد انتهزت النمسا هذا الحادث لتنتقم من هذه الجماعات العرقية والروح القومية السلافية وأعلنت الحرب على صربيا في يوليو ١٩١٤.

أعلنت روسيا تأييدها لصربيا، بينما أعلنت ألمانيا التعبئة العامة ممهدة بذلك لإعلان الحرب ضد روسيا وفرنسا، وتبع ذلك دخول بريطانيا الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا دفاعاً عن حياد بلجيكا، وهكذا تطور النزاع من مجرد نزاع إقليمي عرقي بين النمسا وصربيا إلى حرب عالمية بين القوى الكبرى.

وفي عام ١٩١٧ تغيرت موازين القوى، بقيام الثورة البلشفية في روسيا من جهة وبدخول الولايات المتحدة الحرب من جهة ثانية.

إن حكم أسرة رومانوف أحاط روسيا بهالة كبيرة من المهابة ولكنها لم تكن في الحقيقة تستطيع مجاراة الدول الكبرى في حروبها، من هنا كان الدخول في الحرب قاسياً عليها، وأظهر حقيقتها وضعفها الذي كان سبباً في نجاح الثورة البلشفية، وتم القضاء على أسرة رومانوف وتوقيع صلح برست ليتوفسك مع ألمانيا حيث تخلت الثورة البلشفية عن الكثير من الأراضي للخروج من الحرب، فقد تنازلت روسيا البلشفية عن فنلندا ودول البلطيك الثلاث أستونيا ولاتفيا ولتوانيا كما تنازلت عن بولندا الروسية مما شكل انتكاسة كبيرة للحلفاء[١].

---

(١) فشر، هربرت: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠. تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ـ دار المعرفة القاهرة ١٩٨٤ ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨.

من ناحية ثانية كان اعتماد الألمان على حرب الغواصات في حصارهم للجزر البريطانية ومحاولة منهم لكسب المعركة من خلال إسقاط بريطانيا بضرب الحصار عليها، حرب الغواصات هذه أدت إلى سقوط باخرة بريطانية هي لويزيتانيا التي قضى فيها عدد من الأميركيين، ورأت الولايات المتحدة الأميركية في غرق الباخرة سبباً وجيهاً لدخول الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا فكان هذا العمل تعويضاً للحلفاء عن خروج روسيا البلشفية من الحرب وإعادة توازن للقوى المتصارعة، بل إن دخول الولايات المتحدة الحرب جعل كفة الحلفاء هي الراجحة فكان دخولها هو الضربة القاضية على إمبراطوريات ودول الوسط (ألمانيا إيطاليا النمسا) التي اضطرت لقبول الصلح في ١١/ ١١/ ١٩١٨.

ثانياً ـ العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى:

عمل المنتصرون في الحرب العالمية الأولى على إيجاد صيغة أو تنظيم دولي يحقق السلام ويمنع وقوع الحرب ثانية، من هنا كانت فكرة إنشاء عصبة الأمم. ومع بداية عام ١٩١٩ بدأ العمل في مؤتمر الصلح في فرساي الذي دام حوالي ستة أشهر والتي عمل المنتصرون فيها على توقيع معاهدات عديدة قالوا إنها لتسوية الأوضاع الدولية بعد الحرب، وهذه المعاهدات انضوت تحت فكرة إنشاء منظمة عالمية للأمن الدولي، تلك الفكرة التي دعا إليها الرئيس الأميركي وودر ولسن في خطاب له أمام الكونغرس الأميركي قبل نهاية الحرب وبالتحديد في ٨/ ١/ ١٩١٨ حيث وضع أربع عشرة نقطة دعا في آخرها إلى إنشاء منظمة عالمية تضمن سلامة أراضي الدول الكبرى والدول الصغرى على السواء[1].

إن فكرة المنظمة العالمية التي يمكن أن تحقق السلام لجميع الدول أوجدت تياراً مختلفاً عن تيار التحالفات، وعن سياسة توازن القوى التي عاشها العالم في عصوره المختلفة. لقد تعهدت الأعضاء في عصبة الأمم بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات الدولية فيما بينها، كما التزمت مبدأ قبول التحكيم

(١) فشر ـ مرجع سابق، ص ٧٤٨.

الدولي في حال نشوب خلافات بين الدول المنضمة للعصبة، ودعم جهود نزع السلاح، وأن تكون عملية التسلح تحت إشراف عصبة الأمم، وقد نجحت عصبة الأمم في تحقيق السلم الدولي من خلال:

١ ـ وضع القيود على تسلح ألمانيا، وقد عقدت عدة مؤتمرات بهذا الخصوص وأبرزها مؤتمري واشنطن عام ١٩٢٢ ولندن عام ١٩٣٠ اللذان قاما بهدف مراقبة التسلح البحري الألماني.

٢ ـ تخفيف حدة الصدامات الناجمة عن خلافات إقليمية مثل:

أ ـ الخلاف بين بولندة وألمانيا على الحدود في سليزيا عام ١٩٢١.

ب ـ الخلاف على الحدود بين ألمانيا واليونان عام ١٩٢٥.

جـ ـ الخلاف بين يوغوسلافيا والمجر عام ١٩٣٤.

٣ ـ الدعوة للحد من استخدام القوة في مجال العلاقات الدولية ومن أبرز الاتفاقات:

أ ـ ميثاق لوكارنو عام ١٩٢٥: وقد تعهدت بموجبه فرنسا وألمانيا وبلجيكا بعدم استخدام القوة في علاقاتها، واحترام الحدود القائمة بينها والإبقاء على المنطقة المنزوعة السلاح في ألمانيا ـ كما تعهدت بريطانيا وإيطاليا قبول هذا الميثاق، بل إن الدول الكبرى بريطانيا وفرنسا وافقتا على دخول ألمانيا عصبة الأمم بموجب هذا الميثاق باعتبار أن هذا الدخول يمثل دعماً للسلم الأوروبي.

ب ـ ميثاق بريان ـ كيلوج عام ١٩٢٨: وقد اتفقت الدول بموجبه على تحريم اللجوء إلى الحرب كوسيلة لفض النزاعات فيما بينها، وقد بلغ عدد الدول الموقعة على هذا الميثاق ما يزيد على ستين دولة.

كل هذه الجهود الدولية لم تكن كافية لتحقيق السلم المنشود، فقد وجدت بريطانيا أن تطبيق العقوبات على ألمانيا والتي فرضتها فرنسا في معاهدة

فرساي من شأنه ليس فقط إضعاف ألمانيا كما هو في الظاهر ولكن تقوية فرنسا، فراحت بريطانيا تطالب بتخفيف العقوبات المفروضة على ألمانيا، وذلك رغبة من بريطانيا بجعل ألمانيا القوية تقف بوجه فرنسا، أما فرنسا التي فشلت في الحصول على تعهدات بريطانية أو أميركية بمساندتها إذا تعرضت لعدوان ألماني، فقد سعت للتحالف مع بلجيكا عام ١٩٢٠.

وفي أوروبا الشرقية وبعد القضاء على أمبراطورية النمسا والمجر، وقيام ثلاث كيانات سياسة جديدة مصطنعة هي يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا على أنقاض النمسا والمجر؛ كانت هذه الأمبراطورية راغبة في إعادة تصحيح الوضع في البلقان فخشيت الدول الجديدة من سياسة النمسا وشكلت فيما بينها الوفاق الصغير، عندما عقدت اتفاقاً ثنائياً بين كل دولتين من هذه الدول الثلاث فضلاً عن وجود مخاوف يوغوسلافية من جارتها إيطاليا التي اعتقدت يوغوسلافيا بأطماعها للحصول على مناطق سلافية تابعة لها.

استغلت فرنسا هذه المخاوف وتقربت من دول الوفاق الصغيرة يوغوسلافيا ـ رومانيا ـ تيشكوسلوفاكيا، ودعمتها فازداد نفوذها في البلقان لدرجة ساد الاعتقاد بأن دول الوفاق الصغير تدور في الفلك الفرنسي، وهذا الأمر جعل مكانة فرنسا تقوى على الساحة الأوروبية وأصبح وضعها مشابهاً لوضع النمسا في أوروبا في عهد مترنيخ في بداية القرن التاسع عشر.

عصبة الأمم

ابتكرت عصبة الأمم نظاماً متكاملاً لتحقيق السلم يقوم على ثلاث محاور وهي: الأمن الجماعي، التسوية السلمية، نزع السلاح.

المحور الأول: الأمن الجماعي، وينطلق من فكرة أن أي عدوان أو تهديد ضد أية دولة عضو في العصبة يعتبر عدواناً على كل الدول الأعضاء، ومن ثم تقع عليهم جميعاً مسؤولية التضامن لردع العدوان، وحول مجلس العصبة صلاحية اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الدولة أو الدول المعتدي عليها ومعاقبة

الدولة أو الدول المعتدية، والعقوبة قد تكون اقتصادية أو سياسية أو عسكرية وذلك لإجبار الدول المعتدية على العودة للالتزام بالشرعية.

المحور الثاني: التسوية السلمية للمنازعات، إلزام ميثاق العصبة الدول الأعضاء بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية، باللجوء إلى التحكيم أو إلى القضاء الدولي بعرض المشكلة على مجلس العصبة أو على جمعيتها العامة، صحيح أن ميثاق العصبة لم يحرم الحرب ولكنه حظر اللجوء إليها قبل استنفاذ الوسائل السلمية، وأسهم ميثاق العصبة في تحسين وسائل التسوية السلمية بإنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة التي أصبحت ولأول مرة في تاريخ البشرية بمثابة جهاز قضائي دولي مشكل من قضاة يختارهم مجلس العصبة وهم غير قابلين للعزل.

المحور الثالث: نزع السلاح؛ طالب ميثاق العصبة الدول الأعضاء بالحد من تسلحها وشكلت لجنة عسكرية دائمة تابعة لمجلس العصبة مهمتها اقتراح التخفيضات اللازمة على التسليم وعلى حجم القوات البرية والبحرية والجوية المصرح بها لكل دولة.

الجدير بالذكر أن ميثاق عصبة الأمم كان حريصاً على ترجيح كفة الدول الدائمة العضوية على حساب الدول غير الدائمة، حيث نص على تشكيل المجلس من تسعة مقاعد خمسة منها للدول الدائمة العضوية وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان. ويتم شغل الأربعة الباقية من الجمعية العامة بالانتخاب، ولكن ذلك لم يتحقق بسبب عدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة.

إن ميثاق العصبة حرم على الدول المهزومة الالتحاق بالعصبة، حيث اعتبرت العضوية امتيازاً لا يتمتع به إلا الدول القادرة على الوفاء بالتزاماتها ومستعدة بتنفيذ ما يطلب منها وتحمّل ما يفرض عليه من أعباء. وبما أن الدول المهزومة اعتبرت هي السبب في إشعال الحرب الأولى فقد استبعدت من غضوية العصبة.

الجدير ذكره أن عصبة الأمم لم تلعب دوراً مهماً في مكافحة الاستعمار بل إنها كرسته بإيجاد نظام مبطن للاستعمار ظاهر في نظام الانتداب الذي ابتدعته لتطبيقه على الأقاليم التي كانت تابعة لدول هزمت خلال الحرب مثل الأقاليم التي كانت خاضعة للسيادة العثمانية في منطقة الشرق الأوسط أو المستعمرات الألمانية في وسط إفريقيا وغربها وبعض جزر المحيط الهادي.

لقد نظمت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم القواعد الواجب تطبيقها بالنسبة للانتداب ومسؤولية كل من العصبة والدولة المنتدبة تجاهها. وقد توجب على الدول المنتدبة إرسال تقارير سنوية إلى اللجان الخاصة في عصبة الأمم.

إن سيطرة الدول الاستعمارية على العصبة حال دون تمكين العصبة من أن تلعب دوراً يذكر في حصول الأقاليم الخاضعة للانتداب على الاستقلال.

تجربة العصبة وإنجازاتها:

الواقع أن أجهزة العصبة المختلفة تعاملت خلال السنوات العشر الأولى من إنشائها مع ما لا يقل عن ثلاثين نزاعاً دولياً، تمَّ حل معظمها بطريقة مقبولة لأن معظم هذه النزاعات كانت بين دول صغيرة أو متوسطة وكانت الدول الكبرى مستعدة للتعاون.

أهم هذه النزاعات، النزاع الحدودي بين بلغاريا واليونان عام ١٩٢٥ فقد تمكنت عصبة الأمم من التدخل بنجاح بعد أن طلبت بلغاريا ذلك. إلا أن عجز العصبة بدا واضحاً في الأزمات التي تكون إحدى الدول الكبرى طرفاً فيها. أهم الأمثلة على ذلك الاعتداء الياباني على الصين بسبب حماية حقوقها المتعلقة بامتياز سكة الحديد في منشوريا. فقد تبين للمجلس أن اليابان تريد احتلال منشوريا. ومع ذلك فقد تردد المجلس، ومع رفض بريطانيا وفرنسا فرض عقوبات ضد اليابان وعدم تعاون الولايات المتحدة لاتخاذ عقوبات ضد اليابان، وعندما تم الاتفاق أخيراً على تشكيل لجنة تذهب إلى منشوريا، لم تصل هذه اللجنة إلى هناك إلا بعد سبعة أشهر كانت اليابان خلالها قد تمكنت من احتلال

منشوريا وتنصيب حكومة عميلة عليها، أعلنت انفصال منشوريا واستقلالها عن الصين وغيرت اسم الأقليم إلى منشوكو. إن اليابان بعد انسحابها من عصبة الأمم عام ١٩٣٣، سارعت في عام ١٩٣٧ بالزحف على منشوريا الذي يعتبر بعض المؤرخين أن احتلالها كان سبباً لقيام الحرب العالمية الثانية.

وتكررت التجربة مع الحبشة عندما قامت إيطاليا باجتياحها عام ١٩٣٥، فقد تصور موسوليني أن إيطاليا لم تحصل على المستعمرات بالقدر الذي يتلاءم مع مكانتها ويوفي باحتياجاتها، واعتبر أن الحبشة تقف حجر عثرة بين ليبيا والصومال الخاضعتين للاستعمار الإيطالي وتحول دون أن تصبح إيطاليا إمبراطورية تمتد في إفريقيا، فقرر غزوها منذ عام ١٩٣٣ وبالفعل كان هيلاسيلاسي قد هرب منها عام ١٩٣٦، وبدت عصبة الأمم عاجزة غير قادرة ولأول مرة فرضت عقوبات اقتصادية ضد إيطاليا، لم تكن هذه العقوبات، فعالة واضطرت العصبة بناء على طلب وإلحاح بريطانيا وفرنسا من رفع العقوبات عن إيطاليا وسمحت لها بابتلاع الحبشة. وسمحت بمرور إيطاليا بقناة السويس، بل إن العصبة أعلنت رفع العقوبات عن إيطاليا بعد شهرين من تنصيب موسوليني نفسه إمبراطوراً على الحبشة عام ١٩٣٦.

إن ميثاق عصبة الأمم حاول إيجاد توازن بين الدول دائمة العضوية وغير الدائمة، وكانت كفة الدول دائمة العضوية هي الراجحة، خمسة بأربعة، ولكن غياب الولايات المتحدة جعل الكفتان متساويتان.

من عيوب ميثاق عصبة الأمم أنه لم يحرم الحرب تحريماً قاطعاً، ولم يقر مبدأ التحكيم الإلزامي، ولم تتوفر للعصبة أداة عسكرية يمكن استخدامها لقمع العدوان أو ردعه، واشترط ميثاق العصبة توافر إجماع الدول لصدور القرارات مما أدى إلى صعوبة شديدة لإصدار القرارات بشكل سريع.

أظهرت الممارسات أن نظام الأمن الجماعي والضمانات المتبادلة لم يكن فعالاً من خلال ميثاق العصبة بل إن آليات التسوية السلمية سياسية كانت أم

قضائية لم تنجح لا في الوقاية ولا في احتواء أو علاج الأزمات.

فإذا كان تحقيق السلم والأمن الدوليين هما أساس العلاقات الدولية والغاية النهائية لأية منظمة دولية، فقد ساد مفهوم الهيمنة في مرحلة الإمبراطوريات وحل محله مفهوم توازن القوى في مرحلة الدول القومية، ومفهوم توازن القوى يفترض بقاء الفاعلين الدوليين في وضع يسمح لهم بحرية الحركة دون أي قيود لتصحيح الخلل في موازين القوى من خلال عملية تحالفات مستمرة ومتغيرة، إن مفهوم الأمن الجماعي يتطلب بالضرورة قيام مؤسسات دائمة يقع عليها مسؤولية تنفيذ الضمانات المتبادلة التي تشكل جوهر الفكرة التي يقوم عليها هذا المفهوم.

إن قيام عصبة الأمم لم يكن يعني أن مفهوم توازن القوى قد اختفى من قاموس العلاقات الدولية، أو أن المجتمع الدولي قد انتقل إلى مرحلة جديدة انتهت فيها محاولات الهيمنة أو تحقيق الأمن من خلال حركة توازن القوى.

يجب أن نفهم أن عصبة الأمم لم تكن سوى محاولة بدأت تشق طريقها بصعوبة بالغة وسط محاولات متكررة في جانب الدول الكبرى لفرض هيمنتها، منفردة أو مجتمعة وفي ظل علاقات دولية تحكمها موازين القوى أكثر من أي شيء آخر.

أحدثت الحرب العالمية الأولى تغيرات عميقة في موازين القوى وفي العلاقات الدولية بل في النظام الدولي الذي كان سائداً قبلها. فقد ترتب على قيام الحرب ظهور نمط جديد في العلاقات الدولية لم يكن متصوراً حصوله من قبل. فقد وجدت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة نفسها تقاتل جنباً إلى جنب مع روسيا ضد الدولة العثمانية وألمانيا والنمسا. وكان من الطبيعي على حركة التحالفات الدولية وما ترتب عليها من انتصار معسكر على آخر من تصدر قوى جديدة وصعودها خشبة المسرح الدولي وتراجع قوى دولية أخرى.

فقد اضطرت الولايات المتحدة إلى الخروج من عزلتها وأن تشارك في

الحرب وتلعب دوراً رئيسياً في حسمها. ولم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تعود لسياسة العزلة التي كانت تفرضها على نفسها، فدخلت معترك السياسة الدولي دون رجوع، وكذلك أتاحت الحرب للثورة الشيوعية البقاء في العزلة التي فرضت عليها قسراً وتحولت مع الولايات المتحدة فيما بعد إلى قوتين عظميين يتحكمان في مسيرة الدول.

بدأ يتضح منذ الثلاثينات أن نظام الأمن الجماعي الذي حاولت عصبة الأمم أن ترسي دعائمه قد بدأ ينهار، وبدأت تظهر حركة التحالفات التي تمليها سياسة توازن القوى التقليدية، فعندما أحست فرنسا بالقلق والخوف من السياسة الألمانية بدأت تتقارب من الاتحاد السوفييتي بعد أن اتضح أن بريطانيا لم تكن تشاركها نفس المخاوف، ومن المفارقات أن يحاول كل من الاتحاد السوفييتي والدول الغربية استغلال وتوظيف الطموحات الألمانية لحسابه الخاص. دون أي اعتبار للمسائل المبدئية أو الأخلاقية أو القانونية. وقادت هذه السياسة الغرب إلى الاستسلام الكامل للمطالب الألمانية في ميونيخ عام ١٩٣٨ والتي انتهت بسبب ضعف تشمبرلين إلى محو تشيكوسلوفاكيا من الوجود. وكان هدف الغرب استغلال هتلر للتخلص من النظام السوفييتي واستئصال التأثير الشيوعي في أوروبا. وعندما عاد تشمبرلين إلى لندن قادماً من ميونيخ ـ خاطب الرأي العام البريطاني قائلاً: «لقد جلبت لكم السلام مع الشرف». لكن تشرشل رد عليه قائلاً: «لقد كان على بريطانيا وفرنسا، أن تختار بين الحرب أو العار ولكنهما فضلتا العار على الحرب».

أما المفاجأة الأكبر فقد جاءت هذه المرة من الاتحاد السوفييتي الذي حاول استخدام النازية للضغط على الغرب والحصول على المكاسب الإقليمية التي فقدها بمعاهدة برست ليتوفسك في الحرب العالمية الأولى. ففي ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ أي قبل أسبوع واحد من غزو بولنده، أعلن الاتحاد السوفييتي عن توصله إلى اتفاقية مع ألمانيا بعدم الاعتداء، واعتبر الكثير أن هذه الاتفاقية كانت وصمة عار على جبين الاتحاد السوفييتي وقد استطاع الاتحاد السوفييتي

بموجب هذه الاتفاقية من إعادة ضم ولايات البلطيق الثلاث: غير أن هذه المعاهدة لم تجنب الاتحاد السوفييتي خطر الغزو الألماني ففي ٢٢ يونيو عام ١٩٤١ بدأ هذا الغزو باتجاه موسكو.

شكل غزو ألمانيا للاتحاد السوفييتي أحد أبرز المنعطفات في العلاقات الدولية فبعد أن كان الاتحاد السوفييتي دولة معزولة بعد الحرب العالمية الأولى وقيام ثورته البولشفية، ولم يدخل المجتمع الدولي إلا بعد قبوله في عصبة الأمم عام ١٩٣٤ ولفترة قصيرة إذ طرد منها عام ١٩٣٩ بعد اعتدائه على فنلندة. وهكذا أعاد قرار هتلر المفاجىء بغزو الاتحاد السوفييتي إلى قلب المعادلات، وأصبح الاتحاد السوفييتي حليفاً رسمياً لبريطانيا، بعد أن أعلن تشرشل أنه مستعد للتحالف مع الشيطان ضد هتلر، ولعبت العلاقات الدولية أخطر أدوارها وخاصة على الصعيد العسكري لإلحاق الهزيمة بهتلر.

حتى عام ١٩٤١ لم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب مع أن الرئيس الأميركي روزفلت كان يدرك بعد سقوط فرنسا خطورة بقاء بريطانيا وحدها في المواجهة، وكان أقصى ما استطاع الرئيس الأميركي الحصول عليه هو إصدار قانون يسمح للدول المتحاربة بأن تشتري نقداً سلاحاً من الولايات المتحدة شريطة أن تنقله على سفن غير أميركية، ولكن بعد سقوط فرنسا تمكن روزفلت من إصدار «قانون هاڤانا» الذي أعلن امتداد الحماية الأميركية إلى المستعمرات الأوروبية في أميركا اللاتينية، وجاء قانون الإعارة والتأجير ليظهر أن الولايات المتحدة قد تخلت عن حيادها وبدأت تتجه لتقديم المساعدات للدول الغربية.

وبدخول الولايات المتحدة رسمياً طرفاً في الحرب أصبح العالم كله ساحة لهذه الحرب التي جرت في قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا، وأسفرت هذه الحرب عن تغير كبير في نمط التحالفات الدولية، وظهر معسكرين يحاول كل منهما فرض إرادته على الآخر وتحقيق الانتصار الكامل عليه، المعسكر الأول

هو دول الحلفاء الذي تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. والمعسكر الثاني هو دول المحور الذي تقوده ألمانيا وإيطاليا واليابان.

ثالثاً ـ في الطريق إلى الحرب العالمية الثانية:

في العقد الثالث من القرن الماضي ساءت الأوضاع السياسية بسبب تغير الأوضاع الاقتصادية، فقد شهدت بداية العقد الثالث أزمات أدت إلى السير بسرعة نحو الحرب العالمية الثانية. أهم هذه الأزمات الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ التي بدأت في انتكاسة في أسعار الأسهم المالية في الولايات المتحدة الأميركية وانعكست آثارها على أوروبا والعالم الليبرالي، فكانت هذه الأزمة خير وسيلة لنشر الفكر الشيوعي والتوتاليتاري في أوروبا. فقد وصلت بعض الأحزاب التوتاليتارية الشمولية إلى الحكم في أوروبا لا سيما الحزب الفاشي في إيطاليا عام ١٩٢٢ والحزب النازي في ألمانيا عام ١٩٣٣ وقد ثبتت هذه الأحزاب اليمينية تبنيها لسياسة متطرفة تعتمد العنف والقوة، وأدت هذه السياسة إلى وجود خلل في العلاقات الدولية خاصة في آسيا وأوروبا.

أ ـ التوسع الياباني في الصين ١٩٣١ ـ ١٩٤٥:

عانت اليابان من زيادة سكانية ومن فائض لإنتاجها الصناعي، فكان لا بد أمامها من أن تفتش عن مستعمرات تؤمن لها المواد الخام وتصرف إنتاجها الصناعي، وكانت منطقة منشوريا التابعة للصين تلبي احتياجات ومطالب اليابان، فقامت بغزوها وفرض الحماية عليها، وأعلنت في عام ١٩٣٥ نبذها لمقررات واشنطن التي وضعت حدوداً لتسلحها البحري، بل إنها تابعت سياستها الاستعمارية التوسعية باتجاه الصين الوسطى ومنغوليا.

ب ـ الغزو الإيطالي للحبشة:

كان عدم حصول إيطاليا على جزء من المستعمرات الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى ومن خلال مؤتمر فرساي، قد جعلها تنحى منحى سياسياً شبيهاً

بالمنحى الياباني، وقد عمل الزعيم الإيطالي موسوليني على إحياء مجد الإمبراطورية الرومانية القديمة واعتبر أن البحر المتوسط هو مجرد بحيرة إيطالية وبدأ يتوسع في شرق إفريقيا خاصة وأنه لم يكن راضياً عن احتلال فرنسا لتونس: وانطلاقاً من أريتريا والصومال اللتان كانتا خاضعتان للنفوذ الإيطالي قام بغزو الحبشة عام ١٩٣٥ - ضارباً بعرض الحائط احتجاجات عصبة الأمم والمجتمع الدولي بل إنه نصب نفسه ملكاً لإيطاليا وإمبراطوراً للحبشة عام ١٩٣٦، وجاء غزو موسوليني للحبشة يبين كم هي هزيلة عصبة الأمم التي وقفت عاجزة عن اتخاذ أية عقوبات ضده، أو عن إيجاد أية تسوية سياسية للمنازعات بين القوى الكبرى.

جـ - سياسة التوسع الهتلري في أوروبا:

مارس هتلر ابتزازاً سياسياً في أوروبا مستغلاً رغبتها في الإبقاء على السلام، ولا سيما رغبة بريطانيا وفرنسا، فأعلن هتلر رفضه لقرارات مؤتمر ڤرساي والطريقة التي صدرت فيها مقرراته وطالب برفع القيود المفروضة على تسلح ألمانيا وانسحب من عصبة الأمم عام ١٩٣٣ وقام بإبرام اتفاقية عدم اعتداء مع بولندة عام ١٩٣٤ ولكن سراً لأن الرأي العام البولندي كان متعاطفاً مع فرنسا.

أثار ظهور هتلر ونشأة النازية وتحركاتها للتخلص من مقررات ڤرساي خشية الدول الأوروبية وخاصة فرنسا التي سعت لتشكيل محور ضد ألمانيا من خلال عقد اتفاقات أهمها:

١ - الاتفاقية الفرنسية البريطانية الإيطالية: وهذه الاتفاقية وقعت عام ١٩٣٥ باسم اتفاقية ستريزا وأعلنت فيها الدول استنكارها لنقض المعاهدات والتزامها بميثاق لوكارنو.

٢ - الميثاق الفرنسي السوڤييتي عام ١٩٣٥ والذي نص على التحرك المشترك لمواجهة أي عدوان محتمل.

٣ ـ الميثاق السوفييتي التشيكي ١٩٣٥ وفيه تعهد الطرفان بتقديم العون المتبادل، وعلى أن السوفييت لا يقدمون المساعدة لتشيكوسلوفاكيا إلاّ عندما تقوم فرنسا بتقديم هذه المساعدة.

٤ ـ أمام التقارب السوفييتي الفرنسي عمل هتلر على التقرب من بريطانيا ووقع معها اتفاقية عام ١٩٣٥ نصت على موافقة بريطانيا على خرق أحكام معاهدة ڤرساي والسماح لألمانيا بالتسلح بحرياً، شرط اعتراف ألمانيا بالتفوق البحري البريطاني.

٥ ـ وخلال الحرب الأهلية الإسبانية قام هتلر بمساعدة الجنرال فرنكو بالوصول إلى السلطة وإقامة نظام توتاليتاري مؤيد لألمانيا.

٦ ـ كما وقعت ألمانيا واليابان عام ١٩٣٦ الميثاق المضاد للشيوعية الذي انضمت إليه إيطاليا عام ١٩٣٧ بعد فرض العقوبات عليها من عصبة الأمم بسبب غزوها للحبشة.

٧ ـ ووقعت ألمانيا مع النمسا معاهدة اعترفت فيها بسيادة النمسا وتعهدت بعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

هذه التحركات السريعة من هتلر ومن الدول الشمولية جعلت بقية دول أوروبا الديمقراطية عاجزة عن فهمها، خاصة وأن الولايات المتحدة الأميركية عادت إلى عزلتها بنهاية الحرب العالمية الأولى. وبالتالي لم تتصدى الديمقراطيات الأوروبية الغربية للسياسة الشمولية التي تزعمها هتلر، فتبنت سياسة المهادنة التي كانت في حقيقتها استسلاماً للسياسة النازية.

أما الاتحاد السوفييتي فقد كان يتحين الفرص للتخلص من بقايا معاهدات ڤرساي فقد بدأ يتطلع إلى مد نفوذه مجدداً نحو المياه الدافئة وإعادة روسيا لمكانتها بين الدول العظمى.

أما بريطانيا فقد كانت مترددة في التصدي للأطماع النازية، ولم تظهر الدعم الكافي للموقف الفرنسي الذي كان يدعو للقضاء على النازية في مهدها

قبل انتشارها واستفحال خطرها في كل أوروبا. وهنا وقفت بريطانيا وفرنسا مترددتين أمام الخطر النازي، مما دفع هتلر للبدء بسياسته التوسعية فأعلن أولاً عن ضم النمسا استناداً إلى فكرة الأنشلوس القائلة بالوحدة بين النمسا وألمانيا، ونجح هتلر في عملية الضم عن طريق إسقاط المستشار النمسوي وتعيين عميل نازي مكانه في الحكم كان أول عمل له هو إعلان انضمام النمسا لألمانيا.

بعد نجاح هتلر بضم النمسا، أعلن عن رغبته بضم إقليم السوديت التابع لتشيكوسلوڤاكيا، لأن سكانه يتكلمون الألمانية وأنه يجب إعادته للوطن الأم، وبما أن تشيكوسلوڤاكيا كانت قد وقعت معاهدة مع السوڤييت على أن لا يقدم السوڤييت أي مساعدة لتشيكوسلوڤاكيا إلا بعد تقديم فرنسا الدعم اللازم باعتبار أن فرنسا تعهدت بضمان سلامة الأراضي التشيكية، ومع تراجع موقف بريطانيا عن دعم فرنسا، لم توف فرنسا بتعهداتها تجاه تشيكوسلوڤاكيا وانتهى الأمر بتراجع بريطانيا وفرنسا أمام التهديدات الألمانية وسلم نيفين تشمبرلين بمطالب هتلر بضم السوديت، بل إن فرنسا وبريطانيا أرغمتا تشيكوسلوڤاكيا بالقبول بهذا المطلب الألماني الذي ما إن وافقوا عليه حتى أعلن هتلر أن رغبته هي بضم بوهيميا ومورافيا، وهنا أقحم هتلر تشمبرلين بالحرب لاستحالة التفاوض معه وتحولت بريطانيا عن سياسة التهدئة، وبدأت بتقديم العون والضمان للدول المعرضة للخطر الألماني، فوقعت بريطانيا معاهدة مع بولندة عام ١٩٣٩ وتبعتها فرنسا بعد ذلك بأسبوع.

بالمقابل وقع هتلر على ما يعرف بميثاق الصلب مع موسوليني عام ١٩٣٩ وجاء فيه وقوف كل دولة إلى جانب حليفتها في حال دخولها في حرب مع دولة أخرى كما انضمت اليابان في عام ١٩٤٠ إليها ليعرف هذا الخط فيما بعد باسم محور برلين روما طوكيو.

نجح هتلر بجذب الاتحاد السوڤييتي ليوقع معه معاهدة عدم اعتداء في أواسط عام ١٩٣٩ وقد تعهد كلا الطرفين بعدم الاعتداء على الآخر أو الانضمام

لتكتل ضده وقد اتفق هتلر سراً مع السوفييت على السماح لهم بالدخول إلى دول البلطيق ليتوانيا واستونيا وفنلندا لتصبح للاتحاد السوفييتي إذا ربحت ألمانيا الحرب.

ويرى معظم مؤرخي السوفييت أن الاتفاقية مع ألمانيا جاءت رداً على سياسة أوروبا الغربية المهادنة والمتخاذلة مع هتلر، وكأن أوروبا الغربية كانت تشير بسياستها هذه إلى هتلر للاتجاه شرقاً فجاء الرد السوفييتي في هذه المعاهدة ضربة للسياسة الأوروبية وبقي هتلر متطلعاً ناحية الغرب.

في أعقاب اتفاقية عدم الاعتداء الألماني السوفييتي قام هتلر بغزو بولندة واحتلال ميناء دانزيج بعد اجتياح بولندة بمعاهدة السوفييت.

لم تستطع عصبة الأمم أن تكوّن نظاماً للأمن يفوق وحده الدول الكبرى قوة تلك التي كانت تشكل فيما بينها الجزء الأكبر من قوة المنظمة. ومنذ عام ١٩٣١ فصاعداً بدأت سلسلة من الإخفاقات الكبرى بالنسبة للعصبة. ففي هذه السنة، أخفقت العصبة في اتخاذ أي إجراء فعال ضد هجوم اليابان على الصين في منشوريا. وفي عام ١٩٣٥، أمكن التصويت على فرض عقوبات اقتصادية محدودة على إيطاليا الفاشية التي كانت تغزو بجيوشها أثيوبيا، ولكن فشل التصويت على محاولة إيقاف تدفق البترول لمعدات الحرب الإيطالية، وانتهت العقوبات الضعيفة بالفشل عام ١٩٣١. فمن المعلوم أن السنوات ما بين ١٩٣٥ و١٩٣٧ كانت بمثابة نقطة التحول في مصير العصبة، رغم أن كثيراً من المراقبين لم يلاحظوا ذلك وقتئذٍ. ففي هذه السنوات كانت العصبة هي بؤرة الاهتمام العالمي، وكان بمقدورها أن تصبح نقطة التجمع ورمز وحدة الرأي العام العالمي، وأداة للعمل المنسق لكثير من الحكومات القوية ضد التهديد وممارسة الحرب العدوانية من جانب القوى التصحيحية (ألمانيا وإيطاليا واليابان). وقد كان الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة ـ لأسباب تتعلق به ـ مهتماً بالتعاون مع القوى الغربية. بينما كانت القوى المعتدية في ذلك الوقت أضعف بكثير من القوى الغربية.

وهكذا أخفقت عصبة الأمم، وتحرك العالم خطوة فخطوة نحو الحرب العالمية الثانية أو بالأصح إلى موت ٥٠ مليون من البشر. فالعصبة لم تفعل أي شيء لوقف التدخل المكثف من جانب إيطاليا وإلمانيا في محاولتهما لقلب نظام الحكم في الجمهورية الإسبانية إبان الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٨). ضم هتلر بالقوة لكل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، أو بصدد هجومه الشامل على بولندا عام ١٩٣٩ التي اندلعت على أثرها الحرب العالمية الثانية.

في هذه الفترة، لم يكن الاتحاد السوفييتي يكترث بالعصبة المشغولة. وقد بدأ ستالين يوقع في أغسطس ١٩٣٩ «ميثاق عدم اعتداء» مفاجىء وانتهازي تماماً مع هتلر. وفي خريف وشتاء عامي ١٩٣٩ إلى ١٩٤٠ احتلت جيوش الاتحاد السوفييتي أجزاء من شرق بولندا، ودول البلطيق المكونة لأستونيا ولاتفيا ولتوانيا، ثم شرق فنلندا، أما بحجة «تحرير» سكانها أو بحجة حماية الأمن القومي السوفييتي. وقد حارب الفنلنديون ضد هذا الغزو وانبرت العصبة في هذه المرة وقامت «بطرد» روسيا من عضويتها. ولكنه كان إجراء تنقصه الفعالية، تحطمت قوته المعنوية مقدماً بسبب سلبية العصبة تجاه الأعمال العدوانية الأوسع والأفظع التي قامت بها قوى المحور.

وهكذا أصبحت العصبة عديمة الأهمية سياسياً. فلم يتم التحالف بين قوى الغرب والاتحاد السوفييتي إلا بعد اكتساح فرنسا، وقصف لندن بقنابل الألمان، واقتراب الدبابات الألمانية المهاجمة من ليننجراد وموسكو. هذا، بينما كانت الولايات المتحدة تتحرك نحو زيادة مساعداتها للحلفاء. ولكن بسقوط القنابل اليابانية على بيرل هاربور، وإعلان ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة في اليوم التالي، أصبحت الولايات المتحدة شريكاً كاملاً، ثم قائداً للتحالف الذي أدى بعد ذلك إلى نشأة الأمم المتحدة.

رابعاً ـ العلاقات الدولية خلال الحرب العالمية الثانية:

بما أن العلاقات الدولية الدبلوماسية تتخرس أمام صوت المدافع خلال الحروب، وبما أن سير العمليات العسكرية لا يهمنا بدراسة العلاقات بين الدول لذلك سأمر سريعاً على الاتجاهات الدولية لرسم هذه العلاقات خلال الحرب. ومن نافلة القول أنه لم يعد في وسع فرنسا وبريطانيا السكوت على السياسة الألمانية بعد غزوها لبولندا فأعلنتا الحرب على ألمانيا في ٣ سبتمبر ١٩٣٩، وبإعلان الحرب انقسمت دول أوروبا إلى قسمين: دول الحلفاء ـ بريطانيا وفرنسا من جهة ـ وألمانيا والاتحاد السوفييتي وقد انضمت إيطاليا إليها في يونيه ١٩٤٠ ليظفر موسوليني بقسم من الغنائم التي بدأت تلوح بعد استمرار تقدم الزحف الألماني في أوروبا ولم تلبث اليابان أن لحقت بإيطاليا وألمانيا عام ١٩٤٠ ليعرف هؤلاء بدول المحور ـ برلين روما طوكيو ـ.

استطاعت دول المحور وألمانيا بالتحديد تحقيق انتصارات على كافة الجبهات فقد هاجم الألمان الأراضي البريطانية غرباً، واحتلوا المجر حتى اليونان شرقاً، واحتل الإيطاليون ألبانيا، فهيمن المحور على البلقان، وكانت إيطاليا قد انطلقت من ليبيا زحفاً نحو مصر.

أمام هذه الانتصارات التفت هتلر ناحية الشرق متطلعاً لغزو الاتحاد السوفييتي خاصة وأن الشيوعية لم تكن مقبولة عند النازيين، كما أن هتلر كان متشككاً في نوايا ستالين. ورأى هتلر أن غزوته للاتحاد السوفييتي الخاطفة وغير المتوقعة ستحقق النجاح له، ذلك أن ستالين كان يعتقد أن هتلر لن يلجأ لغزو الشرق ما لم يحقق النصر الأكيد في الغرب.

تطور الأحداث على الجبهة الأوروبية أخاف الولايات المتحدة الأميركية خاصة وأن هزيمة بريطانيا كانت ستتيح لدول المحور فرض حصار على الولايات المتحدة، وهكذا قررت الولايات المتحدة دعم موقف الحلفاء ووافقت على بيع الأسلحة لهم، ثم على قانون الإعارة والتأجير الذى حصلت بريطانيا

بموجبه على خمسين مدمرة أميركية مقابل سماح بريطانيا بتأجير عدد من القواعد لأميركا في جزر الهند الغربية وجزيرة نيوفوندلاند، وبقيت الولايات المتحدة واقفة بعيدة عن نار الحرب حتى قامت القوات اليابانية بضرب القوات الأميركية بهجوم خاطف على ميناء بيرل هاربور بجزر هاواي، وقد حتم هذا الاعتداء على أميركا سرعة الحركة فأعلنت الحرب على اليابان، وردت دول المحور على ذلك بإعلان الحرب على أميركا.

خامساً ـ العلاقات الدولية عند نهاية الحرب العالمية الثانية:

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية وهي تشهد تغيراً في موازين القوى، فقد أصبحت روسيا هي القوة العظمى المسيطرة على الشرق وصارت أميركا قبلة أنظار الغرب، واضمحل دور ألمانيا النازية وأصبحت مقسمة ولم يعد لها أي دور في الشؤون الأوروبية، وإذا اعتقد البعض أن كل حرب كبرى لا بد وأن يتبعها مؤتمر صلح بين الدول المتنازعة كما جرى في مؤتمر ڤيينا بعد القضاء على نابليون أو كما جرى في مؤتمر ڤرساي بنهاية الحرب العالمية الأولى، فإن المؤتمرات هنا عقدت قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يعقد أي مؤتمر بعدها لتسوية الأوضاع العالمية.

لقد تعقدت الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أرادت الدول الغربية التحكم في نتائج الحرب باعتبارها هي التي حققت النصر على اليابان وأنهت الحرب لصالحها.

وكانت الدول الأوروبية قد دعت قبل نهاية الحرب إلى إعادة تسوية الأوضاع الأوروبية فاجتمع في دمبرتون أوكس في واشنطن في أكتوبر عام ١٩٤٣ مندوبو روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة لإنشاء منظمة دولية قادرة على القيام بالعمل لمواجهة أي تهديد للسلام. وفي مؤتمرات أخرى عقدها ممثلوا بريطانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى وفود عن خمسين دولة وضعوا في سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ ميثاق الأمم المتحدة

للمحافظة على السلام والأمن في العالم وتنمية العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون في حل المشكلات الدولية.

لقد صيغ ميثاق الأمم المتحدة قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ووقع وتم التصديق عليه ووضع موضع التنفيذ قبل إنجاز معاهدات الصلح، وذلك يعود إلى الرغبة في الابتعاد عن ما منيت به عصبة الأمم من الخيبة بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كتب أول سكرتير عام للأمم المتحدة حول نجاح هذا الموضوع قائلاً: «لم يدر بخلد أحد قط في سان فرنسيسكو أن الأمم المتحدة قد تقضي أو يمكن أن تقضي على الخلافات بين المصالح والأفكار مما نراه في عالمنا اليوم. ولم يكن ثمة اعتقاد بأن الدول الكبرى ستعمل دوماً يداً واحدة معاً وبروح الأخوة، وكل الذي كان يؤمن به مؤسسو الأمم المتحدة هو أن هذه المنظمة ستجعل في حيز الإمكان أن تنحصر ضروب النزاع بين الدول كبارها وصغارها في نطاق سلمي، وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الأمم المتحدة، وأخيراً نبذ هؤلاء المؤسسون الفكرة القائلة بوجود نزاع غير قابل للمصالحة، لا يمكن فضه إلا في ميدان المعركة، بل على النقيض تنادوا بالمبدأ القائل بأن أي نزاع مهما كان أساسياً، يمكن، بل يجب حله بالطرق السلمية».

في مرحلة مبكرة من مراحل الحرب العالمية الثانية ناقش الحلفاء مشكلة إعادة تسوية الأوضاع في أوروبا. فأصدرت الحكومة البريطانية في عام ١٩٤١ ـ وبالاتفاق مع الحكومات الأوروبية في المنفى والمعارضة للسياسة النازية ـ إعلاناً تعبر فيها عن عزمها على العمل من أجل عالم أفضل يحظى فيه الجميع بالأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وفي أغسطس (آب) من نفس السنة أعلن الرئيس البريطاني تشرشل والرئيس الأميركي روزفلت عن ولادة ما يسمى بميثاق الأطلسي وهو عبارة عن مبادىء تبين آمالهما لبناء مستقبل أفضل للعالم، وأن واجب الأمم أن تتخلى عن استخدام القوة وقد تقرر العمل بهذا الميثاق رسمياً في جلسة عقدها الحلفاء في



لندن في الرابع والعشرين من سبتمبر (أيلول) عام ١٩٤١ . ومن هنا بدأ العمل للتسويات المتعلقة بدول أوروبا بعد الحرب.

إيطاليـا :

أما الخطوة التالية فقد أدى إليها استسلام إيطاليا واعتراف الحلفاء بها كشريكة حرب. ففي المؤتمر الذي عقدته روسيا وبريطانيا وأميركا في شهري يوليو وأغسطس (تموز آب) عام ١٩٤٥ اتفق على أن يكون إعداد معاهدة صلح مع إيطاليا هو المهمة الأولى للمجلس الجديد لوزراء الخارجية، وقد شكل وزراء الخارجية في هذا المؤتمر اتفاق بوتسدام الذي عقد أولى جلساته في لندن في سبتمبر أيلول عام ١٩٤٥ ولكن لم يتوصل وزراء الخارجية إلى معاهدة صلح مع إيطاليا فعقد مجلس وزراء الخارجية اجتماعاً في نيويورك في ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٤٦ اتفق فيه على توقيع المعاهدة مع إيطاليا في فبراير (شباط) عام ١٩٤٧ في باريس، وبمقتضى هذه المعاهدة حرمت إيطاليا من كل الفتوحات التي تمت في عهد موسوليني والتزمت بأن تعترف بسيادة واستقلال ألبانيا والحبشة، وعينت حدودها الأوروبية كما كانت في أول فبراير شباط عام ١٩٣٨ . أما مدينة تريستا والأراضي المحيطة بها والتي كانت موضع خلاف بين إيطاليا ويوغوسلافيا منذ عام ١٩١٩، فقد أصبحت تكون إقليم تريستا الحرة تحت إدارة حاكم يعينه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وكذلك حرمت إيطاليا من مستعمراتها، وفي شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٤٩ توصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتفاق نهائي على تلك المستعمرات وتقرر أن تصبح ليبيا دولة مستقلة في فترة لا تتعدى عام ١٩٥٢ أما استقلال الصومال فحدد عام ١٩٦٠ .

النمســا :

في المؤتمر الذي عقد في موسكو في أكتوبر تشرين الأول عام ١٩٤٣ اتفق على تحرير النمسا من سيطرة ألمانيا وأعلنت روسيا وبريطانيا والولايات

المتحدة الأمريكية عن رغبتها في «إعادة تكوين دولة النمسا الحرة والمستقلة».

وفي مؤتمر بوتسدام الذي عقد عام ١٩٤٥ تقرر عدم فرض تعويضات على النمسا وأقيمت في الأراضي النمسوية الخاضعة لسيطرة الحلفاء حكومة مؤقتة برئاسة دكتور كارل رونار Dr. Karl Runar واعترفت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي وفرنسا بهذه الدولة، إلا أن هذه الدول الكبرى لم تتوصل إلى معاهدة صلح تتعلق بالنمسا مما جعل تحقيق الاستقلال أمراً مستحيلاً. فقد رفضت روسيا في مؤتمر وزراء الخارجية في باريس عام ١٩٤٦ مناقشة معاهدة الصلح مع النمسا وأصرت على موقفها في مؤتمر نيويورك عام ١٩٤٧، ذلك أن روسيا كانت تطالب بتعويضات لها وليوغوسلافيا من النمسا، وقد توصلت الدول إلى اتفاق في يونيو (حزيران) ١٩٤٩ بخصوص النمسا مع أن روسيا صوتت ضد هذا الاتفاق فقد طلبت النمسا الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

ألمانيا:

أما المفاوضات المتعلقة بألمانيا فتعود لعام ١٩٤٣ في مؤتمر الدار البيضاء عندما أصدر الرئيس الأميركي روزفلت والبريطاني تشرشل تصريحاً اشترك فيه الاتحاد السوفييتي بعد ذلك وأعلنوا فيه أن هدف الحرب هو «أن تستسلم ألمانيا وإيطاليا واليابان دون قيد أو شرط. وأن هذا الاستسلام هو التأكيد المطلوب لإقرار السلام لعدة أجيال مقبلة.

وفي مؤتمر طهران عام ١٩٤٣ نوقش مستقبل ألمانيا ولم يتوصل المؤتمرون لأية نتائج، مما أدى لوضع الخطط الكفيلة باحتلال ألمانيا والإشراف عليها وذلك في مؤتمر يالتا عام ١٩٤٥. فقد اتفق في هذا المؤتمر على وجوب تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال، تعطى واحدة لكل من الدول الثلاث، واتفق على دعوة فرنسا للإشراف على منطقة رابعة. كما تقرر على وجوب نزع سلاح ألمانيا والقضاء التام على النازية، ووافق المؤتمرون على فرض تعويضات على

ألمانيا تقوم بدفعها عيناً.

وفي السابع من مايو (أيار) عام ١٩٤٥ تم استسلام ألمانيا نهائياً. وفي الخامس من يونيه (حزيران) من نفس السنة قسمت ألمانيا إلى أربع مناطق، وقامت قوات الدول الكبرى باحتلال برلين وتقسيمها إلى قطاعات تتولى إدارتها سلطة حاكمة من دول الحلفاء الأربع.

وفي المؤتمر الذي عقد في بوتسدام في ١٧ يوليه (تموز) ١٩٤٥ تقرر أنه في مراحل الاحتلال الأولى يجب أن تتجه الإدارة في ألمانيا «نحو لا مركزية البنيان السياسي وتنمية الإدارات المحلية».

وفي هذه المرحلة لم تبذل أية محاولة لعقد صلح مع ألمانيا، والحقيقة أن هذه العملية كانت غير ممكنة لعدم وجود حكومة ألمانية يمكنها عقد الصلح. يضاف إلى ذلك أن الحلفاء أنفسهم لم يكونوا متفقين على شروط هذه المعاهدة.

كانت إقامة حكومة ألمانية أمراً صعباً، ذلك أن انهيار الحكم النازي قد ترك فراغاً سياسياً هائلاً في ألمانيا المنهزمة، فاضطرت الإدارات العسكرية للحلفاء إلى بناء نظام حكم جديد لألمانيا الغربية ووجهت قوى الحلفاء سياستها لإقامة حكومة واحدة في ألمانيا.

وفي صيف ١٩٤٨ نشب شجار بين السوڤييت والغربيين بشأن هذه الحكومة التي توحد كل ألمانيا، وفرض السوڤييت حصاراً على مدينة برلين وقطعوا كل المواصلات بينهم وبين مناطق الحكم الغربي، واضطرت الحكومتان الأميركية والبريطانية لإقامة أكبر جسر جوي لإغاثة السكان الألمان القاطنين في برلين الغربية، وقد أرغمت الإدارة السوڤييتية على رفع الحصار في ربيع ١٩٤٩.

نستنتج أن فشل الدول في الوصول إلى اتفاق أو معاهدة مع ألمانيا يعود للدول الغربية التي استقلت بالعمل من ناحية والاتحاد السوڤييتي من ناحية أخرى، كما أدت الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى جعل مناطق الاحتلال الغربي

- بريطانيا فرنسا الولايات المتحدة - وحدة متكاملة مقابل مناطق الاحتلال السوفييتي، كما أدى الاختلاف بين الأنظمة إلى انهيار الجهاز الرباعي للإشراف على ألمانيا، فانفصلت المناطق الثلاث عن المنطقة التابعة للنفوذ السوفييتي وتشكلت جمهورية ألمانيا الغربية الاتحادية التي جعلت عاصمتها مدينة بون عام ١٩٤٩، كما قامت جمهورية ألمانيا الديمقراطية الشرقية التي اتخذت من القطاع السوفييتي من برلين عاصمة لها.

ونشأت دولتان ألمانيتان لا تتمتع أي منهما بالاستقلال والسيادة، لأن الدول المحتلة احتفظت لنفسها بحق الإشراف على كل شيء وبوجه خاص الشؤون الخارجية والعسكرية.

شرق أوروبا:

لا شك أن الاتحاد السوفييتي تحكم في شرقي أوروبا، نظراً لقربه الجغرافي وللأحوال السياسية المؤاتية مما أدى إلى تقوية روابط الاتحاد السوفييتي بالدول التي كانت تابعة قبل ذلك للمحور وهي رومانيا والمجر وبلغاريا. وقد وقعت معاهدات الصلح بين دول الحلفاء وبين رومانيا والمجر وبلغاريا في باريس عام ١٩٤٧، وكانت شروط هذه المعاهدات متماثلة إذا طلب الحلفاء من تلك الدول وعوداً بأن تكفل لرعاياها «الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية» وبقيت حدود رومانيا وبلغاريا كما كانت في أوائل عام ١٩٤١ أما المجر فقد أعيدت حدودها لما كانت عليه عام ١٩٣٨ وأصبحت الملاحة في نهر الدانوب حرة ومفتوحة لكل الدول.

وفي هذه الدول أقيمت جمهوريات شعبية استمدت دساتيرها من دستور الاتحاد السوفييتي، إنما يمكن القول بأن دول أوروبا الشرقية خضعت للنفوذ السوفييتي بدرجات متفاوتة، فقد كان النفوذ الروسي قوياً جداً في بولندة مثلاً لدرجة أن القائد الأعلى للجيش البولندي كان روسيا. وكذلك فقد استولى الشيوعيون على السلطة في انقلاب عام ١٩٤٨ في تشكوسلوفاكيا فاندمجت

نهائياً بالمعسكر الشيوعي. إلا أن يوغوسلافيا استطاعت بزعامة تيتو أن تتجنب الحفرة التي أراد الاتحاد السوفييتي أن يوقعها بها فاتبعت سياسة الحياد الإيجابي وابتعدت عن المعسكرين الشرقي والغربي.

غرب أوروبا:

وفي هذه المنطقة كان للمساعدات الأميركية دور كبير، فقد بدأ الوزير الأميركي الجنرال مارشال في عام ١٩٤٧ بدعوة البلدان الأوروبية إلى حل مشكلاتها بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأميركية وقد عقد في باريس مؤتمر في نفس السنة ضم ست عشرة دولة[١] للعمل ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي أو مشروع مارشال لمساعدة غرب أوروبا.

وهكذا وضعت خطة للتعاون بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأميركية للدفاع المشترك في عام ١٩٤٨[٢] ثم وقعت معاهدة شمال الأطلسي بعد ذلك عام ١٩٤٩ بين الولايات المتحدة وكندا ودول معاهدة بروكسل وإيطاليا والدانمارك والنروج وإيسلندا والبرتغال.

وظهرت في أوروبا الغربية حركة تهدف إلى الوحدة وأتت هذه الحركة ثمارها في عام ١٩٤٩ بتشكيل المجلس الأوروبي الذي عقد أول جلساته في ستراسبورج في نفس السنة وبدا عمله كخطوة تمهيدية للوحدة في غرب أوروبا.

الأمم المتحدة: هل هي جمعية عالمية أم حكومة عالمية؟

حينما أسست المنظمة الرسمية للأمم المتحدة في يونيو ١٩٤٥، تحددت أهدافها العامة في ديباجة ميثاقها بلغة تحمل في طياتها نوعاً من الحلول الوسط.

---

(١) وهي: إيطاليا، بلجيكا، هولندا، اللكسمبورغ، النمسا، النروج، السويد، الدانمارك، إيسلندا، اليونان، البرتغال، سويسرا، إيرلندا الحرة - تركيا بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا.

(٢) بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج.

فقد أعلنت «شعوب الأمم المتحدة» أنها قد «آلت على أنفسها» أن تسعى لتحقيق أربعة أهداف رئيسية:

١ ـ «أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب».
٢ ـ «أن تؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية».
٣ ـ تحقيق «العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي».
٤ ـ «أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح».

ولم تكن الأمم المتحدة بالطبع دولة فوقية Superstate. بل إن الأمم المتحدة قد تركت كما فعلت نظيرتها عصبة الأمم، سيادة أعضائها كاملة دون مساس. فقد وصفت المادة الثانية من الميثاق المنظمة بأنها «تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها». وأنكرت على المنظمة صراحة أي سلطة «للتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما».

الجمعية العامة:

للجمعية العامة للأمم المتحدة سلطة اتخاذ القرارات عن طريق أغلبية الأصوات ولكن في «المسائل الهامة» مثل قبول أو طرد الدول الأعضاء، ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها، وانتخاب أعضاء الفروع الرئيسية للأمم المتحدة. يتطلب الأمر اتخاذ القرار بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت.

ولا تستطيع الجمعية العامة أن تتصرف في المسائل الحرجة المتعلقة بالحرب والسلام. فهي تستطيع فقط أن تنظر وتناقش وأن تصدر التوصيات. ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تصدر أية توصيات بالنسبة لأية مسائل تهتم بالسلم والأمن الدولي، إذا كانت معروضة على مجلس الأمن.

اختلف الباحثون حول ما إذا كانت الأمم المتحدة فاعلاً مستقلاً في

العلاقات الدولية، والحقيقة أن قدرة الأمم المتحدة على التحرك بفاعلية تتوقف على ما تقدمه الدول الأعضاء أو تقبل به. فعندما يتعين على الأمم المتحدة أن تتدخل عسكرياً لردع أي عدوان ومعاقبة المعتدي فإنها لا تستطيع ذلك إلا عندما تقبل الدول الأعضاء أن تضع تحت تصرف مجلس الأمن ما يكفي من قوات عسكرية وتجهيزات مختلفة لمواجهة الموقف. وللأسف فإن المادة ٤٣ التي تلزم الدول الأعضاء قانوناً، بأن تضع على نحو دائم قوات سابقة التجهيز تحت تصرف مجلس الأمن لم تدخل حتى الآن موضع التنفيذ رغم مرور أكثر من خمسين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة.

كما أن الأمم المتحدة لا تستطيع ممارسة أي نشاط إلا إذا توافرت الأموال اللازمة للإنفاق عليه. ورغم التزام الدول الأعضاء قانوناً بدفع حصصها المقررة في ميزانية الأمم المتحدة ووجود عقوبات على الدول التي تتأخر عن تسديد متأخراتها وذلك بمنعها من التصويت في حال تخلفها سنتين عن تسديد المتوجبات عليها فإن الأمم المتحدة لا تملك أية وسيلة عملية لإجبار الدول على ذلك.

الأمم المتحدة والحرب الباردة:

هما مولودان بنفس الفترة بل هما توأمان فقد بدأت الحرب الباردة مع قيام الأمم المتحدة ولكن الحرب بدأت تنحسر مع وصول غورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفييتي.

أدت الحرب الباردة إلى توسيع نطاق الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي تولد لديه الإحساس بأنه معزول عن العالم وأنه لا يستطيع أن يدافع عن مصالحه عن طريق التنسيق مع الدول الأخرى لتشكيل أغلبية، ولقد فشل الاتحاد السوفييتي في ذلك بسبب سياسة الاحتواء التي فرضتها عليه الولايات المتحدة الأميركية وبالتالي لم يعد هناك مجال للتحرك أمام السوفييت سوى استعمال حق النقض في الأمم المتحدة، باعتبار أن هذا

الحق هو السلاح الوحيد للدفاع عن مصالحه. وقد أسرف الاتحاد السوفييتي في استعمال هذا الحق حتى أواسط الستينيات عندما بدأ يطل على العالم الثالث وبدأت سياسة الاحتواء تفشل. هنا نجد أن الولايات المتحدة هي التي تستعمل حق النقض في السبعينيات بدرجة كبيرة.

حق النقض سواء استعملته الكتلة الشرقية أم الغربية جعل الدول الأخرى تفقد ثقتها في نظام الأمن الجماعي وفي الأمم المتحدة بالتحديد وبدأت الدول تبحث عن ترتيبات خارج إطار الأمم المتحدة مثل توازن القوى أو نظام المحالفات الدائمة والمؤقتة، وكان كل قطب يعمل على تنظيم صفوف معسكره، هذه السياسة أدت إلى ما يعرف بحلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ ثم حلف وارسو عام ١٩٥٥ وهذا يؤدي للقول بنظام مناطق النفوذ الذي يعني تقسيم العالم إلى مناطق معينة وعزل كل منها ووضعها تحت الحماية المنفردة لقوة عظمى ومنع أي تدخل خارجي في هذا الحيز الجغرافي.

في عام ١٩٥٦ وقع اعتداءان على دولتين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأول: ارتكبه الاتحاد السوفييتي ودول مجموعة حلف وارسو وكان ضد المجر، التي اندلعت فيها ثورة شعبية ضد الهيمنة السوفييتية. والاعتداء الثاني: ارتكبته إسرائيل وفرنسا وبريطانيا ضد مصر بسبب قيامها بتأميم قناة السويس.

كان موقف الأمم المتحدة في كلتا الحالتين متناقضاً، ففي المجر ظلت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة مجرد نداءات لا وزن لها بسبب عدم توصية الدول الأعضاء بتقديم عون عسكري لحكومة المجر، بل إن الاتحاد السوفييتي رفض حتى أن يستقبل لجنة لبحث الأزمة. أما في الحالة الثانية فقد استطاعت الجمعية العامة ولأول مرة في تاريخها أن تشكل قوات طوارىء دولية لمراقبة وقف إطلاق النار وانسحاب المعتدين وتمركزت هذه القوات على الجانب المصري من الحدود مع إسرائيل للفصل بين القوات المتحاربة.

إن فشل الأمم المتحدة في التعامل مع أزمة المجر يعود إلى عدم استعداد أية دولة كبرى للدخول في مواجهة مع الاتحاد السوفييتي دفاعاً عن المجر.

لقد اندلعت خلال الحرب الباردة عشرات الأزمات الدولية التي استخدمت فيها القوات المسلحة في أعمال عدوانية، أو على شكل تهديد خطير للسلام. وأدركت جميع الدول أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تحل جميع المشاكل الدولية خاصة إذا كانت هذه المشاكل تتعلق بالقطبين، وهذا ما جعل الأمم المتحدة تتحمل عبئاً كبيراً كاد أن يؤدي في بعض الأحيان إلى انقسامها وتفتتها، وأفضل مثال يظهر لنا عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ أي قرار جوي تجاه موضوع خطير هو مسألة انضمام الصين الشعبية إليها. ففي مرحلة صراع القطبين وبالتحديد خلال عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ نوقشت مسألة انضمام الصين الشعبية للأمم المتحدة، وكانت ألبانيا قد تقدمت بمشروع ينص على أن تشغل الصين الشعبية المقعد المخصص للصين في حين يجب طرد الصين الوطنية، وقد حاز المشروع المقدم عام ١٩٧٠ الأغلبية البسيطة أي (٥١ صوتاً ضد ٤٩ وامتناع ٢٥ عن التصويت) إلا أنه لم يقر نظراً لإثارة الولايات المتحدة النص الذي يقضي بوجوب الحصول على أغلبية الثلثين فيما يتعلق بالمسائل الهامة، وقد أصرت الولايات المتحدة على معارضة طرد الصين الوطنية وحرمانها من عضوية الأمم المتحدة.

وهكذا يمكننا تقسيم الأزمات الدولية التي شكلت تهديداً للسلم الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة إلى:

١ ـ الأزمات التي اندلعت داخل منطقة النفوذ المباشر لأحدى القوتين العظميين وهي خارج قدرة الأمم المتحدة، وإنما يهيمن عليها حلف شمال الأطلسي أو حلف وارسو ولكن ذلك لا يمنع من مناقشتها داخل مجلس الأمن ولكن القدرة على التدخل فيها تبقى محدودة.

٢ ـ الأزمات التي كانت إحدى القوتين طرفاً فيها، وإن كانت خارج منطقة

النفوذ المباشر لإحدى القوتين، ولكن وجدت الدول العظمى نفسها متورطة فيها مثل أزمة ڤيتنام أو الأزمة الكورية أو أزمة أفغانستان والتي لم تستطع الأمم المتحدة أن تلعب دوراً فيها.

وهكذا نلحظ أن الحرب الباردة التي أعقبت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية قد مرت بفترتين:

الفترة الأولى: وهي الفترة الانتقالية التي أعقبتها نهاية الحرب العالمية الثانية وامتدت لسنتين بعد الحرب والتي حصل فيها الانشقاق الكبير بين حلفاء الأمس وهم الاتحاد السوڤييتي والولايات المتحدة الأميركية.

الفترة الثانية: وهي التي أعقبت الفترة الأولى والتي امتدت إلى سقوط الاتحاد السوڤييتي في التسعينيات من القرن الماضي، وهي الفترة الأهم باعتبار أن الحرب الباردة ستصل إلى ذروتها في الصراع بين الكتلتين.

وتميزت الفترة الأولى الانتقالية باعتماد الاتحاد السوڤييتي على الانطواء لرغبته بتأمين حدوده الغربية خاصة بعد سيطرته على كل دول شرق أوروبا وعنايته لإيجاد حكومات تابعة له في هذه الدول وذلك تدعيماً للنظام الشيوعي واستعداداً لمقابلة النظام الرأسمالي. لذلك عمد الاتحاد السوڤييتي على تدعيم الصناعات الثقيلة وتسليح روسيا بالأسلحة الذرية.

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأميركية في هذه الفترة فقد كانت تسعى لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب بأسرع ما يمكن ومحاولة توطيد أركان المنظمة الدولية الحافظة للسلام وهي الأمم المتحدة. لذلك صرح الرئيس الأميركي بأنه لا يستطيع إبقاء قواته في أوروبا أكثر من سنتين بعد انتهاء الحرب، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تقدم المساعدات الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب لإعادتها للحياة الطبيعية، أما بالنسبة لإيجاد الهيئة الدولية الحافظة للسلام وهي الأمم المتحدة فقد استطاعت الولايات المتحدة تحقيق رغبتها، ولو أن هذه الهيئة الدولية لم تستطع أن تقرب بين الكتلتين المتنافستين.

ظهرت خلافات أدت إلى التوتر في العلاقات الدولية منها مثلاً تباطؤ روسيا بالانسحاب من إيران ومحاولتها إقامة حكومة مؤيدة لها في تلك البلاد، وكذلك الاضطرابات الحاصلة على الحدود التركية السوفييتية نتيجة مطالبة السوفييت بتعديل تلك الحدود والسيطرة على المضائق، أو التوتر الحاصل بين السوفييت والولايات المتحدة وحلفاؤها في ألمانيا، فقد اتفق الحلفاء في مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ على ضرورة احتفاظ ألمانيا بوحدتها بقيادة الدول الأربع، ولكن هذا الاتفاق لم يطبق بسبب انهيار تحالف السوفييت والأميركيين بانتهاء الحرب العالمية الثانية.

لقد بدأ الخلاف يدب بين الحلفاء والاتحاد السوفييتي منذ ربيع ١٩٤٦ عندما بدأ السوفييت يتصرفون بالمنطقة التي يحتلونها بدون الرجوع للحلفاء، وبدأ كل فريق يتطلع إلى كسب ود الألمان، وانقلب موقف الحلفاء من الخوف من النازية إلى الخوف من الشيوعية ومشى السوفييت سريعاً بإقامة نظام حكم موال للشيوعية في القسم الشرقي من ألمانيا، وحاول الحلفاء إقامة نظام ديمقراطي في ألمانيا الغربية.

وفي عام ١٩٤٧ أصبح تقسيم ألمانيا أمراً مفروغاً منه وقد تميز هذا العام بظهور مبدأ ترومان ومشروع مارشال.

بدأت نظرية الرئيس الأميركي ترومان تجد ازدهاراً بعدما زاد احتمال انتشار الشيوعية في اليونان، وكانت بريطانيا قد أخذت على عاتقها إبعاد الخطر الشيوعي عن اليونان، ولكنها أعلنت أنها لم تعد تستطيع الصمود بسبب أوضاعها الاقتصادية، مما أقلق الولايات المتحدة الأميركية من نجاح المد الشيوعي ووصوله إلى اليونان ومنها إلى البحر المتوسط، فطلب ترومان من الكونغرس الأميركي الموافقة على مساعدة اليونان وتركيا بأربعمائة مليون دولار أميركي لاعتقاده: «إن السياسة الأميركية يجب أن تتوجه لمساعدة الشعوب الحرة الرافضة للخضوع للأقليات المزودة بالسلاح».

وبعد أشهر قليلة وفي نفس السنة ظهر مشروع وزير الخارجية الأميركي مارشال الذي ينص على وجوب مساعدة الولايات المتحدة الأميركية لدول أوروبا الغربية قبل أن ينهار اقتصاد هذه الدول وتقع فريسة الشيوعية، بل إن مارشال وجه دعوته لدول أوروبا الشرقية وأعلن عن استعداد بلاده لمساعدتها للنهوض اقتصادياً، الأمر الذي اعتبره الاتحاد السوفييتي نوعاً من الاستعمار الجديد وتدخلاً في الشؤون الداخلية للشعوب المستقلة، ومع ذلك نجح مارشال بإنفاق اثنتي عشر ملياراً من الدولارات بما عرف بإعادة بناء اقتصاد أوروبا الغربية.

الأزمة الكورية:

أما الأزمة الوحيدة التي لجأ مجلس الأمن للعمل العسكري فيها فهي الأزمة الكورية، فبعد تحرير كوريا من الاحتلال الياباني تكفلت القوات السوفييتية والقوات الأميركية بنزع سلاح القوات اليابانية في شمال وجنوب كوريا، وأصبح خط عرض ٣٨ درجة هو الخط الفاصل بينهما وقسمت البلاد إلى منطقتي احتلال، واحتلت الولايات المتحدة الجزء الجنوبي منها وهو غني بأراضيه الزراعية واحتلت روسيا الجزء الشمالي وهو الجزء الصناعي من كوريا.

وأخذ الروس يطبقون النظم الشيوعية في منطقة احتلالهم وانحاز الأميركيون إلى جانب العناصر المحافظة من كبار ملاك الأراضي في كوريا الجنوبية، ووافق الأهالي في عام ١٩٤٨ على دستور يجعل من كوريا الجنوبية جمهورية. ولكن انتصار الجنرال ماوتسي تونغ القائد العام للجيوش الصينية الشيوعية على كوريا الجنوبية بفضل الدعم الروسي جعل موقف الأميركيين في كوريا شائكاً للغاية وأجبرهم على إبقاء حامية قوية بتلك البلاد.

وهكذا قامت في شمالي كوريا حكومة مؤقتة موالية للاتحاد السوفييتي وفي الجنوب حكومة موالية للولايات المتحدة الأميركية.

وفي ٢٥ يونيه ١٩٥٠ قامت قوات من كوريا الشمالية بعبور الخط

الفاصل، واجتمع مجلس الأمن لمواجهة التطورات واتخذ ثلاث قرارات: الأول بإدانة الغزو وطالب بوقف القتال وانسحاب القوات إلى الشمال. والثاني تقديم العون لكوريا الجنوبية بعد عدم التزام القسم الشمالي بقرارات الأمم المتحدة وبالفعل أصدرت الولايات المتحدة أوامرها بحماية ومعاونة كوريا الجنوبية وفرض حصار بحري على الساحل الكوري، أما الثالث فكان تكراراً للدعوة لتقديم قوات عسكرية لدعم كوريا الجنوبية ووضع هذه القوات تحت قيادة موحدة برئاسة الولايات المتحدة التي عينت قائداً لهذه القوات التي استخدمت علم الأمم المتحدة وكانت بقيادة ماك أرثر الأميركي، وهكذا بدا تدخل الأمم المتحدة واضحاً، فقد استعملت الولايات المتحدة هذه المنطقة للتدخل مع أنه تدخل أميركي مستظلاً بمظلة الأمم المتحدة. صحيح أن قوات بريطانية كانت قد انضمت إلى تلك القوات، ولكن تسعين في المائة من القوات المحاربة في كوريا كانت من الولايات المتحدة.

وفي سبتمبر أيلول ١٩٥٠ تقدمت تلك القوات تحت راية الأمم المتحدة وحققت انتصارات دفعتها لتجاوز خط عرض ٣٨ واتجهت نحو كوريا الشمالية، مما أثار الصين الشيوعية التي قررت التدخل وأرسلت «متطوعيها» الذين استطاعوا إعادة قوات الأمم المتحدة إلى جنوب خط عرض ٣٨. وهنا كان رأي الجنرال ماك أرثر أن يشن حرباً ضد الصين الشيوعية لأنها تساعد الكوريين الشماليين، ولكن الرئيس الأميركي ترومان كان ضد هذا الرأي فأقاله، مما سهل الطريق للوصول إلى حل وهدنة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

ومع أنه عقد مؤتمر في جنيف عام ١٩٥٤ لبحث مشكلة الكوريتين إلا أن هذا المؤتمر طغت عليه مشكلة الهند الصينية التي كانت تشهد حرباً ضارية ضد الاستعمار الفرنسي، الذي تخلى عن إدارة هذا الصراع لصالح الولايات المتحدة الأميركية، مما أدى بالتالي إلى قيام الصراع بين الولايات المتحدة والعالم الشيوعي بعد عام ١٩٤٩، وذلك أن الصين الشيوعية قامت بدورها بتقديم المساعدات للهند الصينية المحاربة ضد الأميركيين واستطاع الشيوعيون تحقيق

النصر والسيطرة على ڤيتنام الشمالية وبدأوا يتطلعون للسيطرة على فيتنام الجنوبية بعد ذلك. مما أدى إلى تزايد خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة.

وفي عام ١٩٥٥ بدأ الصراع يخف بين الاتحاد السوڤييتي والولايات المتحدة، فقد توفي ستالين عام ١٩٥٣ ووصل خروتشوف إلى السلطة وكان تفكيره السياسي مختلفاً عن ستالين، مما أدى للتقارب الشيوعي الرأسمالي ونجاح مؤتمرات القمة التي عقدت بعد هذه الفترة، وانتهى الصراع الكوري بالعودة إلى نقطة البدء واعتبار خط عرض ٣٨ هو الفاصل بين الكوريتين. وتشكلت لجنة عسكرية لمراقبة تنفيذ الاتفاقية ثم حلت محلها لجنة الأمم المتحدة لإعادة توحيد وتعمير كوريا وبقيت اللجنة عاملة حتى عام ١٩٧٣ عندما أصدرت الجمعية قراراً بحلها. ذلك أن الكوريتين كانتا قد أصدرتا في ٤ يوليو ١٩٧٢ بياناً حول أسس ومبادىء إعادة توحيدهما وهي أن تتم بإرادة مستقلة دون تدخل خارجي وبوسائل سلمية وبتشجيع من الدولتين على قيام وحدة قومية كبرى بينهما، ولكن ظروف الحرب الباردة أدت إلى تجميد الوضع التوحيدي، ولم يتم قبول الكوريتين في الأمم المتحدة إلا بعد سقوط الاتحاد السوڤييتي وانتهاء الحرب الباردة.

الفصل الرابع

العلاقات الدولية
بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً ـ المواثيق والمؤتمرات الممهدة لنظام الثنائية القطبية

قبل الكلام عن العلاقات الدولية وتوازن القوى بعد الحرب العالمية الثانية رأيت وجوب التطرق لبعض القضايا والمفاهيم وتقديمها بطريقة مبسطة ليتم الإلمام بصورة كاملة بها ومن هذه القضايا والمفاهيم:

ـ ميثاق الأطلسي

عندما اجتمع المستر روزفلت والمستر تشرشل في نيوفوندلاند في آب أغسطس ١٩٤١ ووضعا بنود الميثاق الأطلسي لأهداف السلم لم يذكرا شيئاً عن أية منظمة دولية. لقد كان الرئيس الأمريكي يعتقد بضرورة وجود فترة بين قيام منظمة دولية جديدة وذهاب عصبة الأمم. وخلال هذه الفترة تدير الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة العالم.

لقد أبدت الكنائس موقفاً صامداً وراء قيام منظمة دولية. وقام المؤتمر الفيدرالي للكنائس المسيحية في أمريكا بتشكيل بعثة من أجل «العدل والسلام الأبدي». وأصدرت لجنة الإرساليات الوطنية المتصلة برجال الدين وبالعلمانيين كتاباً عن السلام تعرض فيه الحاجة الماسة لتأسيس منظمة دولية.

تعاونت الكنائس البروتستانية مع الكاثوليك والجمعيات اليهودية وبالرغم من اختلافهم اللاهوتي، فقد كانوا قادرين على الوصول إلى أهداف مشتركة. هذه المجهودات أعطت ثمارها في الكونغرس الأميركي.

وفي سنة ١٩٤٣ اعتنق الكونغرس، ومجلس الشيوخ هذه الفكرة. وفي ٧ أكتوبر تشرين الأول ١٩٤٣، قصد المستر «هل» وزير خارجية أميركا، برفقة وزير خارجية بريطانيا إلى موسكو، لبحث هذا المشروع، مع الاتحاد السوڤياتي.

وفي ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩٤٣ توصل المستر «هل» مع وزيري خارجية

بريطانيا والاتحاد السوفياتي، وسفير الصين، إلى «بيان الأمم الأربع» حول منظمة دولية. الأمر الذي دفع لعقد مؤتمر دمبرتون أوكس.

ـ مؤتمر دمبرتون أوكس

كان القرار الذي اتخذ في موسكو في ٣٠ أكتوبر تشرين أول سنة ١٩٤٣، خطوة واسعة إلى الأمام، ولقد خلق تحويل هذا القرار إلى منهج محسوس، مسائل صعبة وأثار تساؤلات مهمة.

ولقد بحثت هذه التساؤلات، في مؤتمر لممثلي الاتحاد السوفياتي، وبريطانيا والولايات المتحدة، في دمبرتون أوكس في ٢١ آب أغسطس سنة ١٩٤٤.

غير أن هذا المؤتمر واجه صعوبات جمّة ذلك أنه لم يكن مؤتمراً مفتوحاً للجميع.

والواقع، أن الكبار الثلاثة هم الذين انفردوا في وضع بنود هذا المؤتمر. وقد كان هؤلاء يشكلون القوّة الرئيسية في الحرب الألمانية ـ اليابانية. ولعلّهم، اعتقدوا أن السلم العالمي يعتمد على الأمم القوية وحدها، التي تستند على قوتها لفرض آرائها الخاصة بالسلم على سائر الأمم.

تصوّر البعض أن مبدأ السلم، هو أن تسوس الدول العسكرية الكبرى، العالم.

عندما نشرت مقترحات هذا المؤتمر في ٩ أكتوبر تشرين الأول سنة ١٩٤٤، قبلت مع بعض التحفظ، فقد استأنفت الجمعيات الكنسية وغيرها، نشاطها لتنقيح مقترحات، «دمبرتون أوكس»، وذلك في المؤتمر الدولي الذي دعي للانعقاد في سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥.

ـ مؤتمر سان فرنسيسكو

عندما بدأ مؤتمر «سان فرنسيسكو»، اعتبر عمله محصوراً في ضم الأمم الصغيرة، وحملها على تقبل مقررات الثلاثة الكبار. ولكن عملهم، اعتبر أوسع

من أن يقتصر على مراجعة مقترحات، دمبرتون أوكس، حتى تستطيع هذه المنظمة العالمية أن تستمر، وأن تحقق أغراضها بالرغم من إمكان وقوع الاختلاف في المستقبل، بين الأربعة الكبار.

إن هذا العمل، كان الأصعب. فالولايات المتحدة وبريطانيا شعرتا بضرورة الوقوف وراء مقترحات «دمبرتون أوكس»، إلا في حالة قبول الاتحاد السوفياتي تبديل هذه المقترحات.

فقد كان الاتحاد السوفياتي يملك «حق الفيتو». وكان أصعب عمل في سان فرنسيسكو، أن يحمل الاتحاد السوفياتي على الموافقة، على جعل المنظمة العالمية مكاناً تبحث فيه المشاكل العالمية.

فالحكومة السوفياتية تعتقد بحكم القوي على الضعيف، وتعتبر ذلك، المنهج المثالي للاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، باعتبارهما أقوى دولتين، فبإمكانهما الاتفاق معاً، وفرض آرائهما على بقية أمم العالم.

لقد كان المستر مولوتوف، والمستر غروميكو، ممثلا الإتحاد السوفياتي في سان فرنسيسكو، عنيدين في معارضتهما للشروط التي توسع من حقوق المناقشة العلنية.

وأصر الممثلون السوفياتيون، على أن الاتحاد السوفياتي له الحق بموجب «الفيتو»، في أن يمنع كل مناقشة في مجلس الأمن، لا يرغب فيها. وقد ادعوا أن مثل هذه المناقشات التي لا يوافق عليها بالإجماع، ستظهر للملأ الاختلاف الحاصل بين القوات الكبرى، ومثل هذه الاختلافات ستكون في غير مصلحة السلم.

ـ حلف شمالي الأطلسي

خلال شتاء عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، كان الخوف يسود غربي أوروبا. ففي هذا الوقت كانت الأحزاب الشيوعية في كل من فرنسا وإيطاليا تعمل بعنف وشدة. فقد نظمت اضرابات سياسية وقامت بأعمال الشغب والتخريب، وأعلنت

على الملأ أن «الجيش الأحمر سيحرر البلاد قريباً» لقد وعد الشيوعيون الأفراد بالخلاص إذا ما انتسبوا إلى أحزابهم. وفي مقابلة مع رئيس وزراء فرنسا، المستر «كوي»، أعلن أن إثنين من كل خمسة أفراد في الحزب الشيوعي، إنما انتسبوا إليه نتيجة الخوف، وأن الكثيرين يفكرون بالهرب إلى أماكن أخرى. وكانت إسبانيا تعتبر الملجأ الأمين، باعتبار جبال «البيرينيه» حاجزاً منيعاً بوجه حركة المدّ الشيوعية. وكان الكثيرون، يهرّبون أموالهم، حتى إذا ما اضطروا إلى الفرار، تمكنوا من العيش.

كل هذه البوادر أثّرت في انتكاس الاقتصاد الأوروبي وقد اتضح جليّاً أن عملاً صارماً من الولايات المتحدة، سوف يقضي على الخوف الذي أثارته موسكو. وحول هذا الموضوع يذكر جون فوستر دالاس[١] أنه بينما كان يمضي إجازة في جزيرة على بحيرة «أونتاريو»، تلقى رسالة في «الراديو» تدعوه إلى الإشتراك في مؤتمر سيعقد في واشنطن. وفي ٢٧ نيسان وصل إلى «بليرهوس» واجتمع بالمستر «مارشال» ومساعده المستر «لوفيت» والشيخ «فاندنبورغ».

وبعد أن تباحثوا بالموقف، أجمعوا على ضرورة مبادرة الولايات المتحدة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على موجة الذعر التي اجتاحت أوروبا.

وتساءلوا: أي عمل يجب أن يقوموا به؟

لقد اقترح المستر «لوفيت» إن أفضل حلّ للمشكلة هو إيجاد حلف على غرار حلف «أميركا ـ اللاتينية»، يضع أسس المصالح الغربية التي توضّحت خلال الحربين العالميتين.

بعد تبادل وجهات النظر، قرر المستر مارشال والمستر لوفيت أن يعملا على عقد حلف إقليمي بين دول شمال الأطلسي. وأشار الشيخ «فاندنبورغ»، إلى أن مجلس الشيوخ استحسن فكرة «التضامن ـ الإقليمي» وأنه سيوافق على

---

(١) جون فوستر دالاس: حرب أو سلم. تعريب عفيف الصمدي، دار النشر للجامعيين بيروت ١٩٥٨ ـ ص ١٣٥ وما بعدها.

مبدأ تطوير مثل هذا التضامن ليشمل الدفاع الإجماعي.

وفي ١١ يونيه حزيران ١٩٤٨، تبنى مجلس الشيوخ بأكثرية ٤٦ صوتاً ضد ٤ أصوات، «حلّ فاندنبورغ» الذي أشار فيما أشار إليه، إلى هذين الهدفين:

١ ـ التطوز التقدمي «للتدابير الإقليمية التضامنية، للدفاع الذاتي والإجماعي، بما لا يتنافى مع أهداف وأسس الميثاق».

٢ ـ تضامن ولايات أميركا المتحدة، في مثل هذه الترتيبات الإقليمية والاجماعية، على أن تكون مبنية «على مساعدة فعّالة متبادلة».

عندئذ قامت وزارة الخارجية الأميركية بمحادثات مع كندا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا، واللوكسمبورغ. وقد أدار هذه المحادثات، المستر «لوفيت» في واشنطن.

ارتأت الدول السبع الرئيسية في المباحثات، توسيع نطاق هذا الحلف، ليشمل البلاد الإسكندينافية (ايسلندة، النروج، الدانمارك) وإيطاليا، والبرتغال.

ولقد قررت السويد، أن لا تنضم إلى هذا الحلف، معتبرة الحلف الإسكندينافي التي هي في عداد أعضائه، كافياً. أما باقي الدول الإسكندينافية، فقد قبلت الانضمام للحلف.

إن توسيع رقعة هذا الحلف أثار تساؤلات، كذلك أثار دخول النروج في هذا الحلف، الاتحاد السوڤياتي، لأن للنروج حدوداً مشتركة مع روسيا. لقد اشمأز الاتحاد السوڤياتي من إقامة قواعد جوية، تستعمل من قبل الولايات المتحدة ضدّه.

وبالفعل، فقد احتجّ الاتحاد السوڤياتي بشدّة، في فبراير شباط سنة ١٩٤٩، لدى الحكومة النروجية، إلا أنها قدّمت له ضمانات على أنها لن تدخل في اتفاق مع أية دولة أخرى، من شأنه أن يحملها على إعطاء قواعد في أراضيها، إلا إذا هوجمت أو هدّدت.

كان للنروج، على الدوام، علاقات طيبة مع بريطانيا، وكانت تعتبر نفسها دائماً من بلاد شمالي الأطلسي. وكانت ترغب في دخول الحلف، الأمر الذي يسهل دخول ايسلندة والدانمارك فيه. وقد برهنت ايسلندة عن أهميتها لحراسة شمالي الأطلسي، خلال الحرب العالمية الثانية. إن انضمام الدانمارك، سيتبع حتماً انضمام غرينلاند.

وتعتبر المادة (الخامسة) من ميثاق الحلف الأطلسي هي المحور. فهي تنص على ما يلي: «**اتفق الفرقاء على أن أي هجوم مسلح على دولة أو أكثر، في** أوروبا أو أميركا الشمالية، يعتبر هجوماً على سائر أعضاء الحلف». وأن كلاً من الفرقاء، سيقوم: «بما يراه ضرورياً، لاستتباب وتحقيق الأمن لمناطق شمالي الأطلسي، بما في ذلك استعمال القوة المسلّحة». وهكذا فاز حلف شمالي الأطلسي بالقبول في ٢١ تموز يوليو ١٩٤٩.

إن حلف شمالي الأطلسي يعتبر تطوراً رئيسياً للسلم، فهو يجعل واضحاً أن كل غزو لغربي أوروبا من قبل روسيا، سيعتبر عملاً حربياً ضد الولايات المتحدة[١]. وسيكون لنا كلام حول دور منظمة حلف شمال الأطلسي في درء أي خطر سوڤييتي على أوروبا الغربية.

ثانياً ـ نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية[٢]

منذ عام ١٩٣٩م تغيرت قواعد الانطلاق نحو المراحل التاريخية المقبلة وبرزت عناصر جديدة لإقرار نظام عالمي مختلف. فالولايات المتحدة قد دخلت كعامل حاسم لإنهاء النظام النازي في ألمانيا وكذلك الاتحاد السوڤياتي، وبدون هاتين القوتين لم يكن للدول الأوروبية الحليفة قدرة على تحقيق هزيمة

---

(١) جون فوستر دالاس مرجع سابق ص١٤٠.

(٢) عن محمد عمارة وآخرون ـ العالم الإسلامي والنظام الدولي ؛ الخلفية التاريخية والتحولات المعاصرة ـ سلسلة الدراسات التاريخية والاستراتيجية رقم ٨ ـ الطبعة الأولى ١٩٩٢ ـ مالطة ـ ص٩٢ ـ ١٠٢.

ألمانيا. وأوروبا الحليفة هنا هي بريطانيا فقط التي بقيت شبه وحيدة في مواجهة جيوش هتلر بعد استسلام فرنسا، فبريطانيا المنهكة وفرنسا المهزومة لم يكن بمقدورهما مد هيمنة نظامهما إلى فترة لاحقة أبعد من سنوات الأربعينيات ولذلك فقد برزت عناصر جديدة لأجل إقرار نظام عالمي مغاير يمكنه استيعاب الديناميات المستجدة داخل مناطق العالم.

ـ نظام القطبية الثنائية:

١ ـ الحرب الباردة والتكتيك الداخلي:

بدأت مرحلة الحرب الباردة بشكل أولي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك بسبب هيمنة الاتحاد السوڤياتي على الجزء الشرقي من أوروبا وتطبيق النظام الاشتراكي فيه.

وبعد نهاية الحرب أيضاً، برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى اقتصادياً وعسكرياً. فبفضل قوتها العسكرية كسبت الدول الأوروبية الحليفة الحرب. وبفضل قوتها الاقتصادية أعادت أوروبا بناء كيانها الاقتصادي. فقد قامت الولايات المتحدة بتخصيص مشروع اقتصادي ضخم هو مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا. حيث كانت الولايات المتحدة تعول على حليفاتها الأوروبيات في مواجهتها للقوة السوڤياتية.

وقد حدث تغيير هام في السياسة السوڤياتية بعد الحرب هو موت ستالين عام ١٩٥٣ م وإتجاه القادة السوڤييت الذين تلوه إلى جعل الاتحاد السوڤياتي يمارس دوره عالمياً على أسس الماركسية ـ اللينينية: أي «ممارسة الثورة ضد الإمبريالية ومواجهتها في كلٍّ مكان».

ومنذ تسلم خروتشوف للسلطة، بدأت في الاتحاد السوڤياتي مرحلة توازن من نوع خطر مع الولايات المتحدة. وقد دعم خطورة هذا التوازن قدرة كلا الطرفين تقنياً بأن يكون قوة نووية ثم يمضي في سياسة سريعة من سباق التسلح. وداخل هذا الوضع من تعادل الرعب البارد ظهرت تنظيرات استراتيجية هامة

تسعى إلى تحقيق كسب للعالم الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي ضمن معادلة التوازن النووي نفسها.

في هذه المرحلة ظهرت الصين كقوة اشتراكية جديدة داخل العالم لكنها كانت مهمشة أيضاً بفعل التوجه لحلٍّ مشاكلها الداخلية من قِبَل قيادتها السياسية.

ولذلك ظهر في السنوات الأولى من قيام الثورة الصينية إتجاه للتعاون مع الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين، لكن جهود التعاون قد أخفقت.

وبقيت المعادلة السائدة في سنوات ما بعد الحرب تنحصر في الصراع الثنائي الأقطاب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وهذه هي المعادلة التي شكلت النظام العالمي «الجديد» في السنوات اللاحقة على نهاية الحرب العالمية الثانية.

عالم ثنائي القطبية مع ردع نووي متوازن كانت تخترق توازنه الولايات المتحدة من خلال استعدادها لخوض «حرب عالمية ثالثة» وفقاً للأحداث التي تسود العالم. وفي المقابل بدأ الاتحاد السوفياتي بخلق مناطق نفوذه بعد موت ستالين أي أنه خرج من العزلة وبدأ حضوره يتنامى داخل بلدان العالم الثالث كموقع استراتيجي لمواجهة واقع أحادية الهيمنة التي تمارسها الولايات المتحدة. فخلق السوفييت قاعدة في أمريكا اللاتينية من خلال كوبا ودعمهم للحركات اليسارية فيها. وخلقوا قواعدهم أو مناطق نفوذهم في الوطن العربي من خلال مصر في عهد جمال عبد الناصر ومن خلال بلدان عربية أخرى كان المد اليساري يتنامى فيها خاصة في سنوات الستينيات، سنوات المد الاشتراكي في العالم الثالث منذ نهاية الخمسينيات وحتى بداية السبعينيات حيث شهد العالم: الثورة الكوبية، الثورة الجزائرية والاستقلال، سلسلة الانقلابات العسكرية وتصاعد حركة الاستقلال في أفريقيا السوداء، الانقلابات العسكرية في ليبيا، في العراق، وسورية، انبثاق حركة التحرر اليسارية في القرن الأفريقي (أريتريا).

أما في الدول الغربية فقد شهد المد اليساري والماركسي بكلِّ تياراته ازدهاراً في هذه البلدان لم يُعرَف له مثيل من قبل بلغت ذروته في ثورة الطلاب في مايو عام ١٩٦٨م، ثم تصاعدت شعبية الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية ولا سيما في كل من فرنسا وإيطاليا، وتصاعد ظهور المنظمات الإرهابية اليسارية المتطرفة مثل منظمة «الألوية الحمراء» في إيطاليا، ومنظمة «بادر ـ ماينهوف» في ألمانيا الغربية، ومنظمة «الجيش الأحمر» في اليابان، وكذلك يمكن أن نتكلم بالمستوى نفسه على بلدان أمريكا اللاتينية وظهور منظمة التوبوماروس في بيرو ثم انتشارها وتوسع نشاط عملها السري في بلدان أمريكية لاتينية أخرى.

وفق هذه الجدلية التي كان الوضع العالمي يجتازها ضمن منطق القطبية الثنائية كنظام عالمي جديد، كان التوازن المقترن باستعداد كل طرف من الطرفين لدخول حرب نووية، يمنح نوعاً من «عدم» التوازن بالنسبة للولايات المتحدة إذ كان الاتحاد السوفياتي ولا سيما بعد رحيل ستالين وإقالة خروشوف من منصبه ومجيء بريجنيف يتبع سياسة التحدي والمواجهة المتوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقد تجلت هذه المواجهة المتوازية خلال حرب يونيو ١٩٦٧م وهزيمة مصر، فإن الاتحاد السوفياتي قد دخل كعنصر موازنة فعالة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً في مساندة مصر ضد إسرائيل وما تمثله الأخيرة من زحف للسياسة الأمريكية داخل المنطقة العربية.

إن منطق الحرب الباردة المتصاعدة والتي وجدت تجسدها في المواجهة في عدة مناطق من العالم كان منطقاً ينبغي أن يُحسم لمصلحة أحد الأطراف، وكما هي العادة فإن الولايات المتحدة كانت هي المُبادِرة لأن تحسمه لمصلحتها مع التفوق الملحوظ. وفي هذه المرحلة وبعد سنوات من الصراع بين نفوذ الولايات المتحدة ونفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث جاءت مرحلة التوازن مع التفوق التي أقرتها أفكار هنري كيسنجر الذي وصل إلى «قلب»

السلطة الأمريكية على صعيد السياسة الاستراتيجية الخارجية لكي ينقل مرحلة الحرب الباردة إلى حالة أخرى أكثر تقدماً وصلاحية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحقبة التي سادت في السياسة العالمية منذ بداية سنوات السبعينيات وحتى سقوط الاتحاد السوڤياتي هي حقبة قام ببنائها وتأسيسها هنري كيسنجر.

ـ نظام القطبية الثنائية:

٢ ـ نظام هنري كيسنجر ١٩٦٨ ـ ١٩٨٩:

عندما وصل هنري كيسنجر إلى البيت الأبيض كان يرى أن مستقبل التوازن بين العملاقين سيكون ضاراً بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فينبغي أن تستمر الحرب الباردة ولكن مع تفوق ظاهر وأكيد للولايات المتحدة وهيمنة لها على بقاع هامة من العالم.

وكانت الخطوتان الأوليتان: الخطوة الأولى: إخراج الولايات المتحدة من تورطها في فيتنام مع المحافظة على كفة التوازن لصالحها في العالم الآسيوي عبر خلق وضع غير مستقر في فيتنام بعد خروج الجيش الأمريكي منها، أي أن خروج الولايات المتحدة من فيتنام سوف لن يكون لصالح الاتحاد السوڤياتي كما كانت تتصور القيادات الأمريكية السابقة. وبالفعل فقد نجح كيسنجر في إنهاء التورط الأمريكي في فيتنام مع خلق عدم استقرار داخلي وحرب أهلية من ناحية وحرب أخرى إقليمية بين فيتنام وجاراتها الآسيويات في الهند الصينية.

أما الخطوة الثانية: فهي عزل الاتحاد السوڤياتي عالمياً عن طريق قطع السبيل أمامه ومنعه من تعضيد العلاقات أو التحالف مع أي قوة كبرى أخرى تنتمي إلى المعسكر الإيديولوجي الماركسي نفسه. هنا بدأت الولايات المتحدة بتطبيق فكرة كيسنجر الجذرية وهي «اللعب على وتر الصراع الصيني ـ السوڤياتي».

وتتلخص نظرية كيسنجر في هذا المجال بما يلي: إن الصين قوة عالمية

كبيرة على جميع المستويات. فهي من ناحية قدرة نووية وصناعية، وقدرة بشرية، وعمق جيو ـ ستراتيجي واسع، وقوة سياسية وتاريخية ـ حضارية جوهرية وضخمة داخل العالم الآسيوي، وهي في خلاف إيديولوجي وكذلك جغرافي ـ حدودي (قضية منشوريا) مع الاتحاد السوڤياتي. وهذا الخلاف يمكن أن يضعف بشكل كبير الهيمنات الإيديولوجية والسياسية للاتحاد السوڤياتي على مناطق معينة في العالم بحيث لا يكون الاتحاد السوڤياتي هو الممثل للإتجاه الماركسي بل هناك تيار آخر يمثله وهو في حالة صراع مع الاتحاد السوڤياتي. كما أن الصين في عزلة فينبغي اختراق هذه العزلة والتعامل معها كقوة عالمية وإعطاؤها حقها في ذلك وكسبها إلى جانب الولايات المتحدة. أما صراع الصين مع الاتحاد السوڤياتي فينبغي اللعب عليه بشكل استراتيجي دقيق، فينبغي على الولايات المتحدة أن تمنع قيام الصلح بين الصين والاتحاد السوڤياتي. وهنا رأى كيسنجر بأن ضرورة اللعب على الصراع بين الإثنين والحفاظ عليه كما هو يتأسس على نقطتين هما:

١ ـ **النقطة الأولى**: أنه في حالة قيام صلح أو وفاق بين الاتحاد السوڤياتي والصين فإن ذلك سيهدد بشكل خطير الولايات المتحدة وأمنها القومي وهيمنتها في العالم، إذ سيكون المعسكر الاشتراكي أكبر قوة في العالم عسكرياً وبشرياً واقتصادياً وكذلك جيوستراتيجياً آخذين بعين الاعتبار المساحة القارية للاتحاد السوڤياتي والمساحة القارية الشاسعة للصين أيضاً، يضاف إلى ذلك بأن هذين البلدين متجاوران ويشتركان بحدود طويلة أي أن تقاربهما سيشكل بلداً «واحداً» أو ساحة قارية مشتركة، وفي هذه الحالة ستكون الحليفات الأوروبيات للولايات المتحدة ليسوا بالوزن الاستراتيجي نفسه ولا سيما أن القارة الأوروبية مُختَرقة استراتيجياً من قِبَلِ السوڤياتي من خلال المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية. ولكلِّ ذلك ينبغي أن تعمل الولايات المتحدة على الحيولة دون حدوث أي تقارب أو صلح أو وفاق بين الاتحاد السوڤياتي والصين لأن ذلك سيجعل من الولايات المتحدة قوة ثانية في العالم. وسيهدد كينونة المعسكر الغربي.

٢ ـ **النقطة الثانية**: ينبغي على الولايات المتحدة أن تمنع كذلك قيام صراع مسلح بين الاتحاد السوفياتي والصين لأن نتائج قيام مثل هذا الصراع ستكون ذات مردود سيء على الولايات المتحدة أيضاً مثل حالة قيام الوفاق أو الصلح بين الطرفين المذكورين. فإذا تصاعد الصراع بين كلٍّ من الاتحاد السوفياتي والصين ووصل إلى حالة الحرب فإن النصر سيكون لصالح الاتحاد السوفياتي بسبب تفوقه النووي والتقني العسكري على الصين، ويرى كيسنجر بأن سيناريو الحرب لا بد أن يقتفي الصورة التالية وهي: أن الاتحاد السوفياتي سوف لن يحشد جيوشاً كثيرة على الحدود الصينية الطويلة جداً لأن ذلك سيكون مرهقاً عسكرياً على جميع المستويات السَّوقية والعملياتية، كما أن دخول الجيش السوفياتي إلى الصين يعني ضياعه في السهول الواسعة والعمق الاستراتيجي الصيني الشاسع علاوة على مواجهته للكثافة البشرية المتفوقة لجيش المشاة الصينيين الذين سيقاومون لمنع وصول الجيش السوفياتي إلى احتلال المراكز الاستراتيجية الحيوية. ولتفادي كلٍّ هذه الأبعاد السلبية في الحرب سوف يسارع الاتحاد السوفياتي إلى الضربة النووية الكثيفة منذ اللحظات الأولى للحرب وسيحسم الحرب لصالحه دون أن يضطر الاستراتيجيون العسكريون السوفييت إلى استخدام الجيش التقليدي. وإن نصراً حاسماً مثل هذا سيشل الصين ويمنح هيمنة كاملة للاتحاد السوفياتي عليها عن طريق قيادة عسكرية صينية ستكون موالية لموسكو، وهنا تتحقق نفس النتائج التي قد تتمخض عن حالة حدوث وفاق أو صلح بين الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، إذ إن الكتلة الاشتراكية ستكون أكثر قوة من قوى المعسكر الغربي مجتمعة بقيادة الولايات المتحدة.

ولذا ينبغي على الولايات المتحدة أن تحافظ على حالة الصراع البارد بين العملاقين الشيوعيين كما هي موجودة والحيلولة دون حدوث تقارب أو صراع مسلح بينهما. ولأجل تحقيق ذلك ينبغي على الولايات المتحدة أن تنفتح على الصين وتُخرجها من عزلتها وتعتبرها قوة عالمية خامسة يكون لها مقعدها الدائم في مجلس الأمن.

واستناداً على هذه الأُسس قام الرئيس ريتشارد نيكسون بزيارته الشهيرة إلى الصين عام ١٩٧٢ وفتح بهذه الزيارة مرحلة دبلوماسية جديدة في تاريخ الاستراتيجية السياسية الأمريكية، وبالفعل فقد ترتبت على هذه الزيارة وعلى التقارب الأمريكي ـ الصيني الكثير من النتائج التي خدمت الولايات المتحدة في صراعها مع الاتحاد السوفياتي خلال هذه المرحلة، فعلى الرغم من سياسة كيسنجر التي دعت الرئيس نيكسون إلى عقد عدة مؤتمرات قمة مع القادة السوفييت لأجل وضع برنامج مشترك لتخفيض الأسلحة النووية، فإن استراتيجية كيسنجر من ناحية أخرى تتبع أسلوب القوة وزيادة القدرة العسكرية والسياسية للولايات المتحدة لتحقيق التفوق الدائم على الاتحاد السوفياتي ومفاوضته من موقع القدرة. كانت هذه هي الطريقة التكتيكية التي يحقق من خلالها كيسنجر أهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية: زيادة القوة العسكرية والعمل على الاحتفاظ بالتفوق دوماً مع الإتجاه في الوقت نفسه لمساعي السلام. وبعد تحقيق هذه المكاسب على صعيد الصراع البارد مع الاتحاد السوفياتي توجه اهتمام كيسنجر إلى المناطق التي حقق فيها الاتحاد السوفياتي تقدماً في نفوذه ولا سيما المنطقة العربية ثم منطقة أمريكا اللاتينية. ففي المنطقة الأخيرة استهلت الاستراتيجية الأمريكية تقدمها ضد النفوذ السوفياتي بالانقلاب العسكري ضد نظام سلفادور الليندي عام ١٩٧٣م، وتلت سلسلة التدخلات العسكرية لدعم الأنظمة الدكتاتورية الموالية لها. هذه التدخلات أدت إلى نقل الصراع مع الاتحاد السوفياتي من المواجهة الباردة إلى مناطق العالم الثالث التي تحتدم فيها المواجهات الحادة.

وفي المقابل لم يقوَ الاتحاد السوفياتي على تحقيق مثل هذه السياسة، إذ إن تدخلاته داخل المناطق الإقليمية التي يريد كسبها إلى صالحه كانت محدودة خلال هذه الفترة ووجد نفسه في حالة تراجع أمام النفوذ الأمريكي الذي خطط لسياسته هنري كيسنجر. والتدخل الوحيد المباشر الذي قام به الاتحاد السوفياتي خلال هذه الفترة هو تدخله العسكري في أفغانستان والذي لم يجن منه أي

مردود استراتيجي والذي شكل بداية النهاية للاتحاد السوفياتي.

واصلت الولايات المتحدة سياستها العسكرية في هذا الإتجاه على الرغم من ظهور الأزمة الاقتصادية فيها عام ١٩٧١ م حيث شهد الدولار أول أزمةٍ له منذ الأزمة العالمية ١٩٢٨ ـ ١٩٣٢ م. إلاَّ أن هذه الأزمة الاقتصادية الأمريكية لم تؤثر على البرنامج السياسي والعسكري الأمريكي، بل إن مثل هذا البرنامج قد يرى وكأنه يتصاعد منذ إعلان الرئيس ريغن لمبادرة الدفاع الاستراتيجي التي عرفت باسم «حرب النجوم»، هذا المشروع الذي وضع الاتحاد السوفياتي بين فكي كماشة، لأن السوفييت لم تعد لديهم القدرة الاقتصادية الضخمة التي بمقدورها أن تواكب مثل هذا المشروع وتطرح مقابله مشروعاً يواجهه.

ولذلك بدأت السياسة السوفياتية التي لم تكن قادرة على دخول هذا النمط من سباق التسلح بسبب الأزمة الاقتصادية في الاتحاد السوفياتي، بدأت تتجه نحو الوفاق مع الولايات المتحدة شرعت به سياسة الانفتاح الغورباتشوفية بكلٍّ خطواتها، والتي تدعمت بإنهيار النظام الاشتراكي في أوروبا الشرقية وذوبان بؤر الصراع في العالم بين العملاقين. فلم يعد الاتحاد السوفياتي كما كان في مرحلة ليونيد برجنيف واندربوف وتشيرننكو مستعداً للدخول في حرب من أجل حلفائه بل أن السياسة السوفياتية باتت تقوم على فتح المجال أمام الولايات المتحدة وإطلاق يدها في المناطق التي تريد التدخل فيها دون أن يقوم الاتحاد السوفياتي بأية فعالية من شأنها أن تحد من هذا التدخل.

وكان النموذج العملي الأكثر حداثة هو حرب الخليج الأخيرة حيث انفردت الولايات المتحدة بكلِّ القرارات السياسية ـ الدبلوماسية، والعسكرية الخاصة بهذا الشأن دون أن تصدر عن الاتحاد السوفياتي أية بادرة غير محاولة الوساطة الباردة التي قام بها في الأيام الأخيرة للحرب.

ومنذ نهاية حرب الخليج بالذات بدأت تنبثق للعالم ملامح نظام عالمي جديد، هذا النظام العالمي الذي سيقيم أسسه على جثة النظام العالمي السابق

الذي ساد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الانفتاح الغورباشوفي على الغرب، ثم أكد وجوده الفعلي بعد نهاية حرب الخليج. فالعالم لم يعد ثنائي القطبية، ولم يعد الاتحاد السوفياتي «المعادل الموضوعي» استراتيجياً للولايات المتحدة، بل إن القطب السوفياتي قد بدأ بالغياب نظرياً وميدانياً عن الساحة العالمية، سمة واحدة لهذا النظام العالمي، هي سمة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم.

بعد هذا العرض لنظام القطبية الثنائية أرى ضرورة دراسة توازن القوى في ظل هذا النظام.

ثالثاً ـ توازن القوى في ظل نظام الثنائية القطبية

بعد الحرب العالمية الثانية، تبدل توزيع القوة في العالم تبدلاً جوهرياً. فلم تعد بريطانيا دولة عظمى، بل مثقلة بنتائج الحرب الثانية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. فعلى المستوى الاقتصادي كانت بريطانيا تعاني من اضطرابات التجارة العالمية ومن إنهيار الاقتصاد العالمي الذي طالما اعتمدت عليه. ثم إن الحرب استنزفت قدراتها بحيث لم يكن بوسعها الإيفاء بما عليها من التزامات. أما سياسياً، فقد خسرت الزعامة الأوروبية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما أنها بدأت تفقد مستعمراتها بسبب نشاط الحركات الوطنية التحررية. وعلى الصعيد العسكري، لم تتمكن بريطانيا من تحمل عبء الدفاع عن المجتمع الأوروبي الرأسمالي، فلذلك تخلت عن هذا الدور إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل برزت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتتصدرا مرتبة القوى الأعظم في العالم.

واكب تبديل أدوار القوة في السياسة الدولية انقسام العالم إلى معسكرين متناقضين عقائدياً. وأصبح للإيديولوجية أثراً ملحوظاً في تصريف العلاقات بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية. وتحولت دول العالم الثالث إلى ساحة للصراع العقائدي والسياسي والاقتصادي والعسكري بين الكتلتين.

لم يكن للدول الصغرى مجالاً رحباً في ظل نظام توازن القوى التقليدي إلا بالقدر الذي يؤثر فيه على قوة التحالف بانتمائها أو انسحابها أو حيادها. بينما نلحظ أن ثقل دول العالم الثالث عسكرياً لم يعد يؤثر في محصلة توازن القوة بين الكتلتين، فلقد كانت الدول تتسلح قبل الحرب الثانية تسلحاً تقليدياً أو تكسب الحلفاء من أجل تعديل مستوى قوتها النسبي. أما بعد الحرب فقد استجد وضع جديد لم تألفه العلاقات الدولية في السابق، إلا وهو السلاح النووي. لقد أزال هذا السلاح، بقدرته التدميرية، الحدود السياسية، والخطوط الفاصلة بين الأهداف العسكرية والسكانية. بل والأكثر من هذا أصبح أمن أية كتلة من الكتلتين يستند على قدرة الطرف القوي في كل منهما على الرد. أي أنه قادر على تلقى الضربة النووية ثم الرد عليها بالصورة التي تحرم على الطرف المهاجم (كسر الجيم) الإفادة من مكاسب يتوقعها من هجومه نظراً لما سيصيبه من دمار.

يرى البعض أن الأسلحة النووية أبطلت فاعلية نظام توازن القوى، ومع ذلك فإنه ما يزال وسيلة تحليلية في دراسة العلاقات الدولية[1] فبعدما كان نظام توازن القوى التقليدي يعتمد على خمسة أطراف رئيسة على الأقل، فإن التوازن كان يجري بين قطبين أو محورين. وعلى الرغم من أن التوازن لم يعد على مستوى القوة الاجمالية، بل على القابلية التدميرية ونسبة الوهن، فإن عملية التوازن تقوم بدورها المألوف قبل الحرب العالمية الثانية. ذلك أن التسلح ما زال السبيل الأمثل في نظام توازن. فمن جهة، قيدت الأسلحة النووية حرية حركة الأطراف المتمحورة حول المحور الرئيس، وأعطت للمحور مجالات واسعة للمناورة من جهة أخرى.

---

(١) عن د. كاظم هاشم نعمة ـ العلاقات الدولية. جامعة بغداد ١٩٧٩ ـ ص ٢٠٢ حتى ٢٨٨.

ـ سمات العلاقات الدولية في نظام توازن القوى في الثنائية القطبية:

وعلى الجملة اتصفت العلاقات الدولية في طور القوى الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) بالسمات العامة التالية:

أولاً : لقد بلغت القدرة التدميرية لكل منهما مستوى لا يشجع على نهج سياسات مجابهة عسكرية، مباشرة، وإن إدراك هذه الحقيقة من جانب الطرفين العملاقين وبقية القوى في العالم أصبح العامل الحاسم في تحديد طبيعة وأنماط العلاقات الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بيد أن هذا الأمر لا يعني انعدام ظروف المجابهة، فقد عاشت العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية فترة حرجة أثناء الأزمة الكوبية كان الفريقان فيها قريبين من حافة الهاوية.

ثانياً : لم تحدث مجابهة عسكرية مباشرة بين الأحلاف التي ينتمي إليها العملاقان. وبالتالي فلم يكن متوقعاً قيام مجابهة عسكرية مباشرة بين حلف الأطلسي وحلف وارسو.

ثالثاً : لقد سعت القوتان الأعظم إلى تثبيت أماكن نفوذ وسيطرة لهما بين دول العالم الأخرى، وحاولت كل منهما التقيد بأساليب ومواقف لا تجلب المضار إلى القوة المناهضة لها. بل وأعربت الدولتان صراحة وضمنياً عن رغبة أكيدة في الامتناع عن استثمار أوضاع على حساب إحداهما.

رابعاً : عندما ترى إحدى الدولتان الأعظم أن الطرف الآخر قد أبدى موقفاً مباشراً لصالح أمن أو وضع دولة أو منطقة معينة فإن عليها أن تمسك عن التدخل المباشر بل تقتصر على تقديم المساعدات غير المباشرة. والقصد من ذلك أمر واضح، أي تجنب التورط في موقف مجابهة مباشرة. وثمة قضايا دولية تدلل على هذا الأمر. ففي الحرب الكورية لم يتورط الاتحاد السوفياتي في كوريا الشمالية تورطاً مباشراً عن طريق إرسال قواته العسكرية، وإنما أمدها بالمعونات الحربية والمعنوية.

خامساً: لم تتردد الدولتان النوويتان الأعظم في تحقيق بعض المكاسب عن سبيل الحرب بالنيابة. إذ تحاول كل منهما الإفادة من المناطق التي تعيش فترة اضطراب داخلي أو منازعات إقليمية. ومن الجدير بالذكر أن كسباً في منطقة ما لا يستبعد كسباً للطرف المناهض في منطقة أخرى. بل من طبيعة الأزمة في هذا المناخ هو أن تتاح الفرص لكل طرف أن ينال بعض المكاسب، بحيث لا يؤدي الكسب الآحادي الجانب إلى تصعيد في الموقف المتأزم.

نظام توازن القوى المتعدد الأقطاب:

لقد شهدت السياسة الدولية منذ الستينات بوادر تفكك نظام ثنائية القطبية. إذ لم تعد القوة النووية احتكاراً على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بل أصبحت كل من بريطانيا وفرنسا والصين والهند وباكستان وكوريا دولاً نووية. وبوسعنا القول أن تجميد القطبان الأساسيان للقدرة التدميرية النووية المتبادلة، شجع الدول الكبرى على نهج خط سياسي مستقل دون خشية تعرض أمنها إلى أخطار خصم قوي أو إلى ارغام من جانب المحور. ومما لا شك فيه أن تطور النظام الاقتصادي العالمي مكن اليابان على الإفادة من قدراتها الاقتصادية وتسخيرها للأغراض السياسية، وبذلك فقد أصبحت هي الأخرى قطباً جديداً في نظام توازن القوى. وإذا اعتمدنا القدرة الاقتصادية والمالية قاعدة لنهوض القطبية فإن أوروبا الموحدة والوطن العربي يلعبان أدواراً تقع ضمن نشاطات الأقطاب. وهكذا فإن القطبية يمكن أن تصنف إلى قطبية القدرة العسكرية التدميرية، كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والقطبية العقائدية، كالاتحاد السوفياتي والصين، والقطبية الاقتصادية، كاليابان وأوروبا الموحدة، والقطبية المالية، كاليابان وبعض الدول النفطية.

وعلى العكس من نظام توازن القوى ثنائي القطبية فإن تعدد القطبية أكثر استقراراً فقد أشار أحد المفكرين السياسيين إلى: «إن احتمال حدوث الحرب

ينخفض تناسبياً كلما يزداد عدد الدول المسهمة في النظام». كما لاحظ توينبي أن عدد أقطار نظام توازن القوى كان ثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، بينما أصبح اثنتين بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي فقد استخلص أن الاستقرار سيتكدر. وحجة ذلك أن العلاقات المتبادلة المتفاعلة بين الأقطاب تنشر على ساحات أوسع وتسلك سبلاً مختلفة وتوفر أوضاعاً من الثقة والمنفعة المشتركة، وبالتالي فإن فرص المجابهة الخطرة بين الأقطاب تكون عند حدها الأدنى.

رابعاً ـ الأحلاف بعد الحرب العالمية الثانية:

تختلف أحلاف ما بعد عام ١٩٤٥ عن سابقتها في ثلاثة مجالات.

أولاً : غلبة الأغراض السياسية على غيرها من الأغراض. وأسباب ذلك عديدة. التطور التقني والتعرض للتدمير جعلا الحرب أقل احتمالاً من السابق. كما أن سياسة الطرفين الأساسيين في السياسة الدولية أصبحت تنشد تحاشي الحرب التدميرية والاهتمام بتقوية وسائل ردع الحرب. وكذلك إن انتقال الدول الثانوية من جهة إلى أخرى لا يشكل تهديداً لكل منهما إذ تبقى قدرة التدمير والتعرض كما هي نسبياً. فانتقال إيطاليا من الجبهة الألمانية إلى جبهة الحلفاء أضعف الأولى. أما بعد الحرب الثانية فإن انسلاخ فرنسا وعزلة الصين لم يؤثرا في القوة العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي.

ثانياً : التباين الشاسع في القدرات بين الدولتين الأعظم والدول الأخرى. أضف إلى ذلك ارتفاع عدد الأطراف المتفاعلة. فقد كان عدد الدول الكبرى قبل الحرب العالمية الأولى محدوداً وهي (ألمانيا القيصرية، بريطانيا، فرنسا، روسيا، إيطاليا). أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تربعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي في المقام الأعظم وانحسرت البقية إلى المرتبة الثانية.

ثالثاً : دور الإيديولوجية في الأحلاف. لم تكن الإيديولوجية من العوامل

المانعة لقيام تحالف بين القوى. قبل الحرب العالمية الأولى ورغم تناقض الأنظمة من النظام القيصري الديكتاتوري في روسيا، والنظام البرلماني الملكي في إنكلترا، والنظام الجمهوري في فرنسا فقد تجمعت هذه الدول ضد ألمانيا القيصرية التي هي أقرب إلى روسيا عقائدياً، ولكن بسبب النزعة الاستعمارية التوسعية والقلق من الخطر الألماني تكون الوفاق الثلاثي. أما بعد الحرب الثانية فإن للإيديولوجية دور متعاظم ومتراجع بين حين وآخر. فبعد الحرب مباشرة بدا أن العالم انشطر على نفسه إيديولوجياً من غير رجعة. ولكن بعد أن خفت حرارة الحرب الباردة انحسر المد الإيديولوجي. فحلف الأطلسي عانى من تفكك داخلي سببه تطلع فرنسا إلى احتلال منزلة مستقلة، وكذلك عانى حلف وارسو والمعسكر الاشتراكي، فالصين ابتعدت بل أخذت دور المجابهة ضد الاتحاد السوڤياتي وكانت يوغسلافيا قد خرجت من الكتلة منذ ١٩٤٧، وخلاصة القول إنه من الصعب جداً الحكم على دور الإيديولوجية في رص صف التحالف.

شهدت العلاقات الدولية المعاصرة سياسة التدخل من جانب الدول الكبرى في شؤون الدول الصغرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد مارست الولايات المتحدة هذه السياسة بحرية تامة في ظل مبدأ مونرو كما أنها تلحفت بالتزامات وحدة الدول الأمريكية فتدخلت في كثير من الدول اللاتينية. وكان الوطن العربي ضحية سياسة التدخل إثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، فقد انزلت الولايات المتحدة وبريطانيا قوات لها في لبنان والأردن متذرعة بأن التوازن في المنطقة قد مال إلى صالح القوى الثورية والقومية. وفي ١٩٦٩ مارس السوڤييت التدخل في تشيكوسلوفاكيا، وفي ١٩٧٨ تدخلت مجموعة من الدول في زائير.

ومن السهل فهم حجة التدخل إذا كان الطرف الداعي له معرضاً لخطر خارجي لا يستطيع صده لوحده. ولكن يصعب الأمر عندما تتخذ الأنظمة

الضعيفة من التدخل وسيلة لإسباغ الشرعية على حكمها. وقد يؤدي التدخل إلى تدخل مضاد وبذلك تتحول المنطقة إلى ساحة للحرب الأهلية كما حدث في إسبانيا بعد ١٩٣٦. فقد تدخلت ألمانيا وإيطاليا لصالح المحافظين ضد أنصار الجمهورية بحجة إقرار التوازن، ولكن حقيقة الأمر أن ألمانيا كانت تهدف تطويق فرنسا وكذلك اضطرت فرنسا إلى التدخل لنصرة الجمهوريين ضد أنصار النفوذ الألماني.

كان تنفيذ أول تفجير نووي في حالة الحرب من قبل الولايات المتحدة ضد اليابان. إيذاناً بولوج الصراعات العسكرية عصراً جديداً هو عصر السلاح النووي. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت القوة، ولأول مرة، أداة ذات قيود ذاتية. أي أن القوى النووية لن ترى من مصلحتها توظيف هذه القدرة التدميرية طالما أن ذلك سيسبب تدميراً هائلاً لا تستثنى هي منه. فأصبح الغرض من امتلاك القدرة النووية توظيفها لإنجاح السياسة الخارجية من دون التورط في موقف قد يقود إلى الاستخدام الفعلي للقدرة النووية. لقد تمكنت الدولتان النوويتان العظيمتان من تبني استراتيجية عالمية، لأن مصالحهما تتطلب ذلك. فمن جهة أن تأمين انسياب النفط وشحن المواد الأولية وتسهيل التجارة العالمية كلها قضايا تستدعي تفاعل هاتين القوتين في ساحات متعددة. ومن جهة أخرى، إن قدرتهما على ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية تمكنهما من الإفادة من قوتهما العالمية. فانتشار القواعد العسكرية والتكتلات الاقتصادية والسياسية الأمريكية على جميع القارات إنما هو حصيلة قدرتها على تحمل مثل هذه المواقف وقناعتها بأن من مصلحتها الاحتفاظ بهذا الدور في وجه التحديات المحلية والعالمية. ولكي تتحاشى القوتان العظيمتان المواجهة المباشرة لجأتا إلى تبني صيغ سياسة الوفاق وتقسيم مناطق النفوذ.

نجم عن عصر الأسلحة النووية توزيع القوة في العالم على صورة توازن القوى ثنائي القطبية. فبالإضافة إلى الصراع العقائدي، وانحسار القوى الكبرى إلى المرتبة الثانية، وتزايد عدد الدول المستقلة حديثاً، وتنامي حركة عدم

الانحياز، كان للأسلحة النووية دورها الفاعل في تمحور القوة عند قطبين أساسيين. ولعل القيود الذاتية على استخدام القوة النووية هي من الأسباب الموجبة لتبدل نظام ثنائية القطبية إلى تعدد القطبية. فالاحتماء في ظل قوة نووية عظمى لم يعد وافياً للذود عن مصالح الطرف المنتمي بل أصبح رابطة من روابط التبعية. فطالما أن الدولتين العظيمتين لا تعتقدان بالمجابهة النووية، فإن الاحتماء في ظل إحداهما خشية التعرض لحرب نووية ليس بنتيجة منطقية.

لقد قاد توازن الرعب النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي إلى خوض سلسلة من المجابهات في إطار الحرب الباردة. فطالما كانت الولايات المتحدة محتكرة للقدرة النووية تمكنت من احتواء الاتحاد السوڤياتي والكتلة الشرقية. ولكن عندما أصبح الاتحاد السوڤياتي في الخمسينيات قوة نووية وذات سبل لايصال الدمار النووي إلى الولايات المتحدة احتدمت حدة الحرب الباردة.

التشديد على الصراع الإيديولوجي. لما كانت مخاطر الحرب النووية تستدعي اعتماد أسلوب الردع، ولما كان الصراع بين النظامين الرئيسين في العالم غير محسوم، ولما كانت ساحات عديدة. يجري عليها الصراع، فإن تفاقم حدة الصراع العقائدي أمر منطقي. ولقد كانت حدة الصراع العقائدي. في الطور الأول من العصر النووي عنيفة. ولكن عندما تبلورت حرمة عدم الانحياز، وتشققت جبهة الوحدة العقائدية في الشرق والغرب أصبحت المنازعات الإيديولوجية أقل حدة من السابق. ولربما إن فقدان الثقة في وحدة الصف عقائدياً سيشجع على انتشار الأسلحة النووية كوسيلة للحفاظ على الذات كما حدث في بريطانيا وفرنسا والصين. وبالتالي ستكون حقيقة تعدد الأطراف النووية داخل المعسكر الواحد سبباً غير مباشراً في طفح الخلافات العقائدية (الصين ـ الاتحاد السوڤياتي)، (فرنسا ـ الولايات المتحدة).

سباق التسلح. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والعالم يشهد أطواراً

متعددة من سباق التسلح كماً ونوعاً، أفقياً وعمودياً. ويمتاز سباق التسلح النووي بأنه متعذر على أكثر دول العالم، وذلك لافتقارها إلى القدرات الاقتصادية والتقنية. ومع أن بعض الدول قد امتلكت قدرات نووية، بيد أنها ما زالت عاجزة عن مواكبة خطى تسابق التسلح. ولقد بلغ مستوى التسلح وتطوير أنظمة الأسلحة حداً ليس من السهولة بمكان قياسه من الناحية التدميرية. ولكي تتغلب القوتان النوويتان على هذه المعضلة بدأت بتطوير أنظمة أسلحة تكتيكية من حيث المدى والقوة التدميرية وواسطة الحمل. بل وشمل سباق التسلح حقول الأسلحة البكتيرية والجرثومية والكيميائية. وهكذا أصبح عالمنا اليوم ترسانة تدميرية.

نزع السلاح. وإلى جانب سباق التسلح هنالك تيار مضاد يدعو إلى نزع السلاح والحد منه. فإن اتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية وإيقاف التجارب النووية، والحد من الأسلحة الاستراتيجية النووية تشكل انتصارات محدودة على الطريق الصواب.

الأحلاف وتناقص أهميتها. لقد سعت الولايات المتحدة والدول الإمبريالية الأخرى إلى ربط عدد كبير من دول العالم الثالث في شبكة من الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية والسياسية، وكان الغرض من هذه الاجراءات الحفاظ على مصالح القوى الإمبريالية ضد التحديات الثورية من جانب شعوب دول العالم الثالث والضغوط الخارجية. وقد أفلحت الولايات المتحدة في تطويق الاتحاد السوڤياتي بأحزمة من الأحلاف (الأطلسي، حلف بغداد، حلف جنوب شرق آسيا). ولكن الأحلاف بدأت تفقد أهميتها وبالأخص أنها لم تعد حقيقة يمكن تبرير ضرورتها.

دور منظمة حلف شمال الأطلنطي في وقف الحظر السوڤياتي

يتركز الاهتمام الرئيسي لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (Nato) التي تضم الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وثلاث عشرة دولة أوروبية من بينها بعض

الدول البعيدة إلى حد ما عن المحيط الأطلنطي مثل اليونان وتركيا، في النفوذ العسكري لأعضائها، أي إدارة دفة القوة. وحينما أنشئت عام ١٩٤٨، كانت مهمتها الرئيسية هي تنسيق القوات المسلحة لأعضائها لدرء خطر أي هجوم سوفيتي محتمل على أوروبا الغربية، سواء على هيئة غزو عسكري، أو تصعيد لمنازعات الحدود، أو ثورات دولية مدعمة من قبل الاتحاد السوڤياتي. وكان جوهرها يكمن في تبادل نوع من الالتزامات والتعهدات العسكرية. فقد تعهدت الولايات المتحدة باستخدام أسلحتها النووية (التي كانت ما تزال حكراً عليها) لحماية حلفائها الأروبيين، كما تعهد هؤلاء الحلفاء بتجهيز عدد كبير من القوى البشرية، وجزء من المعدات التقليدية، وتوفير أراض للقواعد، وتقديم التسهيلات من أجل جهود الدفاع المشترك تحت قيادة مشتركة.

ومن الناحية العملية، كانت هذه القيادة المشتركة تستجيب لسياسات الولايات المتحدة التي ظلت تسيطر على الجزء الرئيسي من «السيف» النووي للحلف. ومع ذلك، فقد قدمت منظمة حلف شمال الأطلنطي في نفس الوقت إطاراً سياسياً وقانونياً لإعادة تسليح ألمانيا الغربية. وفي أواخر الخمسينات من القرن الماضي، أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية تساهم بأكبر نصيب فردي في «درع» المنظمة من القوات البرية المسلحة تسليحاً تقليدياً. كما ساهمت بريطانيا بنصيب أقل - ولكن ملموس - في كل من «السيف» و«الدرع»، بينما سحبت فرنسا تدريجياً تعاونها مع المنظمة إلى درجة اضطرت معها المنظمة عام ١٩٦٨ إلى نقل قواتها ومنشآتها من أراضي فرنسا، ونقل القيادة من باريس إلى مدينة صغيرة قرب بروكسل في بلجيكا.

لم يحدث طوال سنوات وجود المنظمة منذ عام ١٩٤٨ وحتى سقوط الاتحاد السوڤياتي أن سقطت دولة أوروبية تحت الحكم الشيوعي، أو كانت ضحية لهجوم شيوعي واسع النطاق، أو ثورة داخلية مدعمة من قبل الشيوعيين.

وعلى أية حال، فإن احتمال حدوث هجوم سوڤييتي مباشر على أوروبا

الغربية قد أصبح مستبعداً منذ أواخر الستينات. فمنذ وصول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى القدرة على أحداث أضرار لا تحتمل بأحدهما الآخر، بدا مستبعداً أن يختار أي منهما طريقاً يؤدي إلى انتحار قومي، وتضاءلت درجة تصديق تهديداتهما وتعهداتهما باستخدام الوسائل النووية. وفي الواقع أنه بعد الأزمة الكوبية عام ١٩٦٢، أصبح الأعضاء الأوروبيون في منظمة حلف شمال الأطلنطي أقل تخوفاً من التهديدات السوفياتية. هذا، وإن أدى الاحتلال السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧ إلى هز وجهة نظرهم، ولكنه لم يؤد إلى دحضها، حيث ظلوا يعتمدون على الحماية النووية للولايات المتحدة ـ ولكنهم توقعوا أن تعتمد هذه الحماية على المصلحة الخاصة لأمريكا أكثر من اعتمادها على الالتزام المعنوي المجرد تجاه تحالف منظمة حلف شمال الأطلنطي في حد ذاته.

خامساً ـ الجهود نحو توحيد أوروبا الغربية:

١ ـ مجموعة السوق الأوروبية المشتركة

شهدت الأعوام من ١٩٤٦ حتى ١٩٤٩ تكوين نواة الأفكار الأساسية لتوحيد أوروبا، والتي أثرت على سياسة أوروبا للعشرين سنة التالية. ففي خطاب شهير في سبتمبر ١٩٤٦ في زيورخ، اقترح سير ونستون تشرشل «علاجاً» لأمراض أوروبا، قائلاً إنه: «إذا تم تعاطيه بوجه عام وبطريقة تلقائية، فإنه سيجعل أوروبا كلها أو معظمها خلال سنوات قليلة حرة وسعيدة شأنها شأن سويسرا اليوم». وفي رأي تشرشل أن «طبيعة هذا العلاج النابع من سياسة الدولة واضحة بحيث يجب علينا أن نقيم شكلاً من أشكال الولايات المتحدة الأوروبية». . . كما أن وسيلته لتحقيق ذلك كانت جد واضحة حيث قال: «إن العملية بسيطة، وكل ما هو مطلوب هو عزم مئات الملايين من الرجال والنساء. . .».

إن دول أوروبا الغربية لم تستعد قوتها خلال العشرين عاماً التي تلت الحرب العالمية الثانية سواء مجتمعة أو منفردة، فقد فقدت معظم ما تبقى من

مستعمراتها، ولكنها وجدت نفسها أكثراً ازدهاراً، ولم تبد شعوبها ميلاً كبيراً نحو بذل أية تضحيات مستمرة من أجل سعي جديد وراء الإمبراطورية أو القوة، سواء تحت إشراف قومي أو أوروبي.

ومع ذلك، فقد ساعد على ذلك نشأة عدد من المؤسسات الأوروبية الجديدة التي أثبتت قدرتها، وارتباط المؤسسات الأوروبية كلها في البداية بتحقيق أهداف أكثر طموحاً مما أنجزته بالفعل، منذ البداية، كانت النية لدى كل من هذه المؤسسات الأوروبية أن تكون مؤسسات انتقالية، فقد كان القصد من كل مؤسسة جديدة هو خلق احتياجات جديدة من أجل إيجاد تكامل أكثر، ومواقف سياسية جديدة، ومصالح وعادات من شأنها أن تيسر الخطوات المقبلة نحو هذا التكامل المنشود. وكان أمل «الأوروبيين» من بين رجال الدولة في أوروبا الغربية أن يصبح هذا التكامل في النهاية أحد الأهداف العامة، متشابهاً في ذلك مع فكرة الدولة القومية، اتحادية كانت أم بمفردها. كما كان هناك أمل في أن يشمل هذا التكامل في النهاية كل أوروبا غير الشيوعية، بل وربما يجتذب في الوقت المناسب بعض دول أوروبا الشرقية التي كان يحكمها الشيوعيون في ذلك الوقت بعيداً عن الكتلة السوفياتية، وكذلك في غرب أوروبا.

بدأت الجهود الرئيسية نحو التكامل الأوروبي بمعاهدة دانكيرك (مارس ١٩٤٧) بين فرنسا وبريطانيا، وكانت معاهدة تحالف ومساعدة متبادلة ضد أي تجدد محتمل لعدوان ألماني، ولكنها تضمنت أيضاً تعهداً بالتعاون المتبادل في مجال المصالح العامة المتعلقة بالرخاء والأمن الاقتصادي للدولتين. وقد تلا ذلك أول اعلان عن مشروع مارشال من يونيو ١٩٤٧، ثم تكوين لجنة للتعاون الاقتصادي الأوروبي من بريطانيا وفرنسا وأربع عشرة دولة أوروبية أخرى في يوليو ١٩٤٧، وتوقيع ميثاق التعاون الاقتصادي الأوروبي في أبريل ١٩٤٨.

وفي نفس الوقت، انزعجت الحكومات الغربية من تكوين هيئة شيوعية دولية في سبتمبر ١٩٤٧ وهي «الكومينفورم» من الأحزاب الشيوعية في الاتحاد

السوفياتي ودول أوروبا الشرقية الشيوعية. وتلا ذلك في ديسمبر ١٩٤٧ اعلان «حكومة ديمقراطية مؤقتة لليونان الحرة» بقيادة شيوعيين (وانتهت بعد ذلك بالفشل). وفي فبراير ١٩٤٨، وقع انقلاب شيوعي في تشيكوسلوفاكيا فرض سيطرة شيوعية محكمة عليها. وكان أحد أشكال رد الفعل لهذه الأحداث من قبل الغرب هو توقيع اتفاقيتين عسكريتين: معاهدة بروكسل، وهي تحالف عسكري تم توقيعة في مارس ١٩٤٨ من بريطانيا وفرنسا ودول «البنيلوكي» (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج)، وهو ما عرف في البداية باسم «الاتحاد الأوروبي الغربي» (weu)، ومعاهدة شمال الأطلنطي التي وقعت في أبريل ١٩٤٩ والتي تولدت عنها منظمة حلف شمال الأطلنطي.

٢ ـ الخطوات نحو الاتحاد الأوروبي:

تم في مايو ١٩٤٩ التوقيع على النظام الأساسي للمجلس الأوروبي (C.E) وينص على تكوين جمعية استشارية تكون اجتماعاتها علنية (ما سمي، بالبرلمان الأوروبي، في استراسبورج)، ولجنة وزارية تكون اجتماعاتها مغلقة. وتتكون الجمعية الإستشارية من ممثلين تنتخبهم البرلمانات الوطنية، أو يتم تعيينهم بواسطة حكومات الدول الأعضاء، ولكنهم يدلون بأصواتهم كأفراد، وكان المقصود من ذلك هو أن تكون هذه الجمعية منبراً للرأي العام الأوروبي الذي كان ينتظر منه أن يساهم في التكوين والقيادة، ولكن سلطاته كانت تقتصر على إصدار التوصيات (بأغلبية الأصوات) للجنة الوزارية التي لم تكن بدورها تفعل شيئاً سوى إصدار التوصيات (ولكن بشرط إجماع الوزراء أو من ينوب عنهم وكانوا يتصرفون في كل حالة طبقاً لتعليمات حكوماتهم) للحكومات الأعضاء التي كانت لها وحدها سلطة القيام بأي إجراء. وهكذا فإن الرأي العام «الأوروبي» كان يقترح فقط، ولكن كل دولة هي التي كان لها حق التصرف.

وفي عام ١٩٥٠، أنشىء اتحاد المدفوعات الأوروبي (E.P.U) داخل إطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، وذلك لتسهيل التجارة والمعاملات المالية

المتعددة الأطراف داخل المنطقة التجارية في أوروبا الغربية ومنطقة الاسترليني.

وفي ربيع عام ١٩٥٠، تم الشروع في تنفيذ خطة شومان (نسبة إلى روبير شومان وزير خارجية فرنسا آنذاك) لتجميع الرقابة على كل إنتاج فرنسا وألمانيا من الفحم والصلب في سوق مشتركة تكون تابعة لهيئة عليا ذات سلطات تنفيذية، قائمة على النقل الاختياري لسيادة الدول المشتركة، وكان الباب مفتوحاً أمام الدول الأوروبية الأخرى للاشتراك في هذه المنظمة الجديدة. وكان مقرراً أن تكون الهيئة العليا مسؤولة أمام جمعية برلمانية. وكانت هناك محكمة عدل تختص بالمسائل القانونية، ومجلس وزراء يمثل الحكومات القومية وطبقاً لمجال اختصاصها، كانت المنظمة الجديدة منظمة فوق قومية أي أنها تتخطى سلطات صنع القرار التابعة للحكومات القومية للدول الأعضاء. وكان الهدف السياسي الفوري وراء إنشاء هذه المنظمة هو رغبة فرنسا في أن تؤمن نفسها ضد أي بعث ممكن للقومية والعسكرية الألمانية خلال فترة إعادة تسليح ألمانيا، وهي خطة بدأ التفكير فيها منذ إنشاء منظمة حلف شمال الأطلنطي، وبرزت أهميتها تحت وطأة الحرب الكورية. وأكثر من ذلك، فإن «شومان» قد وصف خطته في مايو ١٩٥٠ بأنها «خطوة أولى نحو الاتحاد الأوروبي». وفي أغسطس أعرب عن ثقته في أن هذه الخطة «ستقودنا بسرعة نحو توحيد أوروبا اقتصادياً وسياسياً توحيداً كاملاً». وفي أبريل ١٩٥١، تم توقيع ست دول (فرنسا، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وإيطاليا، ودول البنيلوكسي الثلاثة) على المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الأوروبية للفحم والصلب .E.C.S.C ثم تم تصديق هذه الدول عليها، وأصبحت نافذة المفعول في يوليو ١٩٥٢.

٣ - المؤسسات الوظيفية الأوروبية

وإذا كانت جهود الاتحاد الأوروبي قد توقفت عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤، فإن المؤسسات الوظيفية الأوروبية على الأقل قد أحرزت بعض التقدم. ففي عام ١٩٥٣، خرج إلى حيز الوجود كل من الوكالة الأوروبية الإنتاجية ومجلس

التعاون الجمركي والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل والمجلس الأوروبي النووي وفي عام ١٩٥٥ عقد المؤتمر الأوروبي للطيران المدني.

وفي محاولة لتعويض الاخفاق الذي حل بجهود التوحيد العسكري والسياسي لأوروبا، تم بذل جهود هامة لدفع الوحدة الأوروبية قدما في المسائل الاقتصادية، بين الدول الست على الأقل. ففي مارس ١٩٥٧، وقع وزراء خارجية الدول الست اتفاقية روما الخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية (E.E.C.) وإقامة سوق أوروبية مشتركة تدريجياً تؤدي في النهاية إلى حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وذلك خطوة بخطوة في مدة تتراوح بين ١٢ و١٥ عاماً. وفي نفس الوقت، تم التوقيع على اتفاقية أخرى بين الدول الست تتعلق بإنشاء مجموعة الطاقة الأوروبية النووية (Euratom)، وهي ذات آثار أبعد من المجلس الأوروبي للبحث النووي. وسرعان ما تم التصديق على الاتفاقيتين، وخرجتا إلى حيز الوجود في أول يناير ١٩٥٨. وبحلول عام ١٩٦٧، كانت السوق المشتركة ـ من الناحية القانونية ـ قد أحرزت تقدما أسرع من الجدول الزمني الأصلي: فقد تم الغاء أربعة أخماس الرسوم الجمركية بين الدول الست بالنسبة للسلع المصنعة، كما تم التوصل إلى اتفاقيات ذات أبعاد هامة بالنسبة للمنتجات الزراعية.

إن طبيعة وحدود هذا النجاح جديرة بالملاحظة، فقد أصبحت الحكومات والشعوب الأوروبية لأول مرة في التاريخ تنظر إلى الحرب داخل أوروبا الغربية على أنها غير شرعية بل وغير محتملة، وغير جديرة بالاعداد لها بطريقة رئيسية. وبهذا المعنى، فإن أوروبا الغربية قد أصبحت مجتمع أمن. ورغم ذلك، فيمكن أن تتعرض للتهديد من الخارج، ولكن سكانها لا يشعرون بالتهديد داخلها من قبل أي جيران في أوروبا الغربية.

وفي نفس الوقت، فقد ظلت أوروبا الغربية متعددة من الناحية السياسية. فكل دولها تحتفظ بكل سيادتها تقريباً فيما يتعلق بالمسائل السياسية والعسكرية،

وهي حقيقة ظهرت واضحة على يد الرئيس ديجول عام ١٩٦٣ حينما اعترض على محاولة بريطانيا الانضمام للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك حينما رفض في عام ١٩٦٥ أن يسمح بتخطى فرنسا في التصويت على المسائل الهامة داخل المجموعة، ثم مرة ثالثة حينما تحرك لتأخير جهود بريطانيا من جديد للانضمام للمجموعة الأوروبية عام ١٩٦٧.

سادساً ـ استراتيجية الولايات المتحدة في ظل الثنائية القطبية.

مرت الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بعدة أطوار:

أ ـ استراتيجية الحصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٣:

إن مضمون استراتيجية الحصر من الناحية العسكرية هو أن تطوق الولايات المتحدة مجال الوجود السوفياتي الذي انتشر باتجاه شرق أوروبا وبعض مناطق الشرق الأقصى. وإذا تمعنا بمفهوم الحصر بدقة فإنه مفهوم نسبي ولا يمكن أن يكون بأية حال مفهوم مطلق. إنما الحصر الجغرافي حقيقة يمكن تحديدها. لذلك نجد الولايات المتحدة تعرب عن رفضها لأي تعديل على خريطة توزيع القوة ـ كما كانت عليه بعد الحرب الثانية ـ وأعلمت الاتحاد السوفياتي أنها لن تتقبل توسيع الوجود السوفياتي في العالم.

ولقد ارتبط مفهوم الحصر مع الأوضاع الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية. فمن جهة خرجت الدول الأوروبية ضعيفة ومدمرة اقتصادياً وهشة النفوذ في السياسة الدولية. في حين تربع الاتحاد السوفياتي على مرتبة القوة العظمى يترأس النظام التوتاليتاري. كما برزت الولايات المتحدة قوة عظمى تترأس النظام الرأسمالي الإمبريالي.

كشفت استراتيجية الحصر:

١ ـ إن الولايات المتحدة اعتمدت الحرب الشاملة بوجه التعرض السوفياتي لدول أوروبا الغربية أو للولايات المتحدة. وحجة ذلك أن السوفييت لن

يتعرضوا لهذه الأهداف إلا بالصيغة الهجومية الشاملة.

٢ ـ بما أن الولايات المتحدة أحرزت لنفسها احتكار الأسلحة النووية فسوف يمتنع السوفيت عن دفع الولايات المتحدة إلى تبني خيار الهجوم بهذه الأسلحة.

٣ ـ إن توزيع القدرات يجب أن يكون على أساس أن الاتحاد السوڤياتي لا يفكر في التعرض للمصالح الأمريكية عسكرياً إلا بعد أن يصبح هو الآخر قوة نووية من جهة. ومن جهة أخرى، إن اتخاذ القوة الجوية دعامة للقدرات العسكرية الأمريكية أكثر توفيراً من توزيع القدرات على قوات برية هائلة وقوة بحرية ضخمة.

وطالما أن الأوضاع العالمية كانت لصالح الولايات المتحدة فلم تتبدل استراتيجية الحصر ولم تتعرض للاختبار. بيد أن متغيرات السياسة الدولية انحرفت لصالح الاتحاد السوڤياتي نسبياً في عدة أمور:

١ ـ عجز الدول الأوروبية عن تحويل اقتصادها إلى اقتصاد سلم بالسرعة والمستوى المطلوبين.

٢ ـ إن الخلافات الوطنية بين فرنسا وبريطانيا وبين فرنسا وألمانيا أرجأت العمل بنظام عسكري أوروبي، فكان حلف الأطلسي بديلاً لذلك.

٣ ـ احتفاظ الاتحاد السوڤياتي بقواته التقليدية الضخمة.

٤ ـ بلوغه القدرة النووية في أواخر عام ١٩٤٩.

٥ ـ الثورة الصينية.

٦ ـ تفكك الإمبراطوريتان البريطانية والفرنسية ونشاط حركات التحرر.

وهكذا تضافرت تطورات عديدة على استخراج استراتيجية الاتحاد السوڤياتي بأسلوب غير مباشر أي عكس ما كانت تتوقعه الولايات المتحدة. وكانت الحرب الكورية الاختبار الجاد لاستراتيجية الحصر. فقد وفرت الحرب الكورية ظروفاً للصين دون خشية من الأسلحة النووية الأمريكية، كما مكنت

الاتحاد السوفياتي من مناصرة كوريا الشمالية رغم تزعم الولايات المتحدة الدفاع عن كوريا الجنوبية بإرسال قوات باسم الأمم المتحدة. وهكذا فقد تقيدت حرية الولايات المتحدة في استخدام سلاحها النووي، وبالتالي أحبطت استراتيجية الحصر.

ب ـ استراتيجية الرد الشامل التلقائي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨:

لقد وضعت الحرب الكورية خاتمة استراتيجية الحصر كما أنها أربكت السياسة الأمريكية العسكرية. إذ أثير السؤال حينئذ أين ستحدث المجابهة غير المباشرة وكيف ستكون؟ كما تحسست واشنطن بضرورة إعادة الثقة إلى السياسة الأمريكية. من هنا عدلت استراتيجية الردع الأمريكي. فعلى مستوى الحرب الكورية حذرت واشنطن بلسان وزير خارجيتها جون فوستر دالاس بأن الرد الأمريكي سوف لن يقتصر على كوريا فحسب، بل ستختار الولايات المتحدة مناطق أخرى للرد على التعرض السوفياتي. وقد عزز نيكسون (نائب الرئيس) هذا المنطلق بتصريحه بأن الولايات المتحدة «ستعتمد على قوى انتقامية كثيفة ومتحركة». وكانت هذه التصريحات فاتحة استراتيجية المنهاج الجديد. ومن خصائصه:

١ ـ تخفيض النفقات العسكرية، أي العدول عن سياسة ترومان.
٢ ـ لقد كان يظن في عهد ترومان أن أوروبا أهم مسرح عسكري. أما بعد ذلك فقد تعزز دور الإسهام الأوروبي في الدفاع عن غرب أوروبا.
٣ ـ التشديد على القوة الجوية الاستراتيجية للحد من القوة التقليدية السوفياتية الجبارة.

لم تؤول استراتيجية الرد الشامل إلى مآربها على الرغم من أن الولايات المتحدة فجرت قنبلتها الهيدروجينية في آذار ١٩٥٣، لأنه ليس منطقياً أن تهب الولايات المتحدة لتهجم على السوفييت بصورة مباشرة شاملة وتلقائية كعقاب على تعرضهم لمناطق معينة في العالم. إذ أن أمراً كهذا يعني الانتحار وانتهاء

المدنية. ثم إن تفسير عزم الولايات المتحدة على الرد على تعرض السوفييت لم يكن واضحاً. فهل كانت واشنطن تقصد من أن موسكو أو أهداف أخرى ستتعرض لهجوم أمريكي في حالة تعرض السوفييت لمناطق خارج الولايات المتحدة؟ فإذا كان الأمر كذلك، فإن استراتيجية الرد الشامل عانت من عدم المصداقية. كما انتقدت استراتيجية الرد الشامل لأنها كانت عاملاً مساعداً على اضطراب الاستقرار في توازن الرعب المتبادل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. فمن جهة ليس منطقياً أن تظن واشنطن أنها كانت قادرة على تدمير موسكو دون أن تدمر هي بضربة معاكسة سوفيتية.

وكما كان الحال بشأن استراتيجية الحصر، فقد اختبرت استراتيجية الرد الشامل. وكان أول اختبار لها في الحرب الفيتنامية. فقد أخفقت في تحقيق أغراضها. فمن جهة لم تردع السوفييت والصينين من تقديم المساعدة إلى طرف ضد طرف تناصره الولايات المتحدة. ثانياً: أنها لم تدخل الثقة إلى صفوف حلف الأطلسي الذي تبددت قناعته بأن الولايات المتحدة سترد على أي تعرض سوفياتي بقوتها النووية تلقائياً.

جـ ـ الحرب النووية المحدودة:

لقد وردت الإشارة الرسمية إلى احتمال خوض حرب نووية محدودة في عهد كينيدي عندما كتب وزير خارجية أمريكا «بأن العلم وتطور الهندسة الحربية يكشفان عن إمكانية تغيير طبيعة الأسلحة النووية. فمن الواضح الآن أن استخدامها لا يعني بالضرورة إلحاق تدمير ومضار جسيمة بالإنسانية». ومن المفيد أن نتطرق إلى خصائص الحرب النووية المحدودة وإلى جوانبها الإيجابية والسلبية.

١ ـ إن الحرب النووية المحدودة فرض يأخذ به كتاب الاستراتيجية، وقد كثر مشايعوه لأن أساليب خوضها أصبحت أكثر دقة وقيوداً.

٢ ـ ويراد من الحرب النووية المحدودة تعطيل ضرورة اللجوء إلى هذه القدرة.

٣ ـ إن أغراض الحرب محدودة سياسياً وعسكرياً وجغرافياً ونفسياً.

٤ ـ إن الحرب النووية المحدودة هي وسيلة لإطالة الصراع.

يتقدم أنصار الحرب النووية المحدودة بجملة حجج لإسناد دعوتهم:

١ ـ إن التفوق السوڤياتي في مجال القوة التقليدية خلق فجوة بين الطرفين لا يمكن ردمها. فمن جهة، إن الولايات المتحدة غير قادرة على زيادة قوتها التقليدية بالمستوى المطلوب. كما أن دول حلف الأطلسي غير قادرة على تلبية المستلزمات الدفاعية في نطاق القوة التقليدية من جهة أخرى.

٢ ـ إن أكلاف الأسلحة النووية التعبوية أقل من النفقات المخصصة إلى القوات التقليدية. لذلك سيخفف عبء النفقات العسكرية بصورة عامة وستوجه إلى أنماط أخرى من الأسلحة.

٣ ـ إن قدرة الحرب النووية المحدودة تعزز القدرة الاستراتيجية الأمريكية بشكل عام. ففي حين عجزت تلك القوة عن ردع العمليات السوڤياتية في جنوب شرق آسيا، فإنها ستردعهم في أوروبا.

د ـ استراتيجية الرد المرن:

تشدد على تحسين القدرة الاستراتيجية النووية الأمريكية بحيث تتمكن من تسديد هجوم مضاد يشل الخصم بعد تعرضها لهجوم نووي مفاجىء. وإلى جانب ذلك تنادى بتشكيل قوات تقليدية برية وبحرية كي تصل إلى مناطق المجابهة بسرعة، وأن تحتفظ الولايات المتحدة بخيار نووي تعبوي واستراتيجي وقد رحبت دول حلف الأطلسي بهذه الأفكار.

ومن خلال تطورات برامج التسلح الأمريكي وسباق التسلح مع الاتحاد السوڤياتي استقرت الآراء الاستراتيجية حول مفهوم القدرة «التدميرية المؤمنَّة المتبادلة». ومضمونها أن يكون لكل من الطرفين قدرة على تسديد ضربة مضادة إلى الخصم الذي يشرع بالهجوم بضربة أولى يجلب عليه تدميراً شبه شامل على مستوى السكان والمراكز الصناعية. من هنا جاء التشديد على منظومة أسلحة

نووية تدميرية مضادة. ومن النتائج المترتبة على هذه الاستراتيجية تطوير منظومة أسلحة صاروخية دفاعية مضادة للصواريخ الغاية منها تخفيف الأضرار المتوقعة من هجوم أولي يشنه الخصم، وبذلك دخل السوفييت والأمريكيون في سباق تسلح على مستوى جديد. وعلى الرغم من تعاظم الترسانة النووية عند الطرفين إدراك المعنيون أن استراتيجية القدرة التدميرية استنزفت الطاقات الاقتصادية لكل منهما. كما أنها لم تعزز الاستقرار في توازن القوة بينهما. وبالتالي فإن الدعوة إلى الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية ترجمت في معاهدة SALT.

سابعاً ـ استراتيجية الاتحاد السوڤياتي في ظل الثنائية القطبية:

أ ـ مرحلة أولوية الأسلحة التقليدية (١٩٤٥ ـ ١٩٥٦):

إن النظرة الإيديولوجية للحرب ظلت مخيمة على الفكر الاستراتيجي السوڤيتي. فقد شدد السوڤييت على أن الأهمية الحاسمة للعناصر الرئيسة في الحرب هي الروح المعنوية للشعب وللقوات. وقد قلل السوڤييت من شأن الابتكارات الجديدة في الهندسة الحربية. ولعل كون الاتحاد السوڤياتي آنذاك متخلفاً عن الولايات المتحدة في مضمار الأسلحة النووية هو الذي قاد الستراتيجيين السوڤييت إلى هذا الموقف. من هنا أعطيت الأولوية إلى القوات التقليدية. فمن جهة كان لدى الاتحاد السوڤياتي قوات هائلة منتشرة في شرق أوروبا وكانت قد أفادت من تجربتها في الحرب الثانية. كما أن عجز القوات السوڤياتية عن إلحاق الدمار بالأراضي الأمريكية، أعطى لأوروبا الغربية أهمية قصوى في جدول الأهداف السوڤياتية.

في مثل هذه الأوضاع أصبحت مهمة القوات السوڤياتية الدفاع عن وجود الاتحاد السوڤياتي ودول شرق أوروبا في وجه التحدي الأمريكي. ولتحقيق هذه المهمة اعتمد الاستراتيجيون السوڤييت استراتيجية دفاعية، امتازت بثلاث خصائص:

١ ـ تعزيز قدرات القوات التقليدية البرية المتمركزة في أوروبا.

٢ ـ تمكين وسائل الدفاع الجوي لتخفيف حدة هجوم الخصم.

٣ ـ الإنفاق على دفاع إيجابي.

ولكن بما أنه ليس من مصلحة الاتحاد السوڤياتي أن يخوض حرباً جديدة بعد أن كان قد قدم الضحايا والخسائر المادية الجسيمة خلال الحرب العالمية الثانية، فقد ارتأى السوڤييت أن تقوم استراتيجيتهم على ردع المحاولات الغربية، بيد أن تحقيق الردع كان مهمة غير متيسرة بالمجابهة المباشرة مع الاتحاد السوڤياتي. لذلك كانت الساحة الأوروبية أنسب الساحات لردع الغرب. فكما هو معلوم أن الثقل العسكري السوڤياتي كان أعظم من القوات العسكرية الأوروبية.

ب ـ مرحلة القدرة الصاروخية (١٩٥٧ ـ ١٩٦٥):

امتازت هذه المرحلة باكتساب الاستراتيجية السوڤياتية للقدرات النووية وما يترتب عليها من آثار. ولكن السوڤييت لم ينتقصوا من شأن القوات التقليدية. بل حافظوا على مستواها ووظفوها في حلف وارسو، وتمكنت التجارب الصاروخية السوڤياتية من مباغته الولايات المتحدة وأربكتها. فلم تعد أمريكا مستثناة عن التدمير النووي حالها حال الاتحاد السوڤياتي. من هنا أصبح الاتحاد السوڤياتي قادراً على التوازن مع الولايات المتحدة من حيث القدرة التدميرية.

المهم في الأمر، هو التبدل في الفكر الاستراتيجي السوڤياتي. فلم تعد حتمية الحرب شرطاً ضرورياً في الصراع بين النظامين. فالحرب القادمة بينهما ستكون تدميرية لا تعرف معنى الفوز، لذلك أصبح من واجب الاتحاد السوڤياتي تجنب الخوض في حرب نووية. بعبارة أخرى تعزيز قدرته على الردع.

جـ ـ مرحلة التساوي ثم التفوق (١٩٦٥ ـ ١٩٧٥):

حرصت القيادة السوڤياتية الجديدة على تحقيق قدرة متساوية مع الولايات المتحدة في مضمار القوات الاستراتيجية النووية. وقد أدركت موسكو أن الولايات المتحدة متفوقة عليها في عدد الصواريخ العابرة للقارات، ومنظومة

التهديف، ومنظومة الإنذار المبكر، كما كانت الغواصات النووية الأمريكية متقدمة عدداً وعدة وهندسة على ما كان لدى السوڤييت.

فعلى مستوى الصواريخ العابرة للقارات تمكن الاتحاد السوڤياتي من اللحاق بالولايات المتحدة وتحقيق سبق عليها. وقد فسرت هذه السياسة العسكرية على أساس أن السوڤييت يرغبون في إعاقة المساعي الأمريكية في مجال تخفيف آثار الهجوم الأول. ثم إن السوڤييت كانوا يخشون من مضاعفات الخلافات مع الصين على موقفهم الاستراتيجي بالنسبة للغرب خاصة بعد سياسة التقارب الأمريكي الصيني التي اتبعها الرئيس نيكسون عام ١٩٧٢.

انتشار السلاح النووي ومخاطره

لقد احتكرت الولايات المتحدة القدرة العسكرية النووية حتى ١٩٤٩، وخلال تلك السنة أصبح الاتحاد السوڤياتي القوة النووية الحربية الثانية. وفي ١٩٥٣ انضمت بريطانيا إلى النادي النووي. ومنذ ذلك الوقت وعدد الأعضاء في تزايد. ففي ١٩٦٢ تمكنت فرنسا من الحصول على العضوية النووية وبعدها بعامين حذت الصين حذوها وفي ١٩٧٤ أجرت الهند تجربة نووية. ودخلت نادي الدول النووية وتبعتها باكستان.

ولعل من المفيد التمييز بين الدول من حيث القدرة النووية بصورة عامة، والقدرة العسكرية، فمن حيث القدرة النووية تتفاوت الدول في المستوى والطاقة الفعلية والمحتملة. وبعضها لديها القدرة النووية إلا أنها لا تملك السلاح النووي كالأرجنتين وإيران.

أما من حيث القدرة العسكرية النووية فمن المفيد تصنيف القوى إلى ثلاث مستويات:

أولاً : الدول المالكة بالفعل للأسلحة النوية.

ثانياً : الدول التي هي في مرحلة الانطلاق لامتلاك سلاح نووي.

ثالثاً : الدول التي في طريقها لامتلاك سلاح نووي.

وبدخول العالم عصر السلاح النووي، أصبح الغرض من امتلاك هذا السلاح هو مجرد التهديد باستخدامه دون التورط باستخدامه فعلاً. وقد ترتب على ذلك أن لا يقاتل الإنسان إلا إذا أدرك أن قتاله لن يؤدي إلى نهايته كلياً وفنائه، فالإنسان أدرك أن القتال بالسلاح النووي سيؤدي للفناء المتبادل للأطراف المتحاربة، وبالتالي كف عن اللجوء إلى الحرب النووية.

لقد اقتضت صورة القطبية الثنائية أن يسعى كل قطب إلى زيادة قوته في مواجهة القطب الآخر بمختلف الوسائل، والتي من بينها سعى كل قطب إلى تكتيل أو تجميع أكبر عدد ممكن من الدول الحليفة إلى جانبه في شكل عصبة أو كتلة، غير أنه بحكم ثنائية محاور القوة اتسمت الصورة الجديدة بالثبات والجمود.

فقد أصبحت كل من الكتلتين الغربية والشرقية ممثلتين في حلفين هما حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة، وحلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفييتي. ويمكن القول بأن قيام كل من كتلتي الأطلسي ووارسو كان إيذاناً بانقسام أوروبا إلى منطقتي نفوذ دائم تابعتين لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ومن ثم فقد أصبح على كل منهما تجنب المساس بالدائرة الثابتة لنفوذ الآخر.

وهكذا لم يعد أمام القطبين للتوسع ومد نفوذهما سوى العالم الثالث بحكم كونه منطقة فراغ، الأمر الذي جعل هذه المنطقة مسرحاً للتنافس العالمي بين القطبين لتحقيق زعامة عالمية.

وفي إطار سعي كل من القطبين للزعامة، لجأ كل قطب منهما للتحالف مع بعض دول العالم الثالث. ولعل من أبرز مناطق العالم الثالث التي احتدم فيها الصراع بين القطبين كانت منطقة الشرق الأوسط، التي تعود الرغبة في السيطرة عليه إلى النسق المتعدد القطبية، أي دول الاستعمار الأوروبي القديم، ولكن مع

ذهاب نفوذ هذه الدول مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ومع ضياع قدرتها بالحفاظ على مستعمراتها، ظهرت أطماع القوتين القطبيتين في السيطرة عليه، ولعل أهم ما يبيّن أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصراع بين القطبين ما قاله وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر: «أن أي صراع في الشرق الأوسط سوف يتخذ صفة المواجهة بين الدولتين العظيمتين»[1].

ثامناً ـ العلاقات الأميركية السوفياتية في الشرق الأوسط:

حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن للولايات المتحدة أي اهتمام حقيقي بمنطقة الشرق الأوسط، ذلك أنها انطلاقاً من مبدأ العزلة ـ مونرو ـ رفضت التدخل في الصراع الدولي في المنطقة، وكان كل همها محصوراً بعمليات تبشيرية، ويؤيد ذلك أن الولايات المتحدة لم تهتم لشق قناة السويس، فقد رفض الأميركيون عرض ديلسبس شراء أسهم القناة. وكذلك شراء جزيرة قبرص من تركيا عام ١٨٣٦.

وفي بداية القرن العشرين ومع اكتشاف البترول بكميات إنتاجية في إيران بدأ الاهتمام الأميركي بالمصالح الاقتصادية في المنطقة، بل ازداد هذا الاهتمام بنهاية الحرب العالمية الأولى عندما منح الرئيس ولسون في نقاطه الأربع عشرة حق شعوب المنطقة بتقرير مصيرها ومن هنا كانت لجنة كنج كراين الأميركية لتقصي الوضع في المنطقة، وكذلك يظهر اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة عندما طالبت بسياسة الباب المفتوح وكانت تقصد بذلك الحصول على حقها في امتيازات التنقيب عن النفط في المنطقة وبالفعل فقد حصلت الشركات الأميركية

---

(١) في مؤتمر صحفي عقده في ١٨ حزيران يونيو ١٩٧٤. ومن المراجع المهمة حول هذا الموضوع، راجع د. محمد طه بدوي المدخل إلى علم العلاقات الدولية ـ المكتب المصري الحديث ـ الاسكندرية ١٩٧٧ وكذلك ارجع إلى ـ إسماعيل صبري مقلد: قضايا دولية معاصرة ـ مؤسسة الصباح، الكويت ١٩٨٠ ـ وكذلك الاستراتيجية والسياسة الدولية ـ مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٥.

مع الشركات البريطانية على هذه الامتيازات، وبدأ التدخل الأميركي في المنطقة جلياً عندما افتتحت الولايات المتحدة أول سفارة لها في شبه الجزيرة العربية في الرياض عام ١٩٤١ .

وأمام ازدياد النفوذ السوفياتي في إيران وتركيا بعد الحرب العالمية الثانية جاء مبدأ ترومان لتقديم المساعدات لهذه الدول لكي يبعد عنها تهديد الشبح السوفياتي .

وخلال عام ١٩٤٨ شعرت الولايات المتحدة الأميركية بتراجع نفوذ الاستعمار التقليدي البريطاني والفرنسي في العالم، فبدأت تتبع سياسة للحلول مكانه وتدعيم نفوذها في المنطقة وقد تجلى ذلك بإنشاء الأسطول السادس الذي أكد الوجود الأميركي في البحر المتوسط، كما سعت لضم تركيا واليونان ـ الدولتان اللتان تتمتعان بموقع استراتيجي مهم ـ إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥١ .

لكي نستطيع أن نتبين أهمية الصراع الأميركي السوفياتي على منطقة الشرق الأوسط لا بد من دراسة المصالح والأهداف لكل طرف على حدة وخاصة فيما يتعلق بالنواحي الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي ستدرس تحت العناوين التالية :

١ ـ المصالح والأهداف الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.
٢ ـ المصالح والأهداف الاستراتيجية السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط.
٣ ـ المصالح والأهداف الاقتصادية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.
٤ ـ المصالح والأهداف الاقتصادية السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط.
٥ ـ المصالح والأهداف السياسية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.
٦ ـ المصالح والأهداف السياسية السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط.

١ ـ المصالح والأهداف الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط:

عملت السياسة الأميركية في مرحلة الصراع بين القطبين على أن تميل كفة الصراع إلى جانبها وذلك من خلال تدعيم وجودها العسكري وبتعزيز قواعدها

العسكرية في تركيا أو في السعودية أو في الامارات العربية أو في الصومال، وكذلك في محاولة إقامة خطوط دفاعية أميركية متقدمة في المناطق المتاخمة للاتحاد السوڤياتي بحيث تستطيع الهجوم عليه عندما تدعو الحاجة ومن ناحية أخرى يكون مضطراً للدفاع عن نفسه دائماً.

ومن الأهداف الاستراتيجية الأميركية أيضاً دعم التفوق العسكري لإسرائيل باعتبارها منطقة نفوذ أميركية، ودفع دول المنطقة لعقد معاهدات دفاع مشترك مع أميركا ذلك كي تتمكن قواتها من التدخل في المنطقة في حال وجود أزمات دولية، كما حصل مثلاً عندما تدخلت الولايات المتحدة بعد الغزو العراقي للكويت.

هذا من ناحية تدعيم الوجود العسكري أما الهدف الاستراتيجي الثاني فهو محاصرة النفوذ السوڤياتي ومنعه من الانتشار، فقد أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على المضائق والممرات الملاحية لمنع الأسطول السوڤياتي من الخروج من البحر الأسود.

٢ ـ المصالح والأهداف الاستراتيجية السوڤياتية في منطقة الشرق الأوسط:

بحكم الجوار يشكل الشرق الأوسط منطقة مهمة للاستراتيجية السوڤياتية ذلك أن غالبية محاولات الغزو للاتحاد السوڤياتي عبر التاريخ كانت تتم عن طريق الشرق الأوسط لذلك نجد أن استراتيجية السوفييت قامت على أساس الوصول للمياه الدافئة، تلك المياه التي تتحكم فيها تركيا والبلاد العربية، لذلك عمدت الاستراتيجية السوڤياتية على تأمين وجود عسكري سوفييتي بعدما منعت الولايات المتحدة الأسطول السوڤياتي من الوصول للبحر المتوسط. وقد تمثل هذا التأمين في محاولة السوفييت بالابقاء على وجود عسكري دائم لهم في المناطق المحيطة بمنطقة الشرق الأوسط فحصلوا مثلاً على تسهيلات في المالديف وسيشيل وموريشيوس في المحيط الهندي، وكذلك على قواعد في اليمن وأثيوبيا، وسوريا وليبيا.

ومن الأهداف السوڤياتية في المنطقة، ابعاد النفوذ الغربي وفك الحزام الذي أوجدته الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة حول الاتحاد السوڤياتي أو على الأقل ضمان عدم إقامة قواعد معادية للسوفييت بالقرب من حدودهم.

لذلك نجد السوفييت يقومون بعمليات إحاطة كاملة لمنطقة الشرق الأوسط ومحاولة تطويقها عن طريق أحكام سيطرتهم على المناطق المجاورة في أفريقيا الشمالية والوسطى.

٣ ـ المصالح والأهداف الاقتصادية الأميركية في الشرق الأوسط:

وتتمثل بعنصرين مهمين ـ البترول والنقد.

البترول: أي أن تضمن الولايات المتحدة استمرار تدفق بترول الشرق الأوسط إليها وإلى حلفائها الأوروبيين والحيلولة دون وقوع البترول بأيدي معادية للأميركيين وما يترتب على ذلك من كوارث اقتصادية إذا علمنا أن ٨٠٪ من واردات اليابان البترولية هي من المنطقة.

النقد: استطاعت الولايات المتحدة استرداد الأرصدة النقدية التي يملكها العالم العربي عن طريق إعادة تدويرها، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة الأميركية، وتشجيع الصادرات الأميركية إلى المنطقة.

ونجد أن حوالي ثلثي العائدات البترولية للدول المصدرة للنفط ينفق على استيراد المواد والسلع والخدمات من الدول الرأسمالية إلى دول الشرق الأوسط، وهناك أهداف أخرى للمصالح الاقتصادية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط فبالإضافة إلى إعادة تدوير الأرصدة وبالإضافة إلى تشجيع الصادرات الأميركية والأوروبية إلى دول المنطقة، يلاحظ أن المعونات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية الدولية والتي تسيطر عليها الولايات المتحدة ـ البنك

الدولي مثلاً ـ تستخدم للضغط على الدول المقترضة بحيث تكون تلك المعونات مشترطة بشروط سياسية.

٤ ـ المصالح والأهداف الاقتصادية السوڤياتية في منطقة الشرق الأوسط:

وتتمثل أيضاً في البترول، أي أن الاتحاد السوڤياتي كان ينظر إلى هذا البترول ضمن سياسة تقوم على حرمانه عن الدول الأوروبية والأميركية، بمعنى أن أضعاف الدول الغربية لن يكون إلا بحرمانها من بترول المنطقة، كما أن الاتحاد السوڤياتي كان ينظر بقلق إلى إنتاجه البترولي غير الكافي لكل دول الكوميكون التي كانت تتزود بنسبة ٨٠٪ من بترولها من الاتحاد السوڤياتي، وإن امتناع الاتحاد السوڤياتي عن تأمين البترول لدول الكوميكون لسبب أو لآخر، سوف يدفع دول هذه المجموعة للتفتيش عنه والحصول عليه في مكان آخر وبالتالي يفرط عقد الكوميكون وتضيع هيبة السوفييت.

ومن الأهداف الاقتصادية السوفياتية فتح أسواق جديدة للسوفييت وخاصة في البلدان المنتجة للنفط مما يسهل لهم الحصول على العملة الصعبة. وقد يكون من المناسب أيضاً ربط النظم الاقتصادية الحرة بالمنطقة بالنظام الاقتصادي الاشتراكي الموجه.

٥ ـ المصالح والأهداف السياسية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط:

تتمثل الأهداف الأميركية باستقطاب دول المنطقة حول الولايات المتحدة لدعم النفوذ الأميركي واضعاف النفوذ السوڤياتي، ويكون ذلك بدعم الأنظمة التي هي على علاقة جيدة بالولايات المتحدة واستخدام نجاح هذه الأنظمة كأداة ضغط على الأنظمة الاشتراكية الموجهة.

ولن يكون ذلك ناجحاً إلا بضمان أمن إسرائيل، ليس لأنها تمثل فقط حماية للمصالح الأميركية في المنطقة بل بسبب نجاح جماعات الضغط الصهيوني داخل أميركا في السيطرة على وسائل الاعلام الأميركية واقناعها

بالتالي الشعب الأميركي بأن هناك التزاماً أدبياً على الأميركيين للدفاع عن أمن إسرائيل.

والمصالح السياسية الأميركية أيضاً في المنطقة تفرض قيام استقرار سياسي لمنع التدخل السوفياتي في المنطقة، وتسوية النزاعات الإقليمية بطريقة تبرز أهمية الدور الأميركي في هذه التسوية وإبعاد الدور السوفياتي عن المشاركة فيها.

٦ ـ المصالح والأهداف السياسية السوفياتية في الشرق الأوسط:

عملت السياسة السوفياتية على المشاركة في الأحداث السياسية في المنطقة لعدم تمكين الغرب من التفرد بقراراته، وسعت لذلك بتقديم الدعم السياسي والعسكري للأنظمة الموالية لها، كما عملت على دعم حركات التحرر الوطني والعمل على خلق محاور سياسية مناوئة للولايات المتحدة، وكذلك العمل على منع قيام أي تجمع إقليمي يشكل قوة على حدوده، فقديماً عملت روسيا على ضرب الدولة العثمانية القوية على حدودها، وحديثاً عمل الاتحاد السوفياتي على ضرب جامعة الدول العربية باعتبارها أداة في يد بريطانيا وبعد ذلك في يد الولايات المتحدة[١].

تاسعاً ـ العلاقات الدولية والتحالفات في ثنائية القطبية:

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حتى بدأت الخلافات بين قطبي العالم في الظهور وخاصة بعد زوال الخطر المشترك الذي كان يهددهما خلال الحرب وهو النازية والفاشية في أوروبا.

وجدت الولايات المتحدة أن الجيوش السوفياتية قد أصبحت مهيمنة على معظم مناطق أوروبا الشرقية، كذلك عمل السوفييت على إقامة نظم حكم

---

(١) د. ممدوح محمود مصطفى منصور ـ الصراع الأميركي السوفييتي في الشرق الأوسط ـ مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٦ ـ ص ٧٦ ـ ١٠٢.

شيوعية موالية لهم في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وألبانيا، كما بدأوا يتطلعون إلى بسط نفوذهم على تركياواليونان، فضلاً عن تباطئهم بسحب قواتهم من إيران.

كما انتشرت الأفكار الشيوعية في أوروبا الغربية بعد أن ترددت الأوضاع الاقتصادية فيها، وأخذت شعبية الأحزاب الشيوعية في التزايد، مما يدل على تزايد التهديد الشيوعي لأوروبا الغربية.

لم تستطع أنظمة الحكم في أوروبا الغربية التصدي للمد الشيوعي، فاعتبرت الولايات المتحدة أن الوقت قد حان للتخلي عن عزلتها التقليدية لتتولى مسؤولية الدفاع عن العالم الغربي في مواجهة التطلعات السوڤياتية.

اتبعت الولايات المتحدة لتحقيق هدفها سياسة الاحتواء التي استهدفت حصر المد الشيوعي داخل مناطق نفوذه وأحكام الخناق حوله بهدف منع انتشاره إلى مناطق أخرى. ومن أبرز ملامح سياسة الاحتواء قيام الأحلاف وتطويق السوفييت بها.

أهمية حلف شمال الأطلسي في ظل الثنائية القطبية

يعتبر الحلقة الأولى في سلسلة المحالفات التي أقامتها الولايات المتحدة خلال تطبيقها سياسة الاحتواء، إذ أدت سياسة الاتحاد السوڤياتي لتكوين منطقة شيوعية عالمية إلى تزايد مخاوف الدول الأوروبية الغربية مما دفعها لابرام إتفاقية بروكسيل عام ١٩٤٨ والذي يعتبر النواة الأولى لحلف شمال الأطلسي فقد تعهدت الدول الأوروبية الخمس وهي بلجيكا هولندا ولوكسمبورغ بالإضافة إلى فرنسا وبريطانيا بتقديم المساعدة المتبادلة في حال تعرض إحداها للخطر العسكري.

رحبت الولايات المتحدة بهذه الإتفاقية ثم دخلت بمفاوضات مع دول ميثاق بروكسيل مما أسفر عن التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلسي، التي وقع عليها اثنتا عشرة دولة مؤسسة هي دول ميثاق بروكسل الخمس وبالإضافة

إليها الولايات المتحدة الأميركية وكندا والدانمارك وايسلندا والنروج والبرتغال وإيطاليا ـ وانضمت تركيا واليونان عام ١٩٥٢ ثم ألمانيا الغربية عام ١٩٥٥ وأخيراً إسبانيا عام ١٩٨٢ ليصبح عدد أعضاء الحلف ست عشرة دولة.

ظهرت أولى النتائج التي حققها حلف شمال الأطلسي بتراجع الاتحاد السوڤياتي عن حصاره لبرلين الغربية، وهذا ما يؤكد العنصر الرادع للحلف. كما أن فعالية الحلف تبدو ظاهرة في أن السوفييت لم يحققوا أية مكاسب إقليمية في أوروبا بعد اعلان الحلف.

ويكتسب حلف شمال الأطلسي أهميته بالنسبة للولايات المتحدة في أنه يمثل إضافة هائلة لقوة المعسكر الذي تتزعمه، إذ أن دول أوروبا الغربية من شأنها أن تمثل خط دفاع أول للولايات المتحدة في مواجهة التهديدات السوڤياتية، فضلاً عن أن سقوط أوروبا الغربية في يد الشيوعيين من شأنه أن يقلب ميزان القوى لصالح الاتحاد السوڤياتي.

إن مجرد توقيع التحالف بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية يؤكد أن الأخيرة هي الدائرة الحيوية للنفوذ الأميركي خارج الولايات المتحدة وبالتالي فإن أي مساس بها سيؤدي إلى مواجهة عسكرية خطيرة، وهذا يؤدي إلى القول بأن حلف شمال الأطلسي يعد من الأحلاف التي قامت في خدمة الأهداف الاستراتيجية الأميركية، فالحلف هو مجموعة الدول ذات الإيديولوجية الواحدة التي تدافع عنها في وجه التهديدات الشيوعية ذات الإيديولوجية المختلفة.

من ناحية أخرى يساهم حلف شمال الأطلسي في زيادة مصداقية الردع الأميركي في مواجهة السوفييت، وذلك من خلال قيام الولايات المتحدة بنشر العديد من القواعد العسكرية والقواعد التابعة لها في أراض الدول الأوروبية، وذلك فضلاً عن نشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في أوروبا. وقد رحبت دول أوروبا الغربية بهذا الوجود النووي الأميركي في أراضيها، ولكنه تراجع بعد إنهيار الاتحاد السوڤياتي، إذ بدأت بعض الدول الأوروبية تشعر بالوطأة والهيمنة

الأميركية فتزايدت التيارات السياسية المعارضة للوجود الأميركي في أوروبا الغربية، ذلك فضلاً عن تشكك بعض الدول الأوروبية في مصداقية المظلة النووية الأميركية على اعتبار أنه ليس ثمة دولة، ومهما كانت الروابط التي تربطها بحلفائها على استعداد للانتحار في سبيل الدفاع عن أراض أجنبية، وفي هذا الإطار بادرت فرنسا في عهد ديغول بالانسحاب من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٦ وأعلنت عزمها بناء قوة نووية خاصة بها.

من تصرف ديغول نلحظ أن الولايات المتحدة كانت تسعى لإبقاء دول أوروبا الغربية تابعة لها وذلك كي تضمن بقاء هيمنتها على أوروبا فهي التي كانت تعارض دائماً برامج التسلح النووي لدول أوروبا الغربية، وهي التي عارضت محاولات دول أوروبا الغربية تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي ثم أدركت أخيراً أن سياسة الهيمنة خاطئة فبدأت تدعوا حلفائها لزيادة مساهماتهم في التسلح النووي.

تجدر الإشارة إلى أن الردع النووي المتبادل أثر على العلاقات بين القطبين إذ عمل على تحييد أسلحتها النووية، وقد ساهمت الأزمات بين القطبين على إظهار هذه الحقيقة وهي عدم اللجوء إلى السلاح النووي، وهذا السلاح كان يعتبر في وقت من الأوقات هو عنصر تفوق الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي الذي كان متفوقاً بأسلحته التقليدية.

تركز دور حلف شمال الأطلسي في عدة محاور منها:

١ ـ زيادة فعالية ومصداقية الردع الغربي في مواجهة الاتحاد السوفياتي وسياسته التوسعية.

٢ ـ دعم استقرار العلاقات الدولية والابقاء على ميزان القوى بين القطبين.

٣ ـ إقامة المجال أمام الولايات المتحدة لبسط نفوذها على أوروبا مقابل تعهدها بتقديم الغطاء النووي.

٤ ـ دعم مكانة أميركا في العالم[١].

حلف شمال الأطلسي والسلاح النووي:

إن الحاجة إلى قوة عسكرية رادعة في شمال أوروبا، أثار التساؤلات حول طبيعة علاقة دولها مع الولايات المتحدة الأميركية، وعن علاقة الأسلحة النووية باستراتيجية حلف شمال الأطلسي، وعن ضرورة نشر الأسلحة النووية لدى حلفاء الولايات المتحدة الأميركية خاصة بعد ازدياد قدرة الاتحاد السوڤياتي على تهديد الولايات المتحدة والتي بلغت ذروتها أثناء أزمة السويس عندما ترددت الولايات المتحدة باستخدام أسلحتها للرد بحرب شاملة ضد السوفييت، إن الخوف الذي تشكل لدى حلفاء الولايات المتحدة من مواقفها ومن أن تكون الأسلحة النووية التي تملكها الولايات المتحدة لن تستخدم إلا للمصلحة الأميركية دون الاستعداد للتدخل في سبيل أي حليف من حلفائها، دفع الدول المشاركة في حلف شمال الأطلسي للعمل على إنشاء قوة نووية رادعة داخل الحلف، فقد أصر ديغول على أن فرنسا تحتاج إلى ترسانة نووية خاصة بها، إذ إن الولايات المتحدة قد تجري تسوية منفردة مع الاتحاد السوڤياتي أو قد تعقد اتفاقاً سرياً بألا تدمر الواحدة منها الأخرى وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم، وفي كلتا الحالتين فإن الأسلحة النووية الفرنسية تكون أحدى وسيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية.

لقد ساعدت فرنسا على إيجاد جو متوازن للعلاقات الدولية عندما دخلت نادي الدول النووية، ولكن الردع النووي الفرنسي ليس كافياً لأنه لا توجد لدى فرنسا المساحة الكافية التي تستطيع أن تنشر فيها أسلحتها النووية، للوقاية من أي هجوم سوفياتي محتمل، لذلك يمكن القول بأن التمييز بين الولايات المتحدة الأميركية وبين حلفائها هو خطأ أكيد. لذلك نجد الكثير من الأصوات

(١) ممدوح محمود مصطفى منصور ـ سياسات التحالف الدولي ـ مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٧ ص ٣٢٤ ـ ٣٤٢.

التي تنادي بأن تركز الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي على الأسلحة النووية في حين تركز بقية دول الحلف على الأسلحة التقليدية.

ولا بأس من التذكير بأن علاقة الولايات المتحدة الأميركية بدول حلف شمال الأطلسي هي أهم ما يميز السياسة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت هذه العلاقات أكثر من تطور، منذ أن قدمت الولايات المتحدة معوناتها لكل من تركيا واليونان، ثم عندما خرجت على العالم بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا للنهوض من أزمتها التي تخبطت بها بعد الحرب.

لقد فكرت الولايات المتحدة بإقامة حلف شمالي الأطلسي عندما رأت المد الشيوعي يصل إلى قلب أوروبا، ولم يكن هذا الحلف هو العمل الوحيد، وإن كان هو الأقوى والأبرز، بل لقد ظهرت اتحادات ومنظمات أوروبية لها نفس الهدف منها مثلاً: اتحاد الفحم والصلب، ومنظمة اليورانيوم، والسوق الأوروبية المشتركة التي مهدت للاتحاد الأوروبي.

وقد عبر العديد من الرؤساء الأميركيين عن ضرورة قيام ارتباط أو مشاركة بين الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة ـ رغم كل ما كان يدور في الأجواء من شكوك ومخاوف من السيطرة الأميركية.

مع أن الظاهر هو أن الرئيس الفرنسي ديجول هو الذي حجم حلف شمال الأطلسي، إلا أن بعض المشكلات هي التي اعترضت الحلف ومنها: المشكلات الهيكلية ثم التصرفات السياسية للدول الأعضاء.

المشكلات الهيكلية لحلف شمال الأطلسي:

لجأت معظم دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة تطلب منها العون بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وقدمت الولايات المتحدة العون وانتظرت أن يكون ثمنه الزعامة الأميركية على أوروبا، الأمر الذي جعل زعماء أوروبا ينظرون بقلق لهذه الرغبة الأميركية، خاصة وأن السياسة الأميركية في

أوروبا بدأت تنحى نحو التشنج عندما بدأت تشعر أن الدول الأوروبية ترفض زعامتها، وظهر ذلك جلياً عندما بدأت الأصوات تنادي بضرورة توحيد القيادات العسكرية.

التصرفات السياسية للدول الأعضاء:

إن تمسك كل دولة أوروبية بسيادتها ورغبة أوروبا الشاملة بتوحيد القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي جعل الحلف بوضعه غير المتماسك عاجزاً عن مواجهة أي تهديد، وبالتالي أصبحت إمكانية تطويره صعبة لأن ذلك قد يعني بالنسبة لبعض الأوروبيين جعل الحلف مؤسسة عسكرية أميركية وذلك بسبب تركيز وتحديد المسؤولية العسكرية في الحلف بالولايات المتحدة الأميركية.

في خضم هذا التفتت ظهرت نظريات تقول بأن التحالفات قد فقدت أهميتها في العلاقات الدولية، وأنه يتوجب في عصر الجبارين أن تمتلك كل دولة ترسانتها الخاصة بها مما يؤدي إلى الفوضى الدولية وإلى تعدد القوى النووية، وبالتالي تسأل الولايات المتحدة الدول الأوروبية عن ثقتهم بها، وإذا كانت قوية فلم يريدون امتلاك السلاح النووي ويرد الأوروبيون الكرة إلى الملعب الأميركي، بأنه ما الذي يزعج الولايات المتحدة إذا امتلكت أوروبا السلاح النووي الخاص بها؟

لقد تعرضت العلاقات الأميركية الأوروبية في نطاق الحلف الأطلسي إلى مواقف برز فيها سوء التفاهم الناتج عن اختلاف في وجهات النظر.

هذا الاختلاف في وجهات النظر يعود للظروف التاريخية التي مرّت بها معظم الدول الأوروبية من التعرض للاحتلال ولم تمر بها الولايات المتحدة الأميركية الشريكة في نفس الحلف.

فقد مرت فرنسا بسلسلة من المآسي التاريخية وأهمها اجتياح النازية لها عام ١٩٤٠ وتقاعس حلفائها عن نجدتها، هذه العقدة التي تكونت في داخل الوجدان الفرنسي يصعب حلها خاصة وأن الفرنسيين يخشون من تكرار الماضي

ومن أن تقف فرنسا مرة ثانية وحيدة.

نفس العقدة موجودة عند الألمان الذين أصروا وألحوا على الولايات المتحدة بضرورة تأمين الضمان لهم، إن الحاح الألمان لم يفهمه الأميركان، فقد أعرب دين راسك عن عدم صبره بسبب مطالبة الألمان بالضمان، ولا شك أن دولة مقسمة تعيش بغير حدود تاريخية وعانى شعبها هزيمتين خلال نصف قرن لا يمكن أن تشعر بالضمان ولا بد من أن يشعر الشعب الألماني بأنه يستند على ركيزة ثابتة تنقذه من الضياع.

لا شك أن التاريخ الأوروبي الغربي في القرن الأخير كان مليئاً بالمآسي الأمر الذي يوجب على الولايات المتحدة أن تتفهمه من خلال سياستها في الحلف الأطلسي وأن تضع في اعتبارها العديد من الأسس في علاقتها مع أوروبا.

نحو الاتحاد الأوروبي الغربي:

تطورت حركة الاتحاد الأوروبي الغربي بداية في أيار مايو ١٩٤٩ عندما أنشئت أول هيئة ثنائية لدول أوروبا الغربية، ثم أنشئت جمعية استشارية عقدت أول اجتماعاتها في ستراسبورج في أول آب أغسطس ١٩٤٩ تباحث أعضاؤها في السبل الكفيلة لإقامة اتحاد بين دول أوروبا الغربية، وجعلها كتلة واحدة.

وكان لبعض دول أوروبا الغربية مشاكلها الخاصة، فقد كانت فرنسا مشغولة بوضع دستور جديد لجمهوريتها الرابعة وقد تم لها ذلك بولادة هذه الجمهورية في ٢٤ كانون أول ديسمبر ١٩٤٦.

وكذلك كانت عودة الملك البلجيكي ليوبولد الثالث إلى عرشه مثار نزاع وتمت تسويته بتنازله عن العرش لصالح ابنه الأكبر الأمير بودوان.

ورغم أن الدكتاتورية لم تستمر كثيراً في إسبانيا، ورغم أن حزب يسار الوسط لم يبق طويلاً في الحكم الإيطالي، ورغم أن فرنسا بعد ديغول كانت

مهددة بالانقسامات الداخلية، ورغم أن ألمانيا عانت من التقسيم، رغم كل ذلك كانت الروح الأوروبية قوية في مواجهة المد الأميركي بإتجاه أوروبا، وبالتالي فإن الأمر كان يتطلب من الولايات المتحدة أن تعيد وصف علاقة التحالف وتحديد مفاهيم الوحدة والجماعة في علاقتها مع القارة الأوروبية.

إن سياسة الولايات المتحدة إزاء أوروبا في سنوات ما بعد الحرب تأثرت بسياسة بعض رؤساء الجمهوريات الذين ساندوا الحركة نحو الوحدة الأوروبية، ومن أولى الخطوات مشروع مارشال الذي دعا لإنشاء منظمة أوروبية لتلقى المساعدات الاقتصادية الأميركية، ثم تطور الأمر للدعوة من أجل مجتمع أوروبا الدفاعي الذي سيؤدي في المستقبل إلى جيش أوروبي موحد وإلى تشجيع فكرة السوق الأوروبية المشتركة بوصفها الطريق نحو الوحدة الأوروبية السياسية.

وفي العيد القومي الأميركي عام ١٩٦٢ صرّح الرئيس الأميركي عن استقلال الولايات المتحدة عن أوروبا المتحدة، وقد جاء في التصريح أن أوروبا المتحدة سياسياً واقتصادياً يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحدة، وأن تسهم معها في مسؤولياتها والتزاماتها من أجل زعامة العالم لذلك نادت السياسة الأميركية بضرورة قيام أوروبا متحدة وبرلمان أوروبي متحد يحقق التوازن المضاد للاتحاد السوفياتي وذلك من خلال ايجاد منظمات ذات اختصاص اقتصادي وسياسي.

ولكن مهما كان أساس فكرة الاتحاد الأوروبي فإن ديغول بقي يعارض السلطة الأميركية الداعية للسيطرة ويعمل لأن تكون لأوروبا وجهة النظر المنفردة بها في السياسة العالمية وذلك بالخروج من حيز الزعامة الأميركية ونبذ فكرة المشاركة الأطلسية.

لقد شعر الفرنسيون أن فرنسا الدولة العريقة ذات الماضي التاريخي لا يمكن أن تفقد ذاتيتها بالدوران حول المحور الأميركي، صحيح أن فرنسا منيت بهزائم في القرن الماضي لكن هذه الهزائم هي التي جعلتها تختلف مع الجانب

الأميركي حول المشاركة ونصيب الشريك، وحرية الاختيار الحقيقي، وكانت وجهة نظرها مختلفة عن وجهة النظر الأميركي التي كانت ترى أن المشاركة تكون من خلال مجموعة المصالح ووجوب التشاور بين الشركاء كلهم، وأن مسألة النفوذ مسألة نسبية لا يمكن أن تكون الند للند.

وفي الختام لا بد أن نذكر أن مشاكل حلف شمال الأطلسي تركزت في:

١ ـ الشكوك والمخاوف من السيطرة الأميركية بحيث أصبحت عقدة الدول داخل الحلف.

٢ ـ تمسك كل دولة بسيادتها بحيث فقدت التحالفات قيمتها وأصبح على كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها الخاصة بها.

٣ ـ شعوز الأوروبيين بشخصيتهم وقوتهم بعد إنتهاء الحرب وبالتالي تعددت مراكز القوى داخل الحلف، وبدأت الدول الأوروبية تلعب دور الشريك القوي في داخل الحلف، وقد ظهر ذلك جلياً بعد السير في إنشاء الوحدة الأوروبية الفدرالية، وتولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية الجزء الأوروبي النووي في خطط الحلف الأطلسي ولم تعد الولايات المتحدة هي المسيطرة على سياسته العسكرية، بعدما كان الرأي سائداً في الماضي بأن الولايات المتحدة تتولى المسؤوليات العسكرية النووية في حين تتولى الدول الأوروبية مسؤوليات الدفاع والقوى التقليدية.

ميثاق وارسو:

إن قيام دول حلف شمال الأطلسي بضم ألمانيا الغربية إلى الحلف في عام ١٩٥٥ أثار ثائرة الاتحاد السوفياتي الذي يحتل ألمانيا الشرقية واعتبر أن العمل موجه ضده، وبالتالي ظهرت المخاوف من أن يتحول حلف شمال الأطلسي من محالفة دفاعية إلى تحالف هجومي، وبينما كانت معظم دول أوروبا الغربية راضية بالوضع القائم، كانت ألمانيا الغربية ترفضه وترغب في تعديله، وقد أدرك السوفييت ذلك، وأنه إذا استطاعت ألمانيا بناء قوتها العسكرية فستبادر إلى

توحيد شطريها وفي ذلك ضربة للاتحاد السوفياتي.

لذلك بادر الاتحاد السوفياتي بإبرام معاهدة تحالف مع دول أوروبا الشرقية عرفت بميثاق وارسو في مايو ١٩٥٥ بعد أيام قليلة من ادماج ألمانيا الغربية في حلف شمال الأطلسي.

قلنا إن ميثاق وارسو جاء كرد فعل على انضمام ألمانيا الغربية لحلف شمال الأطلسي، إلا أن هذا الميثاق كانت قد سبقته سلسلة معاهدات وتحالفات ثنائية بين دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الذي وقع معاهدة مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٣ ويوغوسلافيا عام ١٩٤٥ والمجر عام ١٩٤٨ ورومانيا عام ١٩٤٨ . ثم توج السوفييت هذه المعاهدات بالمعاهدة الأهم وهي مع الصين عام ١٩٥٠ .

ويرى المحللون أن تحول الاتحاد السوفياتي من المحالفات الثنائية إلى المحالفات الجماعية يعود إلى أن اسلوب المحالفة الجماعية يعطي نوع من التكافؤ في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحلفائه، كما أن المحالفة الجماعية تعطيه حقاً للبقاء في دول أوروبا الشرقية لأن حلف وارسو ينص على إنشاء قيادة عسكرية موحدة لقوات الدول الأعضاء فيه، تكون تحت إشراف الاتحاد السوفياتي الذي يتولى وزير دفاعه قيادة جيوش كل الدول الأعضاء في الحلف.

الأهم في حلف وارسو أنه يمنع على الأعضاء الانسحاب من الحلف بل يحق للسوفييت أو لأي عضو أن يتصدى للانسحاب بالقوة العسكرية.

وقد ساهم حلف وارسو بدعم موقف الاتحاد السوفياتي في العالم وذلك من خلال محادثات التسلح أو تسوية النزاعات الإقليمية لدول العالم الثالث.

وكان الاتحاد السوفياتي قد دعا في آخر عام ١٩٥٤ إلى مؤتمر تحضره الدول الغربية في موسكو لمعالجة مشكلة انضمام ألمانيا إلى حلف شمال الأطلسي، ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا رفضوا حضور المؤتمر الذي اقتصر على دول أوروبا الشرقية بما فيهم ألمانيا الشرقية. ورغم مقاطعة

العالم الغربي لهذا المؤتمر فقد أشار البيان الختامي الصادر عن المؤتمر إلى أنه في حال انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي، فإن الدول الاشتراكية ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات مشتركة تتعلق بتنظيم قواها المسلحة وقيادتها، ولعل في ذلك ما يؤكد على أن قيام حلف وارسو قد جاء كرد فعل مباشر لإنضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي[١].

وهكذا تم في مايو ١٩٥٥ التوقيع على معاهدة «الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» ميثاق وارسو ـ بين الاتحاد السوفياتي وألبانيا وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، والمجر وبولندا ورومانيا.

وقد نجح حلف وارسو خلال فترة زمنية قصيرة أن يقف نداً لحلف شمال الأطلسي وأن يتفوق عليه في مجال السلاح التقليدي، وأن يحقق حضوراً سياسياً ودبلوماسياً ملموساً على المستوى الدولي.

كما تبنى حلف وارسو الدعوة إلى عدة مقترحات هامة كدعوته لإقامة منطقة منزوعة السلاح النووي في وسط أوروبا عام ١٩٥٧، كما دعا لإقامة نظام دائم للأمن والتعاون الأوروبي عام ١٩٧٣. وكذلك دعوته لتوقيع ميثاق عدم اعتداء بين دول حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. ومقارنة بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي نلحظ أن حلف وارسو أكثر فعالية من الآخر ويعود ذلك لأسباب منها أن الاتحاد السوفياتي أقدر على التدخل السريع خارج بلاده كما رأينا في قضائه على تمردي المجر وتشيكوسلوفاكيا، أو كما حصل في غزوه لأفغانستان وكذلك فإن سيطرة قائد حلف وارسو على قواته أقدر من سيطرة القائد الأميركي على قوات حلف شمال الأطلسي، لما يتمتع، هؤلاء من ديمقراطية في حين أن حلف وارسو تكون قيادته بطريقة دكتاتورية، ثم إن تسليح حلف وارسو هو بمجمله أسلحة سوفيتية، يعني وحدة التسليح على مستوى

---

(١) ج ب دروزيل: التاريخ الدبلوماسي ـ تعريب نور الدين حاطوم دار الفكر الحديث بيروت ١٩٦٦ ص٣٢٦.

الحلف في حين أن تنوع التسليح في حلف شمال الأطلسي يتطلب تعاوناً وتنسيقاً دائماً لأن كل دولة من دول الحلف تنتج سلاحها الخاص بها. وهكذا فإن أهمية حلف وارسو تبدو في كونه وقف في وجه حلف شمال الأطلسي وساهم مساهمة فعالة في القضاء على حركات التمرد كما حصل في أزمة المجر عام ١٩٥٦ أو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧.

أما أزمة المجر وسبب التدخل السوفياتي فيها فتعود إلى يوليو عام ١٩٥٦ عندما اندلعت اضطرابات داخلية في بولونيا وطالب السكرتير الجديد للحزب الشيوعي بقدر أكبر من الاستقلالية والتحكم بالقرار السياسي واضطر الاتحاد السوفياتي للقبول بهذه المطالب وبتخفيف السيطرة الشيوعية السوفياتية عن بولندا.

لم يقف الأمر عند هذا الحد فقد انتقلت عدوى الاضطرابات إلى المجر في خريف نفس السنة، ووافقت حكومة المجر على مطالب الشعب وبدأت تعد العدة لإعلان حياد المجر وإقامة نظام ديمقراطي يسمح بتعدد الأحزاب وبدأت المطالبة بخروج المجر من حلف وارسو.

تزايدت مخاوف الاتحاد السوفياتي من الحركات الانفصالية وتفكك الكتلة الاشتراكية، خاصة وقد قامت في دول أوروبا الغربية حملات دعائية مؤيدة للمجر ضد التسلط السوفياتي، مما حمله على التدخل عسكرياً لسحق التمرد وإقامة حكومة مجرية جديدة مؤيدة للاتحاد السوفياتي.

أما في تشيكوسلوفاكيا، ففي ربيع عام ١٩٦٨ وهو ما يعرف تاريخياً بربيع براغ. كانت الحكومة التشيكية قد بدأت بإجراء بعض الاصلاحات الدستورية ذات المنحى الديمقراطي، مما حمل السوفييت على التدخل على الفور عسكرياً وتحت ستار حلف وارسو للقضاء على النزعة التشيكية التي تسعى للتخريب العقائدي داخل الحزب الشيوعي التشيكي، مما يؤدي إلى انفلات تشيكوسلوفاكيا من الكتلة الاشتراكية، وبالفعل فقد قضى السوفييت على التمرد

بقسوة لا نظير لها، كما طرد الرئيس التشيكي من قيادة الحزب.

خوفاً من قيام اضطرابات مماثلة أعلن السوفييت مبدأ بريجنيف عام ١٩٦٨ والذي يقول بأن الأحزاب الاشتراكية الموجودة داخل الكتلة الشيوعية ليست مسؤولة أمام شعوبها والطبقة العاملة فقط وإنما مسؤولة أيضاً أمام الحركة الاشتراكية العالمية، وبالتالي فليس لأي حزب من الأحزاب الاشتراكية أن يتنكر لمسؤوليته العالمية أو أن يتهرب من التزاماته.

لقد كان لحلف وارسو دور كبير في بسط الهيمنة السوفياتية على دول الكتلة الاشتراكية والحيلولة دون تفككها. من جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى أن اعتماد الدول الاشتراكية على الاتحاد السوفياتي في المجالات العسكرية والاقتصادية قد ساهم باستنزاف جانب كبير من الموارد الاقتصادية السوفياتية، فقد كان السوفييت مثلاً ملزمين بإمداد دول منظمة الكوميكون بحوالي ٨٠٪ من حاجتها من النفط(١).

بدأت سيطرة السوفييت تقل على الدول الاشتراكية مع مجيء غورباتشوف إلى زعامة الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ واتباعه سياسة البيروسترويكا الانفتاحية خاصة وقد أدرك زعماء الكرملين أن قدرتهم على البقاء طويلاً في منافسة أوروبا الغربية والولايات المتحدة قد كلفتهم غالياً وأن لا إمكانية لديهم للاستمرار في هذه المنافسة ولا قدرة لديهم على الاستمرار بالتزاماتهم تجاه حلفائهم ي حلف وارسو، وهكذا وفي ٢٨ يونيو ١٩٩١ حلت منظمة الكوميكون في بروتوكول بودابست، وفي أول يوليو ١٩٩١ أعلن عن بروتوكول براغ الذي أعلن فيه حل حلف وارسو(٢).

وبعيداً عن الأحلاف كان للرئيس الأميركي دوره الخاص في تحديد ورسم

---

(١) بيتر مانغولد: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط ـ ترجمة أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٥) ص٦٩.

(٢) ممدوح مصطفى منصور: سياسات التحالف مرجع سابق ص٣٤٧ ـ ٣٥٢.

صورة للعلاقات الدولية فقد شكل كل من الرئيس الأميركي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر ثنائياً متميزاً في هذه العلاقات وخاصة في فترة السبعينات، فقد آمن كيسنجر بظهور عالم جديد يقوم على رؤى جديدة في العلاقات الدولية، باعتبار أن الظروف المتغيرة عالمياً تستوجب إعادة النظر في المفاهيم القديمة القائلة بأن الولايات المتحدة أكثر إلماماً بمصالح الآخرين، وبالتالي فالدور الجديد للولايات المتحدة كما رآه نيكسون يعتمد على إيجاد صيغة توفر الانسجام بين المصالح الأميركية وإمكانيات ومصالح وقوة شركاء الولايات المتحدة. وهذا يعني أن الدور الأميركي يبقى الأول والأهم والضروري في حين يتوجب على الدول الأخرى أن تتحمل مسؤولياتها لما فيه صالحها وصالح أميركا.

ويعيد كيسنجر التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية في النصف الأخير من القرن الماضي إلى ظهور دول جديدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى مخاطر قد تكون فيها نهاية الدول المتصارعة إيديولوجياً، خاصة وأن العالم بعد الحرب العالمية الثانية يتنازعه قطبان يعمل كل واحد منهما على حماية مصالحه ويحاول أن يفرض سيطرته العسكرية والاقتصادية من أجل إظهار تفوقه، كما يسعى كل قطب إلى محاولة استقطاب الفرقاء غير المنحازين وقطع الطريق على الآخر من أن يحرز سبقاً في هذا الموضوع.

كانت الفكرة السائدة في الستينات من القرن الماضي بأن الولايات المتحدة قوة لا تقهر، ولكن الاتحاد السوفياتي نافسها وأوجد مشاكل لها تتعلق بتوسعه في الدول المختلفة وبتقدمه بالتسليح بالصواريخ. مما جعل السياسة الأميركية تتحول لتعتمد على الردع، لأنه ليس من السهل في عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من أي هجوم ما لم تكن لديها القدرة التدميرية الكافية في الضربة الثانية كعامل ردع.

إن الصورة الظاهرة في الستينات والسبعينات للعلاقات الدولية هي: أن العالم يتنازعه قطبان هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وسيعمل كل منهما على حماية مصالحه ويحاول كل فريق أن يبسط سيطرته العسكرية والسياسية وإظهار تفوقه على الفريق الآخر، وهذا سيؤدي لهدف مشترك للقوتين وهو محاولة التعايش في ظل نظام القطبين وتنظيم المنافسة بينهما لتطول فترة السلام الذي يجب أن يقوم على أساس المشاركة والقوة.

وفي هذا الإطار أشار الرئيس الأميركي نيكسون إلى تصوره للنظام الدولي الجديد بأنه انعكاس لمساهمات الدول على حساب طموحها القومي وأن عليها أن توافق بين سياستها الوطنية وبين رغبتها في التعايش بعيداً عن خطر الحرب. وبالتالي فإن التغيير الذي طرأ على العالم في السبعينات من القرن الماضي تعود أسبابه إلى استعادة أوروبا قوتها وتقوية شعورها بهذه القوة العسكرية والاقتصادية مقابل تفكك في المعسكر الشيوعي ناتج عن الصراع الصيني السوفياتي، خاصة بعد ما حازت الصين على السلاح النووي مما جعل شبح الحرب يطل على العالم، وبالتالي إتجه قادة العالم نحو وقف سباق التسلح، وإن غياب حالة الحرب لا تكفي بل لا بد من بناء أسس جديدة للعلاقات الدولية تقوم على إزالة الأسباب التي يمكن أن تؤدي للحرب ويكون ذلك عن طريق الوصول إلى أسباب الأزمات والمساعدة على بناء علاقات دولية تؤدي إلى تمكين السلام الذي لا يعني فقط انعدام الحرب وإنما أيضاً بناء راسخاً للعلاقات الدولية تقوم على أساس المشاركة واستعمال القوة عند تهديد المصالح أو التفاوض إن أمكن وهذا يعني أنه يجب أن تبقى الولايات المتحدة قوية لأن ضعفها قد يغري الآخرين بإجراء اعتداءات خطيرة. ذلك أنه عندما تدعي دولة ما أن من حقها التدخل في شؤون دولة أخرى، أو عندما تتسلح بهدف تهديد جيرانها، هنا ينعدم السلام الذي لا يتحقق إلا عندما تكون الدولة الضعيفة في مأمن من الاعتداء عليها أو عندما تتمكن الدولة الفقيرة من السير في طريق التقدم.

دول العالم الثالث في ظل ثنائية القطبية:

إن حالة الردع النووي بين قطبي العالم دفعت كل منهما إلى تحاشي المواجهة المباشرة، وامتنع كل قطب عن المساس بالدائرة الثانية للقطب الآخر فلم يتعرض لكتلته، مما أبعد التنافس فيما بينهما على نطاق القارة الأوروبية، فراح كل منهما يوجه اهتمامه صوب العالم الثالث بحكم كون هذا العالم يمثل منطقة الفراغ الاستراتيجي. وهكذا بدأ كل قطب يعمل على إشباع أطماعه التوسعية في العالم الثالث، الأمر الذي جعل من هذا العالم ميداناً لتنافس القطبين.

ولكن تصارع القطبين على أرض العالم الثالث كاد أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية مباشرة مع بعضهما البعض، من هنا لجأ القطبان إلى أساليب التنافس السلمي غير المباشر كالدبلوماسية والاقتصادية والدعائية؛ وكان لهذه الأساليب أثر كبير على شعوب المنطقة التي كانت بحاجة للعون الاقتصادي أو العسكري أو الفني.

أتاحت سياسة الاستقطاب الدولي طريقاً أمام القطبين لمد نفوذهما إلى العالم الثالث، فراح كل قطب يسعى لموازنة نفوذه مع القطب الآخر من خلال إيجاد منطقة نفوذ تابعة له في مواجهته وهذا ما يعرف بظاهرة «ثنائية التواجد القطبي على أرض العالم الثالث[١] وبطبيعة الحال كانت سياسة الأحلاف من بين السياسات التي لجأ إليها القطبان، فراح كل قطب يتخذ من التحالف أداة لمد نفوذه إلى منطقة جديدة لم يمتد إليها التنافس بين القطبين، أو لمعادلة نفوذ القطب الآخر ـ وفي هذا الإطار سندرس شبكة المحالفات الأميركية والسوفياتية في العالم الثالث.

---

(١) محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية المكتب المصري الحديث الإسكندرية ١٩٧٦ ص٢٨١ ـ ٢٨٤.

شبكة المحالفات الأميركية في العالم الثالث:

شهدت منظمة الدول الأميركية[1] أول اتفاق بينها وبين الولايات المتحدة عام ١٩٤٧ والذي سمي اتفاق ريو، وهو اتفاق يدعو إلى نبذ الحرب وعدم اللجوء إلى القوة والاستعانة بالوسائل السلمية لتسوية المنازعات، وقد تعهدت الدول المتحالفة بالتصدي لأية محاولات تستهدف المساس بكيان أية دولة من الدول الأعضاء أو أية محاولات تستهدف تعديل الحدود السياسية فيما بين الأعضاء.

ويمكن القول أن ميثاق ريو هو صورة عن مبدأ مونرو الذي نادي بعزلة القارة الأميركية عن الخلافات الأوروبية، والذي اعتمدته الولايات المتحدة فيما بعد للسيطرة على القارة الأميركية فقد استندت الولايات المتحدة إلى اتفاق ريو للتدخل العسكري في العديد من الدول الأميركية (في جواتيمالا عام ١٩٥٤، في كوبا عام ١٩٦١ في الدومينيكان عام ١٩٦٥، في شيلي عام ١٩٧٣ وفي جرينادا عام ١٩٨٣) وذلك فضلاً عن تدخلها المستمر في الدول الأخرى من خلال أجهزة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كما حدث في السلفادور والنيكاراجوا.

أما خارج القارة الأميركية فقد أحدثت الولايات المتحدة العديد من التحالفات الثنائية والجماعية وبخلاف حلف شمال الأطلسي نجد حلف الأنزوس Anzus عام ١٩٥١ وحلف السياتو ـ Seato عام ١٩٥٤ ـ.

حلف الانزوس:

جمع بين الولايات المتحدة ومنطقة جنوب المحيط الهادي أي استراليا ونيوزيلندا، وقد استهدفت الولايات المتحدة من هذا الحلف دعم وجودها في

---

(١) وهي تضم: الأرجنتين ـ بوليفيا ـ البرازيل ـ شيلي ـ كولومبيا ـ كوستاريكا ـ كوبا ـ الدومينيكان ـ أكوادور ـ السلفادور ـ غواتيمالا ـ هايتي ـ هندوراس ـ المكسيك ـ نيكاراجوا ـ باناما ـ باراجواي ـ بيرو ـ تيرينيداد وتوباغو ـ أوراغواي ـ فنزويلا.

المنطقة بعد قيام ظاهرة ماوتسي تونغ ونجاح ثورته في الصين الشيوعية عام ١٩٤٩ فقد خافت الولايات المتحدة من انتشار الفكر الشيوعي وعملت على تطويقه من خلال حلف الأنزوس، وقد ازدادات أهمية هذا الحلف خلال الحرب الكورية، ولكن أهميته تراجعت بعد قيام حلف جنوب شرق آسيا عام ١٩٥٤ ثم عادت أهمية الانزوس تظهر بعد القضاء على السياتو عام ١٩٧٦.

واجه حلف الانزوس مشكلات عديدة خلال الثمانينات من القرن الماضي خاصة بعد رفض الحكومة العمالية في نيوزيلندا عام ١٩٨٤ السماح للسفن الأميركية التي تحمل أسلحة نووية بالدخول إلى موانئها. فقد اتفقت نيوزيلندا مع أستراليا وإحدى عشرة دولة من الجزر الموجودة في المنطقة على جعل منطقة جنوب الباسفيكي منطقة خالية من الأسلحة النووية وفي عام ١٩٨٦ تم تعليق عضوية نيوزيلندا في الحلف ورفضت أستراليا المقترحات الأميركية ومع ذلك ما زال الحلف قائماً حتى الآن وإن لم يكن فعالاً.

حلف السياتو ـ جنوب شرق آسيا ـ

أقامته الولايات المتحدة في مانيلا في إطار سياسة الاحتواء Containment للرد على التوسع الشيوعي. ففي بداية الخمسينات من القرن الماضي تعرضت فرنسا لهزائم متلاحقة في الهند الصينية وانتهت هذه الهزائم بموقعة ديان بيان فو، تلك الموقعة التي كانت إيذاناً ببداية انحسار النفوذ الغربي عن بلاد الشرق.

وللحيلولة دون المزيد من المد الشيوعي في المنطقة، وبمحاولة إيجاد ترتيبات دفاعية لها، تم التوقيع في مانيللا في سبتمبر عام ١٩٥٤ على معاهدة حلف جنوب شرق آسيا التي ضمت بالإضافة للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهم من خارج المنطقة، أستراليا ونيوزيلندا وباكستان والفيليبين وتايلند، كذلك تم التوقيع أيضاً على بروتوكول ملحق بمعاهدة حلف السياتو (جنوب شرق آسيا) نصّ على اعتبار كل من كمبوديا ولاوس وڤيتنام دولاً مستفيدة من البند الرابع من ميثاق هذا الحلف. وينص البند الرابع على أنه في الحالات التي يقع فيها اعتداء

مسلح على إحدى الدول الأعضاء في المعاهدة وفي حدود المنطقة التي يغطيها دفاع الحلف، ومتى تم التأكد من ذلك عن طريق الإجماع فإن مثل هذا الاعتداء يعتبر موجهاً إلى كل دول الحلف ومن ثم يتعين عليها التصدي للعدوان.

وبالرغم من تنامي قوة الحلف في الخمسينات إلا أنها بدأت تتراجع في الستينات والسبعينات ويعود ذلك لأسباب منها:

١ ـ ابتعاد العديد من دول المنطقة من الانضمام إليه منها مثلاً ـ الهند ـ أندونيسيا ـ بورما ـ سيريلانكا.

٢ ـ رفض الدول الغربية الاحتفاظ بقوات برية في المنطقة مما شكك في مصداقية الحلف.

٣ ـ ابتعاد فرنسا عن المشاركة في الحلف بسبب العلاقة الجيدة بين. ديغول والصين الشعبية.

٤ ـ انشغال باكستان بحربها ضد الهند عام ١٩٧١ وسعيها إلى التقارب مع الصين الشعبية بهدف الحصول على دعمها في مواجهة الهند (التي يؤيدها الاتحاد السوفياتي) وبعدما فشلت باكستان في الحصول على مساندة حلفائها في جنوب شرق آسيا أعلنت انسحابها رسمياً من الحلف عام ١٩٧٢.

أمام هذا التدهور بأوضاع الحلف أصدر المجلس الوزاري للحلف قراراً عام ١٩٧٦ بتصفيته خلال فترة عامين.

حلف بغداد Baghdad Pact

في إطار سياسة الولايات المتحدة في احتواء المد الشيوعي ومنع توسعه بإتجاه الغرب كانت فكرة حلف بغداد الذي ضم بالإضافة إلى العراق باكستان وتركيا وإيران وبريطانيا كانت الفكرة إقامة جدار من الأحلاف بوجه المد الشيوعي ولسد الثغرة المتبقية بين حلف شمال الأطلسي وحلف السياتو.

ومقدمة لهذا الحلف عقدت اتفاقيات ثنائية بين تركيا وباكستان عام ١٩٥٤ ثم بين تركيا والعراق عام ١٩٥٥ ثم انضمت باكستان وإيران وبريطانيا إلى اتفاقية

تركيا والعراق فظهر حلف بغداد للوجود عام ١٩٥٥[١].

وبالرغم من أن الولايات المتحدة وراء هذا الحلف إلا أنها ابتعدت عنه تجنباً لإثارة مشاعر التيار العربي المناوىء للأحلاف ولكي تتجنب الإساءة إلى مصر والسعودية اللتان كانتا تعارضان الحلف كما أنها أرادت أن تجنب الإساءة إلى إسرائيل التي كانت تعارض الحلف باعتباره ينمي قدرات العالم العربي.

مارست الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطات على مصر والسعودية وسوريا ولبنان والأردن لحملهم على الانضمام إلى حلف بغداد ولكن جهودهما باءت بالفشل. وفي عام ١٩٥٨ كانت الثورة العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم وأعلن العراق انسحابه من الحلف وتغير اسمه إلى المعاهدة المركزية Cento وإزاء تدهور قوات الحلف اضطرت الولايات المتحدة للانضمام لعضويته بصورة كاملة.

وعلى غرار الأحلاف الأميركية كانت الغاية من حلف بغداد الحيلولة دون توسع السوفييت في الشرق الأوسط نظراً لأهميته الاستراتيجية والاقتصادية الحيوية بالنسبة للغرب، خاصة وأن التخلف والفقر الذي كانت تعاني منه المنطقة جعلها أرضاً خصبة للأفكار الشيوعية.

فشل حلف بغداد في تحقيق الأهداف التي قام من أجلها لعدة أسباب منها:

١ ـ لم تعد سياسة الاحتواء بتشكيل الأحلاف نافعة، لأن الاتحاد السوفياتي أنتج صواريخ نووية تستطيع اختراق الستار الذي تقيمه الولايات المتحدة حوله منعاً من توسعه.

٢ ـ إن أنظمة الحكم في المنطقة لم تعد محافظة بل قامت الانقلابات وأوجدت

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ـ الاستراتيجية والسياسة الدولية مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٥ ص٢٨٨.

أنظمة ثورية ترفض التعامل مع أميركا زعيمة الرجعية بل تفضل التعامل مع الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ وحدة الهدف غير موجودة، ففي حين كانت الدول العربية تنظر إلى إسرائيل كعدو لها، كان الحلف يقوم على أساس أن إسرائيل صديقة وأن العدو هو الاتحاد السوفياتي وهو ما لا يرضاه العرب. وهذا سبب عدم انضمام العرب إلى الحلف، بل اعتبرت أنه وسيلة غربية ليقود من خلاله سلطات الاستعمار للتحكم في مصير العرب.

٤ ـ قيام الاتحاد السوفياتي بتحسين علاقاته مع تركيا وإيران، فقد اعترف بالسيادة لتركيا على المضائق وتنازل عن مطالبه في إيران. كل ذلك أفقد الدولتان حماستهما للانضمام للحلف.

وختاماً إن سياسة التحالفات التي اتبعتها الولايات المتحدة ليست جماعية وإنما كان بعضها ثنائياً مثلاً المعاهدة الأميركية الفليبينية عام ١٩٥١ والمعاهدة الأميركية مع كوريا الجنوبية عام ١٩٥٣ ومع اليابان عام ١٩٦٠ ومع إسبانيا عان ١٩٧٦.

شبكة التحالفات السوفياتية في العالم الثالث:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من القرن الماضي كان السوفييت يهتمون بدول أوروبا الشرقية التي تدور في فلكهم، فلم يكن السوفييت في تلك المرحلة يحلمون بنشر نفوذهم أكثر من الجوار.

إن أول تحول في السياسة الخارجية السوفياتية كان في السنوات الأخيرة من حكم ستالين، وكان هذا التحول بإتجاه دول العالم الثالث، قبل ذلك كان تركيز السوفييت محصوراً في دول الكتلة الاشتراكية فضلاً عن دعم بعض العناصر الاشتراكية في بعض المناطق مثل اليونان، ماليزيا، كوريا، الفيليبين. لقد كان السوفييت يعتقدون أن أفضل وسيلة للتغلغل في دول العالم الثالث هي في تشجيع قيام الثورات المناهضة للحكومات البرجوازية في الدول الحديثة الاستقلال.

لكن بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣، بدأ الزعماء الجدد يهتمون بالقوى الثورية في دول العالم الثالث، فقد لاحظ خروتشوف خلال مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ أن العديد من دول آسيا وإفريقيا تريد الإتجاه نحو السوفييت والاقتداء بهم في تنظيمهم السياسي والاقتصادي، وأدرك السوفييت أن عليهم اقتناص الفرصة ليفتحوا لأنفسهم أبواباً أوسع في العالم الثالث.

عمل الاتحاد السوفييتي على تحسين علاقته ببعض الأنظمة في الشرق الأوسط خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي، بهدف محاربة النظام الرأسمالي وكان لهذه السياسة أصداء في مصر وسوريا والعراق، وقد اقتصرت محاولات التغلغل السوفييتي على الدعم العسكري والاقتصادي والمهني والتأييد الدبلوماسي في المحافل الدولية.

وفي السبعينيات من القرن الماضي بدأ السوفييت يلجأون إلى سياسة التحالف مع دول خارج المعسكر الاشتراكي، وذلك لاستقطاب دول العالم الثالث إلى جانبهم، وقد نجحوا في ذلك بسبب حاجة العديد من هذه الدول للمساعدة والدعم ضد أعدائها الإقليميين. فعقد مع مصر معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفييتية عام ١٩٧١ والتي استهدف من ورائها إبقاء نفوذه في مصر بعد وفاة عبد الناصر، والحيلولة دون حدوث تقارب مصري أميركي.

وبعد طرد الخبراء السوفييت من مصر، وقع السوفييت معاهدة صداقة وتعاون مع العراق عام ١٩٧٢.

وكذلك سعى السوفييت لمد نفوذهم إلى منطقة القرن الأفريقي عن طريق استغلال الصراع بين أثيوبيا والصومال حول إقليم أوجادين، فراحوا ينحازون إلى جانب الصومال ووقعوا معه معاهدة صومالية سوفياتية عام ١٩٧٤، ولكنهم حولوا مساندتهم إلى أثيوبيا عندما قام فيها انقلاب عام ١٩٧٧ أقصى الإمبراطور هيلاسلاسي وجاء للحكم منغستو ماريام الشيوعي الذي وقع مع السوفييت المعاهدة الأثيوبية السوفييتية عام ١٩٧٨.

وفي آسيا وقع السوڤييت مع الهند عام ١٩٧١ معاهدة الصداقة السوڤييتية الهندية وقد أمدَّ السوڤييت الهند بمقدار مليار دولار من الأسلحة في حربها ضد باكستان التي كانت مدعومة من الصين.

وفي منتصف السبعينيات انتشر النفوذ السوڤييتي ليشمل قلب إفريقيا ومنطقة الكاريبي وأميركا الوسطى[١].

نجح السوڤييت في استغلال الخلافات التي نشأت بين القوى الوطنية في أنجولا بعد استقلالها عن البرتغال عام ١٩٧٥ وأوجدوا لأنفسهم موطىء قدم في قلب القارة الإفريقية، فوقفوا إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا التي كانت كوبا تساعدها ووقف السوڤييت خلفهم في حين كانت الجهة المقابلة هي الاتحاد القومي للاستقلال التام التي كانت مدعومة من الصين، وقد أغدق السوڤييت المساعدات إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مما أتاح لها أن تحكم سيطرتها على أنجولا وأن تقيم حكومة مؤيدة للسوڤييت مما مهد السبيل لتوقيع معاهدة صداقة عام ١٩٧٦.

وفي اليمن الجنوبي نجح السوڤييت في إبرام معاهدة صداقة عام ١٩٧٩ بعد نجاح الانقلاب اليساري عام ١٩٧٨.

وكذلك في أفغانستان ساند السوڤييت القوى اليسارية المعارضة ضد حكم محمد داود خان الذي أراد أن يبتعد عن موسكو، فقام نور الدين تراقي بانقلاب يساري ضد حكم الرئيس داود خان عام ١٩٧٨، فوقع السوڤييت مع تراقي معاهدة صداقة في ديسمبر ١٩٧٨، ولكن حدة الضغوط والاضطرابات الداخلية دفعت بالسوڤييت للتدخل عسكرياً في أفغانستان عام ١٩٧٩.

وفي جنوب آسيا حصل السوڤييت على تسهيلات بحرية في ڤيتنام واستطاع السوڤييت بموجب معاهدة التحالف السوڤييتية الڤيتنامية أن يحصلوا على

---

(١) Whelan, J. G, and Dixon, M.J: The Soviet Union in the third World: Threat to world Peace? Pergamon- Brassey's Washington- 1986 p.3

تسهيلات بحرية في أحد موانىء ڤيتنام.

وفي أميركا الوسطى والجنوبية عمل السوڤييت على مدّ مناطق نفوذهم منطلقين من كوبا الشمالية منذ عام ١٩٥٩، ونجحوا في ايصال جبهة اليسار في نيكاراجوا إلى الحكم عام ١٩٧٩ بعد أن أطاحت بحكم الدكتاتور سوموزا الموالي للولايات المتحدة الأميركية. وفي عام ١٩٨٥ وقعت نيكاراجوا معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوڤييتي.

لقد استطاع الاتحاد السوڤييتي أن يستفيد من الصراعات الإقليمية لدول العالم الثالث لكي يوسع من دائرة انتشاره ويشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأميركية في العالم.

ولتحقيق هذا الهدف نجد الاتحاد السوڤييتي يقدم الدعم العسكري للدول التي كانت بأمس الحاجة إليه.

إن توسع الاتحاد السوڤييتي يعني زيادة إطار المنافسة بينه وبين الولايات المتحدة التي ستسعى جاهدة لتفتيته ولتقضي على الثنائية القطبية وتدخل العالم في مرحلة جديدة هي أحادية القطبية أو النظام الدولي الواحد.

عاشراً - دور الاقتصاد في العلاقات الدولية

تركزت مطالب دول العالم الثالث على ضرورة توجيه المساعدة إليها لدفع جهود التنمية فيها. لقد بدأت الولايات المتحدة بتقديم مساعدة اقتصادية ضخمة إلى دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وسياسة الولايات المتحدة الاقتصادية تجاه أوروبا جعلت العالم الثالث يعتقد أن له حقاً في مثل هذه المساعدات، وقد اعتمدت دول العالم الثالث في تبرير مطالبها بهذه المساعدات على مبررين، الأول سياسي والثاني قانوني، أما المبرر السياسي فيتمثل في وجوه فجود كبيرة تفصل بين عالمين أحدهما غني والآخر فقير وإتجاه هذه الفجوة نحو الاتساع يشكل خطراً على الأمن والسلام الدوليين.

أما المبرر القانوني فهو أن أعلى منظمة دولية وهي الأمم المتحدة قد أوردت في ميثاقها أن رفع مستوى المعيشة هو أحد الأهداف التي يتعين على المنظمة أن تعمل على تحقيقه، وهو ما تحتاج إليه دول العالم الثالث أكثر من غيرها.

دور مشروع مارشال الاقتصادي في العلاقات الدولية

وقد سبقت الإشارة إليه في مجال دعم التحالفات الأوروبية الغربية ونشير إليه هنا من الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن خطة هدفها تقديم مساعدة اقتصادية ضخمة إلى الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لتمكينها من استعادة عافيتها الاقتصادية بعد الدمار الذي لحق بها أثناء الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٨ تمكنت دول أوروبا الغربية من إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وتهدف إلى توزيع المساعدات الأميركية التي بلغت في خلال عامين حوالي تسع مليارات دولار وهو مبلغ كبير في ذلك الوقت، ومع أن مشروع مارشال توقف رسمياً عام ١٩٥١ إلا أن المساعدات بقيت تتدفق على أوروبا التي حصلت في العامين التاليين على مساعدات تجاوزت الثمانية مليارات دولار حتى بلغ مجموع المساعدات ١٧ مليار دولار.

بهذا يعتبر مشروع مارشال هو الجناح الاقتصادي لعملية هدفت من ورائها الولايات المتحدة القيام ببناء مؤسسات اقتصادية لمنع تدهور الوضع الاقتصادي في أوروبا الغربية التي بذلك التدهور تصبح هدفاً سهلاً للماركسية، التي يسهل انتشارها مع الفقر والتخلف والأزمات الاقتصادية، ولكي لا يفتح الطريق أمام الأحزاب الشيوعية للانتشار في أوروبا الغربية أو الوصول للحكم ومن ثم تسقط المنطقة في ظل النفوذ السوفييتي كان مشروع مارشال الاقتصادي ناجحاً في ابعاد النفوذ الشيوعي وإنحساره في كل الدول التي كان هذا النفوذ قد قوي فيها خلال الحرب العالمية الثانية.

الولايات المتحدة ودورها في الشؤون الاقتصادية الدولية

يلعب الاقتصاد الدور الرئيسي لبناء العلاقات الدولية، ولا يمكن لأي مجتمع دولي أن يحقق تقدماً دون التعاون الدولي. لذلك نجد أن العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على مبدأ المشاركة الذي هو الحجر الأساسي للسياسة الخارجية لأية دولة.

وبسبب تعقد وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية فقد تقرر إنشاء مجلس «السياسة الاقتصادية الدولية» في الولايات المتحدة الأميركية وتولى الرئيس الأميركي رئاسته، ومهمة هذا المجلس الرئيسية تتركز في بحث مختلف المشاكل الاقتصادية الدولية على أعلى مستوى في الدولة وذلك عن طريق التنسيق بين سياسة الدولة الاقتصادية الداخلية مع سياستها الاقتصادية الخارجية ويكون ذلك بإيجاد نظام نقدي دولي سليم يحافظ على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ويبعد الأزمات المالية ومشاكل التضخم.

من هنا نلحظ أن السياسة الأميركية اعتمدت استراتيجية توزيع المساعدات الخارجية لتقوية حلفائها في مواجهة الخطر الشيوعي، فانتقل نشاط الولايات المتحدة من أوروبا ـ مساعدات مشروع مارشال ـ بعد الحرب العالمية الثانية إلى منطقة الشرق الأوسط ـ حلف بغداد ـ وبعد ذلك اتسعت المساعدات لتشمل آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية.

وأنشأت الولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات من القرن الماضي منظمات ومؤسسات غايتها تقديم المساعدات لتحقيق الأمن، لأن مساعدة الآخرين للوصول للأمن ينعكس إيجاباً على أمن الولايات المتحدة الأميركية، ومن هذه المنظمات التي قدمت المنح للدول النامية:

- مؤسسة التنمية الدولية للولايات المتحدة وترمي إلى منح القروض التي تساعد على التنمية.
- معهد الولايات المتحدة الأميركية للتنمية الدولية ويرمي إلى تسخير

التكنولوجيا الأميركية لحل مشكلات التنمية في الدول النامية.

- مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار، ومهمتها الاشراف على تأمين وضمان برامج الاستثمارات الأميركية ومساعدتها للإقدام على الاستثمار في الدول النامية.

الوكالات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية

مع تزايد انضمام دول العالم الثالث إلى الأمم المتحدة وتزايد الوعي بخطورة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها هذا العالم، حاولت الأمم المتحدة إيجاد وكالات وصناديق لتقديم المعونة الفنية والمالية لهذه الدول لاصلاح الخلل الحاصل في النظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي توفير ظروف دولية ملائمة لانطلاق دول العالم الثالث نحو اقتصاد سليم ولذلك كان صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

أ ـ صندوق النقد الدولي:

كان الهدف من إنشائه وضع نظام نقدي يقوم على تثبيت صرف العملة ولكي لا تلجأ الدول إلى خفض سعر عملتها كوسيلة لتنشيط صادراتها وتخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها، وهي السياسة التي أدت إلى كساد التجارة في فترة ما بين الحربين وأدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، ولكي لا تتكرر مثل هذه الأزمات لم يسمح الصندوق لأية دولة باللجوء إلى تخفيض كبير في أسعار عملتها الوطنية إلا بعد الحصول على موافقته، بل إن الصندوق وضع نظاماً لمواجهة حالات العجز الطارىء في ميزان المدفوعات، وليمكن الدول من تصحيح الخلل الذي أدى إلى هذا العجز دون اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية تخفيضاً كبيراً، أو فرض قيود على حركة رؤوس الأموال. إنما يتوجب على الدولة التي استفادت من ضربات صندوق النقد أن تعيد إليه ما سحبته خلال خمس سنوات كحد أقصى وهذا بالطبع لا يتناسب مع مشكلات الدول النامية لأن العجز في موازين المدفوعات هو شبه دائم ولا يمكن التخلص

منه في خلال خمس سنوات، خصوصاً وأن المشاريع الإنتاجية تستغرق وقتاً طويلاً قبل أن تبدأ في الإنتاج وتسديد ما عليها من ديون. وهذا يتطلب قروضاً طويلة الأجل لم يكن الصندوق يسمح بها، يضاف إلى ذلك أن قدرة دول العالم الثالث على السحب لم تكن تتجاوز ٢٥٪ من حصتها في رأس مال الصندوق وهي حصة ضئيلة بأي حال، ومع ذلك فإن السحب كان يخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية يصعب تحقيقها.

ب ـ البنك الدولي:

مع أن هذا البنك يعتبر منظمة دولية إلا أنه لم يختلف في شروطه وتعامله عن أي بنك تجاري فهو مجرد وسيط بين الحاصلين على رأس المال وبين الراغبين في استخدامه، فهو يقوم بعمليات الأقراض والاقتراض من سوق المال مع أن اسمه بالكامل هو «البنك الدولي للتعمير والتنمية» بمعنى أن هدفه تمويل المشروعات الإنتاجية «للتعمير والتنمية» والدول النامية بأمس الحاجة إليها إلا أنه لم يوجه أي اهتمام نحو الدول النامية بل ظل اهتمامه في السنوات الأولى من إنشائه منصباً على الدول الأوروبية التي تأثرت بالحرب العالمية الثانية.

ويعتمد البنك على مركزه الدولي وسمعته العالية في الاقتراض بأسعار فائدة متدنية من سوق المال ليعيد الإقراض إلى الدول التي بحاجة للتنمية وللمشاريع الإنتاجية بأسعار فائدة أقل قليلاً من أسعار السوق، ولأن البنك حريص على استعادة أمواله بسرعة فإنه اعتمد على تقديم القروض للمشروعات الإنتاجية التي تعطي مردوداً سريعاً، وهكذا لا نعتبر البنك الدولي مساهماً كبيراً في مشاريع العالم الثالث لأن هذه المشاريع تحتاج إلى وقت طويل لتعطي عائدها الاقتصادي.

جـ ـ الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT):

ترتكز هذه الإتفاقية على مبادىء الاقتصاد الحر، وتطالب بتنشيط التجارة الدولية وذلك عن طريق خفض الحواجز والرسوم الجمركية إلى أدنى حد ممكن

والتعامل بين الدول الأعضاء في هذه الإتفاقية يقوم على أساس المساواة التامة وعدم التمييز وتعميم شرط الدولة الأولى بالرعاية على جميع الأعضاء، ومعنى ذلك معاملة المنتجات الأجنبية بنفس معاملة المنتجات المحلية، ولم يكن في هذه الأسس والمبادىء ما يثير اهتمام الدول النامية، فهذا يعني ببساطة أن تكتسح المنتجات الأجنبية المنتجات المحلية الضعيفة وترميها أرضاً بل إنه يمنع قيام صناعة محلية. لذلك نجد أن بعض الدول الأوروبية التي خرجت منهكة بعد الحرب امتنعت عن الدخول في إتفاقية الجات وتحفظت على حقها بحماية منتجاتها حتى بلغت درجة من القوة تستطيع أن تجاري الدول الكبرى باقتصادها ونشاطها. وليس غريباً أن تشعر دول العالم الثالث بشعور عدم الثقة تجاه هذه الوكالة، ولا تتحمس لها، بل إن الدول النامية ترفض أن تصبح مثل هذه المنظمات أماكن لمعالجة المشكلات الاقتصادية في العالم، لأن الدول النامية لا تملك ثقلاً في هذه المنظمات وبالتالي لا تستطيع أن تلعب دوراً في توجيه سياستها لمعالجة المشكلات الاقتصادية في العالم.

حادي عشر ـ الكتل ودورها في العلاقات الدولية زمن الحرب الباردة

لكي ندرس بعمق العلاقات الدولية المعاصرة يتوجب علينا أن نتتبع موقف المجموعات الدولية الثلاث التي شكلت أضلاع المثلث في النظام الدولي في فترة الحرب الباردة، وهي الكتلة الغربية، الكتلة الشرقية، كتلة عدم الانحياز.

الكتلة الغربية:

بقيادة الولايات المتحدة، لعبت دوراً كبيراً في توجيه السياسة الدولية إلى الوجهة التي تريدها، فهي التي تتمتع بالمال والنفوذ، بل إنها كانت تساهم بـ ٤٠٪ من موازنة الأمم المتحدة الهيئة الدولية التي كان يسمح لها بالتدخل بشؤون الدول الأخرى، وكانت الولايات المتحدة كونها تشارك بهذه النسبة العالية من موازنتها تقوم بتنفيذ سياستها المنحازة أحياناً تحت ستار الأمم المتحدة، وإذا كانت الولايات المتحدة تساهم بهذه النسبة فإن مجموع الكتلة الغربية كان يساهم

بـ ٧٥٪ من ميزانية الأمم المتحدة وبالتالي كانت الكتلة الغربية تتمتع بالغطاء الشرعي لسياستها لأنها تمول المنظمة الشرعية الدولية لحفظ السلام بثلاثة أرباع ميزانيتها.

أما من الناحية السياسية فإن معظم الدول ترتبط بهذه الكتلة بروابط وثيقة تجعلها تنفذ سياسة الكتلة الغربية، ولم يكن يمنع هذه الكتلة من السيطرة على القرار السياسي العالمي سوى حق النقض السوفييتي.

بقيت دول الكتلة الغربية تتمتع بنفوذها القوي حتى الثلث الأخير من القرن الماضي، عندما ظهرت مجموعة دول عدم الانحياز بقوة، وعندما انغمست زعيمة الكتلة الغربية بحرب ڤيتنام، وبدأ دورها الاقتصادي الرائد يزول، مما يجعلها تضطر لاستعمال حق النقض بكثرة ففي الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ استخدمت الولايات المتحدة حق الڤيتو ٣٤ مرة أي أكثر بحوالي ٥٠٪ من عدد مرات استخدامه من جانب كل الدول الأخرى مجتمعة، وفي الفترة بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ استخدمت الولايات المتحدة حق الڤيتو ٢٣ مرة وبريطانيا ٨ مرات وفرنسا ثلاث مرات ولم تستخدمه الصين أو الاتحاد السوڤياتي أية مرة. أي أنه في السنوات الأربع السابقة على انتهاء الحرب الباردة مباشرة كانت الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة هي التي تستخدم حق الڤيتو أي أن هذه الكتلة هي وحدها التي كانت تعوق أعمال مجلس الأمن، وكان هذا الڤيتو يستخدم بشكل خاص لصالح إسرائيل وجنوب إفريقيا[1].

الكتلة الشرقية:

بقيادة الاتحاد السوڤييتي الذي كان ينظر للأمم المتحدة على أنها معقل النظام الغربي وأن الولايات المتحدة تستخدم الأمم المتحدة لمصالحها وتنفيذ سياستها ضده عن طريق عزله دولياً وأحكام سياسة الاحتواء التي كانت قد بدأت

---

(١) د. حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، ٢٠٢ سلسلة دار المعرفة ـ الكويت ١٩٩٥ ـ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

تنتهجها لمواجهته. وأعتقد الاتحاد السوفييتي أن الولايات المتحدة وخاصة بعد مشروع مارشال ثم بعد قيام حلف الأطلسي قد أكدت نواياها العدائية ضده.

ولا شك أن سياسة الاتحاد السوفييتي تأثرت بعد الحرب العالمية الثانية بعاملين الأول شعوره بالعزلة التي فرضتها الولايات المتحدة، والثاني أنه هو الذي دفع التضحيات الغالية للانتصار على النازية.

كان الاتحاد السوفييتي قد اقترح على حلفائه أثناء الحرب قبول كل الجمهوريات السوفييتية أعضاء في الأمم المتحدة مدعياً أن علاقات التبعية التي تربطها بالاتحاد لا تزيد عن علاقة التبعية التي تربط بريطانيا بدول الكومنولث أو التي تربط الولايات المتحدة بالدول الأميركية، ولكن الاتحاد السوفييتي لم يحصل إلا على قبول أوكرانيا وروسيا البيضاء في الجمعية العامة ثم على حق الڤيتو الذي كان يستخدمه للحيلولة دون أن تصبح الأمم المتحدة أداة معادية له، فقد استعمله للحيلولة دون صدور قرارات تمس مصالحه الوطنية العليا، كما استعمله لحماية حلفائه أيضاً، فقد استخدم حق الڤيتو ضد طلبات الإلتحاق التي أعتقد أنها تابعة للغرب حتى ولو كانت تحظى بموافقة كل الدول الأخرى.

إن قدرة الاتحاد السوفييتي على بناء تحالف شبه دائم مع معظم دول العالم الثالث حول عدد كبير جداً من القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة جعلته يخرج من عزلته ويغير مواقفه من الدفاع إلى الهجوم وكان ذلك في الفترة من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٨٥.

وفي عام ١٩٨٦ حاول غورباتشوف استخدام الأمم المتحدة كساحة لمواجهة وكسب المعارك السياسية. وقد رأينا أن الاتحاد السوفييتي والصين هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تستخدما حق الڤيتو إطلاقاً خلال هذه المرحلة، ويكفي هذا لنعلم أن سياسة الاتحاد السوفييتي أصبحت تقف على الطرف الآخر المناقض لسياسته التي اعتمدها خلال السنوات الأولى عقب إنشاء الأمم المتحدة.

كتلة دول عدم الإنحياز:

لم يؤدِّ نظام الاستقطاب الدولي إلى اندلاع الحرب الباردة فقط بل أدى كذلك إلى خلق تجمع دولي ثالث لم يكن له أية مصلحة في أن يكون طرفاً مباشراً في صراع القطبين. ولا شك أن الأمم المتحدة هي المنبر الرئيسي لكتلة عدم الإنحياز لعرض قضاياها أمام العالم أجمع.

إن تجربة أربعين عاماً لدول العالم الثالث داخل الأمم المتحدة أي خلال سنوات الاستقطاب والحرب الباردة، أكدت أن مجرد امتلاك الأغلبية العددية داخل الجمعية العامة ليس كافياً في حد ذاته لتمكينها من أن تلعب الدور الأكثر تأثيراً في توجيه مسار الأمم المتحدة.

إن القضايا التي كان بإمكان دول العالم الثالث أن تشكل أغلبية عددية تجاهها ظلت محصورة في نطاق القضايا التي توحد صفوفها في مواجهة الدول الأخرى سواء كانت الدول الاستعمارية أو دول الشمال الغني، أما القضايا والنزاعات التي تثور بين دول العالم الثالث نفسها فقد انقسم العالم الثالث حولها، ولأن هذا العالم ظل طوال فترة الحرب الباردة مسرحاً لصراع على النفوذ بين القوتين العظميين وفشل في إيجاد نظم سياسة مستقرة بعد حصوله على الاستقلال، فما لبثت مشكلاته الداخلية والخارجية أن تزايدت وخصوصاً بعد رحيل العديد من قياداته التاريخية مما أضعف دوره كثيراً في النظام الدولي ككل.

الولايات المتحدة والدول الإفريقية:

كمبدأ أساسي في العلاقات الأميركية مع القارة الإفريقية أكد الرئيس الأميركي نيكسون ووزير خارجيته روجرز حرص حكومتهم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للقارة الإفريقية، بالرغم من أن الأحداث أثبتت تدخلهم في الصومال وسيراليون. وقد أشار الأميركيون لهذا الموضوع بإتهام الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية للإساءة للعلاقات الأميركية الإفريقية مع أن الولايات المتحدة كانت تؤكد أن مصالحها في إفريقيا بنمو متزايد وأن

هذا النمو يتوجب استقرار القارة وتطورها.

وفي هذا الموضوع يشير الرئيس الأميركي نيكسون إلى أن أميركا لا تريد التدخل في بعض مشاكل القارة الإفريقية وخاصة مشاكل الحدود بين الدول الإفريقية ومشاكل الوحدة القومية أو مشاكل العلاقات بين الدول الإفريقية مع بعضها البعض أو مع دول العالم. في حين أن الولايات المتحدة تستطيع المساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية للقارة الإفريقية وأن المساعدات التي ستقدمها ستكون مشروطة بتطوير القوى البشرية الإفريقية. وأن هذا التطور يكون في مجالات التعليم وإيجاد المهارات وخاصة الزراعية كما أن الولايات المتحدة ستسعى لدى البنك الدولي لرفع مساعداته للقارة ثلاثة أضعاف كما ستشجع الاستثمارات الأميركية في الدول الإفريقية النامية والتي تبلغ في تلك الفترة ثلاث مليارات دولار وتنمو بمعدل ١٢٪ سنوياً.

وأكد نيكسون أنه ضد التمييز العنصري وأن الإدارة والشعب الأميركي يكرهونه وأكد استمرار بلاده على فرض الحظر على تسليح جنوب إفريقيا، وأنه عندما قامت حكومة جنوب إفريقيا ـ وروديسيا الجنوبية ـ بقطع صلاتها ببريطانيا لعدم مساعدتها على إتمام سياستها العنصرية. ولفرضها حظراً على الأسلحة، كان رد الولايات المتحدة قطع علاقاتها مع روديسيا الجنوبية وإغلاق قنصليتها هناك. بل إنها مساندة للأمم المتحدة في فرض عقوباتها على جنوب إفريقيا لإنهاء ولايتها على إقليم جنوب غرب إفريقيا عملت الولايات المتحدة على عدم تشجيع الاستثمارات الأميركية في إقليم جنوب غرب إفريقيا وذلك لكي تتبنى الحكومات البيضاء الموجودة في المنطقة سياسة تتفق ومطالب العناصر المتعددة الموجودة فيها وخاصة العنصر الأسود. ورأى الرئيس نيكسون أن مصلحة العناصر البيضاء الحاكمة في جنوب إفريقيا تحتم عليها الإسراع في تغيير سياستها وأن هذا العمل لا يمكن أن يتم بالقوة بل باقتناع هذه العناصر البيضاء بأن مصلحتها هي في التغيير.

إن سياسة التفرقة العنصرية التي كانت تمارسها حكومة جنوب إفريقيا وإدارة المنطقة بطريقة غير قانونية وبدستور وضعته الأقلية البيضاء لتأكيد سيطرتها السياسية والاقتصادية للبيض إلى الأبد، هذه السياسة كانت مرفوضة من الجانب الأميركي، والذي كان يعتمد على الأسس التالية في علاقاته مع الدول الإفريقية:

١ ـ التفريق بين المساعدة في تخفيف آلام الشعوب الإفريقية والتدخل في أنظمة حكوماتها.

٢ ـ تأييد حق الشعوب الإفريقية بالاستقلال مع عدم التدخل في شؤون القارة الداخلية.

٣ ـ وجوب احترام الوحدة القومية للدول الإفريقية.

٤ ـ مساعدة الدول الإفريقية ضد محاولات التخريب الداخلي وتمكينها من مواجهة أي تهديد خارجي يحاول الوقوف بوجه نموها.

٥ ـ الالتزام الأميركي الأكيد بعدم التدخل في القارة الإفريقية.

وهكذا تظهر أهمية القارة الإفريقية في حساب السياسة الأميركية في السبعينيات في نقطتين:

١ ـ أن لا تكون القارة ميداناً للصراع بين الدول الكبرى لأن ذلك لمصلحة الدول الإفريقية أكثر منه لمصلحة الولايات المتحدة.

٢ ـ أن تتمكن القارة من تحقيق تقدمها ورخائها في المجتمع الدولي.

لذلك ركزت الولايات المتحدة سياستها على تحديات التنمية الاقتصادية من جانب وعلى اهتمامها بأن يسود القارة السلام البعيد عن منافسة القوى الكبرى من جانب آخر. وبهذا دعت السياسة الأميركية الاتحاد السوفييتي لعدم التدخل في شؤون القارة الداخلية وعدم استغلال حاجتها للمعونة أو تعريضها للمشاكل الداخلية لتحقيق مكاسب خاصة، علماً أن القارة الإفريقية كانت حتى السبعينيات تمثل أفضل مثال لفشل الشيوعية في الانتشار في الدول الحديثة الاستقلال.

ركزت السياسة الأميركية في السبعينيات في تعاملها مع دول القارة الإفريقية على: المساعدات الثنائية، دفع المنظمات الإقليمية لتقديم المساعدات، دفع وكالات التنمية العالمية لمثل هذه المساعدات، والمساعدة على استثمار رأس المال الأميركي في مشاريع صناعية في القارة وفتح أسواق لتصريف منتجات هذه المشاريع الصناعية في الدول المتقدمة. مع أن الإدارة الأميركية تعثرت بالنسبة لتقديم المساعدات المباشرة بإتفاقيات ثنائية وذلك بسبب معارضة الكونغرس الذي كان يعمل لخفض المساعدات الخارجية المباشرة لتخفيف عبء الضرائب عن ناخبيه، فإن الولايات المتحدة نجحت في مجال تشجيع الاستثمارات المتعلقة بالرأس مال الأمريكي، هذه الاستثمارات التي تعتمد على الهيئات والشركات الخاصة. من ذلك مثلاً رفع المساعدات التي كان يقدمها البنك الدولي للقارة الإفريقية ثلاثة أضعاف. وفي هذا تبيان للدور الأمريكي وتأثيره على هذه المؤسسة المالية.

الفصل الخامس

نماذج من العلاقات الدولية
بعد الحرب العالمية الثانية

نموذج من العلاقات الدولية بين دول العالم الثالث مع بعضها البعض، السنغال والمغرب العربي

نموذج من العلاقات بين دول العالم وأحد القطبين ـ تركيا ـ إيران ـ الصين.

الفصل الخامس

[illegible]

[illegible]

العلاقات الدولية بين دول العالم الثالث

القسم الأول يدور حول علاقة **دول العالم الثالث مع بعضها البعض** وأخذت على ذلك مثال: السنغال ودول المغرب العربي[1]. أما القسم الثاني فيدرس علاقة **دول العالم الثالث** بأحد القطبين.

السنغال التركيب الاقتصادي والسياسي:

حصلت السنغال على الحكم الذاتي في إطار الجماعة الفرنسية في ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨ ثم ارتبطت بعد ذلك مع السودان الفرنسي «مالي» في اتحاد فيدرالي في ٤ أبريل ١٩٥٩ وقد حصل هذا الاتحاد على الاستقلال الكامل في إطار الجماعة الفرنسية في يونيو ١٩٦٠. وبعد ذلك بأقل من شهرين انسحبت السنغال من الاتحاد وأعلنت نفسها جمهورية مستقلة في ٥ سبتمبر ١٩٦٠. وقد انضمت السنغال إلى جامبيا في اتحاد فيدرالي في أول فبراير ١٩٨٢ فيما عرف باسم «سنجامبيا».

وتقدر مساحة السنغال بحوالي ٢ مليون كيلو متر مربع ويحدها من الشمال والشمال الشرقي موريتانيا ومن الشرق مالي وغينيا وغينيا بيساو من الجنوب أما من الغرب فيوجد المحيط الأطلنطي. ويقدر عدد السكان بحوالي ٧ ملايين. ويمثل المسلمين نسبة ٩١٪ من السكان والمسيحين وخاصة الكاثوليك ٦٪ من السكان أما الثلاثة في المائة الباقية منهم يعتنقون الديانات الطبيعية. ومما يذكر أن ٧٠٪ من المسلمين تحت سن الثلاثين ومعظمهم يتبع الطريقة «التيجانية» أو

---

(١) عن د. سلوى محمد لبيب؛ المغرب العربي ودول الجوار الأفريقي. سلسلة الدراسات الخاصة رقم ٤٦ ـ عام ١٩٨٩ ـ معهد البحوث والدراسات العربية ـ ص ٤٥ ـ ٦٣.

الطريقة «الموردية». أما من الناحية القبلية فتمثل قبيلة «الولوف» Wolof حوالي ٣٦٪ من السكان تليها قبيلة «سرر» Serrer حوالي ١٩٪ من السكان ثم قبيلة الفولاني Fulani حوالي ١٣٪ من السكان ثم التكولور Tulculor حوالي ٩٪ من السكان وأخيراً البامبرا Bambara حوالي ٦٪ من السكان. والباقي قبائل أقل عدداً أو أهمية. وتعتمد السنغال أساساً على الزراعة وخاصة الفول السوداني والأرز وقصب السكر والدخان. وتقدر المساحة الكلية المزروعة بحوالي ٥,٣٥ مليون هكتار في حين أن المساحة القابلة للزراعة لا تقل عن ١٩,٧ مليون هكتار. أما بالنسبة للثروة المعدنية فتملك السنغال الفوسفات ويقدر إنتاجها بحوالي ١,٣ مليون طن وكذلك الحديد الذي يقدر الاحتياطي الخام له بحوالي ٩٨٠ مليون طن. أما الصناعة فتقتصر في السنغال على اصلاح السفن وإنتاج الأسمنت وزيت الفول السوداني علماً أن الخطة الخمسية الجديدة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ قد خصصت ٦٤٥ ألف مليون فرنك للصناعة وخاصة الصناعات التحويلية. وتعتمد السنغال في تجارتها على فرنسا إلى حد كبير حيث تبلغ قيمة الواردات من فرنسا ٣٧٪ من تجارة السنغال ويصل إلى فرنسا ٢٥٪ من صادرات السنغال. أما بالنسبة لنظام الحكم في السنغال فقد كانت هناك مرحلتين هامتين الأولى فترة حكم الرئيس «ليوبولد سنجور» منذ الاستقلال حتى آخر عام ١٩٨٠، وأما الفترة الثانية فهي فترة حكم الرئيس «عبدو ضيوف» منذ عام ١٩٨١.

فترة حكم الرئيس ليوبولد سنجور (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠):

في أغسطس ١٩٦٠ دخل أول دستور للسنغال المستقلة مجال التطبيق وفي ظل هذا الدستور أخذت السنغال بنظام الحكم البرلماني على الطراز الفرنسي وفي ظل هذا النظام كانت السلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء في حين وضعت السلطة التشريعية في يد الجمعية الوطنية وهي تتكون من مجلس واحد يتم انتخابه بالاقتراع العام في حين ينتخب رئيس الدولة انتخاباً غير مباشر.

وطبقاً لذلك الدستور انتخب الرئيس ليوبولد سنجور (سكرتير عام حزب

الاتحاد التقدمي السنغالي) كرئيس للسنغال في سبتمبر ١٩٦٠، في حين تراس «مامادوديا» الوزارة، غير أن الخلاف ما لبث أن قام بين سنجور وديا وانتهى الأمر باعتقال ديا بتهمة محاولة قلب نظام الحكام بالقوة العسكرية في ديسمبر ١٩٦٢. وفي مايو ١٩٦٣ حوكم ديا وثلاثة من وزرائه وحكم عليهم بالسجن مدى الحياة وبعد هذه التطورات صدر دستور جديد للبلاد أخذ بالنظام الرئاسي.

وطبقاً للدستور الجديد الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء عام ودخل حيز التنفيذ في مارس ١٩٦٣ فقد ألغى منصب رئيس الوزراء وأعطيت سلطات أوسع لرئيس الدولة الذي أصبح يصل لمنصبه الانتخابي المباشر ومدة ولاية الرئيس ٤ سنوات وهي نفس مدة الجمعية الوطنية التي ظلت بيدها السلطة التشريعية، كما أخذ في الدستور الجديد بفصل السلطات بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية، فالوزراء لم يعد بإمكانهم أن يصبحوا أعضاء في الجمعية الوطنية، وفي حين لا تملك الجمعية الوطنية حق الاقتراع بالثقة على رئيس الدولة، فإن رئيس الدولة بدوره لم يكن باستطاعته حل الجمعية الوطنية.

وفي عام ١٩٦٦، أصبحت السنغال دولة يحكمها الحزب الواحد، وهو حزب (الاتحاد التقدمي السنغالي)، حيث استوعب ذلك الحزب حزبي المعارضة: (حزب الرابطة الإفريقية) و(كتلة الجماهير السنغالية) ومنذ ذلك الحين أصبح ليوبولد سنجور - السكرتير العام للحزب الواحد - المرشح الوحيد لانتخابات الرئاسة في السنغال.

وفي مارس ١٩٦٧ جرت محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس سنجور، واتهمت الحكومة أنصار رئيس الوزراء المسجون (مامادوديا)، وفي العام التالي (١٩٦٨) شهدت السنغال اضطرابات طلابية وعمالية واسعة النطاق مما اضطر الحكومة إلى الاستجابة لمطالب المتذمرين وأدخلت تعديلات على دستور ١٩٦٣.

ومن أهم هذه التعديلات - التي أجرى استفتاء عليها في فبراير ١٩٧٠ - إعادة منصب رئيس الوزراء، الذي يعينه ويعزله رئيس الجمهورية ويكون

مسؤولاً أمام الجمعية الوطنية، ويتولى تنفيذ السياسة التي يضعها رئيس الجمهورية، ومن الناحية النظرية أعطيت للجمعية الوطنية القدرة على حل الوزارة بالتصويت لاسقاطها، ولكن رئيس الجمهورية كانت بيده سلطة التوسط بين رئيس الوزراء والجمعية الوطنية كما أصبحت مدة رئاسة الجمهورية خمسة أعوام، وربما كان من أسباب هذه التعديلات تخفيف الأعباء عن كاهل الرئيس سنجور الذي جمع معظم السلطات في يده منذ عام ١٩٦٣ والذي كان قد بلغ من العمر حينئذ ٦٤ عاماً، كذلك كان من أسباب هذه التعديلات أيضاً أن يصبح رئيس الوزراء بمثابة عازل سياسي لمواجهة السخط والاضطرابات السياسية كتلك التي هزت السنغال في مايو - يونيو ١٩٦٨ على يد العمال والطلاب، وطبقاً لهذه التعديلات اختار سنجور وزير التخطيط حينئذ (عبدو ضيوف) كرئيس للوزراء.

وفي يناير ١٩٧٣ أجريت الانتخابات العامة وفاز سنجور وحزبه (الاتحاد التقدمي السنغالي) بأغلبية ساحقة، غير أن الاضطرابات قد اندلعت في الجامعة في نفس الشهر بين الطلاب من مؤيدين لسياسة الحكومة والمعارضين لها، وألقى الرئيس سنجور باللائمة على الأيديولوجيات الأجنبية وتم طرد خمسة وخمسين طالباً من الجامعة.

وفي يونيو ١٩٧٤ أعلن عن تأسيس حزب جديد في داكار باسم (الحزب الديمقراطي السنغالي) بزعامة عبد الله موادى، وأعلن زعيم الحزب أنه سيكون حزب مشاركة لا حزب معارضة، وكان إنشاء ذلك الحزب بداية لعودة الحزبية السياسية إلى السنغال، حيث في يناير ١٩٧٦ أعلن الرئيس سنجور في اجتماع للمجلس الوطني الحاكم أنه يمكن أن يوجد بالسنغال ثلاثة أحزاب سياسية وعدد من النقابات العمالية، وأعلن أن الأحزاب الثلاثة المقترحة سيكون أحدها ليبرالي وديمقراطي، واحدها اشتراكي وديمقراطي، واحدها ماركسي لينيني، وطبقاً لتصوره فإن الحزب الحاكم (الاتحاد التقدمي السنغالي) يمثل الإتجاه الاشتراكي الديمقراطي أما الحزب الديمقراطي السنغالي المنشأ في ١٩٧٤ فيمثل

الإتجاه الأول في حين أعاد «حزب الاستقلال الأفريقي» القديم تنظيم صفوفه ليمثل الإتجاه الثالث.

وفي فبراير ١٩٧٨ أجريت الانتخابات في السنغال حيث ظل سنجور وحزبه الذي أصبح من ديسمبر ١٩٧٦ يسمى الحزب الاشتراكي في الحكم، وفي آخر العام تم تشكيل حزب جديد باسم (الحركة الجمهورية السنغالية) لتسد ما رآه سنجور فراغاً في الإتجاه اليميني ولكن في نفس الوقت تزاد عدد التجمعات السياسية غير الشرعية في الإتجاه اليساري، حيث شكل مامادوديا ـ الذي أفرج عنه في مارس ١٩٧٤ ـ (تنسيق المعارضة السنغالية الموحدة) وفي نفس الوقت كان الرئيس سنجور ينظر بجدية لمسألة تقاعده من الحكم حيث أنيطت كثير من السلطات برئيس وزرائه عبدو ضيوف الذي نجح في الحصول على مساعدات مالية من الكتلة الغربية وبالفعل فقد أعلن سنجور أنه سيترك الحكم آخر ديسمبر ١٩٨٠ على أن يخلفه في الحكم رئيس الوزراء، عبدو ضيوف.

فترة حكم عبدو ضيوف منذ عام ١٩٨١ :

في يناير ١٩٨١ تولى عبدو ضيوف منصبه كرئيس للجمهورية في السنغال، وأصبح في نفس الوقت سكرتيراً عاماً للحزب الحاكم ـ الحزب الاشتراكي ـ وفي أبريل ١٩٨١ تم رفع القيود المفروضة على النشاط السياسي وفي الشهور التالية تم تسجيل عدد كبير من الأحزاب الصغيرة وأعلن الرئيس الجديد عن حملة ضد الفساد، وبالفعل أسقط رئيس وزرائه (حبيب صيام) اثنين من الوزراء المؤثرين من التشكيل الوزاري الجديد في يوليو ١٩٨١، وأحد هذين الوزيرين كان أدريان سنجور، ابن أخ الرئيس السابق، وفي الشهر التالي تدخلت القوات السنغالية لإعادة الرئيس الجامبي إلى منصبه ـ بناء على طلبه ـ بعد الإطاحة به في انقلاب عسكري، وبعد نجاح القوات السنغالية في مهمتها اتجهت جامبيا والسنغال إلى إنشاء اتحاد كونفيدرالي بينهما، والذي دخل حيز التنفيذ في فبراير ١٩٨٢ كما أنشىء مجلس وزراء وجمعية كونفدرالية لسنجامبيا

والتي انعقدت لأول مرة في يناير ١٩٨٣.

وفي فبراير ١٩٨٣ عقدت أول انتخابات رئاسية وتشريعية في عهد عبدو ضيوف، وقد انتهت الانتخابات بفوز ضيوف بـ ٨٣,٥٪ من الأصوات في حين سيطر حزبه (الاتحاد الاشتراكي) على الجمعية الوطنية بحصوله على نسبة ٧٩,٩٪ من الأصوات، أما أحزاب المعارضة الصغيرة فقد كان محظوراً عليها إقامة ائتلاف بينها، ومن ثم فلم تستطع مواجهة الحزب الحاكم الذي أصبح مرادفاً للدولة ذاتها، ورغم حصول بعض أحزاب المعارضة على مقاعد في الجمعية الوطنية، فقد رفضت هذه الأحزاب أن تشغل مقاعدها بسبب الجدل حول نتائج الانتخابات، وبدلاً من ذلك أعلنت المعارضة عن تشكيل (لحكومة ظل) وفي المقابل إتجه ضيوف إلى تقوية قبضته على الحكم خلال تشكيل الحكومة الجديدة في أبريل ١٩٨٣، حيث ألغى منصب رئيس الوزراء، وبدلاً من رئاسة الوزارة تولى حبيب صيام رئاسة الجمعية الوطنية على أن يخلف رئيس الجمهورية تلقائياً حين خلو منصب الرئاسة.

غير أنه في العام التالي (١٩٨٤) أجبر حبيب صيام على الاستقالة من منصب رئيس الجمعية الوطنية بعد التصويت على إعادة انتخاب رئيس للجمعية كل عام، وقد فسرت استقالة صيام على أنها تعبير عن تزايد الاختلافات السياسية بينه وبين رئيس الجمهورية، وفي حين تدهورت الأوضاع الاقتصادية في السنغال، فقد ظهرت تهديدات لوحدة الحزب الحاكم حيث أقيل وزير الخارجية، مصطفى نياس، من الحكومة في أكتوبر ١٩٨٤ بعد لجوئه إلى العنف أثناء خلاف بينه وبين وزير الاعلام، بصيبوكا، خلال اجتماع وزاري، ومن ثم استقال (نياس) أيضاً من مناصبه الحزبية وفي نفس الوقت قاطعت معظم أحزاب المعارضة الانتخابات المحلية التي أجريت في نوفمبر ١٩٨٤، مما كان أحد عوامل فوز الحزب الحاكم في هذه الانتخابات، وقد قاطع طلاب الجامعة مقاعد الدراسة لأكثر من شهر (يناير ؛ فبراير ١٩٨٧)، وبعد ذلك بشهرين (أبريل ١٩٨٧) أعلنت قوات الشرطة ـ لأول مرة ـ الاضراب، مما أدى إلى تنحية وزير

الداخلية وإيقاف حوالي ٦٠٠٠ ضابط شرطة عن العمل واضطرت الحكومة إلى استخدام قوات شبه عسكرية للقيام بمهام الشرطة.

بعد هذا العرض السريع لنظام الحكم في السنغال يجب أن نذكر أن الإسلام يلعب دوراً كبيراً في السياسة الداخلية ونظام الحكم في السنغال ولعل هذا يرجع إلى حد كبير إلى أن قادة المسلمين في السنغال بعكس الدول الإسلامية الأخرى هم أصلاً من أبناء الطبقة الحاكمة التي كانت من دعاة الإسلام الأوائل في السنغال الذين كانت لهم مدارسهم الإسلامية الخاصة في دولة ذات ديانة طبيعية وذلك في آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد أدى دخول الأوروبيين إلى السنغال في ذلك الوقت ومناهضة الزعماء المسلمين لهم إلى عقد اتفاق بين القوى الأوروبية الاستعمارية وهؤلاء القادة المسلمين مما أضفى عليهم أهمية خاصة في النظام والتكوين السياسي للسنغال.

وكثيراً ما استعانت فرنسا بزعماء الطرق الصوفية في السنغال وخاصة الطريقة «التيجانية» و«الموردية» وذلك للحفاظ على الوحدة الداخلية في السنغال حيث أن الولاء لهذه الطرق الصوفية أقوى بكثير من الولاء القبلي. وقد استمر هذا الإتجاه بعد استقلال السنغال وقد ظهر ذلك واضحاً في الانتخابات التي أجريت في فبراير ١٩٧٨ والتي سبق ذكرها، حيث لعب قادة الطرق الصوفية وخاصة الطريقة «التيجانية» والطريقة «الموردية» دوراً كبيراً في نجاح الرئيس «ليوبولد سنجور». كما أن الرئيس «ليوبولد سنجور» والرئيس «عبدو ضيوف» اعتمدا في كثير من الأحيان على قادة الطرق الصوفية في السنغال لتحسين العلاقة مع الدول العربية كما سنرى فيما بعد. إلى جانب تأثير الإسلام الواضح على النظام السياسي الداخلي في السنغال، كان لفكر الرئيس «ليوبولد سنجور» أيضاً أثر واضح على النظام السياسي للسنغال استمر حتى الآن. وفكر «سنجور» مبني على فكرة «الزنوجة Negritude» والتي بدأ في الاعلان عنها والكتابة فيها منذ عام ١٩٣٠ وقد أثرت هذه الفكرة على سياسة السنغال الخارجية أكثر منها على النظام السياسي الداخلي فيها. أما الفكرة الأخرى فكانت مفهوم الرئيس

«سنجور» للاشتراكية، فقد كان سنجور دائم التخوف من الاتحاد السوفياتي ونفوذه وتأثيره على النظام القائم في السنغال، وقد تأكد هذا التخوف بعد أن امتد النفوذ السوفياتي إلى كلا من موريتانيا ومالي وغينيا ولذلك فإن إتجاه «سنجور» بالنسبة للفكر الاشتراكي كان مختلفاً تماماً عما يدور في الاتحاد السوفياتي أو في الدول الإفريقية التي لها علاقة بالاتحاد السوفياتي.

ثانياً: السنغال والمغرب العربي:

إن العلاقات الدولية بين السنغال ودول المغرب العربي تحكمها عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية. فإن علاقة السنغال كدولة منذ استقلالها وحتى الآن بدول المغرب العربي تأخذ نمطاً واحداً أساسياً وهو التعاون الكبير في حدود مرسومة لا تتعارض مع علاقتها بفرنسا، وكذلك بتاريخها السياسي الداخلي والذي وضع الفكر الأساسي له الرئيس السابق ليوبولد سنجور.

فمما لا شك فيه أن السنغال تعتمد إلى حد كبير في بنائها الاقتصادي على المعونة الخارجية لتمويل خطط التنمية فيها. وهذه الخطط تعتمد على التعاون مع الدول المجاورة التي تشاركها في مواردها المائية وخاصة نهر السنغال ونهر جامبيا اللذان لهما أهمية قصوى في تنمية الموارد الزراعية في السنغال. ومن أهم المشروعات التي تشترك فيها السنغال هو إقامة خزانين للمياه أحدهما عند مدخل النهر في منطقة «Dlama»، والآخر في مالي في منطقة Manatale والذي ينظم انسياب النهر ويسمح لمالي بالوصول إلى ميناء «سانت لويس» في السنغال على المحيط الأطلنطي. وهذان المشروعان مرتبطان فنياً بحيث يجب تنفيذ الاثنين معاً. وتبلغ تكاليف إقامة المشروعان حوالي ٥٥٠ مليون دولار. وقد اشتركت السنغال في هذه المشاريع. وقامت المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بتقديم قرض تبلغ قيمته ٢١٨ مليون دولار لإقامة المشروعين. ومن الطبيعي أن هذا القرض قائم إلى حد كبير على مساعدة «موريتانيا» العضو في جامعة الدول العربية ما يجعل علاقة السنغال الطيبة مع

«موريتانيا» وهي دولة الجوار العربية أمراً على قدر كبير من الأهمية. والسنغال تقوي دائماً علاقتها مع الدول الأعضاء في منظمة نهر السنغال «OMVS» والتي تضم موريتانيا ومالي والتي تشرف على إنشاء الخزانين السابق ذكرهم. ومما يذكر أنه تم افتتاح خزان Diama على نهر السنغال في نوفمبر ١٩٨٥ وخزان Manatale في عام ١٩٨٨. وقد قام الرئيس «عبدو ضيوف» بتقوية علاقته مع دول منظمة نهر السنغال وخاصة «موريتانيا» واكتساب ود الدول العربية المحافظة وخاصة في عام ١٩٨٥ حيث حصلت السنغال على قرض من تلك الدول يبلغ حوالي ٢٠٠ مليون فرنك لمنظمة نهر السنغال.

أما بالنسبة للتبادل التجاري بين السنغال ودول المغرب العربي فإن قيمته تعتبر هامشية بالنسبة للتبادل التجاري مع الدول الأخرى وخاصة فرنسا التي يمثل حجم التبادل التجاري فيها من السنغال حوالي ٢٥٪ وقد بدأت السنغال منذ عام ١٩٨٦ في اتباع سياسة الباب المفتوح بالنسبة للواردات كما بدأت في اتخاذ خطوات للإنتاج الصناعي بها.

وقد قامت فرنسا والولايات المتحدة وكذلك المملكة العربية السعودية بتقديم معونات مكثفة إلى السنغال وذلك لأهميتها الاستراتيجية ليس بالنسبة لدول المغرب العربي فقط ولكن بالنسبة لغرب إفريقيا كلها وحيث تمثل السنغال أهم دولة معتدلة في المنطقة، كما يمثل نظام الحكم فيها النظام الديمقراطي الذي يخدم مصالح الدول السابق ذكرها وخاصة في مواجهة الاتحاد السوفياتي وكوبا وليبيا.

أما فيما يتعلق بعلاقات السنغال بدول المغرب العربي فقد كان لفكر الرئيس «سنجور» أثر قوي في تشكيل تلك العلاقات. هذا الفكر الذي يقوم أساساً على التخوف من الاتجاهات «الراديكالية» التي تنتشر في الدول المجاورة له والتي تميل إلى الاتحاد السوفياتي مما يتعارض مع إتجاه «سنجور» المتعاطف دائماً مع الغرب وخاصة فرنسا. وقد أثر هذا تأثراً كبيراً على موقف السنغال من قضية «الصحراء الغربية» حيث كانت موريتانيا وهي دولة ذات حدود مشتركة مع

السنغال أحد أطراف قضية الصحراء. كما أن الجزائر ذات الاتجاه التقدمي كانت تلعب دوراً هاماً في هذه القضية مما جعل «سنجور» يقف موقفاً فعالاً من هذه القضية، وقد استمر «عبدو ضيوف» في اتخاذ هذه السياسة ولكن بطريقة مختلفة وبسياسة أقل تشدداً ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة التغيرات التي طرأت على القضية نفسها وعلى العلاقات الإقليمية في المنطقة وعلى العلاقات العالمية ككل وأيضاً لاختلاف شخصيتي الرئيسين السنغاليين.

فمنذ البداية نجد أن «سنجور» قد اهتم كثيراً «بقضية الصحراء الغربية» لسببين رئيسيين:

أولاً: أن منظمة «البوليزاريو» المؤيدة من قبل الاتحاد السوڤياتي قد تؤثر على النظام الموالي لفرنسا والموجود في موريتانيا.

ثانياً: احتمال أن يؤدي نجاح حركة البوليزاريو إلى قيام بعض القبائل السنغالية بمحاولة الانفصال عن السنغال. حيث تكونت في مارس عام ١٩٧٩ جبهة أعلن عن قيامها في «داكار» تعتمد الكفاح المسلح للحصول على الحكم الذاتي للسكان السود الذين يعيشون حول نهر السنغال سواء في السنغال أو في موريتانيا. وقد كان «سنجور» يخشى أنه لو استقل سكان الصحراء الغربية فسوف يكون هناك دافع قوي للسكان السود حول نهر السنغال لاعلان استقلالهم. ولذلك فمنذ البداية وسنجور يحاول أن يقوم بدور الوساطة بين المغرب وموريتانيا والجزائر فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية وإن كان يؤيد المغرب. وقد حرص على إدراج مشاكل الحدود الإفريقية في اجتماعات «الاشتراكية الدولية»، الثالث عشر الذي عقد في جنيف في نوفمبر ١٩٧٦. وقد حاول سنجور تقديم فكرة «ميثاق عدم اعتداء» لدول الإقليم بما فيها دول المغرب العربي، وأيد فرنسا في محاولة إنشاء قوة حفظ أمن إفريقية.

كما تقدم باقتراح لإنشاء قوة أمن أفريقية في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية الذي عقد في الخرطوم في عام ١٩٧٨ ومؤتمر القمة الذي عقد في مونروفيا في

عام ١٩٧٩ . وقد أتهمت الجزائر السنغال بأنها في محاولاتها هذه ما هي إلا صنيعة للغرب وخاصة فرنسا، ولكن الواقع أن السنغال ضعيفة من الناحية العسكرية وأنه من الضروري أن تحافظ على علاقات جيدة مع دول الجوار سواء دول المغرب العربي القوية من الناحية العسكرية أو الدول الإفريقية المجاورة لها والتي تميل نظم الحكم فيها إلى الاتحاد السوڤياتي مثل غينيا بيساو ومالي وموريتانيا.

ومما يذكر أن الرئيس السنغالي السابق سنجور قد سمح بإقامة قاعدة فرنسية في داكار في عام ١٩٧٧ لمواجهة حركة البوليزاريو وذلك بطلب من موريتانيا، كما أعلن الرئيس سنجور في خطبة له في ٢٧ من ديسمبر عام ١٩٧٧ في الاجتماع الحزبي السنوي بأنه يستنكر نشاط جبهة البوليزاريو فيما يتعلق بموريتانيا، وقد أدى ذلك إلى رد فعل عنيف في الجزائر ضد السنغال.

ولكن بعد أن تولى الرئيس «عبدو ضيوف» رئاسة الجمهورية في السنغال طرأ تغير على السياسة الخارجية للسنغال تجاه قضية «الصحراء الغربية» وبالتالي على علاقتها بالجزائر. وقد بدأ الرئيس «ضيوف» في التقارب التدريجي مع الجزائر ومحاولة موازنة علاقته بها مع علاقته بالمغرب، وقد قام الرئيس السنغالي بزيارة الجزائر عام ١٩٨٣، وتم تكوين لجنة مشتركة بين البلدين عقدت أول اجتماع لها في فبراير ١٩٨٤ في «داكار». وقد تم التوصل إلى تفاهم بين الرئيس الجزائري «الشاذلي بن جديد» والرئيس السنغالي «عبدو ضيوف» حول قضية الصحراء حيث قرر الرئيسان أن الحل الأمثل لهذه القضية هو الأخذ بقرارات مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية التاسع عشر والذي عقد في عام ١٩٨٤ والذي يقضي بضرورة إجراء استفتاء حر لشعب «الصحراء الغربية» وبهذا أمكن الوصول إلى تفاهم بين الجزائر والسنغال. وقد استطاع «ضيوف» أن يوازن في علاقة السنغال بكل من الجزائر والمغرب وموريتانيا.

كما أن السنغال لم تعارض في حضور ممثل «الجمهورية الصحراوية» كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٨٤ وإن كانت لم تعترف

بالجمهورية الصحراوية. وقد كان لرئاسة «عبدو ضيوف» لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٨٥ أثره الكبير في تقوية وتوطيد علاقة السنغال بكل من الجزائر والمغرب.

أما بالنسبة لليبيا فمن المعروف أن الرئيس «سنجور» كان دائماً من أقوى المعارضين لسياسة الرئيس «معمر القذافي» وخاصة بالنسبة لتشاد. وقد ظل الرئيس «ضيوف» مستمراً في تلك السياسة وإن كان قد عقد مقابلة شخصية مع الرئيس الليبي أثناء انعقاد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية في عام ١٩٨٣.

ومع أن السنغال كانت على رأس المعارضين لعقد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية في طرابلس. فقد قام وزير خارجية ليبيا بزيارة «داكار» عام ١٩٨٤ كما قام الرئيس «معمر القذافي» بزيارة السنغال عام ١٩٨٥، وإن كان ذلك لم يؤثر في موقف السنغال المعارض لسياسة ليبيا الخارجية. ولعل هذا الموقف من قبل السنغال يفسر تزايد المعونة المقدمة من قبل الولايات المتحدة للسنغال حتى وصلت إلى ٤٧,٨ مليون دولار في عام ١٩٨٧. وقد قام الرئيس السنغالي بزيارة الولايات المتحدة في شهري أبريل وأغسطس في عام ١٩٨٥. ورحبت فرنسا بهذا التقارب بين الولايات المتحدة والسنغال ولم تنظر له على أنه تدخل أو تعدى على مجال نفوذها التقليدي في القارة الإفريقية، وذلك لأن فرنسا والولايات المتحدة تعتمدان على السنغال في مواجهة النفوذ الليبي في إفريقيا.

أما بالنسبة لموريتانيا التي تشترك في الحدود مع السنغال. وقد حرص الرئيس السنغالي «سنجور» منذ البداية على إقامة علاقات جيدة وقوية مع «موريتانيا» حتى لا تنضم إلى محور ليبيا أو الجزائر الموالي للكتلة الشرقية والمعادي لسياسة «سنجور» الخارجية.

وقد اعتمد الرئيس «سنجور» في رسم سياسته الخارجية تجاه موريتانيا على الخلاف بين المور والقبائل السوداء الأخرى واستخدم ذلك الخلاف في منع موريتانيا من الارتباط بليبيا أو الجزائر. فمن المعروف أن «المور» في

موريتانيا يمثلون النخبة المثقفة والتي تتزعم إتجاه فكرة العروبة والوحدة العربية الإسلامية مع دول المغرب. وقد كان لإعلان «القذافي» في عام ١٩٧٠ عن اعتزامه إنشاء «دولة الصحراء الإسلامية» التي تشمل دول غرب إفريقيا أو على وجه التحديد دول الساحل وخاصة النيجر ومالي وإفريقيا الوسطى، أثر كبير في تقوية هذا الإتجاه في موريتانيا. وأثار مخاوف السنغال إلى حد كبير. وقد بدأت ليبيا فعلاً في عقد اتفاقيات اقتصادية مع الجابون والكاميرون وتوجو وسيراليون والنيجر وإفريقيا الوسطى وجامبيا ومالي. وفي كل هذه الاتفاقيات كان هناك بند يشير إلى أهمية الإسلام في العلاقات بينها وبين ليبيا وبينها وبين بعضها. وقد أثارت هذه الاتفاقيات الكثير من الجدل في تلك الدول والمخاوف أيضاً، فهي محتاجة فعلياً إلى المعونات الليبية ولكنها تخشى من إدراج الإسلام في مفاهيمها وما يليه من اقحام فكرة العروبة عليها. وأتهمت ليبيا بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول. وبالفعل نشأت حركات معارضة في طرابلس من مواطني دول الساحل، مثل حركة «ديدي ديمبا ميدينا» ضد حكومة مالي والتي اتخذت مقرها في طرابلس. كما تكون حزب الله السنغالي المعارض بقيادة الشيخ «خليفة نياس» في عام ١٩٧٩ وقد قامت ليبيا بمعونة الحزب مادياً وأقامت قواعد تدريب عسكري له في ليبيا وفي نفس الوقت نجد أن حكومة «موريتانيا» قد أعلنت في عام ١٩٨٩ عن استخدام اللغة العربية كلغة أساسية في التعليم مما أثار القبائل السوداء من غير «المور» وقام الطلبة بالاعتصام في المدارس الثانوية «نواكشوط» وأعلنوا أن هذه الخطوة من قبل الحكومة ما هي إلا خطوة في سبيل ابعاد «موريتانيا» عن هويتها الإفريقية وضمها إلى المجموعة العربية. وقد أعلن الرئيس السنغالي «سنجور» بأن «موريتانيا» تمثل أهمية كبرى للسنغال لأنها الشقيقة على الجانب الآخر من نهر السنغال، أي لو جاء نظام حكم في «موريتانيا» يتعارض مع مصالح القبائل السوداء فإنه سيطلب من الأمم المتحدة إجراء استفتاء لحق تقرير المصير للسكان السود الذين يسكنون الطرف الآخر من نهر السنغال في موريتانيا، وقد أنشأت حركة في موريتانيا أسسها سنغالي وترغب

في انفصال السود، والتي تطالب بعدم تفضيل السكان العرب على السكان السود في موريتانيا، وقد لعبت السنغال دوراً هاماً في تقوية وإظهار هذا الخلاف وصرح الرئيس «سنجور» بأن هؤلاء السكان السود هم سنغالي الأصل.

ولموريتانيا تاريخ طويل في الخلافات القبلية، فمنذ عام ١٩٦٦ اندلعت الاضطرابات في «نواكشوط» حول موضوع استخدام اللغة العربية كلغة رسمية للدولة. كما اندلعت الاضطرابات مرة أخرى عند التحاق «موريتانيا» بجامعة الدول العربية في عام ١٩٧٣. وكذلك ظهرت معارضة قوية عند اصدار عملة خاصة «بموريتانيا» حيث أتهمت الحكومة بأنها تحاول فصل «موريتانيا» وابعادها عن السنغال وضمها إلى دول المغرب العربي. وقد اعترضت جماعات المثقفين على ذلك وتكونت جماعة ضغط باسم: اتحاد شعوب السودان الساحلي.

وقد ساعدت السنغال هذه الحركة بقوة، وإن كانت الحكومة «الموريتانية» تجد أن من الصعب أن تتراجع عن وضعها القانوني الحالي بأنها دولة عربية منذ أن التحقت بجامعة الدول العربية خاصة وأن اقتصاد «موريتانيا» يعتمد إلى حد كبير على المعونات العربية، ولكن تبقى دائماً علاقة السنغال «بموريتانيا» وهي دولة من دول المغرب العربي ذات طابع خاص بسبب الحدود الممتدة بين الدولتين، ومياه نهر السنغال، والعلاقة القبلية والعرقية القوية بين الدولتين.

وعلى هذا يمكن أن نلخص علاقة السنغال كواحدة من أهم دول الجوار الإفريقية لدول المغرب العربي بأنها علاقة ذات جذور تاريخية قديمة منذ انتشار الإسلام في المنطقة وكذلك علاقة عرقية قوية. وإن كانت ظروف العلاقات الدولية الحديثة قد جعلت السنغال تحاول دائماً المحافظة على وضعها كدولة أفريقية ذات وضع خاص في القارة الإفريقية وأن لها علاقة متميزة خاصة بفرنسا تفرض عليها الابقاء عليها دائماً وبالتالي فإن السنغال أيضاً مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية مع محاولتها الحفاظ على علاقة صداقة مع الاتحاد السوفياتي ومع الدول العربية ذات الأهمية الاقتصادية للسنغال.

علاقة دول العالم الثالث بأحد القطبين

القسم الثاني من هذا الفصل يدور حول علاقة **دولة نامية مع أحد القطبين** سأنتقل لدراسة نماذج مختلفة للعلاقات الدولية ورأيت أن آخذ مثالاً ـ تركيا وإيران والصين وعلاقة كل منهم بالقطبين.

أولاً ـ العلاقات التركية السوڤياتية:

حافظت تركيا أثناء الحرب العالمية الثانية على اتصالها ببريطانيا التي كانت تمولها بالمعدات العسكرية، وكانت بريطانيا تسعى لجر تركيا إلى هذه الحرب لجانب الحلفاء ففي فبراير شباط ١٩٤٣ اجتمع تشرشل مع رئيس وزراء تركيا عصمت اينونو، واتفق الطرفان على ضرورة تجهيز تركيا عسكرياً قبل البدء بأي تحرك، ونتيجة لذلك تسرب رجال سلاح الطيران الملكي البريطاني إلى أنقرة، ولكن الحكومة التركية التي كانت تخاف من انتقام ألمانيا بقصف استامبول رفضت التخلي عن موقفها كدولة محايدة، ومع ذلك فقد تفهمت لندن وواشنطن الموقف التركي. ورغم هذا الموقف التركي المتقلب، فقد استطاعت تركيا منذ عام ١٩٤٤ أن تقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع ألمانيا ثم أن تعلن الحرب عليها عام ١٩٤٥ وكان ذلك الإعلان سبباً لكي تستطيع تركيا الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو.

من ناحية أخرى كانت العلاقات التركية السوڤياتية متوترة، وذلك أن تركيا كانت تخشى من أطماع السوڤييت في المضائق، كما أن انضمام تركيا إلى الحلفاء في آخر دقيقة أثار ريبة السوڤييت، لقد كان السوڤييت يريدون أن تدخل تركيا الحرب إلى جانب الحلفاء من بدايتها، ولكن الواضح أن تركيا بدأت تعمل على تعزيز مركزها في معسكر الحلفاء منذ مارس ١٩٤٥، الأمر الذي أثار ريبة السوڤييت فألغوا

معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء التي سبق أن وقعوها مع تركيا عام ١٩٢٥ والتي كانت تجدد باستمرار، وبذلك دخلت العلاقات التركية السوفياتية دوراً حرجاً.

ومنذ يونيه ١٩٤٥ أصبح من المفهوم أن السوفييت مصرون على تنفيذ شروطهم الأربعة لتجديد معاهدة عدم الاعتداء مع تركيا وتتضمن هذه الشروط:

١ ـ إعادة قارص واردهان إلى الاتحاد السوفياتي.
٢ ـ منح السوفييت قواعد عسكرية في المضايق التركية.
٣ ـ تعديل اتفاقية مونترو التي سبق توقيعها مع الأتراك بشأن المضايق(١).
٤ ـ تعديل حدود تراقيا بما فيه مصلحة بلغاريا الخاضعة للسوفييت(٢).

وفي أوائل عام ١٩٤٧ تعقدت العلاقات التركية السوفياتية وخاصة عندما أعلن الرئيس الأميركي ترومان عن سياسة بلاده بضرورة إرسال المساعدة إلى اليونان وتركيا لوقوفهما وصمودهما ضد التهديدات السوفياتية. وكان السوفييت من جهتهم يتذمرون من سياسة الأتراك تجاههم إذ كان هؤلاء يعرضون الجنسية التركية على مسلمي جمهوريات الاتحاد السوفياتي إذا وافقوا على الهجرة إلى تركيا، بل أن طلبة جامعة أنقرة تظاهروا ضد خمسة من أساتذتهم المعروفين بميولهم الشيوعية مطالبين بطردهم من البلاد وازدادت مقاومة الشيوعية، حتى أصدرت الحكومة التركية بياناً رسمياً في ٢٧ أبريل ١٩٥٠ تعلن فيه أن تركيا ترفض وبشكل قاطع المطالب السوفياتية في السيطرة المشتركة على المضائق.

العلاقات التركية الأميركية:

بلغت العلاقات التركية الأميركية أقصى مداها بعد الحرب العالمية الثانية عندما أعلن مبدأ ترومان المعارض للاتحاد السوفياتي، لقد كانت القوى الحزبية

---

(١) كان الاتحاد السوفياتي يطالب بضرورة إخضاع المضائق لسيطرة تركيا وسائر دول البحر الأسود وهذا يعني تنظيم الدفاع عن المضائق بطريقة مشتركة بين الأتراك والسوفييت وكانت تركيا ترفض هذا الطلب دائماً.

(٢) جورج لنشوفسكي ـ الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ـ ترجمة جعفر خياط ـ دار الكشاف بغداد ـ د.ت. ص٢٠٥ ـ ٢٠٧.

التي يشرف عليها الاتحاد السوڤياتي تحاول إسقاط حكومة أثينا الشرعية في اليونان، وكان نجاح السوڤييت في ذلك يشكل خطراً كبيراً على تركيا، وكان البريطانيون المسؤولون عن مساندة النظام الرأسمالي والمفروض عليهم تقديم المساعدات للحكومة اليونانية للصمود ضد تيار الشيوعيين قد بدأوا يعانون مصاعب اقتصادية وبالتالي أعلنت بريطانيا عن عدم قدرتها على تحمل مسؤوليتها للدفاع عن المعسكر الغربي، فأتت الولايات المتحدة تحمل هذه المسؤولية وصادق الكونغرس الأميركي على تقديم أربعمائة مليون دولار لمساعدة تركيا واليونان اقتصادياً وعسكرياً للصمود بوجه التقدم السوڤييتي.

ومنذ ذلك التاريخ بدأت تركيا تشعر باهتمام أميركا المتزايد في الدفاع عن أوروبا ضد المد الشيوعي، فبدأت تسعى لتؤكد صيغتها الأوروبية وبالفعل فقد أدخلت في أغسطس آب ١٩٤٩ إلى المجلس الأوروبي الذي شكل في ستراسبورغ.

بل إن الولايات المتحدة قامت بمفاوضات أدت إلى عقد معاهدة شمال الأطلسي في ٤ أبريل نيسان ١٩٤٩، واهتمت اهتماماً بالغاً بإدخال اليونان وتركيا إلى هذه المعاهدة التي عرفت بعد ذلك باسم حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ثانياً ـ العلاقات الإيرانية ـ السوڤياتية:

في عام ١٩٣٩ وعند نشوب الحرب كانت إيران قد أعلنت الحياد، مع أن الأوساط الإيرانية الحاكمة كانت تميل للجانب النازي، وازدادت الحركة التجارية الإيرانية مع ألمانيا عن طريق روسيا، فقد خلق الاحتلال الألماني لروسيا عام ١٩٤١ مشكلة للغرب في تجهيز الحلفاء للروس بالمعدات، ذلك أن طريق إيران كان هو المعبر الوحيد الذي يستطيع الحلفاء بواسطته تقديم المساعدة للسوفييت، ونظراً لوجود خبراء المان على الأراضي الإيرانية وما يستتبع ذلك من قيامهم بعمليات التخريب ضد انتقال الحلفاء من الغرب إلى السوڤييت للمساعدة عندها طلب الاتحاد السوڤياتي من إيران طرد الألمان الموجودين عندها. فرفضت إيران ذلك، لذلك دخلت القوات البريطانية

والسوفياتية إيران واحتلتها وقامت بتقسيمها إلى منطقتين، حصل السوفييت على المنطقة الشمالية، في حين أخذت بريطانيا ما تبقى من البلاد.

وبضغط من السوفييت والبريطانيين تنازل الشاه عن العرش لابنه محمد رضا البالغ من العمر عشرين عاماً، الذي أوجد في البلاد وزارة تميل للحلفاء، وعقد في ٢٩ يناير ١٩٤٢ معاهدة مع الاتحاد السوفياتي وبريطانيا، ومنحت هذه المعاهدة تسهيلات للحلفاء لنقل معداتهم ومؤنهم، كما اشترطت انسحاب روسيا وبريطانيا من إيران بعد انتهاء الحرب بستة شهور. وقبيل انتهاء الحرب وفي عام ١٩٤٤ دخل إلى إيران ثلاثون ألفاً من الجنود الأميركيين، كل هذا أدى إلى أن توجه إيران سياستها الخارجية توجيهاً جديداً، فلم تعد تعتمد على الحماية الألمانية، وكان لا بد لها من أن تتحالف مع الحلفاء وتعترف بهم وتحصل على مقعد لها في مؤتمر الصلح المقبل لتضمن جلاء الجيوش الحليفة عن أراضيها، ويبدو أن الجلاء كان صعباً، لأن الاتحاد السوفياتي بدا وكأنه يفضل البقاء في إيران أكثر من أي وقت آخر. لقد كانت المصالح الروسية الإيرانية شيئاً تقليدياً، كما كشفت الوثائق النازية أن الاتحاد السوفياتي كان يفكر جدياً في ضم إيران والعراق إلى دائرة نفوذه، وبعد مضي أكثر من سنة كانت الجيوش السوفياتية قد احتلت بالفعل أغنى المناطق الإيرانية، وخلع عن العرش الإيراني العاهل المناوىء للسوفييت، وعمل وكلاء السوفييت كل شيء ليربكوا الاستقرار في إيران وليوجدوا في البلاد أحوالاً تصبح إيران بنتيجتها مستعمرة سوفيتية. فقد عمل السوفييت على إطلاق سراح زعماء حزب تودة الشيوعي الإيراني من السجون وكان الفضل في ذلك يعود للجيش الأحمر السوفياتي، كما ساعد السوفييت الحركات العمالية في إيران وكذلك الصحف الموالية لهم وأخذت هذه الصحف تطالب بمنح امتياز للسوفييت بالتنقيب واستخراج النفط في الولايات الإيرانية الشمالية، وعقد حزب تودة الشيوعي الإيراني اجتماعات كبيرة بحماية الدبابات السوفياتية، ولكن في هذه المرحلة شرع البرلمان الإيراني قانوناً يحظر على الحكومة منح امتيازات نفطية دون الرجوع للبرلمان. ففشل

السوفييت في الوصول إلى مآربهم، في حين أن النفوذ البريطاني في المنطقة الإيرانية كان لا بد من أن يقوم بالمقاومة، وكانت السلطات البريطانية في إيران على دراية تامة بفتور العلاقات الإيرانية السوفياتية وحاول البريطانيون مقاومة النفوذ السوفييتي في إيران المتمثل بالحزب الشيوعي حزب تودة، وأوجد البريطانيون بل شجعوا قيام حزب وطني «إرادي مللي» ـ الإرادة القومية ـ الذي قاوم الدعاية الشيوعية.

ولكن الذي كان يؤخر بريطانيا ويعرقل أعمالها في معارضة توسع النفوذ السوفييتي، من جهة هو أن بريطانيا كانت حريصة على وحدة صفها مع الاتحاد السوفياتي. من جهة ثانية، أدى انسحاب الجيوش الأجنبية من إيران إلى انتشار البطالة وهبطت قيمة العملة، وسببت الأحوال الجوية السيئة التي تعرضت لها إيران في شتائي عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩ إلى قلة المحاصيل وهبوط واردات الحكومة، ووجد المتطرفون بهذا الوضع مناسبة للفوضى واضطرت السلطات الإيرانية في نيسان/ أبريل عام ١٩٤٨ إلى اعتقال أعضاء حزب تودة، وأعلنت الحكومة الأحكام العرفية.

كانت هذه الأحوال أرضاً خصبة للدس السوفييتي في البلاد. فمنذ أن رفضت إيران معاهدة النفط ساد العلاقات الروسية الإيرانية توتر شديد، واستعملت روسيا وسائل الضغط على إيران واتهمتها بنكث العهود، وبدء تحولها إلى دولة في المعسكر الغربي وعملت روسيا عبر إذاعة محلية في أذربيجان، بدعوة الأذربيجانيين والأكراد للثورة على الإيرانيين، بل إن روسيا عملت على عرقلة تعيين مدير إيراني لمصلحة صيد الأسماك في بحر قزوين ـ وهي مصلحة مشتركة ـ بل إن السوفييت فرضوا مقاطعة اقتصادية للمنتجات الإيرانية.

وفي شباط فبراير ١٩٤٩ حاول أحد أعضاء حزب تودة اغتيال الشاه نفسه وبعد فشل المحاولة ألغي الحزب ولوحقت قياداته، وتبع ذلك اشتباكات

حدودية بين السوفييت والإيرانيين، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهنا طالبت إيران السوفييت بإعادة الذهب والعملة[1] الذي سبق للسوفييت أن استدانها من إيران عام ١٩٤٢ كما طالبت بعشرة ملايين دولار رسوم جمركية مستحقة وأكثر من مليون دولار أجور شحن في سكك الحديد.

العلاقات الإيرانية الأميركية:

أدى هذا التوتر في العلاقات بين إيران والسوفييت إلى زيادة الصداقة مع الولايات المتحدة الأميركية خاصة بعد خطاب ترومان المعروف في ١٢ آذار مارس ١٩٤٧ والذي أظهر فيه خطته لمكافحة الشيوعية ومساعدة اليونان وتركيا. وقدمت الولايات المتحدة مساعدة عسكرية بقيمة ٢٦ مليون دولار لإيران، كما وضعت دراسات للتنمية الاقتصادية ووافقت الولايات المتحدة على مشروع بقيمة ٦٥٠ مليون دولار أميركي لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية في آسيا.

وفي ١٦ نوفمبر تشرين الثاني ١٩٤٩ قام شاه إيران بزيارة رسمية للولايات المتحدة استغرقت عدة أسابيع، استطاع الشاه خلالها أن يؤثر في الرأي العام الأميركي فافتتحت جامعة كولومبيا مركزاً للدراسات الإيرانية، وقبل أن يغادر الشاه أصدر الرئيس الأميركي ترومان بياناً أظهر فيه رغبة أميركا في الحفاظ على استقلال إيران ووحدتها الإقليمية وعبر عن استعداده لتسهيل التقدم الاقتصادي في إيران عن طريق مساعدات النقطة الرابعة.

هذه التصاريح لم تشتمل على أي التزام عسكري حازم من الولايات المتحدة تجاه إيران، فخاب أمل الشاه الذي كان قد وصل إلى الولايات المتحدة على متن طائرة الرئيس الأميركي الخاصة (اندبندنس) وعاد إلى بلاده بعد خيبة أمله على طائرة هولندية.

---

(١) أحد عشر طناً ونصف الطن من الذهب وتسعة ملايين دولار أميركي.

الحقيقة أن الوضع الإداري الفاسد في إيران هو الذي منع الويات المتحدة من أن ترمي بثقلها لمساعدة إيران، خاصة وأنها كانت قد أخذت درساً في نفس السنة عام ١٩٤٩ في الصين ذلك أن الرأي العام الأميركي اهتز بقوة بعد سقوط شان كاي تشيك المدعوم كلياً من الولايات المتحدة، وقد تكونت قناعات راسخة في الولايات المتحدة الأميركية بضرورة مراقبة الحكومات الآسيوية التي تتلقى مساعدات من أميركا ولا تصرفها في سبيلها بل تذهب هدراً، في خين أن المساعدات الأميركية التي كانت تقدم لأوروبا الغربية أعطت نتائج أفضل، لذلك تولد اقتناع لدى الشاه بضرورة إجراء إصلاح في الوضع الداخلي في إيران لكي يتلقى المساعدات الأميركية، من هنا نلحظ أن عام ١٩٥٠ كان هو عام الاصلاح الإداري والاجتماعي والاقتصادي في إيران، فقد وضع الشاه أملاكه بعهدة «المنظمة الإمبراطورية للانعاش الاجتماعي» التي قسمت هذه الممتلكات ووزعتها على الفلاحين المعدمين بشروط مقبولة.

هذا الاندفاع الذي قام به الشاه والاصلاحات الإدارية التي نفذها رئيس وزرائه رازمارا المعروف بميوله للأميركان لم تعط النتائج المتوخاة ذلك أن الولايات المتحدة منحت إيران قرضاً قيمته ٢٥ مليون دولاراً بالإضافة إلى نصف مليون دولار فقط لبرنامج النقطة الرابعة لتحسين أحوال الريف الإيراني.

أصيب الشاه بخيبة أمل، لأنه كان يتوقع مبلغاً أكبر من المساعدات خاصة وأن أميركا قدمت مساعدات أكبر لدول كانت تعتبر عدوة لها في الحرب العالمية الثانية وانتشرت المعارضة في كل البلاد تدعو للابتعاد عن السياسة الأميركية، واستفاد الاتحاد السوفياتي من هذا الوضع واتبع سياسة الملاطفة مع إيران وعقد معها إتفاقية تجارية بقيمة عشرين مليون دولار، الأمر الذي ساعد الاقتصاد الإيراني، وبدأ التفاوض بين السوفييت وإيران حول نقاط الحدود المختلف عليها.

في هذا الوضع المتوتر من العلاقات السياسية بين إيران وكل من الولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي، طالب المجلس النيابي الإيراني بتعديل اتفاقية النفط الإنجليزي الإيراني وزيادة العائدات للدولة، وكانت إيران تطالب برفع الضرائب العالية التي تدفعها الشركة للحكومة البريطانيا عن كاهلها، وزيادة نسبة العائدات المخصصة لها، من هنا كانت مطالبة جبهة الدكتور مصدق في المجلس بضرورة تأميم النفط، وكان رئيس الوزراء الموالي للغرب رازمارا يعارض هذه المطالبة، فقام أحد أعضاء جمعية «فدائيان إسلام» ـ التي تدعو إلى تحرير إيران من النفوذ الأجنبي وتأميم صناعة النفط ـ بإطلاق النار على رازمارا وقتله في أحد المساجد في طهران.

وفي ١٥ مارس آذار ١٩٥١ أصدر المجلس تشريعاً بتأميم النفط واحتجت بريطانيا، واستغل الشيوعيون الوضع فقاموا بإحراق حقول شركة النفط البريطانية في خوزستان. أمام هذا الوضع استدعى الشاه لتشكيل الوزارة حسين علاء وهو أحد المعتدلين ولكنه لم يوفق، فاضطر الشاه لتكليف الدكتور مصدق لتأليف الوزارة.

من المعروف عن الدكتور مصدق أنه من المعارضين للمساعدات الأجنبية، وهذا ما دفع الشيوعيون للاستفادة من الوضع فنظموا المظاهرات واضطرت شركة النفط البريطانية الإيرانية لإغلاق معملها في خوزستان، وتوقف بالتالي المبلغ الذي كانت تدفعه الشركة البريطانية للحكومة الإيرانية، وزيادة على ذلك فقد نظم حزب تودة الشيوعي المنحل مظاهرات في طهران مناوئة للغرب ومؤيدة للسوفييت سببت هذه المظاهرات قلقاً في الولايات المتحدة الأميركية لدرجة أن الرئيس الأميركي ترومان ناشد مصدق أن يفتح باب المفاوضات مع البريطانيين.

أمام تعقد الموقف عرضت بريطانيا النزاع على مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وذهب مصدق بنفسه إلى نيويورك للدفاع عن قضية إيران وليعلن أنه لا يحق لمجلس الأمن أن ينظر في هذا النزاع، وقد أيد المندوب السوفياتي

الموقف الإيراني، بينما أيد المندوب الأميركي صلاحية مجلس الأمن للنظر في الموضوع، وفي النهاية قرر مجلس الأمن أن يطلب من المحكمة الدولية أن تقدماً رأياً استشارياً حول أحقية المجلس في النظر في الأمر.

استغل الاتحاد السوفييتي هذا النزاع، ووقف ممثلوه في مجلس الأمن إلى جانب إيران، في حين انتهز الشيوعيون الإيرانيون الوضع وتقدموا بكتاب إلى مصدق يطلبون فيه الاعتراف بحزب تودة حزباً قانونياً وطرد الأميركان والاعتراف بالصين الشيوعية بالإضافة إلى بعض المطالب الأخرى التي تقوي نفوذهم وتضعف نفوذ الغربيين.

نظم حزب تودة العديد من المظاهرات وأصبحت إيران في حالة غليان في خريف عام ١٩٥١، ونظراً لأن حكومة مصدق كانت خاضعة لتهديد الاتحاد السوفياتي وتملقه، ولأن الحكومة كانت في نزاع مع بريطانيا وعلى طرفي نقيض مع الولايات المتحدة الأميركية، لذلك كانت تزداد في التجائها للجماهير للحفاظ على شعبيتها، الأمر الذي جعل معالجتها لهذه القضايا الصعبة تتسم بالتعصب والتشدد. لقد أصر الرئيس مصدق على تطبيق قانون التأميم ولم تثمر المفاوضات التي تمت بإشراف هيئات دولية، بل إن إيران شككت في صلاحية محكمة العدل الدولية للبت في نزاعها مع بريطانيا، وقد حكمت هذه المحكمة في ٢٢ يوليه ١٩٥٣ بأنها لا تملك الصلاحية اللازمة للبت في النزاع.

انتصر مصدق في هذا النزاع وبدأ يميل للتعاون مع شركات إيطالية ويابانية بعد عملية التأميم، ولكن هذه الشركات لم تستطع أن تؤمن خلال سنتين إنتاجاً يوازي ما كانت تؤمنه شركة النفط البريطانية الإيرانية في يوم واحد. يالإضافة إلى أن الشركة البريطانية بادرت إلى مقاضاة الشركات اليابانية والإيطالية وطالبت بوضع حجز على شحناتها.

سبب توقف ضخ النفط من إيران قلقاً في أوروبا، التي سارعت لتعويض النقص الحاصل من توقف الضخ بالاعتماد على العراق والعربية السعودية

والكويت التي ضاعفت إنتاجها لسد النقص الحاصل من توقف ضخ النفط الإيراني وبذلك كانت إيران هي الخاسرة الوحيدة في النهاية.

كان لتدهور العلاقات البريطانية الإيرانية أثره الوخيم على علاقات إيران بالولايات المتحدة الأميركية فقد اعتقد الإيرانيون المقيمون في أميركا أن الأخيرة ستعمل على إنقاذهم من ورطتهم مع بريطانيا، وأنها لن تدعهم يقعون في قبضة السوفييت نظراً لأهمية بلادهم الاستراتيجية، لهذا كانوا يتوقعون أن تشتري الولايات المتحدة نفطهم أو أن تمنحهم مساعدات مالية، ولكن الولايات المتحدة واحتراماً لحليفتها بريطانيا، وخوفاً من أن تنتقل العدوى لبقية الدول النفطية التي توجد بها شركات أميركية تغاضت عن الموضوع وإن بقيت تقدم مساعدات محدودة وضئيلة للنظام الإيراني ذلك لأنها لم تكن مستعدة للتخلي نهائياً عن إيران ذات الموقع الاستراتيجي المهم. هذه السياسة الأميركية كانت تبقي على الروابط الأميركية الإيرانية دون أن تشجع الدكتور مصدق على مواقفه المتصلبة.

من جهة أخرى بقي التحالف الشعبي الإيراني غير المتجانس والذي يضم الوطنيين المتطرفين والمتدينين المتعصبين أتباع آية الله أبي القاسم الكاشاني والاشتراكيين والشيوعيين، جميع هذه التناقضات غير المتجانسة بقيت ملتفة حول الدكتور مصدق طالما كانت مطالبته بإخراج البريطانيين قائمة، وقد ابتهج الدكتور مصدق بهذا التحالف، الذي لم يثبت جدواه عند إجراء العملية الانتخابية التي كادت أن تؤدي إلى فشله، فأوقف العملية الانتخابية وجمع مجلساً من ثمانين نائباً من الأعضاء القدامى بدلاً من مائة وستة وثلاثين، وعمل على السيطرة على وزارة الدفاع، فعارضه الشاه، فقدم استقالته، فكلف الشاه أحد أتباعه «قوام السلطة» لتشكيل حكومة جديدة ولكنه فشل، فعاد مصدق لاستلام الحكم طالباً من المجلس صلاحيات تامة لإصدار المراسيم ولمدة ستة أشهر، فوافقه المجلس على ذلك، وخلال هذه الفترة أجرى مصدق تطهيراً في الجيش وفي الدوائر الرسمية ليضمن نجاح خططه وأصدر قانوناً بإصلاح

الأراضي مكملاً للقانون الذي سبق أن أصدره الشاه.

والحقيقة أنه رغم كل هذه المحاولات، لم يستطع الشعب الصمود طويلاً والعيش على الشعارات التي كان يغذيه بها الدكتور مصدق، فالواقع أن الاقتصاد الإيراني لا يستطيع الاستمرار بدون نفطه وأمواله، وكان لا بد للائتلاف غير المتجانس الذي كان يدعم مصدق من التصدع والانهيار، وعندما تقدم مصدق من المجلس النيابي بطلب تمديد الصلاحيات الاستثنائية لمدة سنة أخرى، عارضه آية الله أبي القاسم الكاشاني والوطنيين الإيرانيين بزعامة حسين مكي، وبدأ الأعضاء المؤيدين للدكتور مصدق بالابتعاد عنه، ونظراً لأن الشاه لم يستطع كبح جماح الدكتور مصدق فقد ترك العاصمة إلى أحد مصايف بحر قزوين في صيف ١٩٥٣، وأصبح مصدق هو الحاكم الحقيقي للبلاد فحل المجلس بعد أن أجرى استفتاء شعبياً حول هذا الموضوع جاء موافقاً لرغباته، هنا أرسل الشاه عقيداً «من الحرس الإمبراطوري» ليبلغ مصدق عزله عن الحكم، ولكنه تحدى هذا الأمر وألقي القبض على رسول الشاه، فهرب الشاه إلى بغداد ثم إلى روما بعد ذلك، فسبب هذا الفرار اضطرابات، استغلها الجنرال زاهدي ؛ عدو مصدق ـ بتدبير معركة بالدبابات في طهران في ١٩ أغسطس آب، انتهت بهزيمة مصدق وأتباعه واستلام زاهدي السلطة، وعودة الشاه إلى طهران وانتهى بذلك عهد مصدق.

كان أول عمل قام به زاهدي هو مناشدة الولايات المتحدة الأميركية تقديم مساعدات مالية لإيران، وبالفعل حصلت إيران على ٤٥ مليون دولار مساعدة طوارىء كانت أميركا قد امتنعت عن تقديمها في عهد مصدق بالإضافة إلى حوالي ٢٣ مليون دولار مساعدات فنية، كما استأنف زاهدي علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا. وفي أبريل نيسان ١٩٥٤ تشكل تجمع شركات دولية لاستئناف العمل في استخراج النفط الإيراني.

وعندما كان زاهدي يستأنف علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية

وبريطانية لم ينس العلاقات السوفياتية، وكان السوفييت قد عرضوا على إيران حل المشكلات المالية والحدود العالقة بينهما. وبالفعل توصل زاهدي إلى اتفاق مع السوفييت يعيدون بموجبه لإيران أحد عشر طناً من الذهب كما تم تحديد نقاط الحدود التي كان مختلفاً عليها.

بعد هذه الانجازات قدم زاهدي استقالته في ربيع ١٩٥٥ واستلم الحكم حسين علاء الذي عمل على تقوية مكانة الشاه في الداخل وفي عهده تم دخول إيران في حلف بغداد، محدداً بذلك موقف إيران من النزاع بين الشرق والغرب، ضارباً بعرض الحائط الاعتراضات السوفياتية التي كانت قائمة على أساس معاهدة أول أكتوبر ١٩٢٧ والتي اشترطت في المادة الثالثة على تعهد متبادل بعدم الاشتراك في أحلاف أو اتفاقات سياسية تكون موجهة ضد أحد الفريقين المتعاقدين.

ثالثاً ـ العلاقات الصينية السوفياتية:

في البدء يعتقد الدارس لهذه العلاقات أنها تعتمد أساساً وفي جذورها على إيديولوجية واحدة وهي الشيوعية، وفي الحقيقة أن الحزبين الشيوعيين الحاكمين في هذين البلدين كانا يسعيان لتزعم الحركة الشيوعية العالمية ومن هنا كان الخلاف، الذي بدأ قومياً وتطور ليصبح عقائدياً.

ظهر النزاع القومي أولاً في الخلاف على الحدود بين الدولتين العملاقتين وما ترتب عليه من انعكاسات على العلاقات الدولية، والحقيقة أن مشكلتي الحدود والخلاف العقائدي كانا جانبان متكاملان.

ففي بداية عام ١٩٦٣ ظهرت مشكلة الحدود التي كانت لها جذور تاريخية أدت إلى حشد قوات عسكرية ضخمة لكلا البلدين على حدودهما الطويلة.

تعود هذه المشكلة في جذورها لعام ١٦٨٠ عندما جرى أول تصادم عسكري بين الصينيين والروس في وادي نهر الأمور وبقي هذا الصدام قائماً حتى عام ١٦٨٩ عندما بدا وكأن الصين قد انتصرت على القيصرية الروسية وعقدت

معاهدة «**فيرجنسك**» التي أكدت سيادة الصين على شمالي حوض نهر الأمور وأكدت عدم السماح للسفن الروسية بالإبحار في هذا النهر. وقد تمسكت الصين بهذه المعاهدة في حين رفضها الاتحاد السوڤياتي.

وفي منتصف القرن التاسع عشر تعرضت الصين للفوضى والأخطار فانتهزت القيصرية الروسية الفرصة وأرسلت قواتها إلى نهر الأمور، وأرغمت الصين في عهد المانشو على عقد معاهدة «**أيجون**» التي رفضت الصين الاعتراف بها بعد ذلك لأن هذه المعاهدة عادت لتفرض على الحكومة الصينية التنازل عن الأراضي الواقعة شمالي حوض الأمور.

وفي عام ١٩١١ تم إعلان الجمهورية الصينية، التي رفضت الاعتراف بجميع المعاهدات غير المتكافئة، وظهر بعد ذلك البروتوكول الصيني الروسي الذي أقر بأن جمهورية منغوليا الخارجية مستقلة داخلياً مع أنها جزء من الجمهورية الصينية.

ومع الثورة البلشفية عام ١٩١٧ صرح الاتحاد السوڤياتي بعدم اعترافه بالمعاهدات غير المتكافئة المعقودة مع الصين، ومع نجاح ماوتسي تونغ في الصين أقر الطرفان بعدم ضرورة فتح ملف الخلافات بين الصين والسوڤييت طالما أنهما في ظلال عقيدة واحدة. ومع أن ماوتسي تونغ حاول مناقشة موضوع منغوليا الخارجية مع بولغانين وخروتشوف إلا أنهما رفضا حتى الإصغاء إليه.

وفي عام ١٩٦٣ حاولت الصين ترتيب قضية الحدود مع الاتحاد السوڤياتي ولكنها لم تنجح، مما شجع الاستفزازات على الحدود والتي اتهم كل طرف فيها الآخر بدور فعال، لدرجة أن ماو اتهم الاتحاد السوڤياتي بتوسعه على حساب الغير في آسيا وأوروبا. بل إن ماو تطرف في عدائه للسوفييت الذين اعتبرهم امتداداً للقيصرية الروسية، فبدأ يطالب بحق اليابانيين بجزر كوريل التي احتلها الاتحاد السوڤياتي بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي أواخر عام ١٩٦٣ هاجم خروتشوف الصينيين وأبدى عدم استعداد

السوفييت لإعادة جزر الكوريل لليابانيين، وأكد إصرار السوفييت على تطبيق معاهدة أيجون التي رفضها الجانب الصيني.

وفي منتصف عام ١٩٦٦ هجمت قوة من الجنود الصينيين المتحمسين بالثورة الثقافية على نقطة مراقبة سوفيتية وقضت على العشرات من الجنود السوفييت، مما أدى إلى حشد قوات عسكرية كبيرة على حدود البلدين.

وفي الفترة التي علا فيها صوت النزاع العقائدي بين الطرفين استغل الرئيس الأميركي نيكسون الوضع ليغازل بكين ويؤدي ذلك إلى تدهور العلاقات الأميركية السوفياتية.

وهكذا يبدو واضحاً أن النزاعات القومية المتأصلة قد تكون أقوى من العقيدة والمبدأ، ولم تفلح العقيدة الماركسية اللينينية في أن تخفف من الصراع بين أكبر دولتين شيوعيتين. ذلك أن السوفييت لم يتأخروا بإعلان دعمهم للهند العدو التقليدي للصين عندما تفاقمت الخلافات الحدودية، وكذلك لم تتأخر الصين عن استقبال الرئيس نيكسون رئيس الولايات المتحدة العدو التقليدي للاتحاد السوفياتي.

لقد استطاعت الصين أن تحتل مكاناً عالياً بين الدول الكبرى عندما فجرت أول قنبلة ذرية لها في صحراء سينغ كيانغ معلنة للعالم دخولها إلى مصاف الدول الكبرى ومحطمة احتكار السوفييت والأميركيين لهذا السلاح. وأصبحت اللعبة ثلاثية بعدما كانت ثنائية مما جعل العلاقات السوفياتية الصينية تتميز بالتدهور الشديد وأصبح حدوث أي صدام مسلح بينهما يؤدي إلى كارثة.

والحقيقة أن العداء السوفياتي الصيني بدأ في عام ١٩٥٦ بعد خطاب نيكيتا خروتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي والذي بقي سرياً لمدة أربعة أعوام حتى نشرته الصين في عام ١٩٦٠ وعارضته بمقال بعنوان «تحيا اللينينية» فقد اعترض الصينيون على إدانة خروتشوف للستالينية ورفضوا مطالبته بأن يتم تحويل العالم إلى الاشتراكية عن الطريق السلمية خلافاً للنظرية اللينينية التي

تقول بضرورة الحرب لتحويل العالم إلى الشيوعية. وقد رفض الصينيون سياسة الانفراج التي اتبعها خروتشوف مع العالم الغربي دون مشاورة ماوتسي تونغ الذي يعتبره الصينيون الماركسي الأول بعد ستالين.

إن رفض خروتشوف حتمية الحرب مع الغرب في حين كان لينين يؤكدها، وبأن أضعاف الرأسمالية أمام نمو الحركة الشيوعية في مختلف أقطار العالم يجب أن يتم بالوسائل الديمقراطية البرلمانية بدلاً من العنف الثوري، كما أن محاولات خروتشوف عقد لقاء قمة مع الرئيس الأميركي ايزنهاور زادت من اعتقاد الصين بأن الاتحاد السوڤياتي لم يقدم لهم المعونة الدبلوماسية والعسكرية ولم يدعمهم في خلافهم التاريخي مع الولايات المتحدة الأميركية.

إن إصرار خروتشوف على مناقشة مشكلة نزع السلاح مع الرئيس الأميركي ومحاولته للوصول إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية زادت من شكوك الصين بنوايا الاتحاد السوڤياتي، خاصة وأن الأخير لم يكترث بالهجوم العقائدي الصيني واستمر في سياسته بالتعايش مع العالم الغربي، الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى الموافقة على زيارة الرئيس الأميركي نيكسون للصين مع أنه أعلن عن عزمه زيارة موسكو بعد زيارته لبكين، ذلك للحد من الاعتقاد بأن تحسين العلاقات الأميركية الصينية قد يكون على حساب العلاقات الأميركية السوڤياتية وهو ما كانت الولايات المتحدة تتجنبه في علاقاتها الدولية.

العلاقات الصينية الأميركية:

اتسمت هذه العلاقات بالتوتر بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تحارب الطرفان مرتان، أحداهما في كوريا والثانية في ڤيتنام، لذلك فإن مجرد فكرة اللقاء بين الزعيم الأميركي نيكسون والزعيم الصيني ماو ما كانت لتخطر على بال أحد لولا تطور العلاقات الدولية التي أدت إلى الخلافات العقدية الصينية السوڤياتية، ذلك أن الأميركيين كان لهم تاريخ استعماري حافل متواطىء مع البريطانيين والفرنسيين والألمان والروس في استعمار الصين، فجميع هؤلاء

كانوا يطلبون امتيازات وتنازلات من جانب الصين.

اتسمت السياسة الأميركية تجاه الصين بإزدواجيتها، ففي حين كانت الولايات المتحدة تعارض احتلال اليابان لمنشوريا، وفي هذا تأييد للموقف الصيني، كانت في الوقت ذاته تدعم عملها التبشيري في طول الصين وعرضها وما يستتبع ذلك من تدعيم للامتيازات الاقتصادية، هذه السياسية الأميركية سرعان ما اصطدمت بالحركة الاصلاحية اليسارية التي قادها ماوتسي تونغ، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان الحسم ضرورياً للعلاقات الأميركية الصينية، وقد عبر ماوتسي تونغ عن ذلك باستفساره عن ثمار النصر على اليابانيين ومصيرها لمن يكون؟ هل يكون لتشان كاي تشك أم للشعب الصيني - أي ماو نفسه - هذا السؤال الذي وجهه ماو للأميركيين أجابوا عليه بدعم لا متناهي لتشان كاي تشك، ودعوة ماو لتقسيم الصين بينه وبين تشان كاي تشك في ظل حكومة مركزية تدعمها الولايات المتحدة الأميركية. ولكن سير المعارك أكد انتصار ماو وأكد بالتالي أن ثمار النصر على اليابانيين ستكون من نصيبه.

لقد وجهت الولايات المتحدة الأميركية كل قوتها لدعم تشان كاي تشك ولكن ميزان المعارك على الأرض الصينية كان لصالح ماو، وسقط تشك وفر إلى جزيرة تايوان، واستولى أنصار ماو على كل أرض الصين وأعلنوا الجمهورية الشعبية الصينية، ورداً على هزيمة الولايات المتحدة عملت الأخيرة على عزل الصين تجارياً وثقافياً وسياسياً عن العالم.

وجاءت الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) لتصطدم الصين وأميركا بصورة شبه مباشرة فقد دخلت قوات الولايات المتحدة إلى كوريا تحت ستار الأمم المتحدة، واعتبرت الصين نفسها في حالة الدفاع عن النفس عندما وصلت القوات الأميركية التي ترفع علم الأمم المتحدة إلى كوريا الشمالية أي إلى حدود الصين الشعبية.

ودعمت الصين الشعبية القوات الكورية الشمالية بمتطوعين استطاعوا أن

يغيروا نتيجة الصراع لدرجة أن القائد الأميركي «ماك أرثر» أوصى بضرب الصين مباشرة، هذا التطرف أدى إلى قيام الرئيس الأميركي ترومان بعزله تخوفاً من توسع الصراع. واستطاعت القوات الجنوبية أن توقف تقدم الصينيين والكوريين الشماليين عند خط عرض ٣٨ المتفق عليه دولياً.

شكلت الحرب الكورية ردود فعل في السياسة الأميركية دفعتها إلى بناء نظام دفاعي معاد للشيوعية في الشرق الأقصى، وإن كانت الولايات المتحدة تسعى بعد ذلك بواسطة هذا النظام الدفاعي لإسقاط نظام الصين الشيوعية. كما سيطرت على الأجواء السياسية في الستينات حرب إعلامية بين الصينيين والأميركيين، فقد وصف الصينيون الأميركيون بأنهم «نمور من ورق» ورد عليهم الأميركيون بوصفهم بأنهم كابوس رهيب وخطر داهم، وبقي الهجوم الصيني الاعلامي على الأميركيين طيلة الثورة الثقافية التي دامت من عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٦٩ وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب الكورية على أشدها حاولت الدول المعنية أن تصل إلى حل للصلح في مؤتمر عقد لهذا الغرض في جنيف عام ١٩٥٤، ولكن دون جدوى، والواقع أن هذا المؤتمر كرس معظم وقته للنظر في مشكلة الهند الصينية حيث كانت الحرب على أشدها بين الاستعمار الفرنسي القديم في تلك المنطقة وبين حركة التحرير التي قادها زعماء شيوعيون وطنيون منذ شهر ديسمبر كانون أول ١٩٤٦ وقد أدت هذه الحرب إلى قيام صراع بين الولايات المتحدة والعالم الشيوعي بعد عام ١٩٤٩، وذلك للمساعدات التي قدمها النظام الجديد في الصين الشيوعية إلى المحاربين في الهند الصينية فكانت الولايات المتحدة تمد الفرنسيين بالمساعدات الحربية، ولكنها لم تؤد إلى نتيجة فسقط أكبر معقل فرنسي ـ ديان بيان فو ـ بأيدي الثوار، وتم الاتفاق بين الحكومة الأميركية وثوار ڤيت منه الشيوعيين على أن يسيطر هؤلاء على ڤيتنام الشمالية.

ومع أن الولايات المتحدة اشتركت في مفاوضات الصلح مع الصين الشيوعية في مؤتمر جنيف إلا أنها ظلت مصرة على عدم الاعتراف بها، والواقع

أن هذه السياسة كانت سبباً لحدوث أزمات متكررة.

على أن توتر العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بدأ يخف عام ١٩٥٥ وظهر في الأجواء رغبة في تخفيف حدة التوتر خاصة بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣. إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً بسبب ظهور حلف بغداد الذي أدى فيما بعد لقيام العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، الأمر الذي استطاع بعده الاتحاد السوفياتي من اختراق الحاجز الذي فرضه حلف بغداد وأن يتسرب إلى منطقة الشرق الأوسط التي ستصبح حلبة الصراع في الحرب الباردة.

وفي مايو، أيار عام ١٩٧٢ أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على فرض حصار بحري على ڤيتنام الشمالية وصعدت غاراتها الجوية على مدنها الرئيسية واعتقد الناس أن الاتحاد السوفياتي سيرد على هذا العمل، خاصة وأن السوڤييت كانوا يدعمون الثوار الشماليين بالسلاح لدرجة مكنتهم من اكتساح سايغون وتحقيق الانتصارات، ولكن الذي حصل هو أن الاتحاد السوفياتي لم يتحرك أمام العدوان الأميركي الأمر الذي خيب آمال شعوب العالم الثالث، وقد كانت هذه السياسة السوفياتية تعود لتخوفهم من الصينيين بسبب النزاعات الصينية السوفياتية على الحدود كما وأن الاتحاد السوفياتي كان يرى خطراً محدقاً قد ينتج من تقارب أميركي صيني، لذلك جاء موقفه السلبي ليدعم سياسته بالتقارب مع الدول الغربية، خاصة وأنه عمل على تحسين علاقاته مع أوروبا الغربية، التي اقتنعت دولها بجدوى التعامل مع السوڤييت بعد انحسار المد العسكري الأميركي في القارة الأوروبية. وقد بدأت هذه السياسة السوفياتية تعطي نتائجها بتوقيع معاهدة صداقة وحسن جوار مع ألمانيا الغربية عام ١٩٧٠، وهي الخطوة الأولى في الطريق التي رسمها السوڤييت لايجاد مؤتمر أمن أوروبي يضم جميع الدول الأوروبية بالإضافة لأميركا وكندا.

نجح الاتحاد السوفياتي في سياسته هذه للوصول إلى علاقات مع الولايات المتحدة الأميركية قائمة على التعاون الاقتصادي، كما أجريت

مناقشات حول نزع الأسلحة النووية في هلسنكي، كان نزع السلاح النووي أو تحديده يعني الكثير بالنسبة للاتحاد السوڤياتي الذي كان يعاني من متاعب اقتصادية. لذلك سعى للحصول على المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية الأميركية، وأعلن عن عزمه على دفع سبعة مليارات من الدولارات هي الديون المتوجبة عليه لأميركا فكان بهذه السياسة يفاضل بين مصلحته القومية وبين ولاء ڤيتنام الشمالية العقائدي له، فاختار مصلحته القومية.

وكذلك أعلنت الصين موقفها غير الملتزم من الحصار الأميركي لڤيتنام الشمالية، فكان موقفها شبيهاً بالموقف السوڤييتي، ولم يلق الحصار الأميركي أية مقاومة من دول العالم الكبرى.

هذا الحصار الذي قام به الرئيس الأميركي لموانىء ڤيتنام الشمالية تم في فترة كان يستعد فيها لفتح الحوار مع الصين، فكأن الرئيس الأميركي أراد أن يبين للصين وللسوڤييت أن لا أحد يستطيع أن يقف بوجه المصالح الأميركية.

خابت مصالح الأميركيين في تحقيق نصر حاسم على الڤيتناميين الشماليين، ومع وصول الرئيس الأميركي نيكسون إلى الحكم كان وعده بفتنمة الحرب وبالانسحاب الأميركي منها، وهو مشروع لا يمكن أن ينجح إلا إذا تعاون الصينيون معه، وهم الذين يسرون من انسحاب الأميركيين دون تحقيق نصر حاسم، خاصة وأن النزاع الصيني السوڤياتي قد ازداد حدة، وبدأت السياسة الأميركية تسعى لإيجاد هوة فسيحة بين العملاقين الشيوعيين، خاصة وأن الصينيين باتوا مقتنعين بأن نزاع الحدود بينهم وبين السوڤييت لا تستطيع المبادىء الماركسية اللينينية أن تخففه، كما تبين للصينين خطورة التقارب الأميركي السوڤيتي الذي ظهر أيام ايزنهاور وخروتشوف، وهذا ما سيحملهم على التقارب من الأميركيين وكسبهم إلى جانبهم في صراعهم مع الاتحاد السوڤييتي.

إن انحسار الثورة الثقافية في الصين وصعود نجم شوان لأي المعروف

بواقعيته ومهارته في إدارة العلاقات الخارجية هيأ الأجواء في الصين للإستجابة للتقارب مع الولايات المتحدة الأميركية، خاصة وأن الرئيس الأميركي نيكسون كان قد أعلن في عام ١٩٧٠ عن ضرورة اتخاذ اجراءات لخلق فرص أوسع للتقارب بين الشعبين الصيني والأميركي، ثم جاءت زيارة فريق التنس الأميركي للصين لتؤكد هذا التقارب الذي أدى لزيارة الرئيس نيكسون للصين عام ١٩٧٢.

العلاقات الأميركية الصينية بعد زيارة نيكسون للصين:

أهم نتائج رحلة نيكسون إلى الصين هي فتح باب الحور بين العدوين التقليديين وذلك بسبب حماية المصالح القومية لكل منهما.

فالولايات المتحدة الأميركية غارقة في حرب ڤيتنام وقد وعد الرئيس الأميركي المنتخب ناخبيه بضرورة التخلص من هذه الحرب بأي شكل من الأشكال، ومن جملة مقترحاته كانت فتنمة الحرب وسحب القوات الأميركية تدريجياً، ولكن وقد شارفت فترة حكم الرئيس نيكسون على نهايتها ولم يستطع الوفاء بوعده، لذلك رأى أن يفتح الباب للحوار مع الصينيين، لأنه بدونهم لا يستطيع تحقيق مقاصده القومية.

أما بالنسبة للصين، فإن التطور السيء للعلاقات الصينية السوڤياتية جعلها أكثر استعداداً للحوار مع الرئيس الأميركي، لدرجة أن البعض قال إن انفتاح الصين على الرئيس الأميركي هي استراتيجية صينية الغرض منها التفرغ لصراعهم مع الاتحاد السوڤياتي.

فالمصلحة القومية للصين وللولايات المتحدة تكمن في فتح الحوار. ولم تعد نظرة المواطن الأميركي للصين على أنها دولة تريد القضاء على أميركا، بل تبين للمواطن الأميركي أن الصين دولة كبرى ويجب التعامل معها على هذا النحو والأخذ بعين الاعتبار مصالحها القومية كأية دولة كبرى. من هنا بدأت غالبية الشعب الأميركي تساند خطوة الرئيس بالانفتاح على الصين.

وأهم ما أعلنه البيان المشترك فهو «إعادة العلاقات الأميركية الصينية إلى وضعها الطبيعي». واعتراف الرئيس الأميركي أن موضوع فورموزا ـ الصين الوطنية ـ هو موضوع داخلي ويجب حله بين الصينيين أنفسهم، وتعهده بخفض عدد القوات المسلحة الأميركية في الصين، وكذلك توسيع التبادل التجاري بين البلدين. كما وعدت الصين الولايات المتحدة الأميركية ببذل المساعي لتخفيف وطأة الحرب الڤيتنامية بما يضمن خروج الولايات المتحدة من الحرب بكرامة، وكذلك وعد الأميركيون بسحب قواتهم من فرموزا تمهيداً لضمها للبر الصيني.

أمام هذه السياسة الأميركية الجديدة ما هو موقف حلفاء أميركا في الشرق الأقصى أي اليابان والصين الوطنية.

الملاحظ أن بعد صدور البيان المشترك الصيني الأميركي ساد طوكيو توتر شديد، وكأن الحكومة اليابانية قد فوجئت بنتائج الزيارة وبدا للساسة اليابانيين وكان الولايات المتحدة قد تخلت عنهم كركيزة لها في الشرق الأقصى لتعتمد على الصين الشعبية. لذا نجد أن هذه الزيارة قد أجبرت اليابانيين على اتباع سياسة مستقلة خاصة بهم بعد ما كانوا خلال ربع قرن يتبعون سياسة خارجية هي بمثابة ظل للسياسة الأميركية، أما الآن فقد أصبح على اليابانيين أن يتخذوا موقفاً سياسياً معيناً، فلقد تغيرت موازين القوى السياسية وعليهم أن يتصرفوا وفق استراتيجية سياسية خارجية واضحة.

أما بالنسبة لموقف الصين الوطنية، فقد استقبلت فرموزا ممثل الرئيس الأميركي بعد صدور البيان المشترك بطريقة باردة، فقد اضطر للانتظار يوماً كاملاً قبل أن يلتقي أي مسؤول رسمي عن فرموزا، لقد شعر مسؤولي فورموزا أن الرئيس الأميركي قد خذلهم، وأن عليهم أن يواجهوا بأنفسهم مصيرهم المحتوم.

أما عن موقف الاتحاد السوڤياتي فقد شنت الصحف السوڤياتية حملات

عنيفة على الرئيس الأميركي وعلى الصينيين، وكأن الاتحاد السوفياتي الذي بدأ مسيرته الوفاقية مع الولايات المتحدة قد شعر بأن زيارة الرئيس الأميركي للصين تعرقل هذه المسيرة وبالتالي فإن حكومة موسكو لم تكن راضية عن هذه الزيارة. ومع ذلك فقد ضبطت موسكو أعصابها ترقباً للزيارة المقبلة للرئيس نيكسون إلى موسكو والتي كان يهم السوفييت أن تلاقي قدراً كبيراً من النجاح.

الفصل السادس

النظام العالمي الجديد

سياسة الانفراج الدولي[1]:

افي لعصر الدولي الجديد بدأت سياسة الانفراج تشق طريقها وسط التوترات الدولية والأخطار الذرية بديلاً عن سياسة الحرب الباردة. فمنذ لقاء موسكو بين بريجينيف والرئيس الأمريكي نيكسون في مايو ١٩٧٢ ثم صدور وثيقة الأمن والتعاون الأوروبي عن مؤتمر هلسنكي في عام ١٩٧٥ والجهود تبذل من أجل وضع تقنين دولي لسياسة الانفراج الدولي والتعايش السلمي.

ولا شك أن هذه المرحلة في العلاقات الدولية كان لها أعمق الآثار الاقتصادية والسياسية على مسيرة المجتمع الدولي.

كما أن نزوع الدول الاشتراكية إلى قدر أكبر من الاستقلال عن السيطرة السوفييتية، قد خلق بعض القلاقل في المعسكر الشرقي ناهيك عن تجربة عدم الانحياز في العالم الثالث وتعاظم دورها والحاجة العالمية إلى سيادة السلام وصيانته ضد أي قرار بشن حرب ذرية لا تبقى ولا تذر كل هذه العوامل وغيرها، أسهمت في ظهور سياسة «الانفراج الدولي» (Détente).

١ ـ الجانب السياسي لسياسة الانفراج الدولي:

والانفراج الدولي لا يعني تخلي أي من العملاقين الكبيرين السوفييتي والأمريكي عن إيديولوجية تطوير قواته الضاربة وإنما يعني مجرد أساليب جديدة تمارس لتحقيق هذه الغايات يحل فيها «التنافس» محل المواجهة وتمارس هذه الأساليب بما يكفل استمرار التوازن الدقيق والشامل بين القطبين على المستوى العالمي، ولا يعني ذلك الاتفاق على كل شيء، ولكنه يعني فقط الاتفاق على

---

(١) عن د. السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية ـ سلسلة الألف كتاب الثاني (٥٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٨.

ألا يسمح لأي صراع ينشب بأن يجر الدولتين إلى مواجهة غير محسوبة، ولا تؤمن عواقبها.

الانفراج الدولي يعني الحاجة إلى تحقيق علاقات أفضل مع كل من الاتحاد السوفييتي والصين ولكنه (أي الموقف) لا يحدد خطة الولايات المتحدة في المستقبل، وهناك من يرى أن تلك السياسة الجديدة ليست «انفراجاً» (Detente) بقدر ما هي «وفاق» (Entente) أي اتفاق بين الدولتين العملاقتين من فوق رؤوس بقية الدول أعضاء المجتمع الدولي وعلى حسابها بدرجات متفاوتة.

وينبع هذا المعنى من الحقيقة القائلة بأن الوفاق بين الدولتين تم بغرض الحفاظ على وضعهما المتفوق على قمة النظام الدولي، وفي مواجهة التحديات التي يمكن أن تسفر عنها السنوات القادمة والتي تتمثل في إمكانية ظهور قوى عظمى جديدة مثل الصين واليابان والعالم العربي وإيران والبرازيل بل والهند ناهيك عن أوروبا الغربية.

وعلى أية حال، فإن هذه السياسة تثير قلق العملاق الصيني خشية أن تكون على حساب تعميق الصراع الصيني السوفييتي، حيث أن الصين ليست من القوة بالدرجة التي تواجه بها الاتحاد السوفييتي بكل ثقله، وتسعى الولايات المتحدة لتأكيد هذه الخشية من السوفييت.

أما أوروبا الغربية فإن الانفراج يعد فرصة لها وكذلك اليابان لممارسة دور سياسي متميز عن الحليف الأكبر بعد زوال وهم الحماية الذرية الأمريكية من التهديد النووي السوفييتي.

وفي مقابل ذلك فإن العالم الثالث ليس ضد الانفراج، ولكنه يخشى أن يتم الانفراج على حسابه، وأن تتم تسوية الصراعات بين القوتين العظميين دون أي اعتبار لمصالح الدول الصغرى وحقها في تقرير المصير.

والواقع أنه يمكن القول أن سياسة الانفراج الدولي قد مرت بثلاث مراحل

بارزة الأولى كانت حين وصل الاتحاد السوفييتي إلى تلك الدرجة الفائقة من التقدم العسكري وخاصة في الأسلحة النووية والتي كانت بمثابة اللبنة الرئيسية في بناء صرح الوفاق إذ أنه حين حقق الاتحاد السوفييتي وضع التعادل في القوة العسكرية مع الولايات المتحدة حقق في نفس الوقت التعادل التدميري. حينذاك لم يعد في مصلحة أي من الطرفين تصعيد الحرب الباردة.

ثم جاءت المرحلة الثانية والتي يمكن أن نسميها مرحلة التوازن في الندرة الاقتصادية فلم يكن الوصول إلى التعادل النووي سهلاً أو رخيص الثمن لقد دفعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ثمناً باهظاً لتحقيقه جاء على حساب قطاعات إنتاجية أساسية، مع ذلك ظل الاعتقاد سائداً بأن التبادل الاقتصادي بين القطبين لن يتحقق إذ كان المعروف أن المشكلات الزراعية السوفييتية تزداد تعقيداً فضلاً عن أن الاتحاد السوفييتي لم يتمكن من أن يجعل إنجازاته التكنولوجية في مجال الصناعات العسكرية تفيض على بقية المجالات الاقتصادية ولكن سوء الأحوال الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية غير من هذا التوقع الخاطىء.

وجاءت المرحلة الثالثة وهي مرحلة توازن القوى السياسية، إذ مع انتهاء التفوق الأمريكي ومع تحقيق التوازن في الوفرة الذرية وظهور بوادر الانتكاس الاقتصادي في الولايات المتحدة مما أدى إلى بدء توازن في الندرة الاقتصادية لم يكن ممكناً أن تستمر خريطة القوة السياسية على ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة ومن ثم كان من الضروري أن تنسحب الولايات المتحدة إلى مواقع جديدة تنسجم فيها مع واقعها العسكري والاقتصادي الجديد.

٢ ـ الجانب الاقتصادي لسياسة الانفراج:

أتت الحاجة إلى الانفراج أيضاً من تأثير عوامل اقتصادية ومنها «توازن الندرة الاقتصادية» بين العملاقين فالاقتصاد الأمريكي قد قاسى من الأزمات النقدية وأزمة الطاقة كما تعرض لتصاعد التضخم والبطالة، بينما نجد الاقتصاد

السوفييتي يعاني من نقص المحاصيل الزراعية وانخفاض الإنتاج الصناعي كماً ونوعاً ووجود مواد كبيرة غير مستغلة بالدرجة الكافية، أي أنه بحاجة إلى التكنولوجيا الأورو - أمريكية واليابانية المتقدمة، وبالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة لاستكشاف وتشغيل موارده - ومنها البترول الذي يحتاجه الغرب أكثر من غيره.

وبينما تريد الصين الاستفادة من هذا التدفق التكنولوجي والتمويلي، فإن العالم الثالث يخشى أن يضير هذا الانفراج مصالحه بشكل عام، فمعظم البترول المصدر يأتي من دول نامية، وتتركز أسواق استهلاكه في الدول الغربية، كما أن فتح المجال للاستثمارات والتكنولوجيا الغربية المتقدمة للعمل في الاتحاد السوفييتي قد يقلل من تدفقها إلى الدول النامية، وهو الأمر الذي يجعل السلام الذي قد يحققه الانفراج ثمناً باهظاً يدفعه العالم الثالث من سرعة التنمية التي يجب أن يحققها.

مما سبق يتضح أن سياسة الانفراج كانت نمطاً من العلاقات الدولية يستهدف العالم الغربي انتهاجه ضمن خطة شاملة لتحقيق ما يسمى «**الأمن الاقتصادي الدولي**» الذي يتضمن السياسات التالية:

أ - مزيداً من التنسيق للسياسات الاقتصادية بين الدول الصناعية وأوروبا أو أمريكا الشمالية واليابان.

ب - دوراً جديداً للبلدان المنتجة للبترول في إدارة الاقتصاد الدولي للمساعدة في استقراره ونموه ومساعدة التنمية في الدول الفقيرة.

جـ - علاقة جديدة بين الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الخام.

د - مزيداً من المشاركة للبلدان الشيوعية في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية.

وقد حققت سياسة الانفراج بعض النتائج الإيجابية ومنها:

١ - حل جزئي لمشاكل العالم الرأسمالي:

الانفراج حقق بعض المكاسب الملموسة إذ أن فتح قنوات جديدة لتدفق تيار من السلع والخدمات والأموال والتكنولوجيا بين الشرق والغرب قد ساهم

بدرجة طفيفة في تلطيف حدة هذه الأزمة. فقد حققت موازين المدفوعات مع دول الكوميكون[1] فوائض لصالح دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مقدارها ١٢ مليار دولار عام ١٩٧٥ (مقابل ٥ مليار عام ١٩٧٤) ونتيجة لذلك ازدادت حركة اقتراض دول الكوميكون خلال العام لتصل إلى ٣٢ مليار دولار من الدول الأوروبية.

ولم تقتصر آثار الانفراج الدولي على العملاقين وحدهما بل تعدته إلى الدول التي تدور في فلك كل منهما فمثلاً ظهر اتجاه إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمجر وأخذ جو العلاقات يتحسن بين البلدين خصوصاً بعد أن تم الاتفاق على أسس تعويض الممتلكات الأمريكية التي أممت في المجر الذي تم توقيعه عام ١٩٧٣. وعلى أثر ذلك حصلت المجر على قرض قدمته مجموعة من البنوك الأوروبية والأمريكية قيمته ١٠٠ مليون دولار.

وأصبحت موسكو بمثابة قبلة جديدة لرجال الأعمال، فبلغت قيمة مشتريات الاتحاد السوفييتي من أمريكا نحو ٦١٢ مليون دولار من المنتجات الأمريكية خلال عام ١٩٧٤ كما ابتاعت الأخيرة بما قيمته حوالي ٣٥٠ مليون دولار من السلع السوفييتية.

وقد عقدت بالفعل في أكتوبر ١٩٧٥ صفقة قمح طويلة يبدأ سريانها من أول أكتوبر ١٩٧٦ حتى آخر سبتمبر ١٩٨٠ يتم بمقتضاها تصدير ٢٠٠ ألف برميل بترول يومياً إلى الولايات المتحدة مقابل نحو ٦ ملايين طن من الحبوب الأمريكية سنوياً.

وتمت صفقة بين إيران والاتحاد السوفييتي وألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا بمقتضاها تقوم إيران ببيع الاتحاد السوفييتي اعتباراً من عام ١٩٨١ نحو ١٣,٤

---

(١) الكوميكون هو المجلس الاقتصادي للمساعدة المتبادلة والهدف منه تنظيم التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية.

بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي كل سنة ولمدة ٢٠ سنة تستخدمها المناطق الصناعية الموجودة في جنوب الاتحاد السوفييتي، وفي المقابل يقوم الاتحاد السوفييتي بنقل مثل هذه الكمية من حقوله إلى ألمانيا الغربية وفرنسا والنمسا لتستهلكها هذه الدول الثلاث بنسبة ٥٠٪ و ٣٣٪ و ١٧٪ لكل منها على الترتيب.

وعلى أية حال فقد نتج عن تطبيق سياسة الوفاق خروج دول الكوميكون إلى النطاق العالمي ومشاركتها في التجارة الدولية بنسب أكبر، فمثلاً تحققت زيادة كبيرة في معدلات التجارة بين ألمانيا الديمقراطية وكل من ألمانيا الاتحادية وهولندا وبريطانيا والسويد لدرجة أن ألمانيا الاتحادية وحدها أصبحت تمثل ١٠٪ من مجموع التجارة الخارجية لألمانيا الديمقراطية.

على أية حال فقد أشارت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة أنه كان هناك حوالي ١٠٠٠ اتفاقية سارية للتعاون بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية.

ومن بين الدول الاشتراكية فإن المجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفييتي كانت أهم الدول الاشتراكية الأطراف في هذه الاتفاقيات، في حين أن ألمانيا الاتحادية وفرنسا هي أهم الدول الغربية (٢٧٠ إتفاقية لكل منهما).

٢ ـ تحول نسبي في القوة الاقتصادية لصالح العالم الثالث:

ساهمت سياسة الانفراج في تمهيد الجو أمام البلدان النامية وبالأخص الدول البترولية لكي تمارس حقوقها الاقتصادية بدرجة أكبر من الحرية في المساومة ورفع الأسعار وسياسات الإنتاج إذ أن امتناع كلا الطرفين الأعظم عن استخدام القوة أو التهديد بها شجع الدول الصغيرة على انتهاج سياسات اقتصادية وطنية مستقلة دون أن تخشى عواقب ذلك، فأقدمت منظمة الأوبيك على تبني سياسة اقتصادية جريئة ترتب عليها ـ ولأول مرة في التاريخ الحديث انتقال جزء من السلطة الاقتصادية العالمية إلى أيدي الدول المنتجة للمواد الأولية، باتخاذ

قرارات تؤثر في الاقتصاد العالمي كله.

وهذا بدوره يمهد لظهور منظمات دولية لمنتجي ومصدري المواد الأولية الأخرى مثل النحاس ومجلس البن العالمي والنيكل والتمور.

والملفت للنظر أن تزايد وعي العالم الصناعي الغربي بالقوة المتصاعدة للعالم الثالث قد أصبح ظاهرة ثابتة أدت إلى تعدد الاختيارات والأسلحة التي بوسع الدول النامية أن تستخدمها في حالة حدوث أية مواجهة اقتصادية مع الدول الغنية في الشمال، ومن أهم هذه الأسلحة القوة التنظيمية التي تتمثل في تكتل منتجي المواد الأولية، ومصادرة الاستشارات الأجنبية وإنكار جماعي للديون وشن حرب اقتصادية داخل النظام النقدي الدولي بحكم نسبة الأصوات التي سوف تتجمع لديها في صندوق النقد الدولي، وزراعة المخدرات لتزويد المدمنين في الولايات المتحدة وأوروبا بها والتهديد بالتوسع في الصناعات التي تؤدي إلى تلوث البيئة.

٣ ـ احتمالات الإفادة من فائض نفقات التسليح:

يبغي الطرفان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) من الاتفاق على المرحلة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية، توفير إمكانات وفرص جديدة للإنتاج السلمي الذي تلتهم الصناعات الحربية الأموال الطائلة منه، وذلك لأن السوفييت في أمس الحاجة للارتقاء بمستواهم المعيشي.

هذا وقد بلغ مجموع الانفاق العسكري في الاتحاد السوفييتي خلال عام ١٩٧٤ نحو ١١٤ مليار دولار، بينما بلغ الانفاق العسكري الأمريكي نحو ٨٠ ملياراً، كما أن السباق في التسلح لم يعد مقصوراً على الدولتين العظميين ولا حتى على نادي الكبار الذي يضم بالإضافة إلى هاتين الدولتين كلاً من بريطانيا وفرنسا والصين وإنما شمل بصورة مثيرة معظم الدول النامية التي استنزفت مواردها في التسلح، بينما ما زالت تعاني من الثالوث المعروف الفقر والجهل والمرض.

والكلام عن الانفراج وأثره في العلاقات الدولية يدفع بنا لعامل آخر في هذه العلاقات وهو التكامل ومنه جاءت:

أولاً ـ الخطوات نحو السوق الأوروبية المشتركة.

إن التكامل هو: «خلق كل واحد من عدة أجزاء؛ أي تحويل وحدات منفصلة عن بعضها إلى مكونات نظام متماسك». ومن خصائص التكامل أنه يجعل النظام المتكامل قادراً على التماسك إلى الحد الذي يمكنه من مقاومة الضغوط، ويخفف اختلال التوازن ويقاوم عملية التفكك والانشقاق.

ويأخذ التكامل أشكالاً متعددة طبقاً لوظائف الدولة على المستوى الوطني، وبموجبه تعتمد الوحدات المتكاملة على بعضها البعض، وتخلق سوياً خواص النظام الذي تفتقر إليه كل وحدة بمفردها. ومن أشكال هذا التكامل: التكامل السياسي ومنها أيضاً التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

وتعود فكرة التكامل إلى ظاهرة التعقيد التي أصابت وظائف الدول مما أدى إلى مضاعفة مهماتها (اقتصاد، وبيئة، وتسلح، واتصال) ودفعها أيضاً إلى مزيد من التنسيق والتعاون الأوسع على المستوى الدولي فالتعاون الدولي يوجه الأنشطة التي تساهم في تحقيق السلام.

ووظيفة التكامل هي: تكوين خصائص كلية للنظام عن طريق شبكة كثيفة من العلاقات، وتدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه، بحيث تصبح حركة الموارد مرتبطة بقواعد تنبع من النظام.

ثانياً ـ فكرة التكامل الأوروبي.

تعود فكرة التوحد الأوروبية إلى قرون سابقة؛ إذ حاول البعض إرجاعها إلى القرن الرابع عشر حينما طرحت فكرة إقامة «مملكة مسيحية واحدة» تضم جميع الدول الأوروبية بقيادة مجلس من رجال حكماء وأمناء.

وفي القرن السابع عشر اقترح مفكرون آخرون حفظ السلام في أوروبا عن

طريق إنشاء جيش أوروبي موحد، اقترح المفكر البريطاني وليام بن (William Benn) إقامة برلمان أوروبي أو دولة أوروبية تكون سبيلاً لإرساء السلام في أوروبا.

وفي القرن التاسع عشر طرح المفكر الفرنسي بوردو إقامة اتحاد فيديرالي أوروبي، انطلاقاً من توقعه للقرن العشرين الذي رآه عصراً لا تعيش فيه إلا الاتحادات الفيديرالية الكبرى[١].

ولم يكن تأخر تحقيق التكامل الأوروبي طيلة العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، إلا نتاج ظروف ذاتية متصلة بعلاقة الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي من التكامل، حيث يمكن القول إن التأثير المتبادل بين الجانبين هو الذي يقرر تحقيق التكامل من عدمه.

لقد أثبتت تجربة التكامل الأوروبي أن الاتحاد السياسي ليس شرطاً لتحقيق التكامل الاقتصادي بل إن الذي يحقق هذا الأخير وجود تجانس أو تقارب في أسس النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً ـ نشأة الجماعة الأوروبية.

تعود فكرة إنشاء الجماعة الأوروبية كمجموعة إقليمية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية بسنوات قليلة؛ حينما تقدم روبرت شومان وزير خارجية فرنسا، بخطة جريئة لتجميع صناعة الصلب والفحم في فرنسا وألمانيا الغربية في منطقة مفتوحة لجميع الديمقراطيات الأوروبية، وكانت الخطة تهدف إلى إيجاد تقارب بين دول أوروبا التي خرجت من حرب طاحنة، تمهيداً لقيام اتحاد أوروبي.

وفي عام ١٩٥١ وقعت ست دول أوروبية هي: بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا

---

(١) د. محمد حمدان مصالحة ـ علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي ـ دراسة تاريخية مستقبلية ـ عن ـ العرب في الاستراتيجيات العالمية ـ تحرير مصطفى الحمارنة ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية. ص ص ١٤٧ ـ ١٥٧.

الاتحادية، ولكسمبورغ، وإيطاليا، وهولندا، على معاهدة باريس، لإنشاء مجموعة الصلب والفحم لمواجهة متطلبات الإعمار بعد الحرب، وزادت التجارة بهذه المواد بعد توقيع هذه المعاهدة مما شجع الأوروبيين على مزيد من خطوات التعاون الاقتصادي، فتم توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧ لإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتطوير استخدامات الطاقة للأغراض السلمية في أوروبا، وإنشاء منظمة الطاقة الذرية الأوروبية.

رابعاً ـ العوامل الدافعة للتوحد الأوروبي.

لقد تأثرت أوروبا ـ إلى حد كبير ـ في توجهاتها نحو التكامل بالظروف الموضوعية التي خلفتها الحرب كما اتسمت حركاتها بالاستيعاب الكامل للمعطيات القائمة حينذاك داخل أوروبا وحولها.

لقد أمضى الأوروبيون زهاء خمسة وثلاثين عاماً منذ توقيع معاهدة روما، وهم يطورون عملية التكامل ويوسعون إقامتها ويقيمون مؤسساتها بصورة هادئة ومتدرجة؛ لأن البديل لذلك هو العودة للتنافسات القديمة والصراعات المسلحة، وانكشافهم في مضمار الحرب التجارية والاقتصادية الدولية أمام منافسيهم من القوى الصناعية العالمية.

خامساً ـ مرحلة التنظيم المؤسسي للتكامل الأوروبي:

لقد توصل الأوروبيون عام ١٩٩٢ إلى معاهدة ماستريخت (هولندا) التي دفعت بلادهم قدماً باتجاه الوحدة والاتفاق على تطوير سياسة موحدة في مجالات الأمن، والاقتصاد، والنقد، والشؤون الاجتماعية والثقافية، والبيئة، والسياسة الخارجية، وأرسوا التكامل بين دولهم على أساس مؤسساتي يتكون مما يلي:

أ ـ **الهيئة الأوروبية** (E. Commission) وتتمثل اختصاصاتها في اقتراح التشريعات وتطبيق المعاهدة، وممارسة سلطات رقابية باتخاذ قرارات لها قوة القانون إزاء الدول الأعضاء، والمؤسسات، والشركات الخاصة،

وإدارة موازنة الجماعة وتمثيلها في المفاوضات التجارية.

وتضم الهيئة (١٧) عضواً، إثنان عن كل دولة من الدول التالية: فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وواحد عن كل دولة من الدول السبع الأخرى.

ب ـ **مجلس الوزراء الأوروبي** (Council of Ministers)، ويضم إثني عشر عضواً من الدول الأوروبية الأعضاء وتكون مهمته اتخاذ القرارات النهائية للجماعة الأوروبية في ضوء الاقتراحات التي يتلقاها من دول هذه الجماعة.

ويتكون المجلس حسب الاختصاصات القطاعية المختلفة، فوزراء الزراعة مثلاً في دول المجموعة يقررون ما يتعلق بسياساتها في المجالات الزراعية وبلا شك أن الوزراء يدافعون عن مصالح بلدانهم.

جـ ـ **البرلمان الأوروبي** (European Parliament)، ويضم (٥١٨) نائباً، ينتخبون مباشرة من مواطني المجموعة مرة كل خمس سنوات اعتباراً من عام ١٩٨٥، ويناقشون المسائل التي تهم المجموعة الأوروبية، ويوجهون الأسئلة إلى الهيئة ومجلس الوزراء الأوروبيين، ومقر البرلمان في ستراسبورغ، ولم تبلغ سلطاته التشريعية ما بلغته البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء.

د ـ **محكمة العدل الأوروبية** (Court of Justice)، ومقرها في اللوكسمبورغ، وهي المحكمة العليا للجماعة الأوروبية، ومهمتها تفسير قوانين الجماعة، والفصل في المسائل القانونية، وفقاً للمعاهدات الأوروبية التي تثيرها المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء أو الأفراد. وقراراتها ملزمة، وتضم (١٣) قاضياً يعينون لمدة ست سنوات.

سادساً ـ الاعتبارات والأهداف لمعاهدة ماستريخت.

منذ تداعي الاتحاد السوفييتي، نلاحظ أن وتيرة التكامل الأوروبي أخذت بالتسارع، ولا شك أن هناك اعتبارات داخلية سياسية، واقتصادية، وأمنية دفعت بهذا الاتجاه وبهذه الوتيرة من العمل التكاملي الأوروبي من بينها:

أ ـ احتواء المشاعر القومية لدى الدول الأوروبية، ولا سيما ألمانيا بعد وحدتها، وذلك من خلال الاندماج في اتحاد أوروبي، وقد أبدت فرنسا وبعض الدول الأوروبية تخوفها من الوحدة الألمانية التي جعلت منها قوة اقتصادية هائلة تجمع (١/٤) سكان أوروبا، ويوازي ناتجها القومي الناتجين الفرنسي والبريطاني.

وقد بعثت الوحدة الألمانية إحساساً بأن هذه الدولة تنهج سياسة خارجية مستقلة عن دول الجماعة تجاه بعض القضايا التي شهدتها الساحة الأوروبية، كما حصل تجاه المسألة اليوغسلافية وبدأت ألمانيا تطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن، وزيادة عدد ممثليها في البرلمان الأوروبي إلى (٩٩) نائباً، والعمل على ربطها بالسوق الأوروبية، لتعزيز موقعها القيادي في الاتحاد الأوروبي، وقد عبرت فرنسا على لسان رئيس وزرائها السابق عن مخاوفها من هذه المسألة حين قال: «إن المسألة الألمانية ستذوب ضمن المجموعة الكبيرة، وبالتالي ستأخذ حجمها الواقعي دون خوف أو قلق».

أما الألمان أنفسهم فإنهم حرصوا على تطمين شركائهم الأوروبيين بأن وحدة ألمانيا لن تشكل خطراً على أوروبا، فالهدف النهائي للألمان هو في خلق وإبقاء «ألمانيا أوروبية» وليس «أوروبا ألمانية».

ب ـ إيجاد قوة أوروبية تضمن الاستقرار في القارة، بعد انهيار الأمن على ساحة أوروبا الشرقية نتيجة الاختلافات العرقية، والميراث التاريخي للقارة، وقد أظهرت حرب البلقان مدى المخاطر التي ينطوي عليها وضع عدم الاستقرار في شرق وجنوب أوروبا.

ولهذا فقد حرص واضعو نصوص معاهدة ماستريخت على تبديد هاجس الأمن، من خلال إيجاد اتحاد أوروبي دائم بين الشعوب الأوروبية، تتخذ من قبله القرارات المتعلقة بحياة المواطن الأوروبي.

ويفرض هذا الاعتبار ضرورة وجود رموز ومؤسسات تربط المواطن

الأوروبي مباشرة بالفكرة الأوروبية، ومن مظاهر ذلك توحيد المقاييس والقوانين بين الدول الأوروبية، واعتماد جواز سفر موحد، ورخصة قيادة موحدة، يمكن استخدامها في جميع الدول الأعضاء، ثم تكوين نخب أوروبية تدير شؤون الاتحاد الأوروبي، وتتميز بالإيمان والولاء الشديد للفكرة الأوروبية.

كما أن قيام الاتحاد الأوروبي، وفقاً لمعاهدة ماستريخت وملحقاتها العديدة، إنما يؤكد ضرورة إبراز هوية الجماعة الأوروبية وكينونتها أمام العالم الخارجي عن طريق تبني سياسات دفاعية وخارجية للجماعة، تحمي المثل العليا المشتركة.

وفي مجال الأمن الدفاعي، حرص واضعو ماستريخت على تبديد المخاوف الأمريكية من أن تعمل أوروبا دون تنسيق مع حلف الأطلسي حيث أكدوا أن سياسات أوروبا الدفاعية المتمثلة بإيجاد قيادة أوروبية مشتركة للتخطيط العسكري، أو تكوين قوة أوروبية مشتركة لن تتعارض مع سياسة حلف الأطلسي.

وإذا كانت معاهدة ماستريخت قد أكدت على ضرورة قيام الجماعة الأوروبية للتوصل إلى الأمن الدفاعي إلا أن فكرة الأمن الاقتصادي سبقت ذلك عندما اتجهت أغلب دولِ العالم، في مختلف القارات، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى البدء بتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها. وعن أهم محاولات التكامل الاقتصادي في العالم والأسباب التي دعت إليها نتطرق بالبحث للتكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية[١].

التكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية.

بدأت دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية بالاتجاه نحو التكامل الاقتصادي على ضوء الظروف التي خرجت بها من الحرب العالمية الثانية. وقد

---

(١) عن د. سمير التنير، تطور السوق العربية المشتركة ـ معهد الإنماء العربي ـ التقارير الاقتصادية رقم ٤ ـ بيروت ١٩٨١ ـ ص ص ٢١ ـ ٣٦.

كان خلف هذا الاتجاه دوافع عديدة أهمها:

أ - إن التكامل الاقتصادي، يؤدي إلى زيادة في حجم التجارة الإقليمية للدول الأعضاء، وبالتالي إلى امتداد نطاق السوق. وبذلك يفسح المجال أمام المشروعات الكبرى في نطاق كل بلد ويسمح بالاستفادة من فورات الإنتاج ومن مزايا التخصص. ويؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية.

ب - يؤثر التكامل الاقتصادي تأثيراً موافقاً على حجم الاستثمارات واتجاهاتها داخل البلدان المنضمة إليه. ويؤدي ذلك إلى الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي في تلك البلدان. ويخلق توسيع السوق فرصاً جديدة للاستثمارات ويؤدي إلى جذب استثمارات أجنبية. وكان الهدف من إنشاء السوق الأوروبية جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة الأمريكية، مما يرفع حجم الاستثمار داخل البلدان المنضمة إلى السوق.

جـ - إن إزالة الحواجز الجمركية يزيد درجة المنافسة بين الصناعات وكافة فروع الإنتاج الأخرى في البلدان المنضمة إلى السوق الأوروبية المشتركة. لأن وجود الحواجز الجمركية يمثل قيداً على المنافسة، وهو يشكل في الواقع جدار حماية. كما أن ارتفاع درجة المنافسة بإزالة هذه الحواجز يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وانخفاض نفقات وأسعار السلع.

هذه هي أهم أسباب قيام التكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية. وسنحاول بإيجاز دراسة تطور هذه التجربة من خلال مراحلها:

١ - الاتحاد الاقتصادي بين بلجيكا وهولندا واللوكسمبورج «Benelux»:

عقدت الدول الثلاث (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) في ٢٩ تشرين الأول نوفمبر (١٩٤٧) اتفاقاً جمركياً، كان المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ الاتحاد الاقتصادي بين الدول الثلاث. وعمل بالاتفاق ابتداءً من كانون الثاني يناير (١٩٤٨)، وبه ألغيت الرسوم الجمركية بين (بلجيكا ولوكسمبورج) من

جهة و(هولندا) من جهة أخرى. في حين طبقت تعرفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأخرى. وقد نص ذلك الاتفاق أيضاً، على إلغاء نظام الحصص للواردات، بين (بلجيكا وهولندا) تدريجياً. وقد تم ذلك نهائياً في سنة (١٩٦٥). والسبب الذي دعا إلى الابقاء على ذلك النظام، هو الفوارق الواسعة بين (بلجيكا وهولندا) عند عقد الاتفاق سنة (١٩٤٧).

وقد وقعت الدول الثلاث بروتوكولاً في (١٢ آذار مارس ١٩٤٩) قررت فيه أن هناك «فترة ما قبل الوحدة الاقتصادية» تبدأ في أول (تموز يوليو ١٩٤٩) وتنتهي في آخر حزيران يونيو (١٩٥٠) أي مدة سنة واحدة. وتضمن البروتوكول ما يلي:

١ ـ التنسيق بين برامج فك القيود على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، قبل تنفيذ الوحدة الاقتصادية.

٢ ـ التوفيق بين مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية وبين مواعيد الحصول على المعونات السنوية (الخاصة بالحرب).

٣ ـ تنسيق سياسة الإنتاج الزراعي، مع بقاء إجراءات الحماية بالنسبة لتدفق المنتجات الزراعية الهولندية.

٤ ـ التنسيق التجاري وتوحيد رسوم الإنتاج.

تم تحقيق التكامل الاقتصادي التام بين الدول الثلاث في أول تموز يوليو (١٩٥٠) فأزيلت القيود التجارية، ووحدت السياسة الجمركية. وفي تموز يوليو (١٩٥٤) تحررت حركة انتقال الرساميل.

أسفرت هذه التجربة من تجارب التكامل الاقتصادي التام عن نجاح. فقد انخفضت الفوارق الاقتصادية بين (بلجيكا وهولندا) الخاصة بالأجور. وزادت كمية التبادل التجاري. وقد شهدت الزراعة في (بلجيكا) تقدماً واسعاً في حين اتسعت مجالات التصنيع في (هولندا). .

٢ ـ منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

Organization for European Economic co-oporation (O.E.E.C)

أسست هذه المنظمة سنة (١٩٤٨) باتفاق خمس عشرة دولة أوروبية بالإضافة إلى تركيا. وكان الهدف من إنشائها هو إنماء العلاقات التجارية بين الدول المنضمة إليها وذلك بإلغاء نظام الحصص تدريجياً. وقد قامت المنظمة بدور فاعل في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. وقد ألغيت المنظمة عام (١٩٥٨) وحلت محلها منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

«Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD)».

التي ضمت بلدان المنظمة السابقة بالإضافة إلى (الولايات المتحدة وكندا وإسبانيا واليابان).

في عام (١٩٥٠) وقعت الدول المنضمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي اتفاقاً يقضي بإنشاء اتحاد المدفوعات الأوروبي «European Payments Union (EPU)». وقد كان الغرض من إقامة هذا الاتحاد تسهيل المبادلات بين الدول الموقعة، وذلك بالسماح لكل منها بأن يستعمل في حدود معينة الفائض المستحق له من قبل إحدى الدول أعضاء الاتحاد، لتسوية ديونه المترتبة عليه لدولة ثالثة من دول الاتحاد.

٣ ـ المجمع الأوروبي للفحم والصلب

«European Coal and Steel Community (ECSC)»

أنشأت هذا المجمع سنة ١٩٥١ ست دول أوروبية هي: (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج). وبذلك دفع التكامل الاقتصادي الأوروبي خطوة جديدة إلى الأمام، وإن كان تكاملاً جزئياً هذه المرة، يشمل قطاعين إثنين من قطاعات الاقتصاد هما الفحم والصلب. وكان الهدف من إنشائه هو تحقيق تكامل اقتصادي تام في هذين القطاعين. وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير عناصر رأس المال والعمل الخاصة بالقطاعين.

وقد توزع الاشراف على المجمع وتنفيذ مراحل تحقيقه بين أربع هيئات هي: السلطة العليا، ومجلس الوزراء، والبرلمان الأوروبي المشترك، ومحكمة العدل، واعتبرت تلك الهيئات مستقلة عن الدول الأعضاء وأعطيت اللجنة التنفيذية للمجمع وهي السلطة العليا، اختصاصات الهيئات فوق الدول «Supra - National» إذ كان يحق لها فرض الضرائب والغرامات على منشآت الفحم والصلب في الدول المنضمة إلى المجمع المذكور. وللسلطة العليا أيضاً صلاحية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنسيق خطة الإنتاج. أما مجلس الوزراء فكانت مهمته معاونة السلطة العليا. واعتبرت محكمة العدل بمثابة السلطة القضائية للمجمع.

٤ ـ السوق الأوروبية المشتركة ـ اتفاقية روما (١٩٥٧)

«European Economic Community (EEC)»

أنشئت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة وقعتها في «روما» الدول الأوروبية الست (فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج) في ٢٥ آذار مارس ١٩٥٧.

وقد نصت معاهدة روما على ما يلي:

١ ـ إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص فيما بين الدول الأعضاء.
٢ ـ إيجاد تعرفة جمركية موحدة يعامل بها العالم الخارجي ووضع سياسة تجارية موحدة إزاءه.
٣ ـ إزالة العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء.
٤ ـ وضع سياسة موحدة في ميداني الزراعة والنقل.
٥ ـ تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
٦ ـ التقريب بين التشريعات الإقليمية في الدول الأعضاء.

وقد تقرر إنشاء السوق تدريجياً من خلال ثلاث مراحل حددت باثنتي عشرة سنة تبدأ من أول كانون الثاني يناير سنة (١٩٥٨) وتنتهي في (٣١) كانون الأول ديسمبر سنة (١٩٧٠). وحدد لكل مرحلة مدة أربع سنوات. واشترط أيضاً أن لا يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى، إلا إذا ثبت أن الأهداف الأساسية التي ترمي إليها معاهدة السوق المشتركة قد تحققت فعلاً. ويقرر ذلك مجلس وزراء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، قبل الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، على أن يكون القرار بإجماع الأصوات. فإذا لم يتم ذلك بالإجماع امتدت الفترة الأولى تلقائياً سنة كاملة. أما الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة فيتم بصورة آلية.

حددت لكل مرحلة من المراحل الثلاث أهدافها، التي تشرف على تنفيذها أجهزة السوق المشتركة. وجاء في المادة الثانية من معاهدة روما ما يلي: «تهدف المنظمة، عن طريق إنشاء سوق أوروبية مشتركة، وعن طريق التقريب المطرد بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، إلى تشجيع ضروب النشاط الاقتصادي المتناسق في مجموعة تلك الدول، وإلى التوسع الاقتصادي المستمر المتوازن، وإلى الاستقرار المتزايد، وإلى الإسراع برفع مستوى المعيشة، وإلى زيادة توثيق الروابط بين الدول الأعضاء».

وقد قررت معاهدة روما إنشاء أجهزة خاصة للإشراف على تنفيذ الاتفاقية وهي: اللجنة التنفيذية، ومجلس الوزراء، والبرلمان الأوروبي المشترك، ومحكمة العدل.

ويتألف مجلس وزراء السوق من ستة أعضاء، يكون لكل دولة فيه عضو، ومهمته تنسيق السياسة الاقتصادية العامة بين دول السوق. أما اللجنة التنفيذية المكونة من تسعة أعضاء فمهمتها الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقية وقرارات مجلس وزراء دول السوق. ويتألف البرلمان الأوروبي المشترك من (١٤٢) عضواً برلمانياً. ومهمته مناقشة ما يقدم إليه من أعمال وخاصة التقرير السنوي

الذي ترفعه إليه اللجنة التنفيذية. ويلاحظ هنا أن أحكام معاهدة روما لم تعهد إلى مجلس وزراء السوق بسلطات «فوق الدول» كما هي الحال في المجمع الأوروبي للفحم والصلب.

وفيما يخص الزراعة والمنتجات الزراعية تقرر العمل على إيجاد توازن بين مطالب الحماية للوضع الزراعي القائم، وبين المزايا المنتظرة عند توسيع السوق أمام المنتجات الزراعية. وذلك لوجود تباين كبير في أسعار المنتجات الزراعية في دول السوق. وتقرر أن تضع الدول المشتركة في السوق سياسة زراعية مشتركة.

وقد تقرر أيضاً أن تلغى التفرقة والتمييز بين العمال من دول السوق الذين يعملون في غير بلادهم، بحيث يتساوون في شروط العمل والأجور وغيرها. أما العوائق الخاصة بتنقل رؤوس الأموال فقد نصت الاتفاقية على إلغائها تدريجياً خلال فترة الانتقال.

وفي نطاق السوق الأوروبية المشتركة أسست الدول الأعضاء «البنك الأوروبي للاستثمار» للمساعدة على زيادة التنمية الاقتصادية. وقد اشترط البنك لمنح قروضه أن تستعمل في الأغراض التالية: المشروعات التي تهدف إلى تقدم المناطق المتخلفة داخل دول السوق، والمساعدة في تحويل المشاريع إلى أخرى أكثر إنتاجاً.

٥ ـ المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة ـ إتفاقية استوكهلم

«European Free Trade Association (EFTA)»

أسست هذه المنطقة بمقتضى اتفاقية «استوكهلم» انضمت إليها سبع دول أوروبية هي: (إنكلترا، والسويد، والنروج، والبرتغال، والنمسا، وسويسرا). وقد اتفقت تلك الدول على إزالة القيود المانعة لحركات السلع، دون الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة بالنسبة للعالم الخارجي. وبذلك تكون هذه المنطقة

في درجة أقل من التكامل الاقتصادي عما هي عليه في الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة.

وقد اتبعت هذه المنطقة نفس الطريق التدريجي الذي اتبعته السوق الأوروبية المشتركة، فنصت على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية على مراحل تنتهي عام (١٩٧٠).

وقد تم إنشاء هذه المنطقة نتيجة للخوف المتبادل بين أعضائها من الانضمام إلى دول السوق الأوروبية المشتركة. وكان أيضاً بمثابة ممارسة نوع من الضغط لإرغام الدول الأوروبية المنضمة في إطار السوق المشتركة، على القبول بنوع من التكامل الاقتصادي، دون الالتزام بأهداف اتفاقية روما.

ولم تحقق المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة ما حققته السوق الأوروبية المشتركة، لعدم توافر مقومات التكامل الاقتصادي بينها ومن أهمها التقارب الجغرافي بين اقتصاديات الدول السبع.

٦ ـ المجلس الاقتصادي للمساعدة المتبادلة

«Council of Mutual Economic Assitance (COMECON)»

تأسس هذا المجلس في كانون الثاني يناير سنة (١٩٤٩)، وضم الدول التالية: (الاتحاد السوفييتي، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر، وألبانيا، وبلغاريا، ورومانيا). وكان الهدف منه تنظيم التعاون الاقتصادي والعلمي بين الدول الاشتراكية. وهو يتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء، ويعاونه اللجنة التنفيذية، والسكرتارية، واللجان الدائمة. وليس في هذا المجلس سلطات فوق الدول.

وقد مر المجلس بالمراحل الثلاث الآتية:

المرحلة الأولى من (١٩٤٩ إلى ١٩٥٤).

عمل المجلس في هذه الفترة على تنمية العلاقات التجارية وذلك ضمن اتفاقات ثنائية، وعلى تبادل المعونات والخبرات الفنية والعلمية والتكنولوجية.

ولما كانت تلك المرحلة مرحلة بناء الاقتصاد الاشتراكي في الديموقراطيات الشعبية، على أسس التصنيع السريع، فقد كان قيام تكامل اقتصادي أقوى فيما بينها يشكل عاملاً مهماً في الوصول إلى الأهداف المتوخاة بسرعة أكبر. وقد أوصى المجلس بعقد إتفاقات تجارية ثنائية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية. إلا أن حصيلة هذه الاتفاقات كانت ضئيلة في البداية.

المرحلة الثانية من (آذار ١٩٥٤ إلى أيار ١٩٥٨)

تميزت هذه المرحلة باتخاذ المجلس عدة مقررات، ترمي إلى أن يكون التكامل الاقتصادي بين الدول الاشتراكية على مستوى الإنتاج. كما اتخذ أيضاً مقررات تهدف إلى التنسيق بين الخطط الاقتصادية لهذه الدول من أجل تنويع هيكل الإنتاج. ولهذا فقد قرر المجلس تنسيق التخطيط الاقتصادي زمنياً، بحيث تبدأ المخططات الاقتصادية وتنتهي في وقت واحد. وحفلت هذه الفترة بمشروعات مشتركة، ترمي إلى تعاون الدول الأعضاء، في استغلال الثروة الطبيعية الموجودة في أحد البلاد الأعضاء، وتخصيص الناتج من الإنتاج، لسد حاجة البلدان المسهمة في تنفيذ هذه المشاريع، ومنها على سبيل المثال إنشاء خط الأنابيب المعروف باسم «الصداقة» بين (الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبولونيا). كما نفذت مشاريع مشتركة بين (الاتحاد السوڤييتي وبولونيا) في مجال الأسمدة، وبين (الاتحاد السوڤييتي وألمانيا الديمقراطية) في مجال الصناعات الكيمائية.

المرحلة الثالثة:

اتجهت جهود المجلس في هذه المرحلة، إلى بحث الوسائل الكفيلة بوضع مبدأ تقسيم العمل الاشتراكي بين الدول المنضمة إليه، موضع التنفيذ. وتقرر أن ينسق المجلس بين الخطط الطويلة الأجل للدول المنضمة إليه، على ضوء مبدأ تقسيم العمل.

وبسبب رفض (رومانيا) للخطة الشاملة الموضوعة على أساس توزيع

التخصص بين دول الكتلة، فقد اقتصر الأمر على التنسيق المتكامل للخطط الإنتاجية. وطريقة التنفيذ هي التالية: تضع كل دولة خطتها الإنمائية الطويلة الأجل على أساس مصادرها المحلية، والأهداف الوطنية المتوخاة من تنفيذها.

نجح المجلس في هذه المرحلة في إنشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي سنة (١٩٦٣)، الذي يهدف إلى إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين الدول الأعضاء.

وقد سجلت خطوات المجلس في هذه المرحلة تقدماً بارزاً، إذا ما قيست بالمرحلتين السابقتين.

العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد.

بعد حرب الخليج الثانية كانت عبارة النظام الدولي الجديد قد أصبحت رائجة، فقد أكدت دراسة العلاقات الدولية وتفاعلاتها أن نظام القطبية الثنائية قد انتهى، وأن الاتحاد السوڤييتي شهد نهايته بنهاية سياسة الانفتاح التي اتبعها غورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٨٥.

إن سياسة التقارب التي اتبعها غورباتشوف، كانت ترمي إلى تسوية النزاعات بالطريقة السلمية، وبدأ الكلام عن إنهاء الحرب الباردة، مع أن الاتحاد السوڤييتي لم يكن قد انتهى بعد، إن شعور الاتحاد السوڤييتي بالوهن وعدم القدرة على متابعة مجاراة الولايات المتحدة في سباق التسلح كان بداية الطريق التي أعلنها غورباتشوف والتي أنهاها بوش الأب، ففي الفترة من عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٠ لم يكن الاتحاد السوڤييتي قد تفكك أو انهار ولكن أعلن الرئيس الأميركي بوش خلال حرب الخليج الثانية أن الحرب بين القطبين قد انتهت إلى غير رجعة، مما جعل الكثيرين يعتقدون أن هناك شيء جديد في النظام العالمي، وأن هذا الجديد يبدو في التحولات التي تمت في النظام الدولي.

إن غورباتشوف عندما تسلم السلطة، كان مقتنعاً بأن خطوط السياسة الخارجية للاتحاد السوڤييتي قد حملته أحمالاً أكثر من قدراته الاقتصادية،

وبالتالي فإن إصلاحاً جوهرياً داخلياً أصبح مطلوباً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ورأى غورباتشوف أن هذا الإصلاح الداخلي لا يمكن أن يتم في ظل تشنج دولي ظاهر في الحرب الباردة والتي بلغت ذروتها في عهد الرئيس الأميركي ريغان من هنا كانت سياسة غورباتشوف تقضي بتقصير خطوطه الخارجية إلى أقصى ما يستطيع والانسحاب من المواقع التي يستطيع أن ينسحب منها دون أن يفقد هيبته أو مكانته.

الواقع أن هذا الانسحاب لكي يكون منظماً يجب أن يحصل بتفهم الولايات المتحدة وضمانتها كي لا يحقق هذا الانسحاب نصراً استراتيجياً للولايات المتحدة على حساب الاتحاد السوفييتي. بمعنى أن الاتحاد السوفييتي يرغب بسبب أوضاعه الاقتصادية التراجع والانسحاب ولكنه يريد من الولايات المتحدة أن لا تتقدم لاحتلال المواقع التي انسحب منها، ورأى غورباتشوف أن الأمم المتحدة هي وحدها فقط التي تستطيع تقديم هذه الضمانة، وطالب غورباتشوف بدور متزايد وقوي للأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن ليقيم نظاماً وضمانات تسمح بتخفيض حدة التوتر في المجتمع الدولي، كما أعلن تأييده لعمليات السلام ودعمها وتطوير دور الأمم المتحدة واستعداده لتحمل نصيبه في نفقاتها بل ودفع المتأخرات المتراكمة عليه وتقويته ودعم دور الأمين العام[1].

إن غورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة كان قد اتخذ قراراً بالانسحاب من أفغانستان، وبألا يصبح رهينة لحلفائه من دول العالم الثالث وأن يعطي أهمية كبرى لعلاقته مع الولايات المتحدة الأميركية وذلك باتباع سياسة مرنة حققت له بعض المكاسب السياسية على حساب الولايات المتحدة التي كانت مضطرة لدعم إسرائيل وجنوب أفريقيا اللتان شكلتا جرحاً نازفاً في خاصرة السياسة الأميركية، فلم يعد أمامها من طريق سوى الدخول في مرحلة التقارب التي شقها

---

(١) حسن نافعة ـ الأمم المتحدة في نصف قرن مرجع سابق ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

ثي از٢٢

الزعيم السوفييتي غورباتشوف.

لعبت الأمم المتحدة دوراً فعالاً في إنهاء العديد من الصراعات الدولية والأزمات الحادة مثل الأزمة الأفغانية الناجمة عن استمرار احتلال السوفييت لأفغانستان، وإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، والصراع في كمبوديا، والحرب في الصحراء الغربية وغيرها..

الواقع أن الفترة بين ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ بدأ النظام الدولي وكأنه نظام ثنائي القطبية قائم على توازن معقول في القوة ولكن في إطار من التعاون وليس الصراع. فلم يكن الاتحاد السوفييتي يبدو وخاصة في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٩ وكأنه على وشك الانهيار، وإنما كان الانطباع السائد لدى المحللين أنه يعيد ترتيب أوضاعه ليصبح أكثر انفتاحاً وحركة. وبالتالي تطلع الجميع إلى نظام دولي جديد ثنائي القطبية ولكن أكثر حيوية وعدلاً.

كان التقارب الذي حدث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد أدى إلى تعاون وثيق بينهما لإيجاد تسويات سلمية لعدد كبير من الأزمات الإقليمية التي كانت قد تحولت إلى وفود في الحرب الباردة بينهما، مما أفسح المجال للتسوية السلمية للصراعات الدولية.

وقد أعلن غورباتشوف رسمياً عن انتهاء الحرب الباردة أثناء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في باريس في ١٩ نوفمبر ١٩٩٠، في خطابه أمام المؤتمر حين قال: «إن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ليسا بأعداء وإنما شركاء»... وإن هذه الشركة «يمكن أن تؤدي إلى نظام دولي جديد غير مسبوق لم تعرف له البشرية مثيلاً من قبل».

هكذا كان غورباتشوف يأمل بنظام عالمي جديد يقوده الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة معاً كشركاء. ولكن أزمة الخليج الثانية كانت قد كشفت عن عجز الاتحاد السوفييتي وعدم قدرته على صنع القرارات الفاعلة في الأحداث الدولية، فعند حسم الحرب العراقية الكويتية كانت الولايات المتحدة وحدها

هي التي تقود حلفاءها للنصر، ولم يكن الاتحاد السوفييتي أو الصين شركاء في هذا الحدث، بل لقد تعمدت الولايات المتحدة أن تتعامل مع المبادرات السوفييتية باستخفاف لإفقاد الاتحاد السوفييتي الدور العالمي الذي كان يتمتع به.

بانتهاء حرب الخليج الثانية على النحو الذي انتهت به، لم تعد مرتبة الاتحاد السوفييتي في القمة في نظام الثنائية القطبية بل كانت قد تراجعت بالفعل، وأصبح قوة من الدرجة الثانية بعد تفككه وانهياره وظهر جلياً انتصار المعسكر الغربي، وكان طبيعياً أن تؤدي هذه التحولات إلى إدخال تعديلات جوهرية على بنية النظام الدولي والعلاقات الدولية فيه.

بعد سقوط النظام الدولي الثنائي القطبية، دخل النظام الدولي مرحلة جديدة تماماً، فعلى قمة النظام الدولي الجديد توجد الآن الولايات المتحدة الأميركية وبجانبها قوى دولية مؤثرة مثل اتحاد الدول الأوروبية واليابان وروسيا الاتحادية والصين.

إن بحث ما تتمتع به كل دولة من عناصر القوة الشاملة يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة بالفعل التي تملك مجموعة العناصر التي تمكنها من أن يكون لها سياسة قومية تسمح لها بأن تقوم منفردة بقيادة النظام العالمي، إن أرادت، ذلك أن بقية القوى تعاني من ضعف يحول دون وصولها إلى هذه المكانة، فروسيا الأخرى وهي التي تمتلك الترسانة النووية وأسلحة الدمار الشامل تعاني من مشكلات اقتصادية وسياسية فضلاً عن مشاكلها العرقية الداخلية التي تهددها بالانفجار. والاتحاد الأوروبي بما يملكه من مقومات اقتصادية ضخمة فهو يفتقد إلى السياسة الموحدة، واليابان ذلك العملاق الاقتصادي نجده قزماً في المجال السياسي فضلاً عن ضعفه بالمواد الأولية مما يجعله يعتمد على العالم الخارجي. أما الصين فهي دولة نامية تبدو في مرحلة انطلاق اقتصادي كبير زيادة على كونها تمثل خمس سكان العالم.

هذه النظرة السريعة للدول المرشحة لقيادة العالم في ظل النظام الدولي الجديد تبين بوضوح إلى أن المسافة بعيدة جداً بين الولايات المتحدة وغيرها من منافسيها لقيادة العالم في تطور النظام الدولي، ولكن من جهة أخرى فإن الولايات المتحدة وإن كانت تملك زمام المبادرة في كثير من الأمور إلا أنها تعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة وخللاً مزمناً في ميزان مدفوعاتها وتجارتها، ويتوقع الكثير من الخبراء أن توظف الولايات المتحدة تفوقها الاستراتيجي للحصول على مكاسب اقتصادية في مواجهة منافسيها القدامى. وإذا اعتبرنا أنه بسقوط وتفكك منظومة الدول الاشتراكية ثم الاتحاد السوفييتي نفسه، قد اختفى الصراع بين الشرق والغرب بالمعنى الذي عرفه النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة. فإن هذا الصراع لم يكن وحده هو السمة الوحيدة للنظام الثنائي القطبية، بل لقد ولد أيضاً الصراع بين الشمال والجنوب، لأن اختفاء الصراع بين الشرق والغرب لا بد وأن يقوي الصراع بين الشمال والجنوب.

من ناحية أخرى ونتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجية منذ الثورة الصناعية وحتى اليوم، بدأت تظهر معالم مجتمع كوني له سماته ومشاكله الخاصة التي يستحيل معالجتها إلا على أساس كوني، فقد برزت مشكلات أسلحة الدمار الشامل ونزعها، والإرهاب والهجرة والإيدز والمخدرات باعتبارها مشكلات كونية يستحيل على أية دولة أن تتحصن ضدها أو أن تحاول حلها منفردة.

مشكلة نزع السلاح:

ارتبط التسلح بين القطبين وخاصة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل ارتباطاً وثيقاً بالحرب الباردة. لذلك فإن وضع حد للحرب الباردة دفع بالمجتمع الدولي للتحرك نحو نزع السلاح الشامل وإقامة رقابة على التسلح والحيلولة دون نشوء سباق جديد له. وتطلعت شعوب العالم إلى الرفاهية التي ستتأتى من تدفق الأموال التي كانت محجوزة للتسلح، وصرفها على ميادين التنمية والعمل في سبيل التعمير وليس التدمير.

كانت قضايا نزع السلاح أول اهتمامات غورباتشوف الرئيس السوفييتي منذ دخوله للسلطة عام ١٩٨٥، وكذلك كانت من أولى اهتمامات ريغن الرئيس الأميركي الذي عانت بلاده من سباق التسلح أيضاً، لذلك رحب ريغن بإعلان وقف التجارب النووية السوفييتية، بل إن هذه السياسة أدت إلى خلق مناخ جديد بين القطبين وتم الاتفاق عام ١٩٨٧ على إزالة الصواريخ متوسطة المدى من أوروبا. بل إنه في عام ١٩٩٠ وقع اتفاق ثنائي بين الدولتين للتثبت من تنفيذ بنود معاهدة حظر التجارب النووية. وفي يوليو ١٩٩١ وقعت معاهدة ستارت وهي خاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية وبموجبها تعهد الاتحاد السوفييتي بخفض عدد الرؤوس النووية من ١١ ألفاً إلى ٦٥٠٠ رأس وتعهدت بالمقابل الولايات المتحدة بتخفيض ما تملكه من الرؤوس النووية من عشرة آلاف إلى ثمانية آلاف بحدود عام ٢٠٠٠.

بعد سقوط وانهيار الاتحاد السوفييتي تم التوقيع في يناير ١٩٩٣ على إتفاقية ستارت الثانية والتي تعين بمقتضاها خفض مخزون الاتحاد السوفييتي إلى ثلاثة آلاف رأس نووي ومخزون الولايات المتحدة إلى ثلاثة آلاف وخمسماية على أن يتم ذلك في موعد أقصاه عام ٢٠٠٣.

وهنا لا بد من التذكير بأن الاتجاه الدولي نحو خفض أسلحة الدمار الشامل هو السائد بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وبدأ التعامل مع موضوع نزع السلاح يتم بصورة أفضل مما كان عليه في الحرب الباردة فقد وقع في عام ١٩٩٥ على إتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الأسلحة. وقد بلغ عدد الدول التي وافقت على هذه الاتفاقية حوالي ١٥٩ دولة مع العلم أن اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية معمول بها منذ عام ١٩٧٠ وبلغ عدد الدول التي انضمت إليها ١٧١ دولة في عام ١٩٩٥.

وفي الختام لا بد من التنويه بأن هذا التقدم في مجال الحد من انتشار الأسلحة أو نزعها ما زال محدوداً، ذلك أن السباق في التسلح النووي الذي

تميزت به دول الشمال الغنية كان يقابله تسلح كيمياوي بيولوجي تميزت به دول الجنوب الفقيرة، ومع أن هذه الدول وقعت على اتفاقية حظر التجارب وانتشار الأسلحة النووية إلا أنها ما زالت متمسكة بعدم التوقيع على اتفاقية حظر إنتاج الأسلحة الكيماوية والتي تعتبرها هي الوسيلة الوحيدة التي يمكنها الوصول إليها للدفاع عن نفسها أمام تهديد الدول التي تملك السلاح النووي. ولنا في ذلك مثلاً النزاع بين الدول العربية وإسرائيل، تلك الأخيرة التي ترفض الانضمام إلى إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية.

وأعتقد أن العالم في النظام الدولي الجديد سيبقى يعاني من القضايا الكبرى التي كان يعاني منها في النظام الثنائي القطبية. وهذه القضايا التي تتجلى بعدم وجود معايير موحدة ومقبولة من الجميع للحد من انتشار الأسلحة.

إن سقوط وانهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى تزايد الاهتمام بقضايا سكت عنها النظام الدولي القديم، وجاء النظام الدولي الجديد يرفعها عالياً ويدعو إليها، بل يحاول أن يطبق فرض سياسته الخاصة من خلالها، ومن ذلك مثلاً الدعوة إلى حقوق الإنسان، تلك الدعوة التي حملتها الولايات المتحدة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي.

ففي المؤتمر الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣ وحضره ممثلون عن ١٧٢ دولة، بدأ الكلام عن التغيير في معالجة قضايا حقوق الإنسان في النظام الدولي الجديد، وبدأت الأوساط الغربية تروج لفكرة «عالمية حقوق الإنسان» وأن هناك حداً أدنى مشترك من حقوق الإنسان يجب على كل مجتمع أو نظام سياسي أن يحترمها ويقتدي بها.

في نفس السنة عام ١٩٩٣ صدر عن مجلس الأمن القرار رقم ٨٠٨ بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا وفي رواندا. مع أن تنفيذ هذا القانون يواجه عقبات صعبة.

النظام الاقتصادي العالمي الجديد *

إن توتر العلاقات الدولية ناتج بصفة خاصة عما خلفته السياسات الاستعمارية والإمبريالية، من مظاهر التخلف لأجزاء واسعة من العالم في الوقت الذي تنعم فيه أجزاء أخرى بأفضل حالات الرفاه والازدهار. هذا ناهيك عن قيام الدول الرأسمالية المتقدمة باحتكار كافة أشكال العلوم وأساليب التكنولوجيا وعلوم التطوير في شتى الميادين.

إن هذه الأمور أدت إلى خلق فجوات عميقة بين المجموعات البشرية المختلفة. كما أدت أيضاً إلى تعميق التناقضات بين المجتمعات الصناعية المتقدمة وبين شعوب العالم الثالث التي تعاني من التخلف الموروث عن السيطرة الاستعمارية السابقة، حيث تنعدم في العالم الثالث أبسط الشروط الحياتية الملائمة في هذا العالم وتعاني أقطاره من أخطار المجاعة أو الموت البطيء بسبب سوء التغذية.

في ظل هذه الأوضاع يتزايد اهتمام العالم بموضوع إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس سليمة، مما يضمن للأقطار النامية ممارستها لسيادتها الوطنية على ثرواتها الطبيعية وتمكينها من الحصول على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية الاقتصادية[1].

إن مطالبة الدول النامية بنظام اقتصادي دولي جديد قد جاءت نتيجة للوعي المتزايد لطبيعة علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة، ووجود أزمة في التجارة العالمية تمنعها من تطوير صادراتها وتسمح لها بتغطية وارداتها.

ونتيجة للوعي الزائد أخذ يتدعم تحالف الدول غير المنحازة من أجل إلغاء العلاقات الاستعمارية وذلك من خلال مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ الذي بلغ

---

(١) عن د. علي طاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفتيها ومنظماتها ـ مؤسسة دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى ١٩٨٧ ـ ص ص ٢٥١ ـ ٢٦٤.

ذروته بمؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٧٣.

كما تدعم تأسيس ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤. وقد فرضت هذه الندوة على كل الدول المساهمة في «إصلاح النظام الاقتصادي الدولي».

بعد ذلك كان لدور الأوبك ونضالها المشروع الأثر البالغ في تغيير موازين القوى، وبالتالي بروزها كأداة قوية في أيدي الدول المصدرة للنفط. كما جاء فيما بعد مؤتمر القمة الرابعة لدول عدم الانحياز الذي كان بمثابة حصيلة مرحلة تجمعت خلالها الدول غير المنحازة حول قاعدة تتمحور وتهدف إلى التشهير بالنظام العالمي السائد، وبلوغ برنامج عمل اقتصادي.

إن أهداف النظام الاقتصادي العالمي الجديد تشمل: إعداد مناهج تناسب توقعات دول العالم الثالث، وتعتمد الفكرة الرئيسة في هذا المنهج على رفع أسعار المواد الأولية، وربطها بأسعار السلع المصنعة المستوردة في الدول المتقدمة صناعياً، والتسريع في نقل التكنولوجيا وتخفيض أثمانها ورفض سياسة الاحتكاريين. تسهيل وتوسيع إمكانية دخول أسواق الدول المتقدمة من قبل الصناعات الخاصة بالدول النامية. تحويل مشاريع التنمية فيها ووضع الخطط الملائمة لذلك. على أثر تعديل أسعار النفط، وفي سياق أزمة اقتصادية عالمية مميزة بالتضخم وانهيار النظام النقدي العالمي، اقترحت فرنسا عقد مؤتمر دولي للطاقة تحت رعاية الأمم المتحدة، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمعارضة الفكرة وأنشأت كما هو معلوم «الوكالة الدولية للطاقة» بهدف محاربة منظمة «الأوبك». وفي آب عام ١٩٧٤ اقترح اليماني وزير النفط السعودي أن تجتمع عشر دول للتباحث في مشكلات النظام الجديد: أربع دول من الأوبك (السعودية، الجزائر، إيران وفنزويلا). وثلاث دول مصنعة (الولايات المتحدة، المجموعة الاقتصادية الأوروبية واليابان). وثلاث دول مستوردة للنفط من بقية الدول النامية (البرازيل، الهند، وزائير). وتبنت فرنسا هذه الفكرة.

اعترف الرئيس الفرنسي بالطابع الشامل للحوار وبإعلانه بأن المقصود هو إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدلاً ونفعاً للجميع. وانعقد المؤتمر التحضيري في السابع من نيسان أبريل عام ١٩٧٥.

اتضح في ذلك المؤتمر أن الدول المصنعة تسعى إلى التركيز على مسألة الطاقة وإهمال بقية المواضيع الحيوية بالنسبة للدول النامية. في هذه الحالة، كانت النتيجة الوحيدة التي خرج بها المؤتمر هي الاتفاق على توسيع المؤتمر ليضم ٢٧ دولة (١٩ دولة نامية و ٨ دول مصنعة).

وقد كانت مقترحات الدول الـ (١٩) على صعيد لجنة المواد الأولية تتعلق بتحسين شروط تبادل المنتجات الأساسية وذلك عن طريق إعادة النظر في السياسات التعرفية وإزالة العقبات التجارية الموضوعة.

أما في أعمال لجنة الطاقة، فقد أكدت مجموعة الـ (١٩) على أن الدول النامية كانت دائماً تعمل على تلبية حاجات الدول المتقدمة من الطاقة. لذلك فإن الاحتياجات منها يجب أن تندرج في سياق التعاون الدولي.

كما وطالبت مجموعة الـ (١٩) في أعمال لجنة التنمية بتحسين نظام الأفضلية وتوسيع ميدانه ليشمل كل المنتجات التي تهم الدول النامية وتقديم التمويلات في حقل الزراعة والغذاء بمعدل نمو قدره (٤٪).

أما بالنسبة للتضخم فقد كان الخلاف واضحاً حول أسبابه. فالدول الصناعية تجد أن مصدره يكمن في ارتفاع أسعار المواد الأولية وبالدرجة الأولى. بينما ترى الدول النامية والنفطية منها على وجه الخصوص أن ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة هو الذي أدى إلى تعديل أسعار المواد الأولية. وقد طالبت مجموعة الدول النامية أن تكون التجارة بين أقطار العالم الثالث مباشرة، وأن تمنع المستوردات إلى هذه الأقطار التي تمر عن طريق وسيط كطرف ثالث؛ يجب الالتزام بأن تكون التكنولوجيا المبتكرة في دول العالم الثالث متوفرة مجاناً أو بشروط مفضلة بصورة خاصة لجميع دول ذلك العالم؛ وفرض الضرائب على

جميع الصادرات من أقطار العالم الثالث إلى دول العالم الأخرى والواردات من تلك الدول إلى الدول النامية على أن تكرس مدخولات هذه الضرائب لأغراض التنمية، يتطلب إنشاء منظمة خاصة تمثل جميع الدول النامية على أساس المساواة.

العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد[1]:

لقد بدأ القرن الماضي بالثورة البلشفية، وتمت تصفية الثورة وإزالة كلِّ آثارها وطي صفحتها قبل أن ينتهي القرن نفسه.

دخلت علاقات الشرق والغرب مرحلة جديدة تماماً، وأصبحت «المكارثية» ومخابىء القنابل وسباق التسلح وسباق الفضاء وفضائح طيارات التجسس وسياسات حافة الحرب والردع النووي وميزان الرعب والحرب الباردة و «الاحتواء» و «الستار الحديدي» و «انقسام العالم إلى معسكرين» وحروب كوريا وفيتنام.. جزءاً من الماضي.

تلاشى «المعسكر الاشتراكي» بإيقاع سريع وبعده تلاشت «الامبراطورية السوفييتية».

الاتحاد السوفييتي تحول إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة. وفي داخل كلِّ جمهورية صراعات تصل إلى حدِّ الحروب الأهلية بين قوميات وأعراق وطوائف مختلفة بعد أن اختفت «الأيديولوجية» التي تربط الجميع وتلزم الكافة، وطفت على السطح منازعات قومية.

تفكَّكت كل مؤسسات الدولة المركزية، وتَمَّ إلغاء ثمانين وزارة ومصلحة حكومية مركزية في موسكو. لم يعد هناك جيش مركزي موحد، ويجري إغلاق الصناعات الحربية وتشريد كلِّ خبراء الصناعات النووية. وحتى جهاز

---

(١) عن محمد عمارة وآخرون، العالم الإسلامي والنظام الدولي ـ الخلفية التاريخية والتحولات المعاصرة. سلسلة الدراسات السياسية والاستراتيجية رقم ٨ ـ ص ص ١٠٥ ـ ١٥٠.

المخابرات تَمَّ حله لكي تحل محله إدارة كسيحة تفتح مكاتبها للسائحين الأجانب وتطلع واشنطن على ملفاتها السرية. والحزب الذي تولى الحكم في البلاد ـ منفرداً ـ منذ عام ١٩١٧ م تَمَّ حله بمرسوم رئاسي بعد استقالة سكرتيره العام.

وبلغ التمزق والانهيار أقصى مدى بعد أن تحركت قوميات وجماعات عرقية لتفكيك جمهورية الاتحاد الروسي ذاتها التي توجد في داخلها ستة عشر جمهورية وإقليماً يتمتع بالحكم الذاتي.

وقد وصل التدهور إلى حدٍّ أن قرية صغيرة اسمها «شالازي» تقع قرب مدينة جروزني عاصمة جمهورية «تشيتشينيا أنجوشيا» أعلنت نفسها جمهورية مستقلة ذات سيادة، وكانت أولى خطوات الاستقلال هي انتخاب رئيس لها.

وترتب على الانهيار السوفييتي أن تصبح الولايات المتحدة القوة العالمية التي لا ينافسها أحد ولا تستطيع قوة أخرى أن تتحداها.

هيمنتها العسكرية وانتصار نظامها السياسي والدبلوماسي أصبح كاملاً، وتحول الاتحاد السوفييتي (سابقاً) إلى مجموعة من الدول «ذات السيادة» التي تحارب بعضها بعضاً في إمدادات السلع.. بينما هي مجموعة من الدول الفقيرة في مجموعها تتجه إلى الغرب للتسول حتى تستطيع تحمل قسوة فصل الشتاء.

وانتهى إلى زمن غير معلوم حلم أو مشروع تصحيح اختلال التوازن الدولي. فقد خسر الاتحاد السوفييتي مكانته كدولة عظمى بالتدريج منذ تولي غورباتشوف السلطة.

وجاءت محاولة الانقلاب في موسكو في أغسطس (آب) عام ١٩٩١ لكي تكون مبرراً لتمرير كلِّ الإجراءات والسياسات التي كان يصعب تمريرها قبل وقوع هذه المحاولة. ومع فشل الانقلاب المناهض لغورباتشوف ظهرت معالم انقلاب آخر ناجح وجذري وأشمل وأوسع مدى استهدف كافة مؤسسات الدولة السوفييتية واتخذ خطوات فورية وحاسمة ومتلاحقة لاقتلاع هذه الدولة من

جذورها. صحيح أن الحزب الشيوعي السوفييتي كان قد انتقل إلى المعارضة قبل المحاولة الانقلابية، ولكنه أصبح بعد المحاولة، حزباً غير شرعي مطلوب استئصاله من بنية المجتمع السوفييتي.

وكان من الواضح منذ البداية أن واشنطن تريد استغلال المحنة السوفييتية «في العمق» وقطع رأس الجيش السوفييتي والتفكيك الشامل للاتحاد السوفييتي.

وعقب محاولة الانقلاب الفاشلة أخذ الرئيس بوش يتحدث بلغة التوجيهات والطلبات إلى موسكو بما كشف حجم التغييرات التي فرضت على الاتحاد السوفييتي.

فقد اعترض بوريس يلتسين رئيس جمهورية الاتحاد الروسي على ثلاثة أسماء تتولى مسؤولية ثلاثة مناصب كبرى (الدفاع - الداخلية - المخابرات) واعترض الأمريكيون على نفس الأسماء التي كان غورباتشوف قد عينها عقب عودته إلى موسكو وفشل الانقلاب. وبالفعل تغيرت أسماؤهم وحل محلهم آخرون.

كان الهدف الأمريكي هو تدمير المجتمع السوفييتي بصورة كاملة ثم البحث عما إذا كانت هناك وسيلة لإنقاذه.

كان المطلوب هو تفكيك مصانع الأسلحة وحل المزارع الجماعية والتعاونية، وتحويل مصانع الدبابات السوفييتية إلى إنتاج الغسالات والجرارات الزراعية. كان المطلوب إلغاء الملكية العامة لوسائل الإنتاج وإقرار الملكية الخاصة وإقامة اقتصاد السوق الحر على الفور. وعقب فشل محاولة الانقلاب أعلنت واشنطن لأول مرة بأكبر قدر من الصراحة تأييدها لانفصال جمهوريات البلطيق تمهيداً لإعلان تأييدها لانفصال بقية الجمهوريات السوفييتية. جاء الإعلان على لسان الرئيس بوش يوم ٢٢ من أغسطس ١٩٩١.

ولم تمض ساعات حتى أعلن غورباتشوف، لأول مرة، موافقته على انفصال جمهوريات البلطيق وانتهى الأمر بانفصال أغنى الجمهوريات أوكرانيا.

ولم يكن من المصادفة عقب فشل محاولة الانقلاب أن يربط جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي بين استقلال دول البلطيق وبين تقديم مزيد من المساعدات للاتحاد السوڤييتي.

وقبل محاولة الانقلاب طلبت واشنطن أكثر من مرة من موسكو الكف عن مساعدة كوبا وأفغانستان وأذعن غورباتشوف.

إن العالم يسلم نفسه مرة أخرى للأقوياء.

ولم يعد هناك مجالاً للشك في أن الولايات المتحدة تستطيع فرض إرادتها على الاتحاد السوڤييتي «سابقاً» وعلى العالم.

انسحبت كل القوات السوڤييتية من أوروبا الشرقية باستثناء ألمانيا الشرقية حيث خضع انسحابها من هناك لجدول زمني استغرق المزيد من الوقت. وتَمَّ حل حلف وارسو الذي تأسس كرد على تأسيس حلف الأطلنطي. وبعد أن كان غورباتشوف يرى بقاء الحلف مع تغييره، تراجع ووافق على حله بعد أن كان قد طالب بإقامة هيئات متوازية لحلفي الأطلنطي ووارسو، تشكل إطاراً للحل الممكن للمنازعات وقد قاوم الغرب بشدة المسعى السوڤييتي لجعل المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون بديلاً لحلف الأطلنطي.

وبقي حلف الأطلنطي لكي «يلعب دوراً رئيساً في أوروبا الجديدة وليكون ضماناً لا غنى عنه للسلام»: و «الحارس الأول للديمقراطية والرخاء».

وتَمَّ تغيير في الفكر السياسي الأمريكي عند هذه النقطة فقد ذكر ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي السابق في اجتماع للجنة العمل السياسية الأمريكية ـ الإسرائيلية في واشنطن قبل حل حلف وارسو أن خوف حلف الأطلنطي من غزو سوڤييتي مفاجىء لأوروبا الغربية قد تناقص بشدة غير أن هناك بعض الأخطار التي تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة، ومصدر هذه الأخطار ليس أوروبا بل أجزاء أخرى من العالم. وقد اتضح أن الخطر يصدر من

بعض بلدان العالم الثالث التي سيكون بعضها قادراً على صنع صواريخ استراتيجية وأسلحة دمار شامل بحلول عام ٢٠٠٠ م.

لقد تغيرت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد أن اختفى من الوجود «العدو السوفييتي»، وأصبحت المسألة الرئيسة هي إعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية على نحو يجعلها أكثر سرعة وكفاءة لمواجهة موقف جديد هو «حالات عدم الاستقرار والاضطرابات الإقليمية» التي تتحدى نظام الهيمنة الأمريكية.

وتكفي أسلحة مثل أسلحة حرب الخليج، التي أثبتت فاعليتها، لكي تكون أداة مواجهة هذه المواقف الجديدة ومن هنا جاء مشروع بوش لخفض نفقات الدفاع بنسبة ٢٥ في المئة في غضون السنوات الخمس التالية وقرر إجراء خفض هائل في الترسانة النووية الأمريكية خاصة وأن محتوى هذه الترسانة يكفي لتدمير العالم عدة مرات. وفي نفس الوقت ساند بوش برنامج «حرب النجوم» والقاذفة الاستراتيجية (بي ـ ٥٢) برغم قراره بإزالة كافة الأسلحة النووية التكتيكية. وتستفيد من هذه القرارات شركة «نورث روب» المنتج الأول لهذه القاذفة وكذلك شركة «لوكهيد» المنتج الرئيسي لصواريخ غواصات «ترايدنت» وصاحبة تعاقد برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) وهكذا أكد بوش ضرورة استمرار الإنفاق على النظم الدفاعية الكبرى وتطوير أنظمة الردع.

لقد قدم بوش هذه المبادرة من جانبه لأول مرة بعد أن انمحى أي أثر لحلف وارسو عقب انسحاب القوات السوفييتية من معظم أنحاء أوروبا الشرقية.

كان بوش يتعامل من مركز قوة في وقت عانى فيه الاتحاد السوفييتي (سابقاً) من أشد حالات الضعف والتفكك.

غير أن الدافع الرئيسي لبوش هو إيجاد حل لمشكلة الأسلحة النووية السوفييتية الموزعة بين جمهوريات روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء (بيلوروسيا) وكازاخستان وقد أعلنت كلها الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي.

يقول مسؤول في البيت الأبيض الأمريكي «نحن لم نشهد إطلاقاً من قبل تفكك وسقوط إمبراطورية بهذا الحجم الهائل». وعلى ذلك فإنه يرى أن الولايات المتحدة يجب أن تقرر ما معنى أن تكون القوة العظمى الوحيدة، فحتى عام ١٩٩٠ م كان الاعتقاد السائد أن النظام العالمي الجديد يعني المشاركة مع الاتحاد السوفييتي.

وقد تبين بوضوح أن بوش لا يريد أن تبقى آثار ومخلفات لتحديات حتى لو كانت هزلية فما حدث في العالم هو نصر أمريكي ساحق سيدفع ثمنه كل الذين كانوا يحلمون بعالم أكثر تماسكاً وقدرة على مواجهة الهيمنة المطلقة على الكون بعد إيجاد قدر من التوازن يحمي مصالح الضعفاء.

عوامل كثيرة مشجعة للرئيس بوش أهمها أن غورباتشوف كان موافقاً على كلِّ شيء.

وكان الرئيس السوفييتي قد استهل سياسته عندما تولى السلطة بفك الارتباط بين الاتحاد السوفييتي وجميع التزاماته خارج حدود بلاده وشرع في تخفيض المساعدات إلى أن أوقفها نهائياً عن جميع الدول الصديقة أو الحليفة له.

أصبحت الجمهوريات السوفييتية ـ بلا استثناء ـ دولاً تابعة للولايات المتحدة وتعتبر أن المثل الأعلى في الحياة هو النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي للولايات المتحدة ولم تعد السلطة التي يفترض أنها «المركزية» تبالي بالقضايا التي تمس الأمن القومي السوفييتي أو تدهور مستوى معيشة الشعب إلى حدِّ المجاعة وظهور جيوش العاطلين عن العمل وفقدان المواطن السوفييتي الشعور بالأمان في ظلِّ الفوضى واختفاء كل معالم النظام والقانون وارتفاع الأسعار بصورة لا يتحملها المواطن السوفييتي العادي. حدث ذلك في الوقت الذي استشرى فيه الفساد بصورة لم يسبق لها مثيل خلال السبعين سنة الماضية واتسعت فيه الفجوة بين أصحاب الأموال الأغنياء وبين الفئات الشعبية.

خلال أكثر من ست سنوات من عهد غورباتشوف ظهرت هذه العوامل بشكل تدريجي أحياناً واتسع نطاقها بصورة فجائية أحياناً أخرى.

وبدت الصورة كما لو كان المطلوب هو أن يلعن المواطن السوڤييتي كل ما يمت بصلة إلى وطنه ونظام حياته حتى يزداد إعجاباً وانبهاراً بالأمريكيين وأسلوب حياتهم.

إن أخطر لعبة قامت بها مجموعة غورباتشوف هي تجريد المواطن السوڤييتي من الثقة بالنفس ومن التاريخ أيضاً: فكل ما حدث خلال السبعين سنة السابقة كان جريمة مخزية إنها مرحلة «ساقطة في تاريخ روسيا والشعوب التي قبلت الدخول معها في اتحاد. ولا توجد أية إيجابيات أو منجزات سواء في مجال العلم أو الصناعة أو الزراعة أو التكنولوجيا. كانت فترة حالكة السواد لا تتخللها سوى المذابح والمعتقلات والمنافي والشمولية وصراع الطبقات والصراع ضد شعوب العالم الأخرى. حتى الانتصار المدوي على الجحافل الهتلرية وملاحقة جيوش النازي (أكبر قوة عسكرية في التاريخ) حتى عقر دارها ورفع العلم السوڤييتي فوق «الرايخستاج» في برلين.. كل ذلك كان مجرد صراع شخصي بين ستالين وهتلر، ولم يكن حرباً وطنية كبرى للدفاع عن الوطن. وفي ضوء ذلك جرى الترويج لفترة الحكم القيصري باعتبارها أزهى العصور في التاريخ الروسي.

وفي النهاية، أصبح كل شيء غربي أو أمريكي، لا بد أن يكون راقياً وممتازاً وحضارياً وكل ما هو روسي أو سوفييتي لا بد أن يكون متخلفاً.

وأصبح المطلوب من المواطن السوڤييتي أن يحتقر نفسه وبلده وتاريخه.

وانتهج بوش سياسة معارضة أية زيادات كبيرة في المعونة التي تقدم إلى الاتحاد السوڤييتي إلى أن «توضع كل الأوراق على المائدة» ويستجيب غورباتشوف لكلِّ الشروط وعندما استجاب الرجل لم يحصل سوى على أقل القليل.

ولم يعد للاتحاد السوفييتي أي دور في الشؤون الدولية وكانت مشاركته في رعاية مدريد رمزية اتخذت شكل مجاملة له من جانب واشنطن مقابل موافقته على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ووجد بوش أن الأعداء الباقين على الساحة الدولية هم الصين وكوريا الشمالية وكوبا.

قائمة الاتهام:

الصين هي المشكلة رقم (١) بالنسبة للولايات المتحدة في عالم ما بعد سقوط «المعسكر الاشتراكي» وانهيار الاتحاد السوفييتي.

والسبب هو أن الصين تصدر أسلحة إلى دول غير خاضعة للولايات المتحدة كما أنها تنقل تكنولوجيا متطورة إلى هذه الدول.

وترى الولايات المتحدة أن مجرد تمسك الصين بالاشتراكية كفلسفة وفكر كما أن مجرد تمسكها بقيادة الحزب الشيوعي للمجتمع الصيني يشكل تحدياً لعالم ما بعد الشيوعية وللقيم الغربية «المنتصرة».

وتشعر واشنطن بالضيق لأن الصين تجعل محور سياستها التجارية نقل التكنولوجيا المتقدمة وتصدير معدات عسكرية وبيع صواريخ إلى دول مناوئة لإسرائيل في الشرق الأوسط. كما أن الصين متهمة بتجاهل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي لم توقع عليها.

ويمكن تلخيص قائمة الاتهامات الأمريكية للصين على النحو التالي:

- إن الصين تقوم سراً ببيع الأسلحة والتكنولوجيا النووية إلى الجزائر وإيران وباكستان وربما دول أخرى في العالم الثالث.
- فائض الميزان التجاري المتزايد لصالح الصين مع الولايات المتحدة وازدهار صادرات الصين في نفس الوقت الذي تفرض فيه بكين قيوداً على وارداتها.

- انتهاك «حقوق الإنسان» وأساليب القهر والقمع التي تمارس ضد أهل التبت.
- تصدير منتجات صينية قام بصنعها مسجونون صينيون بلا مقابل تقريباً.
- صدور «كتاب أبيض» من الحكومة الصينية عن مفهوم الصين لحقوق الإنسان الذي يتعارض تماماً مع المفهوم الغربي.

وتنفي الصين أنها تصدر منتجات من صنع مسجونين لديها كما تؤكد أن تعاونها في المجال النووي مع دول أخرى ليس له طابع عسكري وإنما يستهدف الأغراض السلمية.

ومع ذلك تتردد في واشنطن معلومات عن جهود صينية في مجال الأسلحة الجرثومية. ويقرر بوش حظر بيع المكوّنات الأولية الأمريكية الصنع لبناء قمر صناعي صيني، ويقابل الزعيم الروحي للتبت الدالاي لاما في ١٦ إبريل عام ١٩٩١ م باعتباره المناوىء القوي للحكم الصيني في وطنه. ويتخذ الكونجرس الأمريكي موقفاً معارضاً لتجديد إتفاقية منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية. . لولا تدخل الرئيس بوش المباشر لتمرير الإتفاقية. وأصر الرئيس الأمريكي على أنه يجب الاستمرار في منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية «بسبب أهميتها كبلد».

نقطة الخلاف:

ونقطة الخلاف الجوهرية بين الصين والولايات المتحدة هي أن الصين لا تزال ترى أن من حق شعب كل دولة اختيار نظامه الاجتماعي وأيديولوجيته وطريقه الخاص في التنمية.

وتلح الصين على أن كل دول العالم يجب أن تشارك في صياغة النظام العالمي الجديد سواء كانت دولاً غنية أو فقيرة. قوية أو ضعيفة وعلى رفض انفراد دولة واحدة أو مجموعة من الدول بهذه الصياغة. وتعلن الصين تشبثها برفض هيمنة الدولة الواحدة.

كل ذلك يعتبر من جانب الولايات المتحدة تحدياً صينيًا للسياسة الأمريكية في العالم.

وبرغم أن الصين لا تحاول القيام بدور القائد لدول العالم الثالث، إلا أن مثل هذه السياسة التي تعلن عنها وتسجلها في بيانات مشتركة مع زعماء دول الجنوب يمكن أن تكون محوراً أساسيًا تحتشد حوله شعوب أخرى تشعر بالمرارة نتيجة تهميشها في الساحة الدولية خاصة وأن قضايا التجارة غير المتكافئة والنظام النقدي الدولي والديون وانتهاك مصالح الدول الصغرى يمكن أن تشكل خريطة سياسية جديدة للعالم. كما يمكن أن تكون عنصر ضغط على سياسات القوة العظمى في وقت تتشكل فيه ملامح نظام دولي جديد. وقد كانت الدول الصغرى هي ضحية توترات ومواجهات الحرب الباردة وكانت شعوب هذه الدول سواء في آسيا أو إفريقيا أو أمريكا اللاتينية هي التي تدفع ثمن تلك المواجهات ووقودها ويراد لها الآن أن تواصل دفع الثمن باعتبار أن عالم القطب الواحد الذي يخلو من منافسات القوى الأعظم لا يترك مجالاً للدول الصغرى سوى خيار واحد: هو الالتحاق بركب القوة العظمى الوحيدة.

في العاشر من سبتمبر عام ١٩٩١ م، أوضحت صحيفة «الشعب» الصينية بشكل قاطع أن الصين لن تسير في الطريق السوفييتي.

وتعتبر الصين أنها تلقت دروساً قاسية بسبب إقدامها قبل فترة النضج، على نقل التجربة السوفييتية إلى الصين دون مراعاة للواقع الصيني ومقتضيات التطور في البلاد. وخرجت الصين من تلك التجربة المؤلمة «بأنه غير مسموح للصينيين على الإطلاق بأن ينقلوا تجارب البلدان الأخرى وهذا يسري على تجارب السوفييت في ظلِّ الرئيس السوفييتي غورباتشوف كما يسري على التجارب الغربية سواء الأوروبية أو الأمريكية. ومعنى ذلك أن الصين لا تقبل أن تستعير «البيريسترويكا» كما لا تقبل أن تستعير «الليبرالية» الغربية.

وحيث إن التجربة السوفييتية في عهد ما قبل غورباتشوف لم تكن ناجحة

من وجهة النظر الصينية وكذلك «التجربة» التي أعقبت فشل انقلاب أغسطس ١٩٩١ م والتي تَمَّ خلالها حل الحزب الشيوعي السوفييتي وتغيير وجه المجتمع السوفييتي جذرياً وتحوله إلى الرأسمالية.

ويعترف «لي بانغ» رئيس الوزراء الصيني بأن بلاده تواجه اختباراً قاسياً (في الحفاظ على وضع الاشتراكية ذات القسمات الصينية وحمايتها).

والصينيون لا يقبلون أي مساس بسيادتهم وكرامتهم. ومن هنا صعوبة الموقف الأمريكي.

فالولايات المتحدة ترى أن الصين تواصل التحدي لما يسمى بالمعايير الجديدة للسلوك الدولي في مجال مبيعات الأسلحة و «حقوق الإنسان».

وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة هذه المعايير.

والمشكلة هي أن الصين «تضم نحو ربع سكان العالم، ولديها أسلحة نووية ونفوذ قوي في آسيا والكرة الأرضية كما أنها تتمتع بقدرة اقتصادية هائلة»، على حدٍّ تعبير جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي.

وقد جاءت زيارته لبكين بمثابة انتصار للدبلوماسية الصينية لأنه أكبر مسؤول في الإدارة الأمريكية يزور الصين منذ أحداث ميدان بوابة السلام السماوي التي فرضت واشنطن في أعقابها عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية على بكين وكانت واشنطن تراهن على تجاهل العالم للصين خلال الفترة الماضية، غير أن اليابان وبريطانيا وإيطاليا أوفدت رؤساء حكوماتها إلى بكين في عام ١٩٩١ م كما أوفدت أسبانيا وفرنسا وزيري خارجيتهما.

وترى واشنطن أن استمرار النظام القائم في الصين الآن يشكل، في حدٍّ ذاته، خطورة.

كذلك فإن وجهة النظر الصينية القائلة بأن بكين لن تسمح بأن يتكرر لديها

ما حدث في أوروبا الشرقية، تستفز واشنطن مع تصاعد الانتقادات الموجهة لحكومة الصين في الكونغرس الأمريكي بسبب مبيعات الصواريخ ونقل التكنولوجيا النووية وأيضاً بسبب الحواجز التجارية ومرة أخرى بسبب صادرات لسلع من إنتاج نزلاء السجون الصينية وعدم حماية حقوق المؤلفين.

ويرى جوليو اندريوتي رئيس الوزراء الإيطالي أن المجتمع الصيني يختلف كثيراً عن المجتمع السوفييتي وأن النظام القائم في الصين يمكن أن يظل قوياً وأن يستمر حيث إن له أسلوباً مختلفاً في العمل.

لقد أقدمت الصين على خطوات في محاولة لموازنة الهيمنة الأمريكية فقد سعت إلى تحسين وتطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي، غير أن الاتحاد السوفييتي كان قد انتهى ولم تعد عملية تطبيع العلاقات معه، التي وصلت إلى حدٍّ تقديم قرض صيني إلى حكومته، تنفع شيئاً في مجال تخفيف وطأة الخلل في التوازن الدولي.

والمسعى الهام والناجح الذي قامت به الصين هو وضع حد لخلافاتها التي دامت عشرين سنة مع فيتنام والتي أدت إلى قطيعة وكانت مصادمات دامية قد وقعت على الحدود بين البلدين في عام ١٩٧٩ م. وظل التوتر قائماً بين الدولتين إلى أن بلغ الذروة في الحرب الكمبودية.

الانهيار السوفييتي واندثار «المعسكر الاشتراكي» والكارثة الاقتصادية في الاتحاد السوفييتي دفعت فيتنام، الحليف الوفي لموسكو طوال أربعين عاماً، إلى التقرب من بكين ومن دول أخرى آسيوية غير اشتراكية (أندونيسيا ـ تايلاند ـ سنغافورة).

وأتاح التقارب الصيني ـ الفيتنامي التوصل إلى اتفاق السلام في كمبوديا الذي تَمَّ توقيعه في باريس. وبطبيعة الحال فإن التسوية الكمبودية عجلت بالمصالحة الكاملة بين الصين وفيتنام اللتين كانتا في معسكرين متضادين متقاتلين في الحرب الكمبودية.

قد وجدت أمام شرقي آسيا فرصة كبرى لإنهاء أكثر من أربعة عقود من نزاع الحرب الباردة وإقامة نظام تعاوني جديد يفتح الطريق لنمو اقتصادي في المنطقة. وتعزز هذه الفرصة حاجة الدول الاشتراكية الآسيوية الملحة إلى معونة متزايدة وتجارة واستثمار من الدول غير الاشتراكية، وكل ذلك يخفف التوترات في المنطقة.

وقد كانت الهند الصينية وشبه الجزيرة الكورية من أكثر المناطق توتراً في شرق آسيا والعالم خلال العقود الماضية أما الآن فإن كلاً منهما بؤرة لجهود سلمية متجددة.

فالحاصل أن الصينيين يحاولون جذب الاستثمارات اليابانية وتأسيس تعاون بين العملاق الاقتصادي (اليابان) والخزان البشري (الصين).

وأساتذة الدراسات الدولية و الاستراتيجية في عدة عواصم آسيوية يؤكدون أن هناك فرصة تاريخية لإرساء قواعد بنية سياسية وأمنية لآسيا والباسيفيك تعزز التنمية الاقتصادية وتحول دون تبديد موارد هذه المنطقة في منازعات إقليمية في المستقبل.

كما أن الولايات المتحدة أعلنت استعدادها بدء محادثات مع فيتنام لتطبيع العلاقات بينهما وكانت مشكلة كمبوديا تؤلِّف عقبة أمام هذا التطبيع بسبب رفض حكومة بنوم بنه (الكمبودية) التي كان يساندها الفيتناميون تسوية الحرب الأهلية في كمبوديا، خاصة وأن أمريكا ساندت حركة المقاومة ضد الحكومة الكمبودية الموالية لڤيتنام عقب الغزو الڤيتنامي لكمبوديا عام ١٩٧٨م. وترى واشنطن أن إحراز تقدم على طريق تطبيع العلاقات مع فيتنام يتوقف على تقديم معلومات عن ٢٣٠٠ جندي أمريكي من أسرى الحرب أو المفقودين في الحرب الفيتنامية التي سقط فيها ٥٥ ألف أمريكي قتيلاً.

أما عملية السلام في كمبوديا، فهي أكبر العمليات التي تديرها الأمم المتحدة التي أشرفت على تسريح جيوش متحاربة هناك، وعلى وقف إطلاق

النار ومراقبته، وإعادة توطين ٣٥٠ ألف لاجئ موجودون في معسكرات بتايلاند، وعلى إجراء انتخابات حرة جرى الإعداد لها خلال فترة انتقالية مدتها ١٨ شهراً. وكانت ڤيتنام قد سحبت قواتها من كمبوديا منذ سنوات.

والعوامل التي أدت إلى نجاح الجهود لإقرار السلام في كمبوديا هي: انتهاء الحرب الباردة، والتعاون الجديد بين واشنطن وموسكو لتسوية المنازعات الإقليمية، وتضاؤل المعونة الأمريكية لجبهة ڤيتنام والصين، والتعاون الكامل بين الاتحاد السوڤييتي والصين. وتكفل اتفاقية السلام تسوية شاملة للنزاع وتضمن سيادة كمبوديا واستقلالها وحيادها وإعادة تعمير البلاد. وألزمت حكومة كمبوديا نفسها بنظام ديمقراطي يقوم على تعدد الأحزاب واقتصاد السوق الحر.

إن التجربة الجديدة هي: أول محاولة للأمم المتحدة ليس فقط لإنهاء حرب، وإنما لتحقيق سلام وديمقراطية في أمة محرومة منهما ولإنهاء الحكم الشمولي والاحتلال الأجنبي.

وقد خاطر الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بمكانتهم من أجل الوصول إلى مشروع للسلام في كمبوديا يمكن أن يخلق دوراً جديداً للأمم المتحدة ويصبح نموذجاً لاتفاقيات سلام في المستقبل.

كوريا والسلاح النووي

غير أن سياسة الولايات المتحدة تجاه المسألة الكورية كانت تعيق التوصل إلى تسوية.

فكلٍّ ما كان يحرك هذه السياسة هو السعي وراء وقف البرنامج النووي لكوريا الشمالية، لأن الأخيرة ليست في قائمة أصدقاء واشنطن وإنما من معارضي سياستها.

وقررت إدارة بوش في ٢٧ أيلول سبتمبر من إزاحة الأسلحة النووية الأمريكية التي وضعتها واشنطن في كوريا الجنوبية منذ الستينيات وبأعداد كبيرة

في وقت من الأوقات لكي تفتح الطريق أمام طلبها بأن تتخلى كوريا الشمالية عن برنامجها ولجعل شبه الجزيرة الاستراتيجية خالية من الأسلحة النووية.

وكان عدد هذه الأسلحة النووية قد وصل إلى ٦٨٠ في السبعينيات ثم انخفض إلى نحو ١٥٠ في عام ١٩٨١ م. والمعتقد الآن أن هناك نحو ٤٠ قذيفة مدفعية نووية و ٦٠ قنبلة نووية للنقل الجوي.

والأرجح أن البرنامج النووي الكوري الشمالي كان يشمل مفاعلاً صغيراً للأبحاث سبق أن قدمه الاتحاد السوفييتي منذ سنوات ومفاعل أبحاث أكبر قادراً على توفير كميات كبيرة من البلوتونيوم ومصنع للمعالجة لإنتاج كميات أكبر من البلوتونيوم وهو المادة الخام للأسلحة النووية.

وبرغم أن كوريا الشمالية وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨٥ م إلا أنها رفضت الموافقة على عمليات تفتيش دولية على منشآتها النووية بموجب المعاهدة. وكان آخر ما أعلنته كوريا الشمالية في هذا الصدد هو أنها لن تسمح بمثل هذا التفتيش قبل إزالة كلٍّ الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية. وقد أثبتت الأيام ملكية كوريا الشمالية للسلاح النووي.

وتعتبر الولايات المتحدة أن البرنامج النووي الكوري الشمالي هو أخطر مشكلة أمنية في شرق آسيا.

ولوحظ أن قرار بوش بإزالة الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية لم يشتمل على جدول زمني للإزالة. كما أن الأسلحة النووية التي تنقل بطريق الجو والتي تَمَّ نشرها في قاعدة طيارات (إف ـ ١٦) الأمريكية في كوريا الجنوبية غير واردة في بيان بوش ويبدو أن واشنطن وحكومة سيول تريان أنه يمكن الاحتفاظ بهذه الأسلحة في ذلك الوقت.

غير أنه لا بد من أن نسجل أن التغيرات في التكنولوجيا العسكرية بما في ذلك الزيادة الرهيبة في دقة وفاعلية الأسلحة التقليدية ذات المستوى التكنولوجي

العالي التي استخدمتها الولايات المتحدة في حرب الخليج تجعل وجود الأسلحة النووية الأمريكية على الأرض الكورية أقل أهمية بكثير، ولهذا السبب فقد كان هناك تفكير في تزويد القوات الأمريكية والكورية الجنوبية بأسلحة أكثر تطوراً من الناحية التكنولوجية وبنظام «باتريوت» الدفاعي المضاد للصواريخ.

إذاً، فإن مشروع سحب الأسلحة النووية الأمريكية من كوريا الجنوبية كان يهدف إلى زيادة الضغط على كوريا الشمالية لكي تفتح مؤسساتها النووية للتفتيش الدولي. وقد حاولت واشنطن الاستعانة بالصين لاستخدام نفوذها لدى بيونج يانج لتحقيق هذه الغاية.

غير أن أهم ما يسترعي النظر في التحرك الأمريكي على الساحة الكورية هو أن واشنطن كانت تخشى حدوث تعاون بين كوريا الشمالية ودولة عربية أو إسلامية أو أي دولة من العالم الثالث في مجال الأبحاث النووية ولهذا فقد كانت هذه المسألة شغلها الشاغل. أما الخوف من شن هجوم نووي كوري شمالي على كوريا الجنوبية فقد كان مستبعد تماماً حتى من وجهة النظر الأمريكية.

ومنذ يونيو عام ١٩٩١ كانت حكومات مجلس حلف الأطلنطي قد وافقت خلال اجتماعها في كوبنهاجن على مشاركة دول أوروبا الوسطى والشرقية في ضمان الأمن المشترك لكل منهما تقديراً للواقع وهو أن أمن القارة الأوروبية كلها مسؤولية موحدة لا تقبل التجزئة. وكان الهدف هو التأكيد لأعضاء حلف وارسو السابقين على الحيلولة دون نشوء «الفراغ الأمني» المتوقع على الحدود الشرقية والجنوبية لألمانيا. غير أن هذه التأكيدات لم تتجاوب مع طموح الدول «الشرقية» مثل بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا التي كانت تسعى للحصول على العضوية الكاملة شمال الأطلنطي.

ومع ملاحظة تصاعد نفوذ «اتحاد أوروبا الغربية» كأداة للدفاع العسكري الحقيقي للمجموعة الأوروبية إلى جانب مهامه الأساسية وعلاقته بحلف الأطلنطي، فقد ازدادت أيضاً أهمية وضع استراتيجية عسكرية جديدة للحلف

والاتفاق على رؤية طويلة المدى تتمشى مع التغيرات الجارية في «النظام الدولي الجديد».

وأهدر الأطلنطيون فكرة اتخاذ المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون بديلاً لحلف الأطلنطي، وهو ما كانت تطالب به موسكو عشية انهيارها النهائي كقوة عظمى، ذلك أن المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون لا يملك المؤهلات المطلوبة لفرض القرارات والأرجح هو أن يكون حلف الأطلنطي الذراع العسكري للمؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون.

وقد طرحت تلك التغيرات على الساحة الأوروبية التفكير في تعديل المادة الخامسة لمعاهدة الحلف والتي تنص على أن «أي اعتداء يقع على أحد الأعضاء يؤلِّف اعتداء على كلٍّ الأعضاء» فالمطلوب الآ هو أن يمارس حلف الأطلنطي دوره ـ عملياً ـ على صعيد القارة كلها بحيث تشمل «مسؤولياته». . الدفاع عن الوحدة و «الاستقرار الداخلي» للدول الأعضاء وجاراتها الشرقية أيضاً. **وهذا يعني إباحة حق التدخل في شؤون الدول الأعضاء السابقين في حلف وارسو «لإعادة الأمن والاستقرار» باستخدام القوة إذا لزم الأمر.**

ولا شك إن هذا التصور الجدي لمهام حلف الأطلنطي يعبر عن الاتجاه إلى فرض وصاية الحلف على كلٍّ أنحاء القارة الأوروبية.

فقد كشفت التغيرات العالمية الجديدة أن الأعداء الجدد لا يوجدون على خريطة القارة الأوروبية، وإنما في «**الجنوب**». ومن هنا تزداد أهمية «**قوات الانتشار في حالات الطوارىء**» التي يمكن استخدامها فوراً ضد كلٍّ من يتحدى «النظام العالمي الجديد».

غير أن الخلافات داخل صفوف الحلف تعرقل تحقيق المشروعات المرجوة، ذلك أن الولايات المتحدة تشعر بالضيق تجاه مشروع ألماني ـ فرنسي لتكوين نواة لجيش أوروبي. وأوضح الرئيس الأمريكي بوش الأول أن الولايات المتحدة لا تستطيع التخلي عن مسؤولياتها ومصالحها ومكانتها في أوروبا وقال

مخاطباً الأوروبيين «إذا كان هدفكم هو تأمين دفاعكم بطريقة مستقلة، فإن عليكم أن تقولوا ذلك اليوم».

والموقف الذي اتخذه الرئيس الأمريكي يعكس معارضة صريحة من جانب الولايات المتحدة لدور أوروبي دفاعي مستقل عن واشنطن، **كما أن الموقف الذي اتخذه الرئيس الفرنسي ميتران يعبر عن رفضه لإسناد «أدوار جديدة» للحلف من شأنها أن تجعله يتحول إلى قوة شرطية عالمية، أو أداة للتدخل في شؤون الدول الأخرى**، كما يعبر عن رفضه لفكرة توسيع نطاق عضوية الحلف حتى لا يتسبب ذلك في إضعاف قوته.

ومرة أخرى، تؤكد فرنسا على أهمية وجود هامش من الاستقلالية في حركة الحلف. وتدلل على ذلك بأن الرئيس بوش الأول لم يطلب موافقة الحلف عندما اتخذ مبادرة سحب جميع الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية من الأراضي الأوروبية، ولم يهتم بمعرفة ما إذا كان من شأن هذا القرار إضعاف القدرة النووية للحلف.. ولما كان الاتجاه هو خفض القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا فإنه، من المنطقي أن يشرع الحلف في التفكير في إصلاح هياكله وقياداته وقواته وأن يسعى الأوروبيون إلى الاعتماد أكثر على أنفسهم في مجال السياسة الأمنية.

في مطلع مارس آذار عام ١٩٩١ م، تفاخر الرئيس بوش قائلاً: «لقد تجاوزنا العقدة التي لازمتنا طويلاً منذ حرب فيتنام مرة واحدة وإلى الأبد».

ماذا تفعل أمريكا بالعالم بعد أن تخلصت ـ في حرب الخليج ـ من عقدة ڤيتنام؟.

بعد الزوال المفاجىء للتهديد السوڤييتي وبعد العملية العسكرية الأمريكية الناجحة في الخليج العربي بدأت الإدارة الأمريكية تعكف على وضع استراتيجية جديدة تقوم على أساس الاحتفاظ بقوات أمريكية لمواجهة ما يصفه مسؤولو البنتاجون بـ «الأوضاع الإقليمية الطارئة».

وملامح هذه الاستراتيجية هي التي عرضها الرئيس بوش في خطاب ألقاه في الثاني من أغسطس آب عام ١٩٩٠ وسيطر عليه موضوع الغزو العراقي للكويت الذي حدث في نفس ذلك اليوم، قال بوش يومها «مع عزم الولايات المتحدة تخفيض حجم قواتها خلال السنوات المقبلة فإنها ستركز على الاستعداد لمواجهة التهديدات الإقليمية في أي مكان تقع فيه من العالم، وسوف تتخلى عن اهتمامها التقليدي باحتمال وقوع هجوم سوفييتي في أوروبا.

هذا ما أعلنه بوش قبل عام من حدوث الانهيار الشامل والنهائي في السلطة السوڤييتية وسقوط الاتحاد السوڤييتي كدولة.

ولما كانت هذه الاستراتيجية ستتأثر بالخطط التي تقضي بتقليص حجم القوات بنسبة ٢٠ في المئة بحلول عام ١٩٩٠، فإن الأمر سيتطلب عندئذ سحب الوحدات الأمريكية من أوروبا وآسيا. وتريد الإدارة الأمريكية من العسكريين تعزيز قدرة القوات المخصصة للطوارىء المتمركزة في الولايات المتحدة بحيث تتم الاستجابة بسرعة «للاضطرابات» في أي مكان من العالم. ويوافق الكونغرس على الحاجة للاحتفاظ بقوات «متحركة مسلحة جيداً».

يرد الجنرال كولن باول رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة في ذلك الوقت بقوله: «إن ما نخطط له الآن يأخذ بعين الاعتبار وضعنا كقوة عظمى وكلاعب رئيس على المسرح العالمي، له مسؤوليات ومصالح في كلِّ مكان من العالم».

والواضح أن الأهداف الجديدة للعمليات العسكرية الأمريكية ومشروعات التدخل الحربي هي دول مثل ليبيا، بعد العراق، تعدها واشنطن متمردة على السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ويمكن أن نطلق على قوة الطوارىء الأمريكية المذكورة «أداة تأديب العصاة الذي يشقون عصا الطاعة على واشنطن ويهددون بإعاقة مصالحها».

لقد حل «أعداء جدد» محل الاتحاد السوفييتي وهم يوجدون في مناطق في جنوب العالم تسميها واشنطن مناطق المشكلات الإقليمية والتي ظهرت مؤخراً عام ٢٠٠١ تحت اسم مشكلة الإرهاب في أفغانستان.

الطموح الأوروبي

مع حلول عام ١٩٩٢، خرج إلى النور مشروع أوروبا الموحدة وتحققت الوحدة الاقتصادية والنقدية وتطورت إمكانات تحقيق الوحدة السياسية. وأصبحت أوروبا ساحة اقتصادية موحدة تشمل الدول الاثنتي عشر الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وميداناً لحرية انتقال السلع والبضائع والأفراد والخدمات ورؤوس الأموال دون أي حواجز كأنها دولة واحدة. وانتهت الحواجز الجمركية القائمة بين دول المجموعة وصار هناك حدود دولية واحدة وقامت سوق أوروبية موحدة ونظام واحد للمصارف والتأمين.

وبطبيعة الحال فإن الألمان «لن يظلوا قابعين في ركن السياسة العالمية» على حدِّ تعبير المستشار الألماني هيلموت كول منذ شهر فبراير عام ١٩٩١ م وهو يستعرض موقف بلاده من الأحداث الجارية في العالم وموقعها المستقبلي «كقوة كبرى» تتحفز للظهور مجدداً على المسرح الدولي. فالمؤكد أن الزعامة الألمانية تعيد رسم السياسة الخارجية وخاصة بعد أن حقق الألمان وحدتهم وتربعوا على عرش الاقتصاد العالمي، ولكن الصناعة العملاقة وبراعة وزير الخارجية الألماني جينشر لا تكفيان لإعادة ترتيب جدول الدول العظمى صاحبة القول الفصل في السياسة الدولية، والسبيل إلى خروج الألمان من ركنهم المنزوي ودفعهم إلى قلب الأحداث هو المشاركة الفعالة في رسم خريطة العالم في مرحلة ما بعد الانهيار السوفييتي بما يضمن لألمانيا حصتها من أسواق أوروبا الشرقية «العالم الثاني سابقاً» والعالم الثالث. وكان درس الخليج الذي لقنته الولايات المتحدة للعالم هو أن التغلغل السياسي ـ الاقتصادي يمكن أن يتراجع أمام أساليب التدخل العسكري.

وكان المستشار كول يستقرىء الخريطة السياسية لما بعد حرب الخليج، بكلِّ احتمالاتها ويبحث عن مكان الصدارة لألمانيا في النظام الأمني الدولي الجديد (الذي نجحت الولايات المتحدة في أن تنفرد به) وذلك عن طريق التخلص من القيود التي يفرضها الدستور الألماني على جيش ألمانيا حتى يمكن إرسال قوات ألمانية إلى مناطق التوتر في العالم الثالث عند الضرورة. ويلقى اهتمام كول بالبحث عن دور أكبر لألمانيا في السياسة العالمية تأييداً كبيراً في أوساط الشركات الألمانية الكبرى، وخاصة شركات السلاح والتكنولوجيا المتطورة التي حققت أرباحاً ضخمة خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، كما استفادت شركات البناء الألمانية كثيراً في أثناء الفترة نفسها.

ولا جدال في أن كول يستكمل دور الامبراطورية الألمانية القديمة التي كانت تجعل من سلوفينيا وكرواتيا منطقتي نفوذ لها، ومن هنا جاء تشجيعه لهاتين الجمهوريتين على الانفصال عن يوغوسلافيا وإلحاحه على المطالبة بالاعتراف باستقلالهما حتى لو أدى الأمر إلى أن تتخذ ألمانيا موقفاً منفصلاً عن المجموعة الأوروبية فهو يدرك سلفاً أنه لن يكون لكرواتيا وسلوفينيا «راع مسؤول» سوى ألمانيا، وهي ظاهرة جعلت البعض يتحدث عن «الرايخ الألماني الرابع» في أوروبا.

من يملك القرن الحادي والعشرين

في السباق القادم، فإن قوة من القوى الاقتصادية العظمى الثلاثة، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، هي المؤهلة لأن تتقدم على القوتين الأخريين. ومن يتقدم يكون مؤهلاً لأن يبقى متقدماً، إن تلك الدولة أو المنطقة ستتملك القرن الحادي والعشرين كما تملكت المملكة المتحدة القرن التاسع عشر، وكما تملكت الولايات المتحدة القرن العشرين، إن تلك الدولة أو المنطقة قد تبني أفضل نظام اقتصادي للعالم في القرن الحادي والعشرين.

وفي حين أن التقارب غير محتمل، فمن غير المحتمل في القرن الحادي والعشرين أن تكون هناك قوة اقتصادية مهيمنة كما كانت بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، أو كما كانت الولايات المتحدة في القرن العشرين. إن هيمنة بريطانيا في القرن التاسع عشر كانت مستندة على اعتبارها البادئة بالثورة الصناعية قبل أية دولة أخرى بخمسين سنة. في النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يكن أمام بريطانيا أية منافسة، ومجرد أن بدأت الثورة الصناعية في دول أخرى، ظلت بريطانيا القوة الأقوى، غير أن موقفها كان مختلفاً جداً عما كان عليه الحال عندما كانت تمتلك الميدان الاقتصادي بمفردها، لقد ظلت الأولى، ولكن بضغط شديد من جانب الآخرين، لا سيما من ألمانيا والولايات المتحدة.

وبالمثل، كانت الهيمنة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين مبنية على تجربة تاريخية فريدة، ففي النصف الأول من القرن كانت أمريكا القوة الاقتصادية الرائدة، لقد كان لديها أكبر ناتج قومي إجمالي وأعلى متوسط فردي في مستوى المعيشة، ولكن كان لديها متحدون Challengers من ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة. كانت هناك صناعات مثل الكيماويات حيث كانت الولايات المتحدة متراجعة فيها بشدة. وكانت العلوم الراقية ـ الكيمياء والفيزياء ـ تختص بالألمان الغربيين.

ولكن في النصف الثاني من القرن، فإن دمار الحرب العالمية الثانية ترك الساحة الاقتصادية خالية إلا من الولايات المتحدة. جميع الآخرين تراجعوا إلى الوراء كثيراً، كانوا يكافحون من أجل إعادة البناء. إن الهيمنة الاقتصادية لأمريكا بعد الحرب العالمية الثانية (كان لديها أكثر من نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي، وكانت القائد التكنولوجي في كل منتج صناعي مهم) لم تعرف منذ الأمبراطورية الرومانية.

ونتيجة لذلك، فإن القرن الحادي والعشرين خليق بأن يكون قرناً يظهر فيه قائد اقتصادي محدد، ولكنه لن يكون قرناً تسيطر فيه دولة واحدة على باقي الدول.

تقييم الفـــرق

اليــابــان:

بينما يملك المتنافسون الثلاثة سجلات جامعة متعادلة (متوسط فردي متعادل تقريباً من النواتج القومية الإجمالية) وهم يلجون القرن الحادي والعشرين، وإذا ما نظر المرء إلى العشرين سنة الأخيرة، فإن اليابان يمكن اعتبارها المفضلة بكل تأكيد لأن تكسب الجدارة الاقتصادية لامتلاك القرن الحادي والعشرين.

خلال فترة عشرين سنة فحسب، انتقلت اليابان من كونها صاحبة متوسط دخل قومي إجمالي يعادل ٥٠٪ فقط من متوسط الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة إلى صاحبة متوسط دخل قومي أعلى فنياً بنسبة ٢٢٪ عن متوسط الدخل القومي الإجمالي للولايات المتحدة. وحيث لم يكن هناك أي من البنوك اليابانية بين البنوك الخمسة عشر الكبرى في العالم عام ١٩٧٠، فإن عشرة بنوك من البنوك الخمسة عشر الكبرى في العالم عام ١٩٩٠ كانت بنوكاً يابانية، وأن البنوك الستة في القمة كانت كلها يابانية. وامتلكت اليابان ٥٪ من صناعة السيارات الأمريكية عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٩٠ كانت تمتلك ٢٨٪ من هذه الصناعة. وفي مدة عشرين سنة فقط، قوضت اليابان صناعة الاليكترونيات الاستهلاكية الأمريكية تماماً. وبعد أن كان من المعتاد وجود عجز تجاري لدى اليابان، وكانت دول ذات رصيد مدين (لقد انتهت من سداد آخر ديونها للبنك الدولي عام ١٩٩٠ فقط). فإنها اليوم صاحبة أكبر رصيد دائن في العالم، ولديها أكبر فائض تجاري في العالم.

وفي السنوات الخمس عشرة الأخيرة كان معدل نموها أكبر بنسبة ٧٥٪ من معدل نمو الولايات المتحدة، وكان ضعف معدل نمو الجماعة الأوروبية.

وفي حين أن كل دولة تقلد محاولة اللحاق، فإن تلك الدول التي أصبحت

قائدة تعلمت في النهاية أيضاً كيف تؤدي دور الرائد. ولم تظهر اليابان بعد أنها تملك هذه المقدرة، وبدون هذه المقدرة لا تستطيع اليابان أن تظل متقدمة إلا قليلاً على الدول الأغنى في أماكن أخرى من العالم بسبب قوتها البارزة في مجال تكنولوجيات الأسلوب، غير أنها لا تستطيع أن تسبق كثيراً ما لم تتعلم أيضاً اختراع منتجات جديدة، وإذا ما كان على اليابان أن تقلد منتجات الخارج، فإن تقدمها الاقتصادي سيكون مقيداً بمسيرة مخترعات منافسيها.

عندما نحاول أن نقرر ما إذا كانت اليابان ستصبح، أو لن تصبح، رائداً في تكنولوجيات المنتجات الجديدة، يحسن أن نتذكر قليلاً التاريخ الأمريكي. في القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة تعرف بأنها دولة المقلدين، كانت المخترعات الكبرى التي بدأت الثورة الصناعية (الآلة البخارية، ودولاب الغزل) مخترعات بريطانية. وقد اشتهر الأمريكيون بأنهم كانوا يأخذون هذه الابتكارات ويجعلونها تعمل أفضل من الابتكارات البريطانية بنسبة ١٠٪، مثلما اشتهر اليابانيون اليوم بأنهم يأخذون الابتكارات الأمريكية ويجعلونها تعمل أفضل بنسبة ١٠٪ من الابتكارات الأمريكية. وتاريخياً، كان شعار المباراة التقليد من أجل اللحاق. وبعد أن لحقت الولايات المتحدة بالركب في نهاية القرن التاسع عشر، تعلمت في النهاية أن تكون مبدعة في القرن العشرين، ولكنها استغرقت نصف قرن للقيام بذلك. إنها لم تكن قائداً علمياً في النصف الأول من القرن العشرين، ورغم ذلك كان لديها أعلى متوسط فردي من الناتج القومي الإجمالي في العالم. إنها لم تستطع أن تتقدم على باقي العالم إلا بعد أن أصبحت قائداً علمياً في منتصف القرن.

وعندما تنجح اليابان في اللحاق، فإنها كما أعتقد، ستتعلم أيضاً أن تبتكر. ويخشى اليابانيون من عدم قدرتهم على القيام باختراقات ضخمة، ولكن القارىء الموضوعي للتاريخ قد لا يرى مبرراً لخشيتهم. إن المشكلة الوحيدة هي العنصر الزمني، قد تستغرق اليابان نصف قرن تماماً مثلما استغرقت الولايات المتحدة نصف قرن، لكي تصبح مبدعة.

لكي تنمو اليابان بشكل أسرع من باقي العالم، يجب على صناعات التصدير اليابانية أن تسيطر بدرجة أكبر فأكبر، على حصص في السوق الأجنبي لضمان أن تكون اليابان قادرة على تسديد أثمان الواردات من المواد الخام التي تحتاج إليها لتجعل اقتصادها قادراً على الاستمرار في السباق. ويمكن لباقي دول العالم أن تتسامح مع هذا الوضع طالما كانت الصادرات اليابانية قليلة. ولكن اليابان تعتبر الآن قوة اقتصادية كبيرة لدرجة أن باقي العالم لا يستطيع أن يسمح للصادرات اليابانية بأن تزيد وتسيطر على أسواقهم بالمعدل المطلوب إذا ما استمرت اليابان في النمو بدرجة أسرع من باقي دول العالم. إن باقي دول العالم ستعمل ببساطة على منع اليابان من أن تصبح اقتصاداً موجهاً نحو التصدير في القرن الحادي والعشرين، وذلك بوضع قيود مكشوفة إذا ما لزم الأمر. ويجب على اليابان بالضرورة أن تحول نفسها لتصبح اقتصاداً مدفوعاً بالطلبات المحلية أكثرّ من كونه اقتصاداً مدفوعاً بالصادرات.

وإذا ما نجحت اليابان في أن تصبح اقتصاداً موجهاً نحو الداخل، فإن الاستثمارات في الإسكان والبنية التحتية ستقود الطريق، حيث تعتبر اليابان دولة متخلفة أساساً في هذين المجالين، وبدون الإسكان، وبدون الطرق والمتنزهات، لن ترتفع مستويات المعيشة في اليابان إلى المستويات العالمية، مهما تكن الإنتاجية التي يحققها مواطنوها في العمل. إن التقدم في عملية الإسكان يتطلب تغييرات رئيسية في التقاليد التي أدت فيما بعد إلى وجود أراض لزراعة الأرز في وسط طوكيو نتيجة لانخفاض ضريبة التركات على أراضي الأرز وليس على الأصول الأخرى، ونتيجة القوانين المقيدة للبناء وقوانين الزلازل التي تمنع إقامة المباني المرتفعة في طوكيو، ونتيجة عدم الرغبة في تملك قطع الأراضي اللازمة لمشروعات الإسكان الضخمة والبنية التحتية العامة. وبدون كسر هذه التقاليد لن تكون هناك إمكانية الاختراق بشكل كبير في مجال تشييد المساكن وبدون اختراق في مجال المنشآت السكنية، يبقى اليابانيون شعباً فقيراً في دولة ثرية.

إن شركات الأعمال اليابانية قد تكون الأفضل في المباراة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، ولكن إذا ما أراد اليابانيون الفوز يجب أن يتم تطعيم اقتصاديات المنتج بقدر من اقتصاديات المستهلك. ويجب على المالك النهائي للقرن الحادي والعشرين أن يوازن بين هاتين المجموعتين. إن عدم الرضا في مسألة الإسكان مرتفع للغاية بين العمال الشبان اليابانيين.

إن التاريخ الياباني والثقافة اليابانية قد يجعلان من المستحيل عليها أن تنشىء شبه كتلة تجارية في حوض المحيط الهادي لمنافسة أشباه الكتل التجارية لأوروبا والأمريكتين، وربما تفضل كوريا ودول الاقتصاديات ذات الأساس الصيني (الصين، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة) أن تتخذ ترتيبات خاصة مع سوقهم المفضلة ـ الولايات المتحدة ـ أكثر من منافستهم الرئيسية ـ اليابان.

وتنطوي الكتل التجارية على قدر ما من التحرك العمالي. ولكن هذا يعني أن اليابانيين يجب أن يكونوا راغبين في قبول فكرة العمال الضيوف. قد ينتقل ملايين من الصينيين إلى اليابان، بيد أن الثقافة اليابانية هي ثقافة دولة ربما تكون أقل دول العالم رغبة في امتصاص مهاجرين، إن الثقافة اليابانية التي تعتبر الآن أكثر الثقافات صعوبة في الانضمام إليها، ستصبح أكثر سهولة في الانضمام إليها بالنسبة للأجانب إذا ما كان لليابان أن تنجح ولكن لا يبدو أن اليابان ستكون قادرة على إقامة سوق مشتركة في حوض الهادي لمنافسة الجماعة الأوروبية. وليس هناك ببساطة أي دليل على أن اليابان تريد إجراء التعديلات الضرورية التي يجب القيام بها.

أوروبـــا:

بينما اعتبرت أوروبا أبطأ لاعب في الثمانينات، فقد ظهرت في التسعينات كأقوى مركز استراتيجي في الاقتصاد العالمي.

لقد استطاعت أوروبا حقاً أن تدمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC (٣٣٧ مليون نسمة) في اقتصاد واحد، وأن تتحرك بالتدريج لامتصاص باقي

دول أوروبا (أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة) في البيت الأوروبي، وسيمكنها ذلك من أن تضع اقتصاداً لا يمكن لدولة أخرى أن تلحق به. إن سكان أوروبا وعددهم ٨٥٠ مليون نسمة يعتبرون الثمانمائة والخمسين مليون نسمة فقط على وجه الأرض الذين يتمتعون في وقت واحد بالتعليم الجيد والانطلاق من وضع غير فقير. وبعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى الجماعة الاقتصادية أوروربية مثل السويد وسويسرا والنرويج والنمسا، هي في الحقيقة من بين الدول الأغنى في العالم وهذا لن يشكل عبئاً على الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

إن التمييز الجوهري لأوروبا هو أن كل دولة فيها تقريباً انطلقت من منطلق تعليمي جيد، ربما لم يكن بمقدور الشيوعيين أن يديروا اقتصاديات جيدة، ولكنهم استطاعوا أن يديروا بعض أفضل نظم التعليم على وجه الأرض. إن أوروبا هي المنطقة الوحيدة التي توجد فيها دولة، وهي ألمانيا، تعتبر رائدة العالم في الإنتاج والتجارة، كما توجد فيها دولة، الاتحاد السوفييتي سابقاً، تعتبر رائدة في العلم الراقي المتقدم. لقد كان للاتحاد السوفييتي السابق سياسة فضائية أكثر بكثير مما لدى الولايات المتحدة، كما أنه اعتبر رائداً للعالم في العديد من ميادين العلم النظري. وعندما تندمج ألمانيا الشرقية تماماً وتصل إلى مستويات الإنتاجية في ألمانيا الغربية، ستصبح ألمانيا أكثر ضخامة أيضاً. إن أسواق ألمانيا التقليدية، في وسط شرق أوروبا، جديرة بأن تكون أيضاً الأسرع نمواً في العالم في أوائل القرن الحادي والعشرين.

وإذا ما أضيف العالم الراقي للاتحاد السوفييتي السابق وتكنولوجيات الإنتاج للعالم الناطق بالألمانية إلى ملكة التصميم لإيطاليا وفرنسا وسوق رأس المال اللندنية ذات المستوى العالمي والتوجيه الفعال للأموال إلى أكثر المناطق إنتاجية في أوروبا، لأمكن خلق شيء لا يمكن اللحاق به. ويمكن أن يصبح البيت الأوروبي منطقة احتواء ذاتي وسريعة النمو نسبياً بحيث تستطيع أن تركض بأقصى سرعة بعيداً عن بقية زمرة السباق.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن أوروبا ستفوز. أنه يعني فقط أن أوروبا يمكن أن تفوز بغض النظر عن كيفية لعب كل من الولايات المتحدة واليابان للمباراة الاقتصادية. فاقتصاديات أوروبا الغربية يجب أن تندمج وهذا الأندماج يجب أن يمتد بسرعة ليضم وسط وشرق أوروبا. وبحيث تصبح اقتصاديات الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا اقتصاديات سوق ناجحة... ولا يعتبر أي عمل منهما عملاً يسيراً. كلاهما سيتطلب من المواطنين الأوروبيين الرغبة في القيام بتضحيات اليوم لبناء اقتصاد ناجح غداً... وسيكون على أوروبا الغربية أن تكون راغبة في تقديم مقادير كبيرة من العون الاقتصادي لدول وسط وشرق أوروبا لكي تبدأ الرأسمالية في العمل.

وسيكون من الضروري أن تطرح جانباً التنافس العرقي والتنافس على الحدود القديمة في كل من شرق أوروبا وغربها. يجب على كل من الإنجليز والألمان أن يصبحوا أوروبيين. إن ردود أفعالهم المختلفة أزاء حرب الخليج توضح بجلاء ما تبقى من مشكلات سياسية يجب تجاوزها. وعلى الرغم من هذه العقبات، فإن البيت الأوروبي يقف في أقوى نقطة لتملك القرن الحادي والعشرين.

الولايات المتحدة الأمريكية:

إن التنازع بين الرأسمالية والشيوعية كان تنازعاً اقتصادياً وأيديولوجياً وعسكرياً. فالرأسمالية والديمقراطية ومجموعة أحلاف عسكرية منتشرة في العالم (مثل حلف شمال الأطلسي NATO) وقفت ضد الشيوعية والشمولية ومجموعة أحلاف منتشرة في العالم (حلف وارسو على سبيل المثال). وفي النهاية أدى الضعف الاقتصادي للشيوعية إلى انتصار الرأسمالية، وانتشار الديمقراطية، والتخلي عن حلف وارسو في مارس (آذار) ١٩٩١، وتفكك الاتحاد السوفييتي نفسه نهائياً.

ولأن الولايات المتحدة كانت غنية لمدة أطول من أية دولة أخرى، فإنها

تبدأ القرن الحادي والعشرين بموجودات اقتصادية حقيقية، يمكن تعبئتها في المنافسة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، أكبر مما تستطيعه أي دولة أخرى. ومن الناحية التكنولوجية لا تزال متقدمة جداً. ويحتل متوسط الدخل الفردي ومتوسط الإنتاجية فيها المرتبة الأولى بلا منازع. إن قوتها العاملة ذات التعليم الجامعي هي الأفضل في العالم، وسوقها المحلي أكبر بكثير من سوق اليابان، وأكثر تجانساً للغاية من السوق الأوروبي.

غير أن الولايات المتحدة تبدد كثيراً من تميز انطلاقتها بالسماح لنظامها التعليمي بالضمور، وبالسماح لنفسها بالاتجاه نحو الاستهلاك المرتفع، وبظهور مجتمع منخفض الاستثمار، وبالتعرض لديون خارجية كبيرة.

لا يعد الاستثمار الأمريكي ببساطة ذا مستوى عالمي، فمتوسط الاستثمار في الأصول الرأسمالية بالنسبة للفرد من القوة العاملة يعادل نصف نظيره في ألمانيا، وثلث نظيره في اليابان. والإنفاق على البحث والتطوير المدنيين أقل بنسبة ٤٠٪ إلى ٥٠٪ منه في ألمانيا واليابان. إن أوروبا توظف أموالاً لإقامة شبكة سكك حديد عالية السرعة لتربط مدنها الرئيسية، بينما تكدس الأموال غير المستغلة في صناديق وودائع الطرق السريعة، والمطارات في الولايات المتحدة. ولا تعتبر أمريكا رائدة في بناء طرق الاتصالات السريعة.

في الثمانينات كان النمو البطيء للإنتاجية في أمريكا مستتراً بسبب النمو السريع في قوة العمل وطاقة الاقتراض لرفع مستويات المعيشة الحقيقية للعائلة. وفي التسعينات لم تنمو قوة العمل الأمريكية بسرعة، ونتيجة لذلك، فإن المشكلة وهي النمو البطيء للإنتاجية، ستنتقل إلى الأمام وإلى المركز في التسعينات. إن فرض امتلاك أمريكا للقرن الحادي والعشرين تتوقف على الإجابة عن سؤال بسيط: هل تستطيع أن ترفع معدل نمو إنتاجيتها إلى مستويات منافسيها الرئيسيين؟.

ومن المفارقات أن أمريكا إذا أرادت أن يكون لديها مستوى معيشة

استهلاكي بالمستوى العالمي في القرن الحادي والعشرين، فإنه سيجب عليها أن تتحول من كونها مجتمعاً ذا استهلاك عالٍ واستثمار منخفض في الثمانينات إلى مجتمع ذي استثمار مرتفع واستهلاك منخفض في التسعينات. ويجب أن تتحول من كونها ذات توجه آني لتصبح ذات توجه مستقبلي.

وعندما يتعلق الأمر بالمهارات والتعليم بالنسبة لقوة العمل، فالأمريكيون ببساطة يعملون بجد وينفقون كثيراً لضمان نوعية في المستوى العالمي أكثر من أي شعب آخر.

ربما نسي الأمريكيون كيف يلعبون لعبة اللحاق والعودة، حيث أنهم لم يكونوا مجبرين على لعب أي منهما لمدة نصف قرن ـ كان بإمكانهم في الماضي أن يفوزوا بدون خطة للمباراة. غير أن دول العالم الأخرى، وحيث كان يجب عليها أن تتكيف مع الهيمنة الأمريكية على مدى نصف قرن، ومن أجل اللحاق بها، فإن هذه الدول أصبحت ماهرة جداً في التحرك.

إن الشريك التجاري الطبيعي المجاور جغرافياً لأمريكا، وهو أمريكا اللاتينية، شريك فقير وضعيف تعليمياً، متوسط الفرد من الناتج القومي الإجمالي في أمريكا اللاتينية منهار، ومشاكل الديون تجعل نموها السريع غير محتمل في الفترات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وحتى إذا ما تم إنجاز سوق مشتركة لأمريكا الشمالية والجنوبية، فإن هذه السوق لن تساعد الولايات المتحدة كثيراً. إن إقامة أسواق مشتركة بين دول ذات مستويات دخول شديدة التباين أمر يصعب تحقيقه أيضاً. سوف تنجز أمريكا بعض الترتيبات التجارية الخاصة مع المكسيك لكي تزيد من فرص التوظف في المكسيك لإيقاف الهجرة إلى الولايات المتحدة، ولكنها لن تكون قادرة على إقامة سوق مشتركة حقيقية مع المكسيك، وبدرجة أقل مع كل دول أمريكا اللاتينية. مثل هذه السوق المشتركة قد تجعل الكثير من الناس ينتقلون إلى الولايات المتحدة ويسببون انخفاضاً شديداً للغاية في أجور الأمريكيين غير المهرة.

لقد استجاب الأمريكيون بشكل رائع في الأزمات تاريخياً كما رأيناهم في (بيرل هاربر Pearl Harbor) وحديثاً في وقوفهم صفاً واحداً ضد العمليات الانتحارية لضرب البنتاغون ومركز التجارة الدولي .W.T.C. لقد واجهت الولايات المتحدة المشكلات الواضحة (سبوتنيك والغزو العراقي للكويت) بحلولٍ واضحة وساطعة ذات إدارة حسنة. إن أمريكا قادرة بالتأكيد على أن تغزو القرن الحادي والعشرين لنفسها. والمشكلة الأمريكية ليست في الفوز، إنما يجب أن تلعب مباراة جديدة بقواعد جديدة وفق استراتيجيات جديدة.

إن الوضع الاستراتيجي لصالح الأوربيين فهم الأكثر احتمالاً لأن يكونوا جديرين بأن يخصص القرن الحادي والعشرون لهم.

سيفعل الأوروبيون ما هو ضروري لاستكمال دمج الدولة الموجودة الآن في السوق المشتركة، وضم باقي دول أوروبا الغربية إليه، ودفع الضرائب اللازمة للسماح لمعظم دول وسط وشرق أوروبا بالانضمام للبيت الأوروبي، لا لأنهم حكماء ولكن لأنهم لا يملكون خياراً آخر. ولمنع البولنديين وغيرهم من الأوروبيين الشرقيين من الانتقال كلية إلى باريس ولندن وروما وفرانكفورت، فإن الأوروبيين الغربيين سيفعلون ما تفرض الاعتبارات الاستراتيجية عليهم أن يفعلوه.

ويجب على اليابان وأمريكا أيضاً أن تنتهز الفرص الاستراتيجية التي تتاح أمامهما من أجل الفوز، ولكن يجب عليهما أن تكونا قادرتين على إدراك الفوائد الإيجابية للتغيير.

وسوف يسجل مؤرخو المستقبل أن القرن الحادي والعشرين يخص البيت الأوروبي.

الفصل السابع

العلاقات الدولية للعالم العربي

السياسة الفرنسية في المنطقة العربية[1]

شكلت المعاهدة المبرمة عام ١٥١٥ بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول ملك فرنسا، نقطة بارزة في بداية التغلغل الفرنسي إلى المنطقة العربية، إذ منحت لفرنسا عدة امتيازات عرفت بالامتيازات الأجنبية، ويتعلق معظمها بحرية الملاحة والتجارة للفرنسيين في الموانىء العثمانية، وتخفيف الرسوم المطبقة عليهم بنسبة ٥٪، وإعفاء التجار الفرنسيين من الخضوع للقوانين العثمانية، ومعاملتهم حسب تشريع قنصلي في الشؤون المدنية والجنائية، أضف إلى ذلك أن هذه المعاهدة أقرت للمستوطنين الحرية المطلقة لممارسة شعائرهم الدينية وحماية الأماكن المقدسة، فضلاً عن امتيازات أخرى في شؤون التملك والملاحة. وقد تم تجديد هذه المعاهدة عدة مرات وبخاصة عام ١٨٣٨، إذ أصبح من حق فرنسا أن تشتري من أي مكان من الإمبراطورية العثمانية جميع السلع دون استثناء من منتوجات الأراضي أو الصناعات في المناطق الخاضعة للإمبراطورية. كما تعهد الباب العالي بإلغاء أي احتكار على المنتوجات الزراعية أو أي منتوجات أخرى داخل أراضيه، وإلغاء التعرفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء هذه السلع أو على نقلها من مكان شرائها إلى أي مكان آخر.

لقد كانت حملة نابليون على مصر خلال الفترة من (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) إيذاناً بتركيز نفوذ فرنسا في الوطن العربي وفي أكبر دولة عربية، وعلى الرغم أن

---

(١) عن د. محمد العجلاني: العرب في الاستراتيجيات العالمية تحرير د. مصطفى الحمارنة ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ص ص ١٩٥ ـ ٢١٧.

هذه الحملة لم تحقق أهدافها العسكرية، فإن هناك شبه إجماع لدى المؤرخين على أنها تركت بصمات واضحة على النهضة الثقافية في مصر. وقد ربط كثير من المؤرخين بين هذه الحملة وبداية عصر النهضة العربية. وخلال القرن التاسع عشر تمكنت فرنسا من اكتساح أجزاء مهمة من الوطن العربي، وهكذا كان احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ مؤشراً على سقوط بقية أجزاء شمال أفريقيا. فبعد سلسلة من المناورات والتوترات، وضعت تونس تحت الحماية الفرنسية عام ١٨٨٢ تلاها بعدئذ المغرب رسمياً عام ١٩١٢.

وبعد الحرب العالمية الأولى تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على صيغة مشتركة لبسط سيطرتها على منطقة الهلال الخصيب، وظهر ذلك في اتفاقية سايكس بيكو التي نصت على تقسيم المنطقة بينهما وتدويل فلسطين.

واضطرت فرنسا ـ بعد سلسلة من الهزائم المتكررة والتحولات الجذرية في موازين القوى الدولية ـ إلى الانسحاب تدريجياً من المنطقة العربية، وتم هذا الانسحاب عبر مراحل كانت بدايتها بإعلان استقلال سوريا ولبنان عام ١٩٤٦. وخاتمتها في المغرب العربي مع تصفية الاستعمار في الجزائر عام ١٩٦٢.

فرنسا والنزاع الإسرائيلي العربي على أرض فلسطين

أولاً: تردد فرنسي:

لم تعترف فرنسا في البداية بدولة إسرائيل ـ عندما قامت عام ١٩٤٨ ـ على عكس الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حتى إن بن غوريون، رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت، طلب من فرنسا الاعتراف بإسرائيل قائلاً: «إنني شديد الأسف لأن الحكومة الفرنسية ترفض حتى الآن إقامة علاقات طبيعية معنا، ونحن نقدر دور فرنسا كقوة متوسطية».

وقام وزير الخارجية الفرنسية بزيارة دمشق وبيروت والقاهرة، وأعلن على أثر هذه الزيارة أن بلاده ستمنح مساعدة مادية للاجئين الفلسطينيين تقدر بـ (٥٠٠) مليون فرنك، وقد أكد الوزير أن بلاده ستقف على الحياد في النزاع

الإسرائيلي العربي، نظراً لمصالحها الاقتصادية في المنطقة.

وهناك عوامل عديدة كانت وراء تردد فرنسا في الاعتراف بدولة إسرائيل من أهمها:

أ ـ المصالح الاقتصادية والثقافية مع العالم العربي.
ب ـ مراعاة شعور الجالية العربية المسلمة التي تعيش على الأرض الفرنسية.
جـ ـ فرنسا لقيت تشجيعاً من طرف دولة الفاتكيان التي كانت بدورها ترفض الاعتراف بإسرائيل.
د ـ وضع القدس والرغبة الفرنسية الدائمة في حماية وصول المسيحيين إلى الأماكن المقدسة.

ولم تعترف فرنسا بإسرائيل إلا بعد ستة أشهر من قيامها، وبعد أن تعهدت إسرائيل لفرنسا بأنها ستحترم المصالح الفرنسية في فلسطين، والحفاظ على الأماكن الدينية المسيحية وحرية العبادة.

ثانياً: التحالف المرحلي:

عند قيام دولة إسرائيل، وفي بداية الخمسينات كان الرأي العام الفرنسي، والطبقة الحاكمة مؤيدين بشكل مطلق للدولة العبرية، ونلفت النظر إلى أن الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الاشتراكي كانا وراء ذلك التأييد المطلق. ولا نستغرب أن تتدفق الأسلحة الفرنسية على إسرائيل.

لقد كانت زيارة موشيه دايان، رئيس الأركان الإسرائيلي آنذاك، لفرنسا أول زيارة يقوم بها مسؤول في إسرائيل. وقد أتى دايان إلى فرنسا ليطلب مزيداً من السلاح، وخاطب زميله الجنرال الفرنسي غيللوم، قائلاً:

«نحن لا نملك الأسلحة الكافية، ولكن أنتم تملكون ـ يقصد الفرنسيين ـ نحن وأنتم أمام عدو مشترك ـ يعني العرب ـ ولكن أنتم ـ الفرنسيين ـ في الخطوط الخلفية ونحن ـ الإسرائيليين ـ في الجبهة، في الخطوط الأمامية،

ولهذا ألا تعتقدون يا حضرة الجنرال أنه عندما تحترق الجبهة، عليكم نقل الأسلحة من الخطوط الخلفية إلى المواقع المتقدمة».

ولعبت حرب الجزائر دوراً مهماً في تعزيز التعاون العسكري الفرنسي الإسرائيلي، فعلى الرغم من أن فرنسا وقّعت عقد أسلحة مع مصر عام ١٩٥٥، إلا أن هذا العقد لم ينفذ وتعرض لانتقادات شديدة من طرف العسكريين الفرنسيين، خوفاً من أن تحول مصر الأسلحة الفرنسية للجزائريين.

كانت فرنسا ترمي من خلال مشاركتها في حملة السويس عام ١٩٥٦ جنباً إلى جنب مع إسرائيل إلى معاقبة عبد الناصر لدعمه للثوار الجزائريين، وأدى ذلك إلى توطيد أواصر التعاون العسكري بين باريس وتل أبيب، فقد شهدت السنوات التالية (١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨) العصر الذهبي لذلك التعاون الذي امتد أيضاً إلى أجهزة الأمن في البلدين.

وعندما وصل الجنرال ديغول إلى السلطة عام ١٩٥٨ كانت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية قد وصلت إلى مرحلة التحالف العسكري. وكانت فرنسا قد أكدت دعمها لإسرائيل من خلال التوقيع على المعاهدة الثلاثية التي تحافظ بموجبها فرنسا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أمن إسرائيل. وكان على الجنرال ديغول أن يتخلص من العقدتين الجزائرية والإسرائيلية ليحقق تقارب فرنسا مع العالم العربي.

فبعد أن تخلص من العقدة الأولى بإعطاء الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢، بدأ الجنرال يفكر جدياً بالتخلص من العقدة الثانية والتقليل من حجم العلاقة الإسرائيلية الفرنسية. وتجسيداً لهذه الإرادة الديغولية، فقد شهد عام ١٩٥٩ بعض الإجراءات التي كانت بمثابة دليل على هذا المنحى الجديد للعلاقات بين الدولتين، إذ توقفت المساعدات الفرنسية لبناء المفاعل النووي في «ديمونا»، كما وضع حد لتدريب بعض الخبراء الإسرائيليين العاملين في مجال الطاقة النووية. كما أعلنت الشركة الفرنسية لصنع السيارات (رينو Renault) في تشرين

الأول/ أكتوبر من ذلك العام عن توقيف نشاطها في إسرائيل. بعد الإنذار الذي وجهته إليها الجامعة العربية بمقاطعة نشاطها في البلدان العربية إذا استمرت في العمل بالعقد الذي أبرمته لتركيب السيارات مع الشركة الإسرائيلية (Kaiser Frazer) في حيفا.

إن التخفيف من حجم العلاقة التجارية الإسرائيلية ـ الفرنسية، لم يؤثر على حفاوة الاستقبال الذي خص به الجنرال ديغول، رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن غوريون، الذي حيا فيه رئيس دولة صديقة وحليفة لفرنسا. وبقي قسم كبير من الرأي العام الفرنسي متعاطفاً مع إسرائيل وكذلك قام ملوك عرب ورؤساء عديدون بزيارة فرنسا، منهم الملك الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وشارل حلو، رئيس الجمهورية اللبنانية السابق، ولكن الزيارة التي اكتسبت أهمية بالغة هي زيارة الفريق عبد الحكيم عامر الذي استقبل بحفاوة وتقدير بالغين. وقد حيا الجنرال ديغول ضيفه العربي، ووصف الرئيس جمال عبد الناصر بالرجل الحكيم العاقل الذي يقود مصر الجديدة على الطريق نفسها التي تسير عليها دولة فرنسا الجديدة. وساهمت تلك الزيارة في تدعيم العلاقات الفرنسية ـ المصرية، وانعكست إيجاباً على موقف فرنسا من حرب حزيران ١٩٦٧، وتابع المسؤولون الفرنسيون والعرب تبادل الزيارات وعقد اتفاقيات تجارية مهمة بين فرنسا والبلاد العربية. وأصبحت فرنسا البلد الثاني للبلاد العربية بالنسبة للمبادلات التجارية بعد ألمانيا الاتحادية، إذ وصل حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والبلدان العربية إلى حوالي ١١٪ من مجمل تجارة فرنسا الخارجية، بينما كانت النسبة مع إسرائيل لا تتجاوز ٣٪.

واستقبلت الدول العربية عام ١٩٦٦ ما نسبته ٧٦٪ من المستشارين والخبراء الفرنسيين الموجودين في الخارج، بينما لم تستقبل إسرائيل أي واحد منهم.

وكان حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والعالم العربي عام ١٩٦٦،

يمثل حوالي ١٠،٢٤٪ من حجم المبادلات التجارية الفرنسية. بينما لم يمثل هذا الحجم مع إسرائيل سوى ٠،٢٨٪.

ثالثاً: ديغول وثوابت السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية:

ديغول والمشرق العربي: لقد زار ديغول بلاد المشرق العربي وتعرف عن كثب على تلك المنطقة، إذ مكث في لبنان حوالي سنتين، وعام ١٩٢٩ كان يرأس القوات المسلحة الفرنسية في سوريا ولبنان، وكان يرى بأن لفرنسا مصلحة في الحفاظ على النفوذ الفرنسي في منطقة المشرق العربي.

وصرح ديغول ذات مرة موضحاً أهمية المشرق وارتباطه بتاريخ فرنسا: «إن النفوذ الصليبي امتد إلى المشرق بفضل دعم فرنسا له، فقد أنشئت ممالك مسيحية في طرابلس وأنطاكية والقدس، وقد وصل القديس لويس إلى مدينة صيدا وجبال لبنان وسوريا، وأقيمت قلاع وقصور تشهد على قوة النفوذ الفرنسي في المنطقة، وما زالت حتى يومنا».

وهكذا اعتبر الجنرال ديغول بأن الشرق الأوسط يحدد مدى قوة النفوذ الفرنسي، وأن فرنسا قوة أوروبية، ولكن مصيرها مرتبط بمصير منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتابع الجنرال ديغول قوله: «إن على ضفاف البحر الأبيض المتوسط تعيش الشعوب البلقانية، والتركية، والعربية، والمصرية. ونحن نعتبر أن مصير تلك الشعوب لا ينفصل عن تاريخنا. ونظراً لوجود تلك الظروف التاريخية، فإن فرنسا مؤهلة لكي تلعب دوراً مهماً في المنطقة».

وتنبه ديغول إلى أهمية المصالح البترولية الفرنسية في تلك المنطقة، إذ صرح للسفير اللبناني في باريس السيد جورج نقاش عام ١٩٦٣ قائلاً: «من غير الممكن أن نكون غير مبالين لوجود ١٠٠ مليون عربي يملكون أكثر من نصف احتياطي البترول». بالرغم من أن البترول في ذلك الوقت لم تكن له أهميته كما هو الحال في بداية السبعينات، إلا أن الجنرال كان يتوقع بأن البترول سيكون المحرك الأساسي لعصب اقتصاد الدول الكبرى، ولذلك سارع عند استقلال

الجزائر إلى توطيد أواصر التعاون والصداقة بين بلاده والدول العربية وبخاصة الدول البترولية.

لقد كانت فرنسا تستورد من الدول العربية حوالي نصف احتياطها من البترول، وعندما بدأ ديغول يأخذ موقفاً عادلاً من القضية الفلسطينية، كان يعتقد أن ذلك سينعكس إيجاباً على علاقات فرنسا بالدول العربية المنتجة للبترول، حيث تعيش أغلبية فلسطينية تشغل مناصب حساسة.

ثوابت السياسة الفرنسية تجاه قضايانا العربية

أولاً: النزاع الإسرائيلي ـ العربي وتطور الموقف الفرنسي:

حذّر الجنرال ديغول خلال لقائه أبا ايبان، وزير الخارجية الإسرائيلي، قبل أيام من حرب حزيران ١٩٦٧ من مخاطر إشعال حرب جديدة في الشرق الأوسط، واعتبر أن إغلاق مضيق تيران ليس سبباً كافياً لإشعال تلك الحرب، وطلب من إسرائيل أن تكف عن التصرف بمفردها.

ولكن إسرائيل لم تصغ إلى تحذيرات الجنرال، ودخلت الحرب واحتلت أراض عربية جديدة. وزادت مشكلة الشرق الأوسط تعقيداً باحتلال إسرائيل لتلك الأراضي. وقد شجبت فرنسا الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وطالبت بالانسحاب الفوري من تلك الأراضي، وكانت من الدول المساهمة في صياغة القرار الدولي رقم (٢٤٢) الذي نص على انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وكذلك حق دول المنطقة في العيش بسلام وأمان وتطبيق حرية الملاحة لجميع الدول، وحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وطالبت فرنسا في الوقت نفسه بعقد مؤتمر دولي تحضره الدول الأربع الكبرى لوضع حل عادل لقضية الشرق الأوسط، ولكن هذا المؤتمر الذي طالما طالبت فرنسا بانعقاده لم ينعقد بسبب المعارضة الأمريكية والإسرائيلية. وإصرار

أمريكا على الانفراد لوحدها بحل مشكلة الشرق الأوسط بمعزل عن حلفائها الغربيين.

بعد حرب ١٩٦٧ ازدادات فرنسا تفهماً للموقف العربي ولعدالة القضية العربية، وفرضت حظراً كاملاً على تصدير الأسلحة للشرق الأوسط، وكانت إسرائيل الخاسر الأكبر؛ لأن معظم أسلحتها كانت تأتيها من مصانع الأسلحة الفرنسية. كما بعث الجنرال ديغول بوزير ثقافته إلى مصر، ليؤكد دعم باريس للقاهرة في معركتها من أجل استرداد الأراضي المصرية المحتلة. في الوقت نفسه تمت لقاءات بين مسؤولين فرنسيين وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية ـ وبشكل سري ـ في العاصمة الفرنسية، وكانت فرنسا تهدف من إجراء تلك اللقاءات إلى التعرف على استراتيجية المنظمة وأهدافها. ويقال أن الجنرال ديغول بعث برسالة ـ قبل أسابيع قليلة من وفاته ـ إلى السيد عرفات يؤيده في معركته ويتفهم موقفه، لأنه ـ أي الجنرال ديغول ـ نفسه خاض معركة التحرير ضد القوات النازية.

باختصار يمكن القول إن المصالح الاقتصادية والتجارية والثقافية لفرنسا في المنطقة العربية، لعبت دوراً مهماً في التأييد الفرنسي لقضايانا العربية.

ويمكن تلخيص الموقف الفرنسي في أواخر الستينات بالتالي:

أ ـ التمسك بالقرار الدولي رقم (٢٤٢).

ب ـ تدويل القدس مع الحفاظ على حرية العبادة الدينية وخاصة للمسيحيين.

جـ ـ حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

د ـ الدعوة إلى مؤتمر دولي تحضره الدول الكبرى والأطراف المعنية بالنزاع من أجل إيجاد تسوية سلمية.

ثانياً: الاستمرارية في ظل النهج الديغولي:

بومبيدو والسياسة العربية في ظل مشروع متوسطي: إذا كان ديغول قد رصد توجهاته العربية ضمن استراتيجية شاملة، تهدف إلى إيجاد مركز قيادي

لفرنسا، فإن بومبيدو سعى إلى تدعيم هذه السياسة لأنها تقاطعت مع طموحاته المتوسطية.

فالتغييرات السياسية التي وقعت في ليبيا، والمتمثلة في الانقلاب الذي أطاح في الأول من أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٩ بالنظام الملكي، ضاعفت من اهتمام فرنسا بهذه الدولة، خاصة أن هذه الأخيرة تقع ضمن دول البحر الأبيض المتوسط، كما توجد فيها طاقات نفطية هائلة، وأنه تجسيداً لسلسلة من المفاوضات فقد صرحت الحكومة الفرنسية أنها ستزود الثورة الليبية بمئة طائرة ميراج إن هذه الصفقة ستمكن فرنسا من تغطية العجز الناتج عن استيرادها من النفط الليبي، من ناحية ثانية، فإن هذه الصفقة جعلت فرنسا، في وضعية مريحة إزاء المفاوضات التي كانت تجريها مع الجزائر حول احتياجاتها النفطية.

وكان بومبيدو يهدف من وراء صفقة الأسلحة لليبيا، ملء الفراغ الذي تركه المحور الأنجلو ـ أمريكي، وقطع الطريق أمام الوجود السوفييتي في المنطقة.

وقد صرح رئيس الوزراء الفرنسي للرد على منتقدي هذه الصفقة قائلاً: «إن طائرات الميراج هذه لن تستعمل لتصعيد النزاع في الشرق الأوسط. فالحكومة الليبية طلبتها بهدف دعم دفاع وأمن ليبيا».

وبالنسبة لمسألة النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ظل الموقف الرسمي الفرنسي مطالباً بتطبيق القرار رقم (٢٤٢)، والدعوة إلى مؤتمر دولي، وكان بومبيدو غير مرتاح للسياسة التي كان ينتهجها الرئيس المصري أنور السادات، ورفض اللقاء معه على الرغم من المحاولات المتكررة لهذا الأمر. وذهب إلى حد تشبيهه في حديث خاص بـ «لافال»[١] نظراً للتنازلات التي كان قد باشر في تقديمها للولايات المتحدة.

---

(١) رئيس وزراء فرنسي سابق تعاون مع الألمان عند احتلالهم لفرنسا.

ربما لم يكن بومبيدو مندفعاً وبالقوة نفسها التي اندفع بها الجنرال ديغول تجاه قضايانا العربية إلا أنه حافظ على النهج الديغولي مع بعض التغييرات الطفيفة.

ثالثاً: جيسكار ديستان والنظرة الاقتصادية الماركنتيلية للعالم العربي:

وصل الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان إلى رئاسة الدولة في فرنسا، وهو من حزب الاتحاد الديمقراطي اليميني، الذي كان معارضاً لمواقف الحكومة الفرنسية السابقة من قضايانا العربية. ووقف ديستان أيضاً موقفاً معارضاً من توجهات الجنرال ديغول العربية.

لكن ديستان رأى عام ١٩٧٤ الارتفاع الذي سجلته أسعار المواد الأولية ومنها البترول الذي يغطي ٦٦٪ من احتياجات فرنسا النفطية، حيث وصلت واردات فرنسا البترولية عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٧٥ مليار فرنك فرنسي؛ وبلغ العجز في الميزانية الفرنسية حوالي ١٦ مليار فرنك، بعد أن كان هناك فائض بمقدار ٧ مليار فرنك عام ١٩٧٣.

هذه العوامل بالإضافة إلى الأسواق العربية والخليجية المستوردة للصناعات الفرنسية، جعلت الرئيس الفرنسي يقوم بأول زيارة رسمية له خارج فرنسا للجزائر وبعدها توجه للمغرب ثم للسعودية ومصر.

نهج فاليري جيسكار ديستان مع الدول العربية سياسة مختلفة في أسلوبها عن سياسة سلفه الجنرال ديغول، حيث كان هذا يؤكد على مصالح فرنسا الثابتة في تلك المنطقة من جميع الزوايا التجارية والاقتصادية والثقافية.

وربط ديستان السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية بنظرة اقتصادية، وقد أكد ذلك في تصريحاته المتكررة عن القضية الفلسطينية والنزاع الإسرائيلي العربي خلال زياراته لعدد من الدول العربية النفطية.

رابعاً: ديستان والنزاع الإسرائيلي ـ العربي:

يجب القول إن الرئيس ديستان، كان أول رئيس دولة أوروبي غربي ينادي بحل قومي للمشكلة الفلسطينية؛ فخلال أول تصريح له بعد توليه الرئاسة وفيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط، صرح قائلاً: «إنه يجب إيجاد وطن قومي وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين».

لهذا منحت الحكومة الفرنسية مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس عام ١٩٧٥، صفة مكتب إعلامي واتصالات، وعاملت ممثل منظمة التحرير بباريس أسوة ببقية السفراء العرب مع اختلاف بسيط من ناحية البروتوكولات. كذلك شجعت الحكومة الفرنسية الاتصالات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي جرت في باريس بين ممثلين عن المنظمة وشخصيات إسرائيلية.

ورأى الرئيس ديستان ـ وهو الرجل المتحمس لفكرة الوحدة الأوروبية وصاحب مشروع إنشاء البرلمان الأوروبي المنتخب باقتراع مباشر ـ أن على أوروبا كوحدة اقتصادية وسياسية أن تلعب دوراً في تلك المسألة، وتجلّى ذلك بمواقف الجماعة الأوروبية من النزاع الإسرائيلي ـ العربي التي بلغت ذروتها في قمة البندقية بإيطاليا.

خامساً: البعد الأوروبي في السياسة الفرنسية:

لقد أثمرت الجهود الفرنسية في مناصرة القضايا العربية من خلال إعلان **قمة البندقية في التاسع والعاشر من حزيران ـ يونيو ١٩٨٠**، هذه القمة التي جمعت الدول الأوروبية الأعضاء في السوق المشتركة التي توجت بإعلان النص المشترك التالي:

أ ـ إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ب ـ حق دول المنطقة في العيش بسلام وأمان.

لكن الجديد في ذلك البيان هو استعمال عبارة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وهذه الكلمة تذكرنا بالعبارة التي أطلقها الجنرال ديغول عند زيارته للجزائر قبل إعلان استقلالها بأشهر، وأعلن فيها تأييده لحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وللمرة الأولى ـ وتحت تأثير فرنسا ـ نجد في المادة السادسة من الإعلان أنه: يحق لممثلي الشعب الفلسطيني المشاركة بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

ويحاول هذا الدور الأوروبي أن يكون أكثر ديناميكية، وذلك من خلال إرسال مبعوث أوروبي إلى المنطقة لتقصي الحقائق والاجتماع مع رؤساء الدول العربية بما فيهم عرفات وبيغن. لكن معارضة إسرائيل وأمريكا وفتور موقف الدول العربية تجاه الدور الأوروبي أديا إلى انحسار هذا الدور وتهميشه. وقد قررت الولايات المتحدة أن لا يكون لأوروبا دور فعال في العملية السلمية أو بالأحرى تأثير مباشر على مجمل العملية السلمية، وأنه إذا كان لأوروبا دور فيجب أن يكون بموافقة ومباركة الولايات المتحدة.

سادساً: اليسار الفرنسي: الاستمرارية في ظل التغيير (عهد ميتران):

لقد أثار وصول اليسار الفرنسي إلى السلطة ـ نتيجة فوز مرشحه فرانسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية للدورة الثانية في ١٠ أيار/ مايو عام ١٩٨١ ـ تساؤلات متعددة حول طبيعة السياسة الخارجية التي ستمارسها القيادة اليسارية في تعاملها مع الوطن العربي،. وكانت ردود الفعل الأولى في الوطن العربي قد اصطبغت بالحذر والتخوف من تحول نوعي في السياسة الفرنسية لصالح إسرائيل، ولا سيما أن الحزب الاشتراكي اشتهر بميوله نحو إسرائيل وبخاصة الجناح الذي كان يتزعمه فرانسوا ميتران. بالإضافة إلى الارتباطات التقليدية والعميقة بين الاشتراكيين الفرنسيين والحركة الصهيونية. لكن الرئيس ميتران نجح في تبديد هذه الصورة لدى العرب، من خلال استقباله لولي عهد المملكة

العربية السعودية فهد بن عبد العزيز، والتأكيد لضيفه العربي على متابعة الثوابت الفرنسية تجاه القضايا العربية، وكان الأمير فهد يعتبر أول زائر عربي للإليزيه، وقد حرص ميتران على استقباله شخصياً، كذلك وضمن المنهج نفسه عين الرئيس ميتران، صديقه كلود شيسون، المناصر للقضايا العربية، على رأس وزارة الخارجية.

أ ـ الاعتدال والتوازن في سياسة ميتران الشرق أوسطية:

رغم تعاطفه الروحي مع القادة الإسرائيليين وصداقته للعديد من أبناء الجالية اليهودية في فرنسا، فقد حافظ ميتران على الثوابت الفرنسية فيما يخص مشكلة الشرق الأوسط وهي كالتالي:

١ ـ الحفاظ على استقرار وأمن إسرائيل ضمن حدود آمنة ونهائية.
٢ ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة.
٣ ـ الاستقلال الذاتي للشعب الفلسطيني.
٤ ـ الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، المنظمة الأكثر تمثيلاً للشعب الفلسطيني.

أما بالنسبة لآلية الحل، فقد اعتقد ميتران أن المفاوضات يمكن أن تجري بين الأطراف المتنازعة دون تدخل القوى الكبرى أو الوسطاء الدوليين، وكان ميتران من السياسيين الفرنسيين القلائل الذين أيدوا اتفاقيات كامب ديفيد. ربما أيد ميتران تدخل برونو كرايسكي، المستشار النمساوي الراحل، أو ويلي براندت، مستشار ألمانيا الراحل واعتبر فرانسوا ميتران أن صداقته لإسرائيل يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً في حل قضية الشرق الأوسط، ربما نسب أيضاً إلى الرئيس ميتران أنه يطمح إلى أن يكون عراب سلام بين العرب واليهود. وكان ميتران أول رئيس فرنسي يزور إسرائيل منذ الحملة الصليبية التي قادها الملك الفرنسي سانت لويس عام ١٢٥٠، إذ لم يقم أي رئيس فرنسي حتى في عهد الجمهورية الرابعة ـ ورغم الدعوات المباشرة وغير المباشرة ـ بزيارة تل أبيب.

وحرصاً على التوازن في سياسته الشرق أوسطية، فقد قام بزيارة إلى المملكة العربية السعودية قبل أشهر من زيارته لإسرائيل.

ومن على منبر البرلمان الإسرائيلي «الكنيست»، طالب ميتران إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وفي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وربما إقامة دولة فلسطينية، وهذه أول مرة في ذلك الوقت يتكلم فيها زعيم غربي لدولة كبرى عن دولة فلسطينية.

ب ـ الموقف الفرنسي الثابت تجاه الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢:

رغم إعادة الجسور مع الدولة العبرية، وإحياء لجان اقتصادية وتجارية فرنسية ـ وإسرائيلية، وزيارة الرئيس ميتران لإسرائيل، إلا أن ذلك لم يمنعه من شجب ـ وبقوة ـ الغزو الإسرائيلي لبيروت، وتابعت الحكومة الفرنسية أثناء الغزو اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، وبعث الرئيس ميتران برسائل إلى الرئيس عرفات يؤكد له دعم بلاده لقضية الشعب الفلسطيني والاستمرار في دعم منظمة التحرير.

وتقدمت فرنسا مع مصر بمشروع إلى مجلس الأمن يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من بيروت، وكذلك انسحاب منظمة التحرير، وربط ذلك الانسحاب بتحقيق حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية.

ورغم المحاولات العديدة للدبلوماسية الفرنسية للحفاظ على كرامة الفلسطينيين بانسحاب مشرف من بيروت، وربط ذلك الانسحاب بتسوية القضية الفلسطينية، إلا أنها رضخت أخيراً للمطالب الأمريكية، وتم انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت تحت العلم الفرنسي، ولكن دون أي تعهد دولي بحل قضيتهم مستقبلاً.

جـ ـ الموقف الفرنسي المتردد من أزمة الخليج:

منذ الأيام الأولى لحرب الخليج شجبت فرنسا الاحتلال العسكري العراقي

للكويت، وطالبت بانسحاب القوات العراقية في إطار تسوية سلمية، وشجعت في هذا المجال الجهود العربية الأردنية والفلسطينية من أجل إيجاد حل سلمي يحفظ لجميع الأطراف حقوقها.

وكانت فرنسا من أوائل الدول التي طالبت بعقد مؤتمر دولي أثناء تلك الأزمة تناقش فيه جميع القضايا، وربطت أزمة الخليج ـ على عكس أمريكا ـ بقضية الشرق الأوسط. وطالب ميتران في خطابه أمام الأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٠ بربط الانسحاب العراقي من الكويت بانسحابات إسرائيلية وتسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط، وأن يكون هذا ضمن مؤتمر دولي يتم عقده برعاية الدول الكبرى، وتحضره جميع الأطراف المتنازعة. وكذلك شجعت فرنسا جهود الملك الحسين من أجل إيجاد تسوية مشرفة للأزمة التي يمكن أن تعصف بالمصالح الاقتصادية الفرنسية في بغداد والكويت.

واضطرت فرنسا ـ أزاء التعنت العراقي والإصرار الأمريكي على المواجهة ـ إلى دخول الحرب ضد العراق، مع محاولة الاحتفاظ بقدر من الاستقلالية عن الطرف الأمريكي في عملياتها العسكرية.

د ـ الهيمنة الأمريكية في ظل انحسار النفوذ الفرنسي:

لقد أثبتت حرب لبنان عام ١٩٨٢ وبعدها حرب الخليج عام ١٩٩١ مدى قوة أمريكا ونفوذها وسيطرتها في المنطقة العربية التي جاءت كنتيجة حتمية لغياب نفوذ الاتحاد السوفييتي عن المنطقة، وانحسار الدور الأوروبي عامة والفرنسي خاصة.

وهمَّش هذا النفوذ الأمريكي المتصاعد، الدور الفرنسي، وقد رأينا كيف أن فرنسا اضطرت بعد نهاية العدوان الإسرائيلي على لبنان أن تنكشف لتترك الولايات المتحدة تنفرد بحل مشكلات المنطقة، وكذلك الأمر بعد حرب الخليج، إذ توجت الولايات المتحدة ذلك بالاتفاقية التي وقعت في البيت الأبيض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. لقد كانت هناك خلافات

وتباين في وجهات النظر الأمريكية الفرنسية حول المنطقة العربية ومنه الخلاف الفرنسي الأمريكي حول العراق واستمرار فرض الحصار عليه؛ ففرنسا ترى أن العراق قد استجاب للشروط الدولية، وللقرار رقم (٧١٥) فيما يخص مراقبة القوات الدولية لنظامه التسلحي، وأظهر نيات صادقة في التعاون مع المراقبين الدوليين، وفي المقابل لم يعد هناك مبررات إضافية للاستمرار في فرض الحصار عليه، بينما ترى أمريكا أن هناك شروطاً إضافية يجب أن يستجيب لها العراق، منها الاعتراف بالحدود النهائية المرسومة بين بغداد والكويت، كذلك ترى الولايات المتحدة أن على العراق أن يتخلى عن إرسال قواته العسكرية لقمع السكان الأكراد في شمال العراق.

وقام طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي، بزيارة باريس في شهر آب/ أغسطس عام ١٩٩٣ للعلاج الصحي، ولكنه استغل وجوده في باريس لإجراء مفاوضات طويلة ومعمقة مع المسؤولين الفرنسيين، وطلب منهم التوسط لدى الولايات المتحدة الأمريكية لرفع الحظر عن بغداد، ولم تثمر هذه المفاوضات عن أية نتائج إيجابية، وما زال الحصار مفروضاً على العراق حتى الآن عام ٢٠٠١.

أما فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية الحالية التي تجري بين الإسرائيليين والعرب تحت رعاية أمريكية فلا يوجد لفرنسا أي دور فيها. في المقابل نجد دوراً فرنسياً فعالاً في المفاوضات المتعددة الأطراف وبخاصة في لجنة الإنماء الاقتصادية، وكذلك تسعى فرنسا لأن يكون لها دور فعال في لجنة المياه. ويبلغ حجم المساعدات الفرنسية والقروض الممنوحة لسكان الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي عشرة ملايين دولار سنوياً، وتقوم العديد من الشركات الفرنسية بتنفيذ مشروعات في الأراضي المحتلة، وخاصة في مجال الاتصالات.

الشرق الأوسط في الاستراتيجية الفرنسية

أولاً: تدعيم المصالح الفرنسية في المنطقة:

أ ـ المبادلات التجارية الفرنسية العربية:

لقد تركز اهتمام المسؤولين على توسيع التعامل الاقتصادي الفرنسي مع بلدان منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال البحث عن شروط ملائمة تسمح للاحتكارات الفرنسية بالتسرب إلى دول المنطقة التي ظلت حكراً على الشركات الأنجلوساكسونية خصوصاً. وشكلت الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن استعمال البلدان العربية لسلاح النفط منعطفاً في مسار العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والوطن العربي، وبالتالي فقد زاد اهتمام فرنسا بالوطن العربي بسبب الثقل الذي أصبح يمثله في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب ـ النفـط:

يعد النفط عصب المبادلات بين فرنسا والمشرق العربي، إذ مثَّل منذ عام ١٩٧٤ مصدر عجز مزمن للميزان التجاري الفرنسي. وكانت فرنسا حتى عام ١٩٧٠ تجلب وارداتها النفطية مناصفة من بلدان المغرب العربي، ودول المشرق، إلا أنه بعد الإجراءات التي أقدمت عليها الجزائر (التأميم) فقد توجهت فرنسا كلياً نحو الخليج، وعلى الأخص إلى السعودية والإمارات العربية وقطر ثم العراق. وهكذا لم يعد المغرب العربي وليبيا والجزائر تزود فرنسا إلا بـ ٦٪ من احتياجاتها، وأصبحت السعودية بمثابة أهم مزود لها، يتبعها العراق تليه الإمارات العربية. وقد تضاعفت صادرات السعودية نحو فرنسا بسبب الحظر المفروض حالياً على العراق.

وقد رأينا سعي فرنسا الدؤوب للحفاظ على علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية الممول الرئيسي لفرنسا من النفط العربي، فأول زيارة قام بها الرئيس ميتران إلى خارج بلاده كانت للمملكة العربية السعودية، وهذا بالتأكيد يعكس مدى الأهمية التي تعيرها باريس لعلاقتها مع الرياض.

وتسعى فرنسا حالياً إلى رفع الحظر الاقتصادي عن العراق للحفاظ على مصالحها النفطية في هذا البلد، واستعادة ديونها المستحقة على بغداد التي تصل إلى حوالي ٥٠ مليار فرنك فرنسي.

جـ - مبيعات السلاح الفرنسي إلى المنطقة:

إذا كان النفط يشكل جوهر الواردات الفرنسية من الأقطار العربية، فإن الأسلحة تمثل أهم صادرات فرنسا إلى المنطقة.

إن مصانع الأسلحة الفرنسية تصدر قرابة ٧٠٪ من إنتاجها للأقطار العربية، وكان العراق أهم مستورد للأسلحة الفرنسية، حيث تمكن من تجاوز العربية السعودية، وذلك بعد أن دخل عام ١٩٨٠ في مواجهة مسلحة مع إيران، وتعاني حالياً المصانع العسكرية الفرنسية من أزمة حادة؛ نتيجة عدم قدرتها على الاستمرار في تصدير الأسلحة الفرنسية وبالكمية والحجم نفسيهما إلى منطقة الشرق الأوسط. وكانت هناك جولة لوزير الدفاع الفرنسي إلى عواصم المنطقة وبخاصة الرياض لتشجيعها على شراء التكنولوجيا العسكرية الفرنسية المتطورة، وعلى الأخص دبابات أم أكس، وكذلك طائرات الميراج الألفين وبعض الطائرات العمودية (الويت).

دور محدود لفرنسا

أولاً: صورة فرنسا كقوة محدودة عند العرب:

يمكن القول إن السياسة الفرنسية الحالية وتأثيرها على مجرى الأحداث الشرق أوسطية كانت محدودة؛ ففرنسا حالياً ليست تلك القوة الاقتصادية والعسكرية العملاقة كما كانت في السابق، وهي تعاني من مشكلات اقتصادية داخلية تتمثل في زيادة العاطلين عن العمل، وتضخم الأسعار، وضعف النمو الاقتصادي، وعجز دائم في الميزانية، وتبعية نفطية، وانخفاض مستمر في حجم صادراتها الخارجية.

ويمكن أن نذكر أيضاً التفاعل العضوي بين السياسة الخارجية لدولة، والطرف المستقبل، وقد رأينا كيف أثر الوطن العربي في مجرى السياسة الخارجية الفرنسية، فالثروات التي يختزنها، وأهميته الجيوسياسية إلى جانب عوامل أخرى، كانت وراء اهتمام فرنسا بهذه المنطقة. ونستطيع القول إن تأثير العرب في فرنسا بقي محدوداً، فلم تدفع المنظمات العربية والهيئات الديبلوماسية المعتمدة في العاصمة الفرنسية السياسة الخارجية الفرنسية إلى مزيد من التفاعل، بل اعتبر العرب أن فرنسا هي مجرد ورقة يمكن التلويح بها في وجه الولايات، كلما تخلت هذه الأخيرة عن التزاماتها إزاء حلفائها العرب، بصفة أخرى، فإن الأنظمة العربية لا تؤمن بقدرة فرنسا على تغيير مجرى الأحداث، فكثير من التصريحات للقادة العرب تعزف على هذه الرنة، مؤكدة بذلك عدم اقتناعها بإمكانية ممارسة فرنسا لتأثير مباشر على أطراف الصراع وبخاصة على إسرائيل، وتطلب الأنظمة العربية من فرنسا أكثر مما تطلبه من أمريكا؛ ففرنسا مطالبة أن تطور أو على الأقل أن تحافظ على مواقف إيجابية لصالح العرب. فكلما خطت خطوة اعتبرت خاطئة، استرجعت الذاكرة العربية تلك الذكريات السيئة التي اختزنتها في تعاملها معها، والصورة السلبية التي كونتها عنها، كموقفها العدواني في السويس، وطبيعتها الاستعمارية (حرب الجزائر)، لذلك فإنها كثيراً ما تجد نفسها في الدوامة، وتشعر فعلاً أن حرية تحركها ضيقة، فالنظام العربي لا يغفر لها ما يقوم بتبريره للولايات المتحدة.

ثانياً: العرب والمراهنة على أمريكا:

لا ريب في أن هذا الارتماء في أحضان المظلة الأمريكية هو نتاج، بالدرجة الأولى، للتغييرات السوسيو ـ اقتصادية التي خضع لها الوطن العربي خلال السبعينات، وتميزت في مجملها بسيطرة «الحقبة النفطية» وتم فيها تحويل مركز الزعامة ـ نسبياً ـ إلى البلدان النفطية المعتدلة وعلى رأسها السعودية، وقد نجحت تلك الدول من خلال ممارسة سياسة الإغراق المالي في تفكيك

المشروع الناصري التقدمي، الذي كان سائداً في السابق، وتعويضه بنظام قيمي جديد.

وهكذا لم تعد الدول المحافظة تشعر بعقدة الخوف، كما كان شأنها في عهد الرئيس عبد الناصر، بل باشرت سياسة هجومية تتوخى الإجهاز على المكتسبات والآفاق التي فتحتها الحقبة السابقة. وإذا كانت معظم الأنظمة العربية تهتف للسلام الأمريكي، ومقتنعة بتفرد الولايات المتحدة بتسوية المسألة الفلسطينية، رغم تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل، فما جدوى انتقاد فرنسا واتهامها بأنها لا تملك سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة.

ثالثاً: الوطن العربي في ظل التقهقر والتراجع:

لقد لعبت الانقسامات العربية والتمزق العربي دوراً مهماً في تهميش الدور الفرنسي والسياسة الفرنسية في المنطقة. فديغول كان ينظر إلى العالم العربي كوحدة متجانسة ثقافياً واجتماعياً، وكان يأمل أن يبني مع هذا العالم العربي الموحد ودول القارة الأفريقية نظاماً ثالثاً بعيداً عن هيمنة الدولتين العظميين.

وفي ظل التناحر العربي والانقسامات العربية لم تعد فرنسا تبني سياسة موحدة تجاه عالم عربي موحد؛ بل أصبحت لفرنسا سياسات عربية، فتارة تحابي السياسة الفرنسية العراق على حساب سوريا، وتارة أخرى منظمة التحرير على حساب سوريا وليبيا، وكذلك الحال مع المغرب والجزائر أثناء خلافهما على الصحراء المغربية، وهذه الانقسامات العربية ـ العربية انعكست بدورها سلبياً على العلاقة الفرنسية ـ العربية.

وأصبحت جمعية الصداقة الفرنسية العربية العاملة على الأرض الفرنسية جمعيتين، جمعية قريبة من سوريا، وجمعية أخرى قريبة من العراق.

وخولت سوريا لنفسها في فترة من الفترات التكلم باسم الفلسطينيين، والخلافات السورية ـ الفلسطينية انعكست بدورها سلبياً على عمل المؤسسات العربية، كمكتب الجامعة العربية بباريس، ومعهد العالم العربي بباريس.

ولم يعد العرب يتبنون موقفاً موحداً، ولم يعودوا يشكلون في ظل تلك الانقسامات كتلة ضاغطة ومؤثرة على صاحب القرار الفرنسي.

رابعاً: نظرة مستقبلية إلى العلاقات الفرنسية ـ العربية:

فرنسا دولة مؤثرة سياسياً، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، وكذلك عضو فعال في المجموعة الأوروبية وفي مجموعة الدول الصناعية التسع الأكثر تقدماً.

وتعتبر باريس عاصمة ثقافية وإعلامية مهمة جداً؛ ففيها الكثير من المؤسسات الثقافية المهمة كاليونسكو مثلاً ومعهد العالم العربي.

كذلك إن نظرتنا لفرنسا على أنها تنساق وتحابي أمريكا في العديد من الأمور نظرة فيها الكثير من عدم الدقة والمغالاة؛ فمصالح فرنسا في كثير من الأحيان غير متوافقة مع أمريكا، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة العربية وبالشرق الأوسط خصوصاً.

واعتقد أنه يجب علينا كعرب أن ندعم ونفعل الدور الفرنسي في المنطقة، خاصة إذا كان ذلك يتوافق ويتواءم مع مصالحنا وأنه يتوجب علينا بناء علاقة مستقبلية بناءة قائمة على الاحترام والتقدير المتبادلين، مستفيدين من أخطاء الماضي، وعلى وسائل الإعلام العربية والفرنسية تكثيف التعاون بينهما، من أجل مواجهة حملات التشويه والتحقير التي تتعرض لصورة العربي المسلم على الأرض الفرنسية، ويجب على وسائل الإعلام في كل من فرنسا والعالم العربي التعاون من أجل:

أ ـ استغلال جميع الطاقات المتوافرة لإعادة صياغة صورة الإنسان العربي لدى الرأي العام الفرنسي.

ب ـ تشجيع المنظمات والأجهزة المتعاطفة أو المتفهمة لقضايانا العربية العادلة، وتدعيمها لمواجهة الحصار المفروض عليها.

جـ ـ تفعيل دور السفارات العربية بحيث يكون دورها أكثر فعالية وديناميكية في إظهار قضايانا العربية بشكل فعال، وزيادة عدد الصحفيين العاملين في القسم الإعلامي بالسفارات العربية.

بصفة عامة، إن السياسة الإعلامية العربية، مطالبة بالبحث عن أساليب علمية وأكثر عقلانية للدفاع عن القضايا التي تؤرق بال الإنسان العربي وتشغل الرأي العام الفرنسي، وعلى الإعلام الفرنسي في الوقت نفسه، أن يكون بنَّاء وموضوعياً في معالجته لقضايانا، وعادلاً ومنصفاً عند التعرض لمكوناتنا الثقافية، وعلى الأخص الإسلامية منها.

إن السياسة الفرنسية متعاطفة مع قضايانا العربية ولكنها بحاجة إلى أن تكون أكثر ديناميكية وفعالية.

وكذلك يجب علينا أن نبني علاقة متوازنة ونتعامل بصدق وإخلاص، ونتعاون بشكل جدي وبناء، وأن نؤكد أهمية مصالحنا المشتركة الثقافية والاقتصادية والتجارية.

وفرنسا رغم إمكانياتها المحدودة إلا أنها مؤهلة للقيام بدور مهم في منطقتنا العربية، خاصة عندما تأخذ العملية السلمية أبعادها النهائية، وتستقر الأوضاع في المنطقة. فلفرنسا مصالح اقتصادية في العراق، وهناك توجه فرنسي اقتصادي نحو الأردن، لكونه يتمتع نسبياً بنظام سياسي واقتصادي مستقر بين دول المنطقة، مما يساعد على تعزيز الاستثمارات الفرنسية. وعلى فرنسا أن تدعم في منطقة الشرق الأوسط ثقافتها، وتساعد ـ بشكل فعال ـ المؤسسات الثقافية الفرنسية العاملة في المنطقة على نشر اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية، لأن الثقافة الأنجلو ـ ساكسونية ما زالت طاغية في تلك البلدان. وفي هذا الإطار جرى التحضير لتكون بيروت ملتقى الفرانكوفونيين عام ٢٠٠١.

السياسة البريطانية في الشرق الأوسط:

لا بد من تحديد فترات زمنية لوضع بريطانيا الدولي ودورها في الشرق

الأوسط، وهي ثلاث فترات:

الأولى : الفترة الممتدة من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية.

الثانية : وهي الفترة الممتدة بعد الحرب العالمية الثانية حتى أحداث السويس عام ١٩٥٦.

الثالثة : وهي فترة الحلف الاستراتيجي الأنجلو ـ أمريكي، وموقف بريطانيا داخل المجموعة الأوروبية.

وهذا التقسيم تتداخل فتراته بعضها مع بعض، إلا إنه يساعد كثيراً في رؤية المواقف البريطانية عالمياً وتجاه الشرق الأوسط بالذات.

في الفترة الأولى؛ كانت بريطانيا طبعاً دولة عظمى وكبرى بين الأمم بمقياس مواردها الاقتصادية، وأسطولها العسكري، وصناعتها، واستطاعت في ذلك الوقت أن تلعب دوراً مهماً ليس في منطقة الشرق الأوسط فقط؛ على مستوى العالم ككل، واستطاعت أن تحدد في كثير من الحالات المسار الاقتصادي والسياسي لشعوب المنطقة، سواء في مستعمراتها أو في غير ذلك. وكانت مصر العمود الفقري للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط، ومن خلالها، يتم التأثير على منطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد المنطقة العربية. وكان هناك ثلاثة عوامل سيطرت على استراتيجيات بريطانيا في هذه المنطقة:

العامل الأول: علاقتها بالإمبراطورية العثمانية، وكانت مصر حتى ذلك الوقت تابعة للإمبراطورية العثمانية، وكان الهدف الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية بصيغة تعريفها «رجل أوروبا المريض»، وكان مهماً لبريطانيا أن تحافظ على الوضع في الإمبراطورية العثمانية بهذا الشكل.

والعامل الثاني: محاولة كبح جماع طموحات محمد علي باشا في أن يرث الإمبراطورية العثمانية ومحاولات توسع مصر تحت قيادته، وكانت بريطانيا تهتم بأن لا يحدث ذلك.

والعامل الثالث: السيطرة على قناة السويس بدعوى حماية القناة، خاصة

بعد أن اشترت الأسهم المصرية في شركة القناة. وفي هذه الفترة تأرجحت سياسة بريطانيا تجاه مصر بين السيطرة والنفوذ الأخلاقي والسياسي الدبلوماسي على الوضع في مصر، وبين السيطرة العسكرية، إلى أن تم احتلال مصر عام ١٨٨٢، وكانت قناعة اللورد كرومر، أنه لا مجال للتراجع، وأن عليهم أن يبقوا في مصر.

وعند بداية الحرب العالمية الأولى، أعلنت بريطانيا مصر محمية بريطانية من طرف واحد. وعام ١٩١٩ فوجىء كرومر والسياسة البريطانية كلها بالثورة المصرية، واضطروا في النهاية لإعلان استقلال من جانب واحد عام ١٩٢٢، لكن المهم أنه منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٣٦، لم يكن هناك وجود شرعي أو (Legal) لبريطانيا في مصر، بل غابت الصيغة الشرعية حتى إبرام اتفاق عام ١٩٣٦ الذي أجبرتهم عليه طبول الحرب العالمية الثانية.

وهناك أيضاً في هذه الفترة علاقة بريطانيا بمشيخات الخليج التي استولت عليها بريطانيا، وعقدت مع شيوخها اتفاقيات سميت باتفاقيات الحماية، وعملت تدريجيا على تجديد الشكل السياسي في هذه المنطقة، وعلى توجيه سياسات هذه المشيخات، واحتفظت بعلاقات من نوع خاص معها، حتى بعد انسحابها عام ١٩٧١، وإعلان مولد دولة الإمارات العربية المتحدة. وما زالت تحتفظ بهذه العلاقات الخاصة القائمة على المصلحة الاقتصادية وعلى الحماية الأمنية باتفاق مع دول الخليج.

والفترة الثانية: هي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تغير الموقف جذرياً بالنسبة لوضع بريطانيا العالمي، وضعفت قوتها العسكرية والاقتصادية، وبالتالي السياسية، ولم تستطع مواكبة العصر النووي وعصر الصواريخ في وجه الدولتين العظميين، اللتين تمتلكان الموارد الاقتصادية الضخمة، ومع أنها أصبحت مع الأيام دولة نووية، أن ضعفها الاقتصادي لم يمكنها من تحمل تكلفة متابعة هذا التسلح، ويضعف قوتها الاقتصادية، ضعفت قوتها السياسية. إضافة

إلى أنها بدأت منذ عام ١٩٤٧ تفقد مستعمراتها واحدة تلو الأخرى في مناطق أفريقيا وآسيا، وتوالت إخفاقاتها بدءاً بانسحابها من فلسطين عام ١٩٤٨ التي بدأت في الفترة الأولى بوعد بلفور عام ١٩١٨، والوعود المتضاربة لليهود والعرب، وفتح الباب للهجرة اليهودية، مروراً بانتفاضة عام ١٩٣٦ الفلسطينية، حتى انسحابها وقيام الحرب ووقوفها إلى جانب الدولة العبرية ومساندتها لها. وظهر ضعفها أيضاً في الحرب الكورية بالمقارنة مع أمريكا في مواجهة ما سمي بالخطر الأيديولوجي الشيوعي. وفي النهاية منيت بهزيمة أخلاقية وسياسية في السويس في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وفشلت أيضاً في بداية الستينات في الانضمام إلى السوق الأوروبية عندما رفض ديجول اعتبارها من الدول الأوروبية، ويمكن اعتبار إخفاقها في حرب السويس، المسمار الأخير في نعش بريطانيا كدولة عظمى، وبدأ التحول في موقع بريطانيا منذ ذلك الوقت.

في الفترة الثالثة: بدأ الحلف الأمريكي البريطاني الموجود أصلاً يتوطد منذ منتصف الستينات، لكنه اتخذ شكلاً أقوى حتى وصل مداه في فترة مرغريت تاتشر، وعندما ظهر الإعلان الشهير المكتوب عليه (Gone with the wind) وظهر فيه ريغان يحمل تاتشر على ذراعيه. ووقفت بريطانيا تدافع عن التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة حول القضايا الدولية وقضايا الشرق الأوسط خاصة. وحتى بعد أن انضمت بريطانيا إلى المجموعة الأوروبية، وقفت تدافع عن المواقف الأمريكية داخل المجموعة الأوروبية، وخاصة قضايا الشرق الأوسط والقضايا العربية بالذات. وتوحدت تقريباً رؤى بريطانيا مع رؤى أمريكا حول قضايا البحث عن ميزان القوى الإقليمية بعد حرب الخليج، وذلك بتشجيع تشجيع العلاقات بين دول المنطقة خاصة بين سوريا وإسرائيل، ومحاولة تطبيع هذه العلاقات، والاشتغال بموضوعات التسلح الإقليمي والمحاولات الجديدة لحل القضية الفلسطينية من خلال مدريد وأخيراً أوسلو. وهذه هي بالضبط المحاور نفسها التي ارتكزت عليها السياسة الأمريكية،

ووجدت التأييد الكامل والمساندة من بريطانيا على الرغم من أن بريطانيا شاركت دول المجموعة الأوروبية في بعض المواقف التي يمكن أن نسميها إيجابية للمجموعة الأوروبية تجاه المشكلة الفلسطينية، وبالتحديد مساهمة المجموعة الأوروبية في شرح القضية الفلسطينية للرأي العام، وإصرارهم على ارتباط هذه القضية بالاستقرار في المنطقة عموماً. وساهمت الدول الأوروبية في شرح هذه القضية، وفي ترسيخ معنى عدم الاستقرار إذا لم تحل هذه القضية، إلا أنها اتخذت مواقف داخل المجموعة، اتسمت بأنها متشددة وموالية للولايات المتحدة، مما أدى إلى بروز ظواهر انقسام حول القضايا العربية داخل المجموعة، ومثال ذلك انقسام المجموعة حول الربط بين القضية الفلسطينية وقضية الكويت. فالدول المتوسطية مثل فرنسا وإيطاليا، كان رأيها أن ترتبط القضية الفلسطينية بقضية الكويت، ونادت أيضاًهذه الدول المتوسطية بفكرة التزام دولي بحل القضية الفلسطينية جنباً إلى جنب مع الالتزام بتحرير الكويت. بينما رفضت بريطانيا هذا الالتزام، أو رفضت إعلان هذا الالتزام داخل المجموعة. والتزم أيضاً قسم من المجموعة الأوروبية بالحل الشامل العادل لمشكلات الشرق الأوسط، وتعاطفوا مع فكرة المؤتمر الدولي الذي كان ينادي به العرب، وطالبوا إسرائيل بتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحقوق المدنيين تحت الاحتلال، بل إن بيان دبلن اقترب كثيراً من المطالبة بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، ومطالبة الأمم المتحدة بالاضطلاع بدورها في هذا الأمر، وطالبوا إسرائيل بإجراء حوار سياسي مع الفلسطينيين في بيانات ومواقف مختلفة. وكانت بريطانيا في كل هذه المواقف إما مترددة، وإما رافضة في إطار محاولة الاستقلال للمجموعة الأوروبية عن السياسة الأمريكية. ووقفت ضد كل هذه الخطط، فوقفت مع أمريكا ضد الربط بين الكويت وفلسطين، وفضلت الحل العسكري على الحل السلمي الذي كانت تنادي به بعض الدول الأوروبية، وقامت بدور مميز في دفع الولايات المتحدة نحو تفضيل الحل العسكري لمشكلة الخليج، وعبرت

عن ذلك الليدي ثاتشر بوضوح في لقائها مع بوش[١].

العلاقات العربية التركية[٢]

لم تأخذ العلاقات العربية ـ التركية طابعها الاستراتيجي والمهم إلا بعدما قامت تركيا بعقد اتفاقات مع إسرائيل غلب عليها الطابع العسكري. وسندرس هذه الاتفاقات من ناحية المضمون والدوافع وآثارها على الوضع العربي.

١ ـ مضمون الاتفاقات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية:

إذا نظرنا للبنود الستة الأساسية «المعلنة» للاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي الأول نجدها تقوم على:

١ ـ السماح للقوات الجوية لكل دولة بإجراء تدريبات في المجال الجوي التابع للدولة الأخرى.

٢ ـ تبادل معلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية.

٣ ـ إجراء تدريبات مشتركة للقوات الجوية لكلتا الدولتين بمعدل ثمان مناورات عسكرية جوية في العام.

٤ ـ قيام إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم «إف ـ ٤» بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات.

٥ ـ حضور مراقبين من كل دولة للتدريبات العسكرية في الدولة الأخرى.

٦ ـ إقامة منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين الدولتين.

من هنا يتبين أن البنود السابقة هي بمثابة اتفاق تعاون عسكري متقدم

---

(١) عن د. عدنان الحردلو: العرب في الاستراتيجيات العالمية ـ تحرير د. مصطفى الحمارنة، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، ص ١٩١ ـ ١٩٥.

(٢) عن صلاح سالم: سلسلة دراسات استراتيجية ومستقبلية (١)؛ معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٩ ـ ص ٨٨ حتى ١٢٤.

يمكن تطويره مستقبلاً لاتفاق تعاون دفاعي كامل. وهذا ما يتضح في ظل عدة اعتبارات ربما كان أهمها:

١ ـ أن الطرفين يقعان ضمن نظام أمني واحد وهو النظام الأمريكي، ويواجهان نفس التحديات من وجهة نظرهما، وهنا يصبح التعاون الدفاعي بينهما أمراً مبرراً حسب تصورهما.

٢ ـ أن جوانب التعاون العسكري واسعة ومتعددة ومن نماذجها المناورات المشتركة.

٣ ـ أن جوانب التعاون الفني في الاتفاق محدودة، فحتى ما ذكر بخصوص التعاون في صيانة الطائرات الفانتوم وتحديثها يتجاوز حدود التعاون الفني بالمعنى الضيق إلى تعاون دائم في التصنيع العسكري. كما أن وضع مثل هذه الأمور الفنية في نصوص اتفاق تعاون عسكري يكسبها معانٍ جديدة ليس أهمها تنسيق التكنولوجيا العسكرية بين الطرفين، وهذا أمر هو الآخر له دلالته إذ لا يتحقق تبادل التكنولوجيا العسكرية ـ بصفة فعلية ومؤكدة ـ إلا بين حلفاء، فالأصدقاء فقط يوقعون بروتوكولات أما الحلفاء فينفذونها بدقة وحماس. وهذا ما يبدو فعلاً على الساحة التركية الإسرائيلية.

والمثير في الأمر أن الاتفاق الأول الموقّع في فبراير عام ١٩٩٦ هو وحده الذي عقد في ظل رئاسة مسعود يلماظ للحكومة، وأن الذي صدَّق عليه هو نجم الدين أربكان نفسه تحت ضغط الجيش ومجلس الأمن القومي، بل إن الاتفاقات الأخرى عقدت بينما كان أربكان نفسه رئيساً للحكومة. وربما كان أربكان يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أمرين: أولهما تأكيد أن الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل تمثل مصلحة قومية تركية مؤكدة لا سبيل للاختلاف حولها بين التيارات السياسية المختلفة، وعلى رأسها الرفاه الإسلامي. **والثاني**: تحقيق إحباط متبادل للرفاه وللعالم العربي الذي قابل مع الشرق الإسلامي عموماً، سياسات أربكان وحكمه بترحاب شديد أملاً في اعتدال السياسة الخارجية التركية.

وفي ظل اندفاع كل من إسرائيل وتركيا وقّع البلدان ٢٤ اتفاقاً مشروعاً

للتعاون العسكري في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ م كان أهمها حسب المصادر التركية المختلفة:

- مشروع تحديث طائرات إف ٤.
- مشروع تحديث طائرات إف ٥.
- تصنيع طائرة تدريب مشتركة بدون طيار وأخرى بطيار بهدف المراقبة الجوية.
- مشروع مشترك مع إسرائيل وأمريكا لتطوير صواريخ مضادة للصواريخ «باتريوت».
- تطوير الدبابة إم ٦٠ والحصول على ٦٠٠ دبابة جديدة «ميركوري».
- تغيير بنادق الجيش التركي بالبنادق الإسرائيلية «رايفال».
- توريد إسرائيل لتركيا أجهزة إلكترونية خاصة لمراقبة الحدود، ورادارات لطائرات إف ٤.
- تبادل المعلومات الاستخبارية والاتفاق على «كود» سري.
- التصنيع المشترك لطائرات إف ١٦.

٢ ـ دوافع الاتفاقات العسكرية التركية ـ الإسرائيلية:

من وجهة نظر إسرائيل تبدو الصورة واضحة إذ تحقق لها الاتفاقات مزايا عديدة، منها الانفتاح على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، والتي ظلت تسعى إليها إسرائيل من بداية التسعينيات وخاصة تلك التي كانت تمتلك سلاحاً نووياً مثل كازاخستان، وتوفير القدرة على توجيه ضربة جوية مؤثرة ضد إيران في حالة حيازتها فعلياً لقدرات تمكنها من امتلاك سلاح نووي وتمكينها من الحصول على تسهيلات لإقامة أجهزة تنصت على الحدود التركية لرصد أية تحركات عسكرية سواء في سوريا أو في إيران أو في العراق، مع السماح باستخدام طائراتها (أي طائرات إسرائيل) للأجواء التركية والقواعد المنتشرة في أراضيها مما يتيح لها مجالاً واسعاً للحركة كما يوفر لها فرصة توجيه ضربات جوية وقائية أو هجومية ومن اتجاهات غير عادية وخاصة لسوريا.

ويبدو أن الهدف الأخير هو الهدف الأهم لإسرائيل وهذا ما لم يتورع إسحاق موردخاي وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك عن إعلانه بقوله: «إن هدف التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا هو إيجاد قوة ردع موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة ومواجهة أي هجوم قد تفكر فيه أية دولة». كما أنه ما من شك في أن إسرائيل تتحسب للقوة العراقية «المجمدة» الآن، وتأمل من خلال هذه الاتفاقات لو تم تفكيك هذه القوة بالضغط على الشمال العراقي وباللعب على أوتار الأزمة الكردية.

ومن وجهة نظر تركيا يبدو الاتفاق وسيلة للاستفادة من المعلومات التي تعطيها صور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس على حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا، وهو بالفعل ما تحقق بشكل مثالي في القبض على «أوجلان». فضلاً عما تسعى إليه تركيا من تحديث سلاحها الجوي بطائرات الفانتوم استفادة من الخبرة التكنولوجية الإسرائيلية، مع تأكيد الهيمنة التركية على شمال العراق بحجة مراقبة الأوضاع الكردية والوقاية من خطرهم.

إضافة إلى ذلك ترتبط الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل برؤية المؤسسة العسكرية التركية والتي لا تقتصر على روح المخاطر الأمنية بل تمتد إلى التخطيط لمستقبل تركيا حتى عام ٢٠٢٠م، ففي تقرير لمركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي يتكشف هدفان استراتيجيان:

- تحول تركيا إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠ م.
- تحول تركيا من الارتباط الأوربي إلى الارتباط الأطلنطي مع توسع حلف الأطلنطي لتصبح تركيا حائط الصد أمام روسيا التي قد تسعى لتقزيم تركيا كما كانت في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠.

٣ ـ التطبيق المحدود للاتفاق على الأزمة السورية ـ التركية في أكتوبر ١٩٩٨:

افتعلت تركيا في أكتوبر ١٩٩٨ أزمة كبرى مع سوريا مارست خلالها تصعيداً غير مسبوق، حيث قدمت لسوريا عدة مطالب تمثلت في «وقف دعمها

٢٥١٢٣٩

لحزب العمال الكردستاني وطرد زعيمه أوجلان، وإغلاق معسكرات الحزب في لبنان، وحظر تنقلات عناصره عبر الحدود السورية، والاعتراف بالحدود الحالية لتركيا، والوعد بإقامة علاقات حسن جوار معها».

ولم تقبل تركيا التفاوض حول هذه الشروط، ولا ربطها بأية مطالب سورية حول المياه، وقامت بمناورات عسكرية في تلويح باحتمال توجيه ضربة لسوريا وذلك بالرغم من عدم حدوث أي شيء جديد على صعيد العلاقات الثنائية بين الدولتين. ولعل هذا ما يرجح سعي تركيا لاختبار تأثير الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل في الإرادة السورية، وفي الوقت نفسه سعيها لإنجاز أهداف هي التالية:

١ ـ تحسين وضع العسكريين والائتلاف السياسي الحاكم في تركيا على نحو يعزز فرص فوزهم في انتخابات إبريل ١٩٩٩ والتي كان يجري الاستعداد لها في ظل أوضاع تهدد بحصول الإسلاميين على نسبة مؤثرة من المقاعد برغم الضربات التي وجهت لحزب الرفاه، والملاحقة المستمرة لوريثه حزب «الفضيلة»، فضلاً عن اعتقال «رجب طيب أردوغان» رئيس بلدية إسطنبول وهو من الإسلاميين واسعي الشعبية، ثم انطلاق فضيحة الفساد التي تورط فيها مسؤولون كبار في حكومة الأقلية بزعامة يلماظ.

٢ ـ استثمار ما كانت تتصوره تركيا من ضعف استراتيجي لسوريا بفعل اتفاقات التعاون التركي ـ الإسرائيلي من جهة واعتدال سياسة الحليف الإيراني وانشغاله بخطر المواجهة مع حركة طالبان في أفغانستان من جهة أخرى.

رغم أن هذه الدراسة تتفق مع ذلك الاتجاه التحليلي الذي ينفي عن تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية صفة التحالف العسكري، إلا أنها تختلف معه في اعتبار هذا التطور محايداً في الأزمة التركية ـ السورية المشار إليها استناداً إلى التصريح الذي أدلى به بنيامين نتينياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق. ويعتبر أن الاتفاقات التركية ـ الإسرائيلية هيأت لتركيا ورقة للضغط النفسي والإعلامي

فضلاً عن العسكري على سوريا. يعزز ذلك أن مبادرة سوريا بنزع فتيل الأزمة تعبيراً عما وصفه وزير خارجيتها فاروق الشرع برفض تحول تركيا إلى عدو للعرب، لم تلق تقديراً مناسباً من الجانب التركي. إذ عبر مسؤولون أتراك عن غبطة شديدة بقدرة بلادهم على حسم أزمة استمرت طيلة ١٥ عاماً في ١٥ يوماً فقط، وذلك في قراءة استعلائية متغطرسة للأزمة.

في السياق نفسه، وكما سلفت الإشارة، يمكن القول إن القبض على أوجلان بعد أقل من أربعة أشهر على رحيله من سوريا، إنما يمثل تطبيقاً كاملاً هذه المرة للتعاون العسكري الاستخباراتي بوجه أخص بين تركيا وإسرائيل أو كما يقول الدكتور إدمون غريب أنه يأتي ثمرة للعلاقة الثلاثية التي تربط كلاً من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، والتي أسماها «التحالف الشبح»، في إشارة إلى أن التطورات المرتبطة بهذا التحالف تحدث غالباً في الخفاء وبما لا ينفي تأثير هذا التحالف وفعاليته.

٤ ـ سيناريو الرفاه الإسلامي «العثمانية الجديدة»:

وهو يمثل سيناريو المعارضة بمعناه التاريخي أكثر مما يعكس معناه السياسي، فهو محاولة لاستئناف الحكم الأتاتوركي الصادر قبل ثلاثة أرباع القرن على تركيا بالهوية العلمانية المتطرفة التي تستبعد في تشكيلها الأسس الدينية والثقافية والتاريخية للأمة التركية، كما أنه طرح يوفق بين العثمانية القديمة «المدرسة الرمزية» والأتاتوركية «الواقعية المتطرفة» من خلال تبنيه الواقعية المتوازنة التي تلبي متطلبات الهوية دون تعالٍ على ضرورات المصلحة.

وفي هذا الإطار التوازني الذي تقدمه العثمانية الجديدة للتفاعل بين الدين والعرق، وبين المجتمع والدولة، وبين الثقافي والسياسي، ينتظم تصورها للعلاقة مع الشرق العربي الإسلامي تأسيساً على رؤية متمايزة للتاريخ العثماني وموقع العرب فيه.

إن الرؤية الأتاتوركية تصر على أن الإمبراطورية العثمانية كانت عبئاً ثقيلاً

على الأتراك طوال الوقت، وأنها سبب إنهاكهم وهزيمتهم في الحرب العالمية الأولى. ومن الغريب أن العرب الذي ينظر إليهم بحسب هذا الاتجاه باعتبار أنهم مصدر إضعاف الأتراك، يُتهمون وفق هذا الاتجاه نفسه باعتبارهم تخلوا عن الأتراك وانضموا إلى الحلفاء. لكن على العكس من الرؤية السابقة تقدم «العثمانية الجديدة» عبر سيناريو الرفاه في التسعينيات فهماً أكثر واقعية لأزمة تركيا مع تاريخها، وذلك بإرجاع التخلف التاريخي «العثماني» للممارسات الإمبراطورية كمنتج للسلوك البشري بقطع النظر عن الدين وعن القومية العربية بالذات، وكذلك بالتأكيد على أن الارتباط بالغرب وبالأتاتوركية لم يمنح تركيا تقدمها المأمول طيلة القرن الماضي وبالتالي فإن الاستمرار في فرض هذا الارتباط على الوجدان والتوجه التركي يعد بمثابة أصولية «علمانية تغريبية» ترفض الإسلام والشرق، وترتبط بالعلمانية والغرب كنزعة سلفية تاريخية جامدة. وعلى ضوء ذلك، فإن العثمانية الجديدة تدعو لرد العلاقة بالغرب إلى حجمها الطبيعي، ليس بمقاطعته، ولكن بتحويل هذه العلاقة من كونها وصفة سحرية للتقدم إلى مجرد «علاقة عادية» تخضع للتقويم سلباً وإيجاباً ولا ترتب بالضرورة رفضاً للشرق طالما أصبحت المصلحة (المداية والمعنوية) هي محك الرفض والقبول.

وفي هذا السياق تبنى الرفاه فكرة «الإخاء الإسلامي» لحل مشكلات تركيا شرق الأوسطية، واستطاع أربكان أن يدخل ضمن برنامج الحكومة الائتلافية، التي تشكلت من حزبه وحزب الطريق القويم، العمل على تفعيل دور تركيا في الدائرة الإسلامية: الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، وتطوير العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية مع الدول الإسلامية عموماً ودول الجوار خصوصاً، وتسوية المشكلة الكردية من منظور إسلامي باعتبار الأتراك والأكراد إخوة مسلمين.

ولذا فعندما تولى أربكان رئاسة الوزراء كانت سياسته الخارجية هي أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش، فلقد عبرت تحركاته الخارجية عن تغير ملموس

قوامه إعطاء الأولوية للتعاون مع الدول الإسلامية. وبدا ذلك في كثافة الزيارات الرسمية المتبادلة وأبرزها جولة أربكان الآسيوية التي شملت كلاًّ من إيران وباكستان وسنغافورة وماليزيا وأندونيسيا وجولته الإفريقية التي شملت مصر وليبيا ونيجيريا، وكذلك في اتفاقات التعاون الاقتصادي التي ارتبطت بكلتا الجولتين، وأخيراً في المؤتمرات التي شاركت فيها تركيا أو استضافتها والتي ضمت أغلبية إسلامية مثل: مؤتمر طشقند الذي ضم أذربيجان وكازاخستان وقرغيزيا وأوزبكستان وتركمانستان، ومؤتمر التعاون التنموي الذي حضرته في تركيا كل من أندونيسيا وإيران وباكستان وبنجلاديش وماليزيا ومصر ونيجيريا، فضلاً عن استضافة تركيا للدورة الثانية عشرة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٩٦.

وإذا كانت التطورات السابقة قد دلت على ميل الحكومة التركية بزعامة أربكان إلى تعزيز العلاقات الثنائية والجماعية مع الدول الإسلامية، فهي لم تنفِ في الوقت ذاته محافظة تركيا على تحالفاتها الاستراتيجية التقليدية مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. فرغم ما قد يبدو من تحدي أربكان للإرادة الأمريكية بزيارته كلاًّ من ليبيا وإيران وتوقيعه اتفاقيات تعاون معهما، إلا أن الحكومة التركية أظهرت حرصاً على ألا تمس المصالح الأمريكية المباشرة في المنطقة ولا الدور المنوط بها (أي بتركيا) في هذا الإطار. ومن أهم مظاهر ذلك التجديد التركي للقوات الدولية التي تراقب منطقة الحظر الجوي في شمال العراق من خلال قاعدة أنجيرلك التركية، أخذاً في الاعتبار أن رئيس الوزراء التركي كان قد دعا قبل توليه منصبه إلى رحيل تلك القوات.

لكن أربكان وحزب الرفاه لم يستطيعا الحفاظ على هذه الصيغة التوازنية للتوجهات الخارجية. فإذا ما اعتبرنا أن الرهان الأساسي لتيار الشرق في السياسة الخارجية التركية قد تجسد رمزياً وبصورة معبرة في مجموعة الدول الثماني الإسلامية التي دعا أربكان نفسه إلى تشكيلها حسب ضوابط ديموغرافية وجغرافية من دول مصر وإيران وباكستان وإندونيسيا ونيجيريا وماليزيا

وبنجلاديش فضلاً عن تركيا نفسها التي احتضنت السكرتارية الدائمة للمجموعة. وأن الرهان الأساسي للتيار العلماني قد تمثل في إبرام سلسلة من الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل كان أولها في فبراير ١٩٩٦ وقبل مجيء أربكان وثانيها في ظل وجوده. أمكن لنا أن نتبين حدود التوازن بين الطرفين الأتاتوركي والعثماني وقوة حضور كل منهما في ساحة التعبير عن الهوية التركية وعن مصلحتها القومية وتوجهاتها الخارجية. فبينما اقتصر الأمر بالنسبة لمجموعة الدول الثماني الإسلامية على تكوين السكرتارية الدائمة، وعقد المؤتمر الأول لقمة دول المجموعة في منتصف يونيو ١٩٩٧ في ظل التنحية الفعلية لأربكان مؤسس المجموعة، كان التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل يتطور على نحو حثيث. ذلك أن المؤسسة العسكرية العلمانية أخذت على عاتقها إسقاط الخيار التوازني، من أجل أن تفرض خيارها الخاص المتمثل في القطيعة مع المحيط العربي الإسلامي، والتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل، وتبني الحل العسكري للقضية الكردية. ففي الوقت الذي استضافت فيه إسطنبول اجتماعات القمة لمجموعة الدول الثماني الإسلامي في يونيو ١٩٩٧ تصاعدت اللهجة العدائية للمؤسسة العسكرية ضد سوريا وإيران لدرجة الإعلان عن حشود عسكرية تركية على الحدود السورية، وهو ما تكرر في أكتوبر ١٩٩٨، مع الإعلان عن احتمال إغلاق تركيا سفارتها في طهران. وأمام انتقادات أربكان اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في فبراير ١٩٩٦ قررت المؤسسة العسكرية توقيع المزيد من الاتفاقات المماثلة والدخول مع إسرائيل في مناورات بحرية في الفترة من ٥ ـ ٩ يناير ١٩٩٨، وإجراء تدريبات جوية مع أمريكا وإسرائيل في نوفمبر ١٩٩٨ م.

لقد توالت وقائع السيناريو الأتاتوركي رغم مقاومة أربكان والرفاه بعض تطبيقاته. حيث أجريت التدريبات البحرية رغم ما صرح به عبد الله جول نائب رئيس حزب الرفاه ووزير الدولة في حكومة أربكان من أن اجتماعاً ضم أربكان ورئيس الأركان الجنرال إسماعيل حقي قاراداي وجول نفسه تقرر فيه تأجيل هذه التدريبات.

وعندما زار وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي أنقرة عام ١٩٩٧ جرى الاتفاق بين تركيا وإسرائيل على خطة أطلق عليها «تقدير المخاطر» في إشارة إلى التهديدات المحتملة من إيران وسوريا لكلٍّ من تركيا وإسرائيل.

وقد جرى توقيع الاتفاق دون علم رئيس الحكومة أربكان الذي أرغم على استقبال وزير الخارجية الإسرائيلي. ومن المثير للدهشة أن لقاء أربكان ـ ليفي لم يتطرق إلى موضوع الاتفاق إنما أُثيرت خلاله قضية القدس التي أكد أربكان على أهميتها للعالم الإسلامي، فيما ذكر ليفي أن القدس لم تكن يوماً عاصمة إلا لدولة إسرائيل.

وفي هذا السياق، فإن أربكان الذي كان قد أعلن في حملته الانتخابية أن سياسة بلاده الخارجية سوف تتقلص مع إسرائيل بقدر ما تتحسن مع سوريا والعراق، وأنه سوف يدعو لإنشاء قوة إسلامية جديدة تخدم حركة العالم الإسلامي بديلاً عن المنظمات الدولية التي تنحاز ضد المسلمين وتقف بجانب الصهيونية بشكل خاص، وجد نفسه مضطراً إلى قبول الاتفاقات العسكرية بين بلاده وإسرائيل بعدما برر له أعضاء الرفاه (وعلى رأسهم عبد الله جول نائب رئيس الحزب) الموقف بعدة عوامل أهمها:

١ ـ أن التعاون التركي ـ الإسرائيلي بدأ قبل أن تأتي حكومة الرفاه، وأن الرفاه لم يشكل الحكومة وحده بل كان طرفاً في حكومة ائتلافية ولذلك اضطر إلى تقديم تنازلات.

٢ ـ أن تركيا لديها خطط لتحديث قواتها المسلحة ولها كل الحق في ذلك، وكان من المفروض أن الولايات المتحدة هي التي ستتعاون مع تركيا في هذا المجال إلا أنها رفضت، في حين وافقت إسرائيل على التعاون بالمشاركة في التدريب وفي التصنيع العسكري.

٣ ـ أن الاتفاق تم بإيحاء من الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل مما يجعل من تركيا ركناً أساسياً في استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة. ثم إن

المؤسسة العسكرية تقف بقوة وراء الاتفاق الذي ستدخل تركيا عن طريقه إلى النادي النووي من خلال تجارب مشتركة مع إسرائيل في جنوب شرق تركيا. وآية ذلك أنه تم إخلاء قرى بأكملها في تلك المناطق بدعوى مكافحة النشاط الإرهابي فيما الهدف هو تهيئة منطقة أقرب إلى حدود إيران منها إلى قلب تركيا؛ لتكون مسرحاً لإجراء تلك التجارب المشتركة بين البلدين. أكثر من ذلك، مضت المؤسسة العسكرية خطوة أبعد، بتدبير انقلاب أسقط حكم الرفاه الائتلافية، وبالوقوف خلف قرار المحكمة الدستورية لحل حزبه وحظر اشتغال رئيسه بالعمل السياسي لمدة خمس سنوات، ليبدأ طور جديد من أطوار الصراع على الهوية والسلطة في تركيا. فعندما تسلمت حكومة بولنت أجاويد السلطة خلفاً لحكومة يلماظ حاولت قدر المستطاع التخلص من ميراث الرفاه السياسي المتمثل في التقارب مع العرب والمسلمين، والتهدئة السياسية مع الأكراد.

ويفسر ذلك السعي الحثيث من جانبه ـ أي أجاويد ـ لمطاردة حزب العمال الكردستاني وكوادره، والنجاح فعلاً في الإيقاع بزعيمه عبر عملية اختلف حول دور المخابرات المركزية الأمريكية فيها. وقد رفع هذا التطور من شعبية أجاويد وحزبه الديمقراطي اليساري من ١١،٥٪ قبل اعتقال أوجلان إلى ٢٦،٦٪ بعدها، وحقق في الانتخابات الأخيرة المركز الأول بنسبة ٢٢،٤٪ تلاه حزب الحركة القومية ألد أعداء الأكراد في تركيا بنسبة ١٨،٢٪، ثم حزب الفضيلة بنسبة ١٥،١٪.

هكذا، فلقد تم تجميد سيناريو الرفاه حامل لواء العثمانية الجديدة في التسعينيات وبعث نقيضه أي: السيناريو الأتاتوركي، لحين تغير توازنات القوة الداخلية والإقليمية والدولية واتخاذ التطورات التركية من ثم مساراً آخر. وثمة عاملين أساسيين من شأنهما التأثير على اتجاه هذه التطورات:

العامل الأول: هو تزايد الإدراك التركي للمنطق الاستراتيجي الصحيح،

ذلك أن تركيا كغيرها من الدول القومية تظل مطالبة، وفي كل الأحوال، بالتعامل مع المشكلات الهيكلية التي يثيرها وجودها القومي وكتلتها الحيوية. وبالنسبة لتركيا فإن مشكلاتها الهيكلية ترتبط بعنصري الجغرافيا السياسية، والتكوين الاجتماعي ـ التاريخي.

فالجغرافيا السياسية مثلاً تثير لدى تركيا عدة هواجس أمنية في مواجهة كلٍّ من روسيا وقبرص؛ فمن ناحية، تقع تركيا في مواجهة روسيا الاتحادية كوريثة للاتحاد السوفيتي، ومثل هذا الوضع جعلها منوطة بدور مهم كدولة قومية أولاً وكجزء من الاستراتيجية الأمريكية ثانياً، حيث نظر إليها كحاجز في وجه أي اندفاع سوفيتي أو روسي محتمل تجاه الجنوب طلباً للمياه الدافئة والنفط العربي، أو سبباً للتأثير في منطقة الشرق الأوسط والبلقان. ولعل الصراع التاريخي بين تركيا وروسيا القيصرية حول مناطق آسيا الوسطى وامتداداتها غير الروسية في القوقاز عبر نحو قرنين من الزمان كان دافعاً أساسياً لعضوية تركيا في الناتو منذ منتصف القرن، ولا يزال دافعها للتمسك بأطلسيتها مع نهايته. وهناك بعض محاولات للتقارب أحياناً مع روسيا على محور منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود وهي لا زالت محاولات متعثرة حتى الآن. ومن ناحية أخرى، ما زالت المشكلة القبرصية مستمرة، تتصاعد أحياناً كما حدث في منتصف الستينيات والسبعينيات وتتوارى أحياناً أخرى كما حدث في الثمانينات، ولكنها مستمرة وتفرز تأثيراتها السلبية في اتجاهين مهمين:

الأول: هو كونها عائقاً أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وخاصة بعد انضمام اليونان إليه.

والثاني: هو أنها تبدد انتباه تركيا والكثير من جهدها العسكري والدبلوماسي باعتبارها أهم المشكلات القابلة للتفجر على صعيد السياسة الخارجية.

أما بالنسبة للتكوين الاجتماعي ـ التاريخي فإنه يثير لدى تركيا مشكلة هامة

هي المشكلة الكردية التي تهدد تكاملها القومي وتهدر من مواردها الاقتصادية وتفرض نفسها على سياستها الخارجية بقوة لا سيما منذ التسعينيات. فمع انتهاء حرب الخليج الثانية أصبحت كردستان العراقية مسرحاً لأحداث عديدة جميعها يثير القلق، بدءاً من منح الأكراد العراقيين حكماً ذاتياً والتدخل الغربي لفرض حظر جوي على شمال العراق بدعوى حماية الأكراد، مروراً بالانقسام المتنامي الذي بلغ حد التقاتل بين الفصيلين الكرديين العراقيين الكبيرين وهما الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني، ونشاط حزب العمال الكردستاني التركي من داخل الأراضي العراقية، وانتهاء بالتوغل التركي المتكرر في شمال العراق وفرض حزام أمني يفصله عن الحدود التركية. وفي كل الأحوال فإن انشغال تركيا بالمشكلة الكردية قد تزايد، ومخاوفها من تحول الحل الفيدرالي في العراق إلى دولة كردية تعطي النموذج لأخرى تركية قد تنامت، الأمر الذي أساء بشدة لعلاقات تركيا بجيرانها المعنيين بالمشكلة خاصة سوريا وإيران وأرمينيا فضلاً عن العراق.

ولا تتوقف حدود التأثيرات السلبية للمشكلة الكردية على سياستها الخارجية، بل يبقى تأثيرها الأهم على الداخل التركي من خلال تزايد إسباغ الطابع العسكري عليه والحد من تطوره الديمقراطي.

والواقع أن ثنائية العسكرة ـ الديمقراطية تعود ابتداءً للتناقض الأولي الكامن في المبادىء الأساسية للجمهورية التركية، فالثورة الكمالية حددت أهم أهدافها في بناء دولة قومية «طورانية»، علمانية، ديمقراطية. وبتأمل هذه المبادىء نلمس تناقضها، كما بين تناقض بناء دولة قومية طورانية مع إضفاء الطابع العلماني الديمقراطي على هذه الدولة. إن تأزم المشكلة الكردية يحول دون نمو الديمقراطية، وذلك لما يفرضه هذا التأزم من تنامي قوة الجيش وتزايد دوره السياسي السافر باعتباره وريث الثورة الكمالية، وحامي حمى القومية «الطورانية». فإذا كان التطور السياسي لتركيا قد جعل من الجيش رقيباً على ممارسة السلطة يتدخل عند كل انحراف بها، فإن تفاقم المشكلة الكردية قد عزز

من دوره السابق باعتبار الأكراد والإسلاميين والديمقراطيين الحقيقيين يمثلون مصادر التهديد المحتمل لنظام الحكم الأتاتوركي في صورته النقية.

والسؤال المركزي هنا، على ضوء التحليل الموجز للجغرافيا السياسية، والتكوين الاجتماعي التاريخي لتركيا هو، هل تفرض الإشكاليات الكامنة في هذين العنصرين معاً توجهات ضاغطة بقوة على السياسة الخارجية التركية تكون لها دلالتها أو علاقتها بالعالم العربي وإسرائيل؟.

الواقع أنه يمكن الادعاء أن المشكلة الكردية، وهي المشكلة الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية التركية، تفرض تجاوز الحل القمعي الذي ثبت عدم جدواه، وتطرح وسيلتين أساسيتين لمقاربتها:

الأولى: هي إيجاد صيغة ديمقراطية أكثر رسوخاً تستوعب الأسس التاريخية والثقافية للهوية التركية والتي هي في كل الأحوال أشمل وأوسع من العرقية «الطورانية» الضيقة.

والثانية: هي الاتفاق مع دول الجوار المعنية بالمشكلة والحوار معها حول أفضل الشروط لتسويتها إقليمياً بما يحفظ المصالح المتبادلة، وذلك بدلاً من تهديد تلك الدول بالحرب أو حتى احتلال أجزاء من أراضيها بحجة المطاردة الساخنة، وكأن سيادة الدول وكبرياء الأمم رهن الرؤى والتصورات التركية التي تكاد تجعل بعض الدول في الإقليم حلقة في سياستها الداخلية. وفي هذا السياق تبدو الأهمية الشديدة لكل من سوريا، والعراق، وإيران بل وأرمينيا ـ وليس إسرائيل ـ بالنسبة لتركيا. أما المشكلة القبرصية فتنصب تداعياتها بالأساس على العلاقة مع اليونان، وبالتالي فإنه لا سبيل إلى حلها إلا بالحوار معها وليس بالتحالف ضدها لأن تركيا مهما راكمت من قوة عسكرية لن تستطيع استخدامها ضد اليونان التي هي عضو في كل من الاتحاد الأوروبي والناتو. وبخصوص الهواجس تجاه روسيا فإنها كامنة الآن، وحتى حال إبدائها، وبافتراض الفشل التام في التعايش مع روسيا، فإن الحل الأمثل هو الحفاظ على العلاقات

الأطلسية ومع الولايات المتحدة بالذات حيث لا يمكن الادعاء بأن إسرائيل قادرة على تقديم مساعدة ملموسة لتركيا في مواجهة روسيا مع ما تحوزه الأخيرة من قوة استراتيجية هائلة تسندها ترسانة أسلحة متنوعة، وجغرافيا فسيحة، وموارد كبيرة تثير لعاب الآخرين، وضمنهم إسرائيل التي لا تكاد تكف عن السعي إلى تحسين علاقتها بروسيا. وإذا ما أدركنا أن الأطلسية والعلاقة مع الولايات المتحدة خيارات تركية تقليدية، كما أنها خيارات أمريكية أيضاً، فلا يصبح من ثم لإسرائيل دور فيها، ولا تصير بالضرورة بوابتها الأولى.

وفي هذا السياق يمكن القول إن المنطق الاستراتيجي الصحيح الذي ينبع من الوجود التركي ذاته، والذي يتعامل مع جذور المشكلات وليس مع ظواهرها، ويضع الوسائل في خدمة الأهداف والغايات المشروعة سياسياً وإنسانياً دون أن يغريه تراكم الوسائل بصياغة أهداف غير مشروعة أو غير مؤكدة، ذلك المنطق هو وحده الذي ينزع عن التعاون مع تركيا الأهمية التي تُخْلَعَ عليه، بل ويضع إسرائيل في ترتيب متأخر بعد سوريا وإيران والعراق واليونان ومصر نتيجة قدرة هذه الدول على الإسهام الفعلي في حل المشكلات التركية الأساسية سواء بالنظر إلى امتلاكها أوراق تأثير مهمة على هذه المشكلات أو بالنظر إلى قدرتها على التأثير في أطراف أخرى تحوز هذه الأوراق، وتعتبر مصر وسوريا حالتين نموذجيتين في هذا الخصوص، وعلى العكس من ذلك، لا تملك إسرائيل أوراقاً مماثلة، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى تهدئة المشكلات منها إلى حلها وذلك عبر آليات غير اعتيادية مثل الاختراق والحصار والضغط، وربما يرجع ذلك إلى أن إسرائيل نفسها تتميز بتكوين غير طبيعي، ولذا فهذه الآليات تناسبها؛ لأنها تمنحها قوة استثنائية في لحظات بعينها، ولكنها بالضرورة لا تتناسب مع تركيا التي تملك حضوراً جيواستراتيجياً، وديمغرافياً، وحضارياً راسخاً.

صفوة القول إن منطق التعاون التركي مع إسرائيل هو منطق أجوف، ليس من وجهة النظر العربية أو الإسلامية فقط، وإنما كذلك من وجهة النظر التركية

العقلانية، ولذا يبدو هذا الخيار الأتاتوركي قابلاً للنقض والمراجعة وهذا ما حاوله أربكان قبل رحيله وسوف يظل قابلاً للمحاولة بل وللتحقيق كلما تزايد إدراك النخبة التركية للمنطق الصحيح.

٥ ـ إيقاعات تحرك التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي:

ثمة سؤال هام لا بد من طرحه والاجتهاد في إجابته هو التالي: إذا ما كان المنطق الاستراتيجي الصحيح الذي يفترض التعامل مع جذور المشكلات، وليس ظواهرها يؤكد على أولوية العلاقات التركية مع العالم العربي وليس إسرائيل، فكيف يمكن فهم الاندفاع التركي نحو التعاون مع إسرائيل؟ من المتصور أن هناك حاجة لمدخل أشمل وأكثر قدرة على فهم دوافع هذا التعاون وذلك ضمن المشهد الإقليمي «الشرق أوسطي» الذي تحول في الأعوام الأخيرة عن بعض المقولات الأساسية التي مثلت الإطار الاستراتيجي للتحرك العربي ـ الإقليمي في التسعينيات. من هذه المقولات مثلاً أن عملية السلام في الشرق الأوسط هي جزء مهم ومحوري في الاستراتيجية الأمريكية الكوكبية الجديدة، ولذلك لا يمكن النكوص عنها، ومنها أن الشرق أوسطية أصبحت مطلباً إسرائيلياً ملحاً بل ونهائياً لتحقيق الاندماج العقلاني في المنطقة بشكل حاسم ينهي عقدتها التاريخية.

ومن المتصور أيضاً أن هذه المقولات التي هيمنت على التفكير الاستراتيجي العربي في مطلع التسعينيات وكانت لها ملابساتها وشواهدها، أصبحت عرضة لتغير كبير يتطلب إعادة المراجعة في ضوء شواهد جديدة ومتعددة ربما أصبحت هي الأكثر تعبيراً وارتباطاً بالتفكير الاستراتيجي الأمريكي في النصف الثاني من التسعينيات من ناحية، وبعملية إعادة صياغة الخريطة السياسية الإسرائيلية من ناحية أخرى. ومن الشواهد ذات الصلة بعملية التغير في الإطار الاستراتيجي العام في المنطقة، مسلسل التراجعات في عملية التسوية خصوصاً بعد اعتلاء نتينياهو السلطة (تأجيل إعادة الانتشار في الخليل ثم رفضه

له إلا باتفاق جديد يلبي شروط إسرائيل، والتخلي عن الاتفاقات الموقعة في ظل حكومة العمل، وطرح صيغة الصفة الشاملة كبديل لصيغة الخطوة خطوة بما يحول دون التواصل بين أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع أو بينها وبين أي من الدول العربية). وحتى مع توقيع اتفاق تنفيذ واي ريفر المعروف باسم «واي ٢» والذي تضمن مزيداً من التنازلات الفلسطينية في ظل حكومة باراك، فإن مشاكل متنوعة ما زالت تحول دون تطبيقه. كما أن سياسة إسرائيل شارون بقمع الانتفاضة التي دامت أكثر من عام بطريقة وحشية فاشلة تؤكد ذلك.

وتتدعم هذه الشواهد المستحقة للمراجعة بالنظر إلى وضع الأردن التي جرى إعدادها ودفعها للتعاون الثنائي مع كل من إسرائيل وتركيا عبر توقيع اتفاق عسكري مع إسرائيل مشابه للاتفاق العسكري الإسرائيلي الأول مع تركيا، يتم بمقتضاه تطوير طائرات إف ٤ الأردنية بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار تتحملها الولايات المتحدة، فضلاً عن إقامة خط ساخن بين قيادة القوات الجوية الأردنية ومثيلتها الإسرائيلية، وإجراء تدريب عسكري مشترك للقوات الخاصة لكلا البلدين في عمان. ويرتبط ما سبق بالاستراتيجية الأمريكية التي تضع الأردن بديلاً محتملاً لمصر في إطار عملية التسوية كما يتجلى من تمويلها تحديث الطائرات الأردنية، وكأن الأدوار التاريخية تصنع وتشترى.

ويتأكد الطابع الشمولي، والتماسك لهذا الإطار في تصريح مهم لمدير معهد موشى دايان الإسرائيلي ربط فيه بين الاتفاق العسكري مع تركيا، واحتلال جزيرة حنيش في البحر الأحمر من قبل إريتريا وبدعم من إسرائيل، قال فيه: «إنهما ـ أي الاتفاق والاحتلال ـ يندرجان في إطار استراتيجية وقائية تنفذها إسرائيل، فهما بمثابة تمركز مبدئي في الوقت الحالي تحسباً لحاجة مستقبلية».
فإذا ما كان علينا أن نعترف تحت ضغط هذه الشواهد بأن ثمة إطاراً استراتيجياً جديداً للتعامل مع العالم العربي من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا المفعول بها هنا في الحقيقة، فكيف يمكن قراءة جوهر هذا الإطار وأهدافه؟

إن هذه الشواهد جميعاً لا بد أن تُقرأ أبعادها الشاملة التي تأتي على أكثر من مستوى لتؤكد أن هناك مسعى حثيثاً لإعادة رسم خريطة المنطقة على نحو تتمكن معه أطراف دولية وإقليمية من إنجاز أهدافها الخاصة، فإسرائيل ترغب في تجاوز مسألة الضغط السوري عليها، وإرغام مصر على الاتجاه جنوباً ونفض يديها من الشرق مما يمكنها من احتواء العالم العربي في إطار الالتزام الأمريكي بضمان تفوقها العسكري (والنووي أساساً) وفي سياق حلف شرق أوسطي يرتكز مبدئياً على كل من إسرائيل والأردن ويحل محل النظام الشرق أوسطي المجمد بحكم تعثر التسوية.

ويتأسس تصور تركيا على فهم محوري مؤداه أنها لا تستطيع منفردة مواجهة «الإرهاب» الكردي الناشط من قواعد تمتد في دول عديدة مجاورة، وأنها بحاجة إلى تثمين مياه الفرات وتنفيذ مشروعات ضخمة من قبيل مشروع أنابيب السلام للحصول على عائد اقتصادي يساهم في حل أزماتها الاقتصادية، وأنها تكون أقدر على تحقيق هذا الهدف في ظل تسوية القضايا الرئيسية للمنطقة، وفي مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي، الأمر الذي يساعد على ضبط سلوك بعض الأطراف التي تغذي الإرهاب أملاً في تغيير الأوضاع بما يخدم مصالحها. حتى إذا ما تعثرت عملية السلام للأسباب المعروفة، وإمعاناً من تركيا في تجاوز الكتلة العربية ومحاولة فرض منطقها عليها ضد المنطق الاستراتيجي الصحيح، لم يكن لديها مانع من التعاون العسكري مع إسرائيل بذريعة أنهما معاً يجدان أرضاً مشتركة من خلال مكافحة الإرهاب، وأن التقارب الأخير بينهما من المحتمل أن يظل قائماً طالما أن الإرهاب يستخدم كأداة في السياسة الخارجية من قبل بلدان الشرق الأوسط ضد جيرانها، وطالما تحتاج تركيا مساعدة إسرائيل لها في تطوير تكنولوجيا معالجة المياه وتصديرها.

جدير بالذكر أن تركيا كانت قد أعلنت رغبتها في بيع ٢٠ مليون طن من

المياه من نهر منافجات، وكانت إسرائيل أول بلد اهتم بالمشروع وسوف تستخدم شمال قبرص كمحطة للتصدير.

إذن فإن التعاون العسكري المتقدم بين تركيا وإسرائيل في النصف الثاني من العقد الماضي جاء نقيضاً لاستراتيجية السلام التي بدأت بها إسرائيل ذلك العقد ورغبت في تجاوزها لأسباب تتعلق بداخلها وتكوينها. بينما مثّل هذا التعاون لتركيا إطاراً بديلاً للنظام الشرق أوسطي يحقق لها تجاوز الكتلة العربية، ويساعدها على فرض منطقها عليها. ومن ثم يمكن الادعاء بأن تنامي هذا التعاون العسكري في اتجاه التحالف الكامل سوف يبقى رهناً بمسار التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وهو مسار يصعب التنبوء به، لكن يمكن الإشارة إلى أن تقدمه واكتماله سوف يساهم في تحسين العلاقات العربية - التركية؛ لأنه يوفر لها إطاراً سلمياً تعاونياً بديلاً للإطار العسكري التحالفي، يمكنها من خلاله تجاوز عقدة «الكتلة العربية».

في الختام يظهر السؤال التالي: ما هي قدرة العرب على التأثير الإيجابي في السياسة التركية؟ وهو سؤال يرتبط في جوهره بسؤال آخر عن المقصود بالعرب الذين سوف يؤثرون إيجاباً (أو سلباً) وكيفية تحديدهم ثم التنسيق بينهم؟ والسؤال الأخير يبدو مهماً ومشروعاً خاصة في ظل إحباط قومي يمتد بطول العقد الماضي، غير أن المتصور ودون مبالغة أنه وبرغم كل الإحباطات السياسية الطافية على السطح لا يزال هناك ضمير قومي ينبعث في لحظات الأزمات الكبرى التي تجتازها هذه الأمة ويفرض عليها سلوكاً عقلانياً قوامه التكتل في مواجهة الخطر الخارجي. ولعل أصدق مثال على ذلك هو القضية الفلسطينية التي استمرت معظم القرن الماضي تمثّل همّاً عربياً جماعياً بغض النظر عن المسؤول المباشر عنها، فعلى الرغم من نكسة ١٩٤٨ والصراع السياسي الذي أحاط بها والاتهامات المتبادلة بالخيانة والتراخي والتواطؤ التي أثيرت بصددها بين بعض القيادات العربية وبين الفلسطينيين أنفسهم. إلا أن التاريخ يحتفظ لنا من هذه القضية بالمرارة والمسؤولية المتجددة عن تصحيح

الأوضاع، وهي مسؤولية تتوارثها الأجيال وتسفك من أجلها الدماء لأكثر من خمسة عقود، وخمسة حروب.

ولن يعدم العرب في كل مراحل تطورهم وإزاء كافة قضاياهم مواجهة ذلك الجدل المتجدد بين تيارين، يكتسى أولهما ثياب العقلانية التاريخية ويستند إلى أصالة الدعوة القومية كما تتجلى في الوحدة أو التكتل القومي باعتباره السبيل الأمثل للحفاظ على المصير. وثانيهما يكتسى بعقلانية براجماتية بدعوى الأزمة العامة المحيطة بالأمة العربية، والاهتراء والعجز المميزين لنظامها المؤسسي، ويدعو من ثم إلى الانفلات والخلاص بالذات القطرية من وطأة التغيرات العالمية وسذاجة المثاليات القومية. غير أن الحساب التاريخي غالباً ما ينتصر لتيار التاريخ على حساب تيار البراجماتية بمعيار المصداقية. وفي الحالة التركية تحديداً يكتسب مفهوم العقلانية التاريخية العربية أهمية أكبر لأسباب ثلاثة مهمة:

أحدها: هو أن العقلانية التاريخية هي الأساس ضد السلوك الأتاتوركي مع العثمانية الجديدة، ومن ثم فالتفكير في إطارها المفهومي يفرض على العرب أن يفكروا في الشأن التركي باعتبار أن تركيا بموضعها تمثل قوة جيواستراتيجية كبيرة وكتلة حيوية لا يمكن تجاهلها في ذاتها. فتركيا بموقعها على خط التماس الجغرافي مع العالم العربي في شماله الشرقي، وعلى محاور الصراع الاستراتيجي حوله في الشرق الأوسط، لا يمكن تجاهلها ومن ثم فهناك حاجة دائمة لتعريفها في السياسة الخارجية للدول العربية سواء بالصداقة أو العداء أو ما بينهما، إذ لا مكان هنا للتجاهل.

وثانيها: هو أن المشترك «العقلاني» و«التاريخي» أيضاً فيما بين العرب وتركيا كبير جداً ولا يقارن بالمختلف حوله، إذ أن المشترك بينهما أصيل وعميق وممثل في الدين، والتراث، والتاريخ، بل وفي الجغرافيا، بينما المختلف حوله عارض متغير وينعكس في السياسات، وتصورات النخب، والنظرة إلى العالم

الخارجي شرقاً وغرباً، وربما يكفي وجود زعامات سياسية حقيقية على الجانبين لتذويب هذه العوارض التي خلفها ضيق الأفق السياسي لا أكثر.

ولعل السيناريو الأتاتوركي هو التمثيل الأبرز لهذا العارض ضيق الأفق الذي يعكس توتراً سياسياً ولا يعبر عن رؤية تاريخية عميقة حتى من وجهة النظر التركية، ولهذا فهو بحكم بنائه ضد الزمن لأنه لا تاريخي.

وثالثها: هو أن السياسة التركية نفسها وفي صياغتها لمرتكزات تحركها نحو العالم العربي منذ السبعينيات عوّلت كثيراً على مبدأ «عدم التسبب في تكتل بلدان عربية ضد تركيا». والمتصور أن هذا التعويل يعود إلى عقدتها الكمالية من «الكتلة العربية» التي اصطدمت بها كثيراً في الخمسينيات والستينيات، ولا تحبذ التعامل معها وبخاصة في لحظات المواجهة. وبالطبع فإن هذا المبدأ قابل للتغيير ولا شك إذا ما كانت هناك حاجة أو مصلحة حقيقية في ذلك، بل ربما تبدى ذلك التغيير عملياً في الاندفاع التركي نحو التحالف مع إسرائيل مثلاً. ولكنه من ناحية أخرى قابل للاستعادة كما حدث في الأزمة السورية الأخيرة مثلاً، ذلك أن التحرك المصري المدعوم عربياً وخاصة من السعودية والأردن وبشكل واضح وملموس قد أثّر في الموقف التركي على نحو ساهم في تجاوز الأزمة رغم أن تركيا حققت منها معظم مطالبها. ويمكن القول إن التوجه التركي السلبي أو حتى العراقي من وجهة النظر العربية في التسعينيات قد استند في الحقيقة إلى حالة الفوضى والضياع القومي التي أصابت العالم العربي في مقتل بقدر ما أصابت العراق والكويت معاً، ولذا فإن تجاوز حالة الفوضى العربية الراهنة سوف يسهم بفعالية ملموسة في تصويب التوجه التركي مع إدراك أن تجاوز حالة الفوضى هذه أمر ممكن عملياً من خلال تنسيق سياسي وبين وحدات النظام العربي. ومن المتصور أيضاً أن إعمال مرتكزات هذه «العقلانية التاريخية العربية» في الشأن التركي، يمكن له أن يتجسد واقعاً سياسياً من خلال مهمتين رئيسيتين يتوجب على العالم العربي إنجازهما تحقيقاً لمصالحه القومية العليا من ناحية، وتحقيقاً للتأثير الإيجابي في التوجه التركي من ناحية أخرى.

المهمة الأساسية الأولى، هي إنجاز مصالحة تاريخية بين سوريا وتركيا تنبني على اتفاق أضنة الأمني والموقع في أكتوبر ١٩٩٨ م، ولكنها تتجاوزه إلى آفاق أرحب وأشمل تذيب كل الشوائب العالقة بعلاقات البلدين معاً أو معظمها. إذ لا يجب الركون إلى ما تم إنجازه في أضنه وإن كان يعد بحق أحد أهم إنجازات الدبلوماسية المصرية وأبرز مظاهر ديناميكيتها في السنوات الأخيرة، إذ يبقى أن ما تم ليس سوى سيناريو ناقص يجب إكمال مشاهده حتى يؤتي ثماره، بل إن عدم اكتمال هذه المشاهد يجعل الاتفاق سلاحاً ذا حدين، ذلك أنه ارتبط بأزمة حادة نوعاً ما طالبت فيها تركيا بشروط وتمكنت من إنجاز معظمها، ولذا فهو يؤسس سابقة يثمر فيها التهديد بالقوة على نحو ما تؤمن به المؤسسة العسكرية التركية وبعض أبواقها. ومن ثم فإن عدم إنجاز هذه المصالحة التاريخية يبقى الطريق مفتوحاً عند تكرار الأزمات لتكرار نفس السيناريو. وطالما أن الأرجح ألا تستجيب سوريا طول الوقت فإن احتمالات استخدام القوة والعنف المتبادل سوف تتزايد، وتُدعم الفهم السابق خبرة البروتوكول الأمني الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٣ بين البلدين وتأسست بموجبه لجنة ثنائية عقدت أربع دورات كان آخرها في يناير ١٩٩٥ حيث شهدت الفترة التالية لتوقيع ذلك البروتوكول تطورات مشابهة لما حدث بعدها، فقد اتخذت سوريا إجراءات أمنية كان أهمها وأشدها غلق معسكر لتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني في بلدة جلوة في البقاع الغربي بالقرب من الحدود اللبنانية ـ السورية، وفرض قيود على تأمين الحدود التي تمتد إلى نحو ٨٠٠ كم٢ لمنع تسلل «العناصر الإرهابية» غير أن البروتوكول لم يصمد لأكثر من عامين لسبب أساسي ينطبق على اتفاق أضنة بدوره، وهو أنه لم يرتبط بتسوية شاملة للنزاع.

وهنا يأتي دور القوى السياسية العربية الحاملة لقيم العقلانية التاريخانية وعلى رأسها مصر من خلال الوساطة، ولعب دور حلقة الاتصال والحوار وتدعيم شروط هذه المصالحة التاريخية على مستويات مختلفة. فعلى المستوى الاقتصادي يمكن تشجيع الطرفين على تنمية علاقاتهما الاقتصادية في المجالات

التي تسمح بذلك. وعلى سبيل المثال فإن الغاز الطبيعي الذي تبدو سوريا مصدراً واعداً لإنتاجه، تزداد حاجة تركيا إليه بأكثر مما تستطيع الصفقة الكبرى التي عقدتها مع إيران في أواخر ١٩٩٦ تلبيته. حيث يفيد متوسط التقديرات الجاهزة الآن ازدياد الطلب التركي على الغار إلى نحو ٢٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠ في مقابل ١٥ ملياراً في عام ١٩٩٨، في حين أن الصفقة مع إيران توفر أربعة مليارات فقط من الغاز.

وعلى المستوى السياسي يمكن للدبلوماسية المصرية أن تعمل على ضم سوريا إلى مجموعة الدول الثماني الإسلامية التي تأسست في يونيو ١٩٩٧ بمبادرة من رئيس الوزراء الأسبق أربكان وفي المرحلة التالية يمكن طرح «صفقة شاملة» بين الطرفين كأساس لإنجاز المصالحة التاريخية، تستند بالأساس إلى التعاون السوري التركي في حل كل من المشكلة الكردية بعد تطوراتها الأخيرة، ومشكلة المياه بعد إشراك العراق في التفاوض بخصوصها وصولاً إلى اتفاق نهائي لتوزيع المياه بين الدول الثلاث مقابل تثبيت الحدود السياسية الفاصلة بينها.

إن إنجاز مثل هذه المصالحة سوف يحل كثيراً من تناقضات العلاقات العربية ـ التركية، من خلال تفريغ دوافع الاتفاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل وحرمان النخبة الحاكمة من التبريرات التي تروجها.

والمهمة الأساسية الثانية، هي إعادة تأهيل الدور العراقي في السياسات العربية والإقليمية، حيث الوضعية السياسية والاستراتيجية العراقية الراهنة هي الأكثر تعبيراً عن غياب العقلانية التاريخية، وذلك إما لسيادة عقلانية براجماتية لدى معظم النظم العربية، أو سلفية تاريخية لدى النظام العراقي.

لقد تجسدت البراجماتية العربية في الاختباء لمدة ثماني سنوات خلف عجز مزمن عن صياغة أي تصور مستقبلي للدولة العراقية في النظامين العربي والدولي، وقد تم الاختباء خلف شعار استخدام ولا يزال كأيديولوجيا تبريرية

مقيتة وهو التمييز بين النظام والشعب، فالتعاطف مع الشعب قائم في محنته ولكن الحصار المضروب على الدولة عقاب للنظام على خطيئته، دون أن يحاول مسؤول واحد، أن يجيب على سؤال مهم وهو لماذا تمت ممارسة العقاب على نحو دائم وفعال ولم تتم ممارسة التعاطف قط على هذا النحو الفعال؟ ثم تجسدت هذه البراجماتية نفسها مرة أخرى وعلى نحو أقبح في المشهد الأخير من الأزمة عندما التزمت جل الدول العربية صمتاً رهيباً إزاء الضربة العسكرية الأمريكية - البريطانية رغم احتقان الشارع السياسي العربي. لقد بدت النظم العربية مفتقدة الأفق التاريخي تماماً عاجزة عن الرؤية لمدة ثماني سنوات، ثم عادت لتكشف مع الفصل الأخير من الأزمة عن افتقادها للحسابات العقلية الرشيدة حتى تلك التي تنطلق من أسس وطنية وقطرية، فالتكلفة الاقتصادية لعملية الحشد والتعبئة المستمرين للقوات الأمريكية باهظة بالنسبة للخليجيين، والإجهاز على بنية الدولة العراقية خسارة استراتيجية مؤكدة من وجهة نظر المنشغلين بقضية العرب المحورية في فلسطين وتقسيم الدولة العراقية كارثة استراتيجية سوف تحيق بكل دول الإقليم عرباً وغير عرب، وفي الوقت نفسه فإن منطق الضربة بمعيار الشرعية الدولية حتى في أسوأ صياغاتها كان واهناً وعلى النحو الذي يجعلها قابلة للتكرار في مواجهة أطراف أخرى وتحت مبررات أخرى تهديداً للعروش أيضاً وليس للأوطان فقط. وهذه جميعها ملابسات تفرض إعادة النظر حتى على أصحاب العقل البارد الذين اعتبروا العجز المقيت عقلانية رشيدة.

وأما اللاعقلانية لدى النظام العراقي فقد كانت كالعادة أكثر وضوحاً، فهي التي خلقت الأزمة برمتها، ثم هي التي أعجزته عن استثمار المناخ الإيجابي المتاح له بعد توقف الضربة العسكرية الأخيرة عندما أساء التصرف في اتجاهين:

- سبب حكام العرب جميعاً وتحريض شعوبهم عليهم مما أفقده تعاطف الشعوب، وأعفى الحكام من الحرج الذي شعروا به جميعاً في أعقاب توقف الضربة.

- التصرف بشعور من يملك الحق ولكن تغيب عنه الحقيقة حيث أخذ النظام العراقي يسلك تجاه الولايات المتحدة سلوك من يملك القوة، معبراً بذلك عن حالة إحباط استراتيجي كان ظاهرها شجاعة التحدي في مناطق الحظر الجوي الشمالي والجنوبي، وكان باطنها يأس وعدمية سمحت للولايات المتحدة التي أحسنت كالعادة استغلال الفوضى العربية في أعقاب الضربة العسكرية باستعادة توازنها المفقود وإعادة بناء إرادتها في مواجهة العراق مرة أخرى.

إن تجاوز الأزمة العراقية برمتها سوف يبقى رهناً بقدرة العالم العربي على استعادة مقومات عقلانيته التاريخية وأهمها إرادتا التعقل والتكتل معاً، كونهما يتكاملان في صياغة التصور الأمثل للتعامل مع الوضعية العراقية الراهنة باستعادة زمام المبادرة لتعريب الأزمة بعد تدويلها، والحديث باسم الدولة العراقية مع الأمم المتحدة بناء للتوافق حول خطوات معقولة للحل في مواجهة احتمالات التشدد الأمريكي. ومن أهم الخطوات المقترحة في هذا الخصوص:

١ - على الدول العربية جميعاً، والفاعلة منها بوجه خاص، التحلي بروح من يملك المسؤولية التاريخية عن العراق أرضاً وشعباً رغم بقاء المسؤولية السياسية عنهما في أيدي نظام صدام حسين، ومن ثم التوقف عن محاولات إثبات مدى العبثية والفوضوية اللتين يسرف فيهما، ودون التوقف عند حملاته الهمجية التي لا تشف سوى عن يأس وعجز.

٢ - صياغة تكتل عربي متماسك يتدعم بجهود الزعماء العرب، ويتجسد في لجنة الاتصال التي اتفق على تشكيلها، ويدفع في اتجاه رفع الحصار الاقتصادي الدولي عن العراق في أسرع وقت ممكن، مع رفعه الفوري من قبل البلدان العربية وفقاً للنزيف الذي يعانيه الشعب العراقي كله، وإعمالاً حقيقياً للشعار المرفوع عن الفصل بين الشعب والنظام. يساعد على ذلك أن هناك اتجاهاً استراتيجياً طور التشكل في الولايات المتحدة يدعو إلى تجاوز آلية الحصار إلى أشكال أخرى للاحتواء، وبالتالي فإن سبق العرب إلى هذه

الخطوة لن يكون فقط ممكناً وعملياً، ولكنه سوف يرتب نتائج سياسية ونفسية مهمة لدى العراقيين ولدى العرب جميعاً، وسوف ينفي عن أنظمتهم الحاكمة تهمة التبعية إذا ما قامت بهذا الإجراء بعد الولايات المتحدة.

٣ ـ الحصول للعراق على أفضل وأيسر سبل مراقبة التسلح بعيداً عن لجنة التفتيش الحالية، والتي يتفق الجميع على أنها فقدت كل شرعيتها، وباتت محل اتهام الولايات المتحدة نفسها، مع رفض إعادة تشكيل لجنة مشابهة، والإصرار على أن تتم المراقبة بالوسائل العادية وليس العقابية، والتي تمارسها مثلاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومثيلاتها من أنظمة المراقبة على شتى أسلحة الدمار الشامل، والتي تطبق في حالات كثيرة.

٤ ـ حماية العراق من العمل السري الخارجي الهادف لتغيير النظام بالقوة من قبل الولايات المتحدة والمعارضة العراقية في الخارج، فهذه المعارضة إما تخضع للولايات المتحدة وإما تميل لإيران أو تركيا، ولا أحد يضمن توجهاتها في حالة استيلائها على السلطة ولا تكلفة هذا الاستيلاء التي سيدفعها الشعب العراقي دماراً ودماً، كما أنه لا أحد يستطيع تصور مستقبل الدولة نفسها إذا ما تم استيلاء المعارضة الخارجية ذات التوجهات المتناقضة على السلطة، وموقفها من مسألة التقسيم وغيرها. فعلى العرب بلورة موقف سياسي واضح يرفض هذه المحاولات جميعاً بنبرة واضحة تصل إلى الولايات المتحدة.

٥ ـ ترك صدام حسين نفسه في مواجهة الأعباء التي سوف تتولد بعد رفع الحصار، والتي يُتصور أن تزيد عما هي عليه الآن، ويقصد بها الأعباء التي يطرحها الداخل العراقي بعد أن يستعيد الناس حيويتهم وتواصلهم مع العالم وقدرتهم على العمل من جديد في ظروف طبيعية. فإذا ما تزايدت هذه الضغوط عليه وأدت لإسقاطه أمكن حشد الدعم تأييداً لأي نظام وطني بديل يستطيع المحافظة على وحدة العراق، ما لم يتمكن النظام من احتواء هذه

الضغوط في المدى القريب والحفاظ في الوقت نفسه على تماسك الدولة العراقية.

والمهم هنا هو أن عملية إعادة التأهيل سوف تحقق هدفين مهمين فيما يتعلق بالشأن التركي.

الأول : ترهيبي يتمثل في ردع الجموح التركي ضمن السيناريو الأتاتوركي في مواجهة العالم العربي، ذلك أن هذا الجموح قد بنى منطقه على أساس حالة الفوضى العربية في التسعينيات، والتي بدأت بلحظة الغزو العراقي للكويت وتفجير الوضعية العراقية الراهنة. ومن ثم فإن عملية إعادة تأهيل العراق تمثل واقعياً ورمزياً قفزة كبرى على طريق الخروج من حالة الفوضى في اتجاه التماسك وإعادة بناء الإرادة القومية.

والثاني: ترغيبي يتمثل في الإسهام الحقيقي في حل مشكلة تركية، تلك هي المتعلقة بالأكراد، فرغم أن المشكلة ليست حديثة إلا أن حدتها تزايدت في التسعينات عندما وجد حزب العمال الكردستاني مرتكزاً لعملياته في شمال العراق وعلى النحو المعروف وقامت تركيا بإنشاء حزام أمني في هذه المنطقة مما يعتبر خروجاً على قواعد العلاقات العربية التركية وتدخلاً في الشأن العراقي. ولذلك فإن عملية تأهيل العراق وعودته لممارسة سلطته المركزية على كامل الجغرافيا العراقية سوف تسهم بشكل ملموس في حل التناقض بين ضرورات التدخل التركي ضد ما تعتبره تركيا «الإرهاب الكردي» وضرورات الحفاظ على السيادة العراقية، حيث يقوم المنطق التركي في هذا السياق على أساس «أنه من الصعوبة بمكان منع الجيش التركي من التدخل في تلك المنطقة كردستان العراقية ما لم يتم تطبيع كامل للعلاقات الخارجية العراقية وعودة الجيش العراقي إلى السيطرة على الأجزاء الشمالية من أراضيه».

العلاقات العربية الأوروبية[1]

١ ـ العلاقات العربية الأوروبية حتى عام ١٩٧٣:

لقد تعرضت المنطقة العربية منذ العهد الوسيط إلى الغزوة الصليبية التي أثرت على مجرى تاريخ العلاقات في القرون اللاحقة، ولم يكن لاتصال الحضارة الإسلامية والمسيحية في الأندلس وصقلية مثلاً أي مفعول على العنصر البشري الذي بقي متعلقاً بدينه وقيمه الحضارية، وفيما اتسم الإسلام العربي بالتسامح تجاه الأقليات المقيمة في أراضيه، فقد كان لإقصاء المسلمين عن الأندلس صفة الانتقام، وهذا ناشىء عن الصورة المقلوبة في أذهان القادة الأوروبيين في ذلك الحين عن الإسلام والمسلمين.

إن الحروب الصليبية واندحار العرب في الأندلس، خلقا حالة من عدم الثقة بين الجانبين بقيت حتى غزوة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ لمصر، حينما حصل تفاعل اقتصادي وثقافي بفعل الحملة الفرنسية، وبمجيء المرحلة الاستعمارية خضعت المنطقة العربية في معظمها إلى الحكم الأوروبي، وخلالها قوى التأثير الأوروبي السياسي، والثقافي، والاقتصادي في البلدان العربية.

وقد خذل الأوروبيون العرب مرتين:

الأولى: عام ١٩١٩؛ أي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، حينما قامت فرنسا وبريطانيا بتقسيم منطقة المشرق العربي إلى عدة كيانات سياسية، وإخضاعها للانتداب وإعطاء وعد بلفور لإقامة وطن يهودي في الأرض العربية الفلسطينية، ثم استقطاع أراض عربية وإلحاقها بعدد من الدول غير العربية المجاورة التي كانت في مجملها سبباً من أسباب توتر

---

(١) عن: العرب في الاستراتيجيات العالمية، تحرير مصطفى الحمارنة ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ـ علاقة أوروبا بالعالم العربي ـ محمد حمدان مصالحة، ص ١٥٨ حتى ١٨٣.

علاقات العرب مع جيرانهم (تركيا، إيران، أثيوبيا).

الثانية :عام ١٩٤٨، حينما أُقيمت دولة إسرائيل بدعم بريطاني، وأوروبي، وأمريكي على أرض فلسطين، وشكلت منذ ذلك الحين أزمة لها تداعياتها واتساعاتها التي جعلت المنطقة العربية تعيش حالة صراع مع إسرائيل، يستنزف مواردها، ويبدد طاقاتها، ويشكل أحد عوامل الانقسام في صفوف الأمة العربية.

وقد وقعت منذ ذلك الحين ثلاثة حروب في المنطقة، آخرها حرب عام ١٩٧٣ التي تعتبر محطة مهمة في تاريخ العلاقات العربية الأوروبية، ذلك أن أوروبا طيلة العقود السابقة، كانت أسيرة القرار الأمريكي فيما يتعلق بتسويات الصراع العربي الإسرائيلي. وشكلت الحرب الباردة كابوساً للأوروبيين خشية هجوم سوفييتي نووي أو تقليدي على أوروبا الغربية، مما جعل هذه الأخيرة تساير الموقف الأمريكي في سياساته تجاه الشرق الأوسط إلى حد التطابق.

٢ ـ التعاون العربي الأوروبي، مرحلة الحوار ما بعد ١٩٧٣:

إن النتائج والدروس المستفادة من حرب ١٩٧٣، قد ولدت لدى الأوروبيين الرغبة في إقامة تعاون ثنائي مع المجموعة العربية لم تكن متوافرة من قبل بالدرجة ذاتها. وجاءت هذه الرغبة بفعل الحاجة الأوروبية للنفط الذي يتدفق عليها من المنطقة العربية، إذ بلغت نسبته خلال عقد الثمانينات ما يزيد على ٦٠٪ من احتياجاتها، وبرزت هذه الحاجة إثر استخدام العرب للنفط كسلاح سياسي لتسوية النزاع في الشرق الأوسط.

ومما لا شك فيه أن القواسم المشتركة الناشئة عن التجاور الجغرافي، والإطلالة المتكاملة على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي كانت تعج مياهه بأساطيل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، قد دفعت الجانبين لضمان حقوق الجوار والأمن المشترك، ذلك الجوار الذي ساعد على الانتقال اليسير بين أوروبا والمنطقة العربية وبالتالي، توليد روابط إنسانية،

وثقافية، وتجارية بين سكان المتوسط.

وفكرة «المتوسطية» التي طرحها سياسيون أوروبيون وعرب في ضوء الاعتبارات المشار إليها، كان هناك اختلاف بشأنها بين دول الجنوب الأوروبي المؤيدة لها كإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، ودول الشمال الأوروبي. ويعود هذا الاختلاف إلى وجود حساسية لدى الدول الأخيرة من أن تكون دول الجنوب الأوروبي تخفي شعوراً لإيجاد ارتباطات ولائية تعزز موقعها داخل المجموعة، وتساعدها في تقديم نفسها كوسيط اقتصادي بين أوروبا والعالم العربي.

٣ ـ بداية الحوار العربي الأوروبي: الأسباب والتنظيم:

كانت انطلاقة الحوار، قد أعقبت حرب ١٩٧٣، شعوراً من الجانب الأوروبي بأهمية هذا الحوار لتأمين إمدادات النفط من مصادرها الشرق أوسطية، ومن الجانب العربي بضرورة أن يقوم الأوروبيون من جانبهم بالمساعدة السياسية والاقتصادية للدول العربية والنامية غير النفطية.

والحوار ساعد على تأدية كثير من الأفكار، واستخدم في عديد من المضامين التي تبدأ من تناول الحديث إلى الاتفاق حول شروط التعاون الشامل ومكاسبه في مختلف المجالات، وقد اكتسبت هذه الكلمة على مستوى العلاقات الدولية، وهي هنا بين العرب والأوروبيين، دلالات سياسية تعتبر أكثر من مجرد اللقاء، لكنها أقل من المفاوضات، وكان جوبير، وزير خارجية فرنسا الأسبق، هو أول من استعمل هذا اللفظ في العلاقات بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية، ويذكر في هذا الشأن أن فرنسا في عهد الرئيس جيسكار ديستان، قد لعبت دوراً مؤثراً في بدء الحوار بين الشمال والجنوب عام ١٩٨٥ تحت مظلة مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي الذي شاركت فيه (٢٧) دولة صناعية ونامية.

لقد صدر عن اجتماع القاهرة بين ممثلين عن الجامعة العربية والمجموعة الأوروبية، مذكرة مشتركة تؤكد أن الحوار هو نتاج الإرادة السياسية المشتركة

التي برزت على أعلى مستوى، بقصد إقامة علاقات خاصة بين المجموعتين.

كما جاء في إعلان دمشق في ١١/١٢/١٩٧٨، «إن الجانبين متفقان على أن استمرار الصراع في الشرق الأوسط، يشكل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة، وأن الأمن الأوروبي مرتبط بأمن إقليم البحر المتوسط والإقليم العربي».

لقد شكلت الطاقة العنصر الأساسي في النظرة الأوروبية في علاقاتها الاقتصادية مع العرب، حيث يغطي النفط ٥٥٪ من حاجة العالم للطاقة، ونصف موارده موجودة في الدول العربية، وتستورد أوروبا أكثر من ٦٠٪ من حاجاتها النفطية من هذه الدول.

وتسعى أوروبا إلى تنظيم سوق النفط واستمرار التزود به، وقد غطى الحوار بين الجانبين في المجال النفطي تبادل المعلومات، والخبرات، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة، والاستخدام المتزايد للغاز، كما تسعى أيضاً إلى تنظيم حركة العائدات العربية النفطية المودعة في البنوك الأوروبية التي بلغت نسبتها في السبعينات والثمانينات نحو ٤٠٪ من هذه العائدات، وقد استثمرت هذه الأموال في الدورة الاقتصادية العالمية.

٤ ـ مؤسسات الحوار ومراحله:

أخذ الحوار بين الجانبين ـ بعيد انطلاقه ـ منحنى مؤسساتياً يقوم على محورين:

الأول : أن يقوم بين الجانب العربي ممثلاً بالجامعة العربية بتمثيل موحد، والجانب الأوروبي ممثلاً بالمجموعة الأوروبية بتمثيل موحد أيضاً.

والثاني: انتشار الأجهزة المتخصصة والفرعية، والأخذ بمبدأ الانتقال المتدرج في إنجاح فكرة الحوار فيما يتصل بتوسيع شبكة العلاقات الأوروبية العربية وتعميقها.

وقد اجتاز الحوار أربع مراحل منذ انطلاقته وحتى عقد الثمانينات، كانت على النحو التالي:

أ ـ **مرحلة المبادأة والانطلاق**: وقد بدأت مع إصرار القمة الأوروبية المنعقدة عام ١٩٧٣ بكوبنهاغن على إصدار بيان يطلب فيه فتح حوار عربي أوروبي، وقد استجاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الجزائر على هذا الطلب.

ب ـ **مرحلة الاجتماعات بين الخبراء**: وبدأت في اجتماع القاهرة، وروما، وأبو ظبي، عام ١٩٧٥، وتم خلاله وضع المبادىء العامة وأسس التعاون بين الجانبين، وتشكيل لجان عمل.

جـ ـ **اجتماعات اللجنة العامة للحوار**: بدأت في لوكسمبورغ عام ١٩٧٦، ودفع نظام اللجنة العامة، ولجان العمل والمجموعات المخصصة، لدراسة عدد من المشروعات المشتركة. لكن توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية أدى إلى توقف أجهزة الحوار عن عملها، اعتباراً من عام ١٩٨٠.

د ـ **مرحلة الحوار بعد نقل مقر الجامعة إلى تونس**: بدأت بإصدار القمة العربية العاشرة قراراً باستئناف الحوار، وقبول الجانب الأوروبي عدم الفصل بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي للحوار، وتم تنشيط أجهزة الحوار بما في ذلك اللجنة العامة، والأمانة العامة للجامعة العربية واللجنة الإدارية.

وقد حدث منذ بيان البندقية عام ١٩٨٠ تطور ملموس في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، حيث كان يدعو إلى إيجاد حل يضمن أمن جميع دول المنطقة، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وحل النزاع بالطرق السلمية.

ومهما يكن من أمر فإن الحوار العربي الأوروبي، أدى إلى استكشاف

متكامل لإمكانيات الطرفين ورغبتهم في التعاون السياسي والاقتصادي، غير أن عوامل عديدة تشابكت مؤدية لتقصير هذا الحوار من أهمها:

أ - عجز الأوروبيين عن لعب دور أساسي في حل النزاع الشرق أوسطي بعيداً عن دور الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حتى إن مطلبهم بأن تتم مفاوضات السلام تحت إشراف الأمم المتحدة، وتحمل مجلس الأمن مسؤولياته لم تستطع أوروبا فرضه لا كجماعة، ولا كدول منفردة منذ مؤتمر جنيف عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤.

ب - حصر النقاش من الجانب الأوروبي في العديد من المناسبات على القضايا غير السياسية، وتحديداً على قضايا النفط، والطاقة، والمجالات الصناعية، والتجارية، والثقافية، والتكنولوجية وهو ما لم يكن مرغوباً من الجانب العربي.

جـ - تباين مواقف الدول العربية النفطية وغير النفطية فيما يتعلق باستخدام سلاح النفط، وعوائده الضخمة، والودائع العربية، كأدوات ضغط في عملية الحوار ضد الجانب الأوروبي، وهو ما جرد الموقف العربي كجماعة من الوسائل المؤثرة على الجانب الأوروبي.

وهكذا نجد أنه على الرغم من عقد زهاء خمسين لقاء للحوار العربي الأوروبي بمختلف أجهزته، فإن النتائج كانت متواضعة جداً قياساً بالآمال المعلقة عليه، ولا سيما لدى الجانب العربي، وساد الشعور بعدم جدوى استمرار الحديث الحكومي، بعد أن أحس العرب بعدم جدية الأوروبيين، وإظهارهم التعالي في تعاملهم مع الجانب العربي الذي بدأ بدوره منهكاً ومشتتاً بسبب صراعاته الداخلية، وصراعاته مع الأطراف المجاورة، وظهرت الجامعة العربية، وهي المظلة التي يجري العرب تحتها الحوار، بمظهر الضعف؛ لأنه ليس لديها أية وسيلة فعالة لتنفيذ قراراتها، وكما أنه ليس لها صفة تنظيمية لتمثيل أي طرف عربي يتخلف عن الحضور والمشاركة في الحوار على المستوى الرسمي.

وعلى وجه العموم، فإن مرحلة الحوار أثبتت التفاوض على أساس نديّ متقابل، كما اتسم الحوار بالاستمرارية النسبية، وبأنه وجه أنظار أوروبا لتتولى دوراً أكثر فاعلية من أجل إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية، وإحلال السلام في المنطقة.

٥ ـ العلاقات الأوروبية العربية بعد الانفراج الدولي:

لقد شهد النصف الثاني من الثمانينات بداية مرحلة جديدة من الانفراج الدولي في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ولا سيما بعد دخول غورباتشوف إلى الحكم في الكرملين.

وليس في مقدورنا أن نتصور أي مستقبل لأحكام العلاقات بين العرب وأوروبا كمجموعتين إقليميتين، بعيداً عن التبعية الأوروبية للولايات المتحدة إبان الحرب الباردة. قد أظهر الأمريكيون ـ وبكل صراحة ـ معارضتهم لبحث موضوع النفط والطاقة من قبل الأوروبيين والعرب لوحدهم، منذ دعت الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ لعقد مؤتمر للطاقة في واشنطن، وأبدت تحفظها إزاء أية ترتيبات خاصة بين المجموعتين العربية والأوروبية في هذا الشأن التي يمكن أن تحدث انقساماً في حقوق الدول المستهلكة، وتعرقل الجهود الدبلوماسية الأمريكية لإحلال السلام في الشرق الأوسط.

وفي البعد الاقتصادي للتعاون العربي الأوروبي، فإن الولايات المتحدة تعارض أية سياسات تتضمن منح تفضيلات جمركية، لأن من شأن ذلك جعل المنتجات الأوروبية في وضع أفضل من المنتجات الأمريكية في الأسواق العربية، ونجحت الولايات المتحدة في خفض التفضيلات الجمركية التي تمنح لأطراف عربية في إطار الانتساب للسوق الأوروبية.

ويزداد الأمر سوءاً في وجه التعاون العربي، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة، تجعل من غير الممكن توافر ظروف موضوعية، لإجراء الحوار العربي الأوروبي دون وساطة أو موافقة

أمريكية، تضمن عدم تعارضه مع مصالحها، فحتى التعاون البترولي لا يمكن تصوره دون دور للشركات المتعددة الجنسية التي يسيطر عليها الأمريكيون، ويحولون من خلالها دون إرساء أية قواعد للتعاون العربي الأوروبي أو مع أية مجموعة إقليمية أخرى.

أما أهم محددات السياسة الأوروبية إزاء المنطقة العربية بعد الانفراج الدولي، وهي:

أ ـ **عضوية حلف الأطلسي**؛ بمعنى إن عضوية الدول الأوروبية في حلف الأطلسي جعلتها لا تستطيع أن تتبنى سياسة خارجية مستقلة تماماً، ما دامت السياسة الدفاعية يتم تحديدها وتقريرها من قبل حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة. فسياسة الحلف سوف تؤثر على موقف الجماعة الأوروبية وسياستها في مسألة الأمن والسلام في حوض البحر المتوسط، وبالتالي، فهي غير قادرة على التفاهم مع العرب حول «أمن مشترك» للجانبين على ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية.

ب ـ **تعارض مصالح الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية**؛ وهذا أمر طبيعي في العلاقات الدولية، فمواقف كل دولة تحدده مصالحها، وتاريخها، وموقعها الجغرافي، فهناك دول كبريطانيا، وإسبانيا، وفرنسا، لها تاريخ طويل في السياسة الدولية، وبالتالي، لها ارتباطاتها مع الدول العربية، وهناك دول أوروبية أخرى مثل إيرلندا، ولكسمبورغ، والدانمارك لها دور ضئيل في السياسة الدولية، وبينهما دول متوسطة الفعالية، ولهذا سنجد تبايناً وتعارضاً أحياناً في درجة استجابة وتفاعل مواقف هذه المجموعات الفرعية من الحوارات الأوروبية مع المجموعات الدولية بما فيها العربية.

جـ ـ **رعاية مصالح إسرائيل**؛ بمعنى إعطاء عناية خاصة لمصالح إسرائيل الأمنية والاقتصادية، بحيث لا تؤثر على السياسة الأوروبية في التعاون مع العالم العربي، بما يؤثر سلباً على هذه المصالح خاصة وأنه بعد انطلاق عملية

السلام في مدريد نجد أوروبا تقف إلى جانب الولايات المتحدة وتطالب ببناء نظام إقليمي شرق أوسطي وسوق شرق أوسطية، تدمج فيه إسرائيل في المنطقة، وبإقامة المشروعات الإقليمية للتعاون، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة عند انطلاقها.

٦ ـ الموقف الأوروبي بعد الوحدة تجاه المنطقة العربية:

أسفرت حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفييتي عن تحولات عميقة في شبكة العلاقات الدولية، بحيث أصبحت تقوم على عدد من النظريات الليبرالية المتعاظمة منذ مطلع العقد التسعيني ومنها:

- نظريات الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- نظرية التدويل المتعاظم للاقتصاد.
- نظرية الاعتماد المتبادل بين الدول/ وخلق التكتلات الدولية.
- نظام عالمي جديد بدور متزايد للأمم المتحدة يجعلنا أمام ظاهرة الحكومة العالمية.

وتشكل أوروبا كمجموعة متكاملة جزءاً من نسق غربي تقوده الولايات المتحدة في التبشير لهذه النظريات وتسييرها في العلاقات الدولية الحالية، والتركيز على البعد الاقتصادي في هذه العلاقات، والعمل على حل النزاعات الدولية.

وبمراقبة الدراسات والوثائق التي نشرتها الدوائر الأوروبية في الأعوام الماضية، يبدو لنا أن موقف الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية يسير وفق محورين هما:

المحور الأول: إقامة علاقات أوروبا الموحدة مع المنطقة العربية، على أساس الأنظمة الإقليمية الفرعية (مجموعة مجلس التعاون الإقليمي، والاتحاد المغربي، والمشرق العربي) إلى جانب الإبقاء على العلاقات الثنائية مع الدول

العربية على أساس فردي، وطبقاً لمحددات السياسة العامة للجماعة الأوروبية تجاه المنطقة.

المحور الثاني: تحقيق تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وما يتبع ذلك من تنمية إقليمية، ونظام شرق أوسطي يضم الدول العربية ودول الجوار عبر سلسلة من مشروعات الربط الإقليمي.

٧ ـ التعاون الأوروبي مع الأقاليم العربية الفرعية:

بات من حكم المؤكد أن فكرة الحوار العربي الأوروبي التي سادت في نهاية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، قد غابت نهائياً في التعامل الأوروبي مع المنطقة العربية، وتولّد هذا الموقف الأوروبي نتيجة حالة التفكك التي ألمت بالنظام العربي ومؤسساته بعد حرب الخليج، وسيادة الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي، وبالتالي تقرير مواقف مختلف الدول الصناعية تجاه التعامل مع المنطقة العربية سياسياً واقتصادياً بما ينسجم مع منظور الاستراتيجية الأمريكية، ولا سيما إزاء منطقة المشرق العربي حيث بؤرة الصراع العربي الإسرائيلي.

وهكذا أفصحت أوروبا، وفي مناسبات متعددة عن تدرج أولوياتها في التعامل مع المنطقة العربية كمجموعات جغرافية اقتصادية، لا على أساس أنها تجمع سياسي متكامل ـ أي الوطن العربي ـ، وكانت بريطانيا وفرنسا تروجان لهذا التوجه داخل الجماعة الأوروبية.

أ ـ التعاون مع مجموعة مجلس التعاون الخليجي:

لقد عملت أوروبا على التعاون بصورة وثيقة مع مجموعة الخليج العربي، حيث تستورد القسم الأعظم من احتياجاتها النفطية، وحيث توجد أكبر الأسواق العربية استهلاكاً للسلع، والأسلحة، والمنتجات الأوروبية.

ففي عام ١٩٩٠ ـ وفي تقرير السوق الأوروبية عن تجارتها الخارجية ـ ظهر أن كل من السعودية، وليبيا، والجزائر، هي أكبر دول عربية مصدرة

للجماعة الأوروبية، كما ظهرت كل من السعودية، والجزائر، ودولة الإمارات من أكثر الدول العربية النفطية المستوردة من الجماعة الأوروبية.

وهذه العلاقة الاقتصادية غير متكافئة بين الجماعة الأوروبية ودول الخليج، إذ رغم المزايا التي تحصل عليها أوروبا في تجارتها مع هذه الدول، فإنها ما تزال تعارض إدخال المنتجات البتروكيماوية الخليجية إلى الأسواق الأوروبية، وعام ١٩٩٢ علّق البرلمان الأوروبي مشروعاً يطالب بالمصادقة على اتفاق المنطقة التجارية الحرة بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي.

وتفرض الجماعة الأوروبية ضرائب باهظة على منتجات الخليج، وللمفارقة، فإن الدول الخليجية العربية لا تفرض أية ضرائب على ٤١٪ من مستورداتها الأوروبية، وتفرض فقط ٥٪ كضرائب على حوالي ٤٨٪ من هذه المستوردات، وقد وقعت أوروبا عام ١٩٩٠ اتفاقية للتعاون الثنائي اتبعته باتفاق تجاري بين المجموعتين الأوروبية والخليجية.

وانطلاقاً من هذا الفهم الأوروبي لطبيعة مصالحها مع دول الخليج، ساهمت في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حربها ضد العراق، لإخراج قواته من الكويت، وما تبع ذلك من مكاسب اقتصادية في إبرام عقود عسكرية، واقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ب ـ التعامل الأوروبي مع الاتحاد المغاربي:

إن دول المجموعة الأوروبية تولي علاقاتها مع دول المغرب العربي أهمية خاصة في سياساتها تجاه المنطقة العربية.

وقد تجسد ذلك بصورة أوضح في العلاقات التفضيلية التي تمت في علاقات بعض دول المغرب وهي: تونس، والمغرب، والجزائر مع السوق الأوروبية، كما عبر عنه إعلان لشبونة حول ما سماه بالشراكة الأوروبية المغربية، إذ أكد الإعلان على الالتزام بالدفاع عن التعددية وحقوق الإنسان وتقديم المساعدة الفنية، وإقامة بنك أوروبي مغاربي، وتحرير التبادل التجاري،

وتشكيل منطقة حرة وتطوير التعاون الثقافي.

ويلاحظ أن المجموعة الأوروبية تنطلق في اعتبارات التعاون مع المجموعتين الخليجية والمغاربية، على أساس اقتصادي استراتيجي بالنسبة للأولى، واعتبارات اقتصادية أمنية ثقافية مع المجموعة الثانية، وفي كلتا الحالتين، فإن السياسة الأوروبية تجاه دول الخليج متطابقة تماماً مع الاستراتيجية الأمريكية؛ بسبب احتواء دوله على مصادر الطاقة الحيوية للغرب، لكنها أكثر تحريراً أو استقلالية فيما يتعلق بسياستها تجاه المجموعة المغاربية إلى حد ما، باعتبار العلاقات التاريخية السابقة كما يلاحظ أيضاً أن الأوروبيين اهتموا بالتعاون مع المجموعات الإقليمية الفرعية (المغاربة والخليجيين) على حساب التعاون مع المجموعة العربية كمنظومة إقليمية كلية تحت مظلة جامعة الدول العربية.

جـ ـ السياسة الأوروبية تجاه مجموعة المشرق العربي أو شرق المتوسط:

إن الموقف الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط، إنما ينبع من استراتيجية حلف الأطلسي ويتناغم معها قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وذلك لضمان تدفق النفط من منطقة الخليج بصورة منتظمة، وبأسعار متدنية، واستمرار فتح أسواق المنطقة أمام السلع والخدمات والاستثمارات القادمة من أوروبا والولايات المتحدة.

إن محددات السياسة الأوروبية تجاه المنطقة، يمكن اختصارها بمجموعة من الأحداث أهمها: ظهور النظام الدولي أحادي القطبية الذي أعطى للولايات المتحدة دوراً رئيسياً، ولأوروبا دوراً ثانوياً، وانهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، ثم توحيد ألمانيا، والتكامل الأوروبي بتوقيع معاهدة ماسثريخت ومبادرة الرئيس الأمريكي السابق بوش لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط.

إن التحولات العميقة في النظام الدولي، أعطت للولايات المتحدة دون غيرها سيطرة كبيرة على معظم مناطق العالم بما فيها الشرق الأوسط، ومكنتها من توظيف الأمم المتحدة لخدمة الرؤية الأمريكية تجاه القضايا الدولية، وبشكل

خاص حل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، تلك الرؤية التي عبر عنها خطاب الرئيس بوش أمام الكونغرس في ٦/ ٣/ ١٩٩١، بشأن عقد المؤتمر الدولي للسلام، وما تبعها من دبلوماسية أمريكية نشطة قادها وزير الخارجية الأمريكية السابق جيمس بيكر، بهدف عقد هذا المؤتمر في مدريد عام ١٩٩١، وما تبعها من مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطرف، حيث لم يتح لأوروبا أن تساهم إلا في المباحثات متعددة الأطراف المتعلقة بقضايا اللاجئين، والبيئة، والمياه.

ومهما يكن من أمر، فإن موقف الاتحاد الأوروبي من المنطقة العربية بات متحرراً من أية التزامات سابقة رتبها الحوار العربي وأجهزته فيما يتعلق بموقفه من المنطقة العربية، وأن هذا الموقف يدور حول محورين أساسيين هما المحور السياسي والمحور الاقتصادي.

أولاً: المحور السياسي الاستراتيجي:

إن موقف أوروبا اهتم بتأييد العملية السلمية بين العرب وإسرائيل، وببذل جهود مكثفة من أجل دعم هذه المسيرة، ابتداء من عقدها في دولة أوروبية (مدريد) أو استضافة ورعاية اجتماعات المباحثات متعددة الأطراف، أو في رعاية الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لتوقيع اتفاق غزة ـ أريحا أولاً من قبل النرويج ـ أوسلو ـ وبوساطة وزير خارجيتها.

ويدخل في المجال السياسي أيضاً، تشجيع التحولات الديمقراطية والمشاركة السياسية والتعددية في الأقطار العربية ذات الأنظمة المحافظة أو الحزب الواحد، وفي هذا الصدد أخذت معظم الدول الأوروبية تدعم بأشكال متعددة هذه التحولات، عبر مساعداتها الاقتصادية وتشجيع مراكز البحوث لإجراء الدراسات، وتنظيم الندوات التي تتعلق بالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في كثير من الأقطار العربية.

وفي المجال الاستراتيجي، فإن موقف الاتحاد الأوروبي يتماشى مع

الاستراتيجية الأمريكية، بشأن تحقيق الاستقرار في المنطقة العربية، ولا سيما المشرق العربي بما فيه منطقة الخليج، ومكافحة أي نفوذ خارجي بما في ذلك النفوذ الروسي، وضمان تدفق النفط إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، ومكافحة الإرهاب والعنف السياسي.

وينظر الأوروبيون إلى أن حلول السلام في الشرق الأوسط هو أولوية مهمة في السياسة الأوروبية الخارجية، على أن يتبع ذلك تنمية إقليمية تعود بالفائدة العليا على المنطقة وعلى أوروبا معاً.

ويجدر أن نؤكد أن أوروبا في المجال السياسي قد تخلت عن دورها في اتخاذ مبادرات فعالة ومستقلة في الشرق الأوسط، مفسحة المجال أمام الولايات المتحدة للانفراد بتوجيه مجرى الأحداث، وبصورة خاصة شروط التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن وصف الدور الأوروبي بأنه دور فرعي، وليس دوراً أساسياً؛ وهذا ناشىء عن عدم مقدرة الجماعة الأوروبية على منافسة الدور الأمريكي من جهة؛ ولأن المجموعة العربية عجزت إثر ما أصابها من تفكك بعد حرب الخليج الثانية عن طرح قضاياها على الأوروبيين على صورة الموقف المتماسك والموحد.

ثانياً: المحور الاقتصادي:

لقد عجزت الدول العربية - رغم وجود مؤسسات متخصصة في المجال الاقتصادي - أن تحقق تكاملها الاقتصادي طوال العقود التي أعقبت قيام جامعة الدول العربية وما تبعها من إنشاء لهذه المؤسسات، وتشير الدراسات التي أجرتها الجامعة إلى استمرار الفجوة الغذائية العربية، ولا سيما من الحبوب الذي زادت الحاجة العربية إليه من ٨٨ مليون طن عام ١٩٩١ إلى أكثر من ٩٤ مليون طن عام ٢٠٠٠، وإن الدول العربية تعتمد حالياً على سد احتياجاتها من الحبوب المستوردة من أوروبا والولايات المتحدة وغيرها بمعدل ٤٣،٣٪.

وفيما تنطلق أوروبا من أهمية البعد الاقتصادي في علاقاتها مع المنطقة

العربية التي تعتبر مورداً أساسياً للمواد الأولية وأسواق استهلاكية ضخمة، فإنها تدرك طبيعة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من هذه الدول كالعجز في الموازين التجارية، والخدمات العالية للمديونية، وضعف ميكانيكية السوق.

وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية في عقد التسعينات، نجد أن المجموعة الأوروبية أخذت بعد ماستريخت تدمج البعد الاقتصادي مع البعد السياسي في سياستها تجاه المنطقة العربية، على عكس ما كان عليه موقفها إبان انطلاقة الحوار العربي الأوروبي الذي انصب في حينه على الجانب الاقتصادي أو النفطي دون الجانب السياسي.

ويتمثل التوجه الأوروبي لربط البعد الاقتصادي بالبعد السياسي في سياق عملية التنسيق مع الموقف الأمريكي، لدعم العملية السلمية في الشرق الأوسط، بحيث تكون المساعدة الاقتصادية الأوروبية بكل أشكالها موظفة لتحقيق السلام، عبر الإنجاز الاقتصادي، وتنمية دول المنطقة، وبشكل خاص الضفة الغربية وغزة.

ففي ٣/ ١٠/ ١٩٩٣، وبعد توقيع اتفاق غزة ـ أريحا أولاً، أعلنت أوروبا عن تعهدها بتقديم مليار وحدة أوروبية في الفترة من عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٨ للكيان الفلسطيني بمعدل ٢٠٠ مليون وحدة أوروبية سنوياً، عدا عن المساعدات الفردية التي تقدمها كل دولة أوروبية، وهي أكبر مساعدة تقدمها مجموعة دولية إقليمية للأراضي الفلسطينية المحتلة وسلطتها الوطنية.

ومما لا شك فيه أن التحول الدراماتيكي الذي أوجده اتفاق غزة ـ أريحا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولقاء عرفات ـ رابين لأول مرة في واشنطن عام ١٩٩٣، قد حول اهتمام الأوروبيين بشكل كبير باتجاه المنطقة.

وجاء في الاتفاق أن يتولى بنك الاستثمار الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي، تقديم القروض والمساعدات الإنمائية في قطاعات محددة في الدول

العربية، على أن يخضع التوجه الجديد للمساعدات الأوروبية للاعتبارات التالية:

أ - التركيز على المشروعات الإقليمية التي تربط المنطقة اقتصادياً.

ب - التركيز على قطاعات البيئة، والاتصالات، والمياه، والطاقة، وسواها من مشروعات البنية التحتية التي تساعد على الترابط الإقليمي.

جـ - إيلاء الضفة الغربية وغزة وتنميتها اهتماماً أكبر بكثير عما كان عليه الحال في السنوات السابقة لاتفاق غزة - أريحا.

د - توزيع القروض والمساعدات الأوروبية بين منطقتي الشرق الأوسط العربي والمغرب العربي.

من سياق العرض في بعديه التاريخي والمعاصر للموقف الأوروبي تجاه المنطقة العربية، ولا سيما بعد تحقيق الاتحاد الأوروبي، يتضح لنا أن هذا الموقف إنما يرتهن بطبيعة التفاعلات في البيئات التالية:

أولاً : البيئة العربية الداخلية.

ثانياً : البيئة الأوروبية الداخلية.

ثالثاً : البيئة الدولية التي تتفاعل مع البيئة الأولى والثانية.

أولاً: أما داخل البيئة العربية، فإن التطورات التي صاغت العملية السياسية في البيئة العربية الداخلية كانت محل رصد متصل من الجانب الأوروبي الذي أخذ بدوره يكيف سياساته تجاه المنطقة العربية طبقاً لهذه التطورات.

وكانت البيئة العربية خلال العقود الماضية موضعاً للتعارض بين فكرة الحركة القومية الداعية للوحدة، وفكرة الدولة القطرية ومنطقها الذي التزمت به النخب الحاكمة.

وفي داخل هذه البيئة أيضاً تباينت الاهتمامات السياسية بين دولة وأخرى بل وبين منطقة وأخرى، كما تزايدت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة في العالم العربي، وحدث تغير في مواقف الدول العربية تجاه إسرائيل في

السبعينات، ابتداء من كامب ديفيد، ومروراً بمؤتمر مدريد ثم بالمفاوضات المباشرة الثنائية والمتعددة حتى بلغ الذروة بالاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني حول غزة وأريحا في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٣.

وأهم هذه التطورات تداعيات أزمة الخليج عام ١٩٩٠ التي بلغت حدها الأعلى في شكل اللجوء إلى أطراف دولية لحسم الصراعات باستخدام القوة العسكرية أيضاً ضد طرف عربي.

هذه البيئة العربية بتفاعلاتها التي أخذت شكل التنازعات الحادة لأسباب أيديولوجية، أو جغرافية، أو اقتصادية، أدت إلى أن يتردد الموقف الأوروبي بالتعامل مع الطرف العربي ككتلة متماسكة، وإنما كمجموعة دول تمتلىء علاقاتها بأسباب التناقضات والمنازعات، ولهذا سرعان ما كانت تعود إلى استراتيجية التعامل الفردي مع كل دولة عربية على حدة.

إن الأزمة التي تمر بها الأمة العربية، وما يرافقها من تفاقم في حجم التحديات قد يدفعها إلى انتهاج أسلوب مشابه للأسلوب الأوروبي في اتحاد الدول العربية مع بعضها.

وفي هذا السياق فإن الخيار العربي لتحقيق الاتحاد سيتم بأسلوب ديمقراطي حواري، وليس عن طريق العنف أو الأسلوب التصارعي في تسوية الخلافات.

ثانياً: أما على مستوى البيئة الأوروبية، فإن اتحادها سيدفع باتجاه أن تلعب هذه الدول دوراً أكثر تماسكاً إزاء المنطقة العربية وقضاياها السياسية والاقتصادية، والمحددات لم تتغير كثيراً في مكوناتها، فهناك اللوبي الإسرائيلي الصهيوني، وعدم التصادم مع الولايات المتحدة، والدفاع عن أمن إسرائيل، ودعمها اقتصادياً وسياسياً وتأمين إمدادات النفط من المنطقة العربية التي تبلغ حوالي ٤ ملايين برميل نفط يومياً، وضمان أسواق المنطقة لسلعها ومنتجاتها التي بلغت قيمتها مع منطقة الخليج عام ١٩٩٢ حوالي ٢٠ مليار دولار. إن

أوروبا لن تتخلى عن دورها في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، لما في ذلك من آثار إيجابية على الأمن والاقتصاد الأوروبيين.

ثالثاً: أما في البيئة الدولية، فإن الصيغة الراهنة للنظام الدولي وتشكله في ضوء انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوڤييتي، وظهور القطبية الأحادية، ستجعل أوروبا، حتى بعد توحدها، تأخذ بالاعتبار الاستراتيجية الأمريكية في علاقاتها مع الدول العربية في صورة تكتل غربي، لتبني موقف غير متعارض مرحلياً إزاء أحداث المنطقة ومشكلاتها، ابتداء من نتائج حرب الخليج، وأزمة لوكيربي مع ليبيا، والحصار ضد العراق، والعملية السلمية بين العرب وإسرائيل والمسألة الصحراوية، ودعم الموقف الإسرائيلي، وأن أية خلافات إزاء أي من هذه القضايا، سيجري حلها إما بالتشاور الثنائي أو عبر أجهزة الأمم المتحدة لا سيما مجلس الأمن.

في النهاية يظهر لنا أن مستقبل العلاقات بين أوروبا والعالم العربي، إنما هو رهين بحدوث تحولين مهمين هما:

أ ـ تحول عربي: ويتمثل باتجاه إعادة بناء عملية التكامل السياسي والاقتصادي، اقتداءً بالصيغة الأوروبية وفق مشروع بعيد المدى، يبدأ بإقامة منطقة عربية عملاقة تضم جميع الدول العربية، وتواكبها نشاطات أخرى لحفز وتنسيق الاستثمار والتنمية القومية، وتطوير الهيكل التنظيمي ووظائفه للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

وسيمكن هذا التحول الجانب العربي من العودة إلى فكرة الحوار المتوازن مع المجموعة الأوروبية وغيرها كإقليمين متقابلين، وكذلك بناء صناعة عربية لمواجهة أي خلل في التوازن الاقتصادي العربي إزاء إسرائيل بعد أن فات العرب معالجة الفجوة العسكرية بين الجانبين.

ب ـ تحول دولي: ويتمثل في ظهور أقطاب دولية جديدة، وتثبيت قدرتها على اقتسام القرار بخصوص الشؤون السياسية الدولية مع الولايات المتحدة،

وأعتقد أن هذا أمر غير مستبعد في ظل دينامية العلاقات الدولية في تاريخها خلال الفترة الماضية، ولا سيما أن مصالح الدول التي تتقاسم القوة في المجال الدولي ستتناقص بمرور الوقت مما يحملها على إعادة النظر في مواقفها وتحالفاتها، وما يثبت هذه الحقيقة هو ظهور ما يطلق عليه بالحرب التجارية بين اليابان والولايات المتحدة إثر الضغوط الأمريكية على اليابان، لفتح أسواقها للبضائع الأمريكية، وتبني سياسات خفض في العجز في الميزان التجاري البالغ ٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ لصالح اليابان.

وبدأت تظهر في اليابان دعوات صريحة لأول مرة من الشركات الصناعية الكبرى، والرأي العام، والصحافة للوقوف في وجه السياسة الاقتصادية الأمريكية، وتطالب بمراجعة ما وصفه مدير عام شركة سوميتومو اليابانية «بالسياسة العاطفية الخالية من الواقعية» التي تتبناها اليابان تجاه واشنطن، وتطالب هذه الدعوات أيضاً الحكومة اليابانية بتقوية العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والجماعة الآسيوية.

وفي هذه المرحلة التي يظهر فيها تشكل جديد للعلاقات الدولية ويكون للقوة الاقتصادية والتكنولوجية الأثر المهم في تحديد طبيعة هذه العلاقات، ضمن تكتل إقليمي اقتصادي، فإن الجانب العربي سوف يواجه خسائر اقتصادية ناشئة عن توحيد السوق الأوروبية تبلغ ٢٠٪ من قيمة صادراته الصناعية، واحتمال تزايد مشكلات التصدير بسبب تطبيق سياسات أوروبية موحدة، بشأن المواصفات والمقاييس، ومما يطرح ضرورة أن يتحرك العرب كمجموعة متكاملة في علاقاتها مع أوروبا الموحدة.

كتب اعتمد عليها في هذه الدراسة

أ ـ بالعربية:

١ ـ د. أحمد الخنساء: تاريخ العلاقات الدولية من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى د. ن ـ بيروت ١٩٨٦.

٢ ـ د. إسماعيل صبري مقلد: قضايا دولية معاصرة ـ مؤسسة الصباح ـ الكويت ١٩٨٠.

٣ ـ بيتر مانغولد: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط: ترجمة أديب شيش دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق ١٩٨٥.

٤ ـ جورج لتشوفسكي: الشرق الأوسط في الشؤون العالمية. ترجمة جعفر خياط دار الكشاف بغداد.

٥ ـ جون فوستر دالاس: حرب أو سلم؛ تعريب عفيف الصمدي، دار النشر للجامعيين بيروت ١٩٥٨.

٦ ـ د. حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ سلسلة دار المعرفة ـ الكويت ١٩٩٥.

٧ ـ دروزيل ج. ب: التاريخ الدبلوماسي تعريب نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث بيروت ١٩٦٦.

٨ ـ ريتشارد نيكسون: السلام الحقيقي، ترجمة د. رياض الطباع، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق ١٩٨٥.

٩ ـ سامي منصور: الدور العربي في استراتيجيات الكتل الدولية ـ مجلة السياسة الدولية القاهرة يناير ١٩٨٤.

١٠ ـ د. سلوى محمد لبيب: المغرب العربي ودول الجوار الإفريقي، سلسلة الدراسات الخاصة رقم ٤٦ من معهد البحوث والدراسات العربية عام ١٩٨٩.

١١ ـ د. سمير التنير: تطور السوق العربية المشتركة، معهد الإنماء العربي التقارير الاقتصادية رقم ٤ بيروت ١٩٨١.

١٢ ـ د. السيد عليوة: إدارة الصراعات الدولية ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب

سلسلة الألف كتاب الثاني رقم ٥٥ القاهرة ١٩٨٨.
١٣ ـ د. صلاح سالم: سلسلة دراسات استراتيجية ومستقبلية معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية القاهرة ١٩٩٩.
١٤ ـ د. عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥ ـ ١٩٦٠ المركز العربي للبحث والنشر القاهرة ١٩٨٢.
١٥ ـ د. علي شفيق: مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٩.
١٦ ـ د. عدنان الحردلو: العرب في الاستراتيجيات العالمية: تحرير د. مصطفى الحمارنة ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية.
١٧ ـ د. علي طاهر الطفيلي: السياسة الاقتصادية الدولية وظائفيتها ومنظماتها ـ مؤسسة دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى ١٩٨٧.
١٨ ـ د. علي محمد شمبش: العلوم السياسية: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ـ طرابلس ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الطبعة الثانية.
١٩ ـ د. كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية منشورات جامعة بغداد ١٩٧٩.
٢٠ ـ د. لويد جبشن: تفسير السياسة الخارجية ـ ترجمة محمد بن أحمد فقي ود. محمد السيد سليم ـ عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود الرياض ١٩٨٩.
٢١ ـ د. محمد حمدان مصالحة: علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي ـ دراسة تاريخية مستقبلية عن العرب في الاستراتيجيات العالمية ـ تحرير د. مصطفى الحمارنة ـ مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.
٢٢ ـ د. محمد طه بدوي: المدخل إلى علم العلاقات الدولية ـ المكتب المصري الحديث ـ الإسكندرية ١٩٧٧.
٢٣ ـ د. محمد العجلاني: العرب في الاستراتيجيات العالمية، تحرير د. مصطفى الحمارنة ـ مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية.
٢٤ ـ د. محمد عمارة وآخرون: العالم الإسلامي والنظام الدولي، الخلفية التاريخية والتحولات المعاصرة ـ سلسلة الدراسات التاريخية والاستراتيجية مالطة ١٩٩٢ ـ.

٢٥ ـ د. محمد المجذوب: دراسات قومية ودولية، مؤسسة ناصر للثقافة بيروت ١٩٨١.

٢٦ ـ د. ممدوح محمود مصطفى منصور: سياسات التحالف الدولي مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٧.

٢٧ ـ ناصيف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٩٨٥.

٢٨ ـ هانزجي، مورجنثاو: السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام ترجمة خيري حماد، الجزء الأول الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٤.

٢٩ ـ هربرت فيشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠ تعريب: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، دار المعرفة القاهرة ١٩٨٤.

٣٠ هنري كيسنجر: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية: ترجمة د. حسين الشريف سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٣.

ب ـ بالأجنبية:

1 - Booth, K. «Alliances» in Baylis. J. and others; Contemporary Strategy vol I, theories and concepts - Croom Helm - London 1987.

2 - Fred A. Sonderman; «The Linkage between Foreign Policy and Internatioanl Politics» In International Politics and Foreign Policy.

3 - Journal of the British Institute of International Affairs II March 1923: «the Balance of Power».

4 - Mathisen. T: Methodology in the Study of International Relations, Macmillan 1959.

5 - Scott; Andre M: The Functionning of International political System; the Macmillan Co New York 1967.

6 - Sidney B. Fay: Balance of Power - Encyclopedia of The Social Macmillan 1927.

7 - Whelan, J.G. and Dixon M.J: The Soviet Union in the third world: Threat to World Peace? Pergamon - Brassey's Washinghton 1986.



المحتويات

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع